



MS. - q

MS. — 9
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

[illegible]

ولا غير ذلك لا يقدر عليه الا الله تعالى كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وآله بقوله لا احصي ثوابكم اني انذركم انفسكم في الدنيا
 سؤال ان لم يمتد له ذلك الفرض الكامل من ان يحذف منه ثقله في قولهم جدا وشكرا على استهوان الارواح
 يعقوب جدا كما يدبر في خودك حيث راكده هذه الكلمة روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان احدكم كما يقول
 استما فيقولون اللهم لا تعلم الغيب فيقول تعالى لا تعلمون الا ما افاء الله على من يشاء والله هو الغني العزيز
 ويعلم الذي يلزم حكمه يعلم ما لا يعلم الا بوجه واحد وهو علم الشرع والوجوب واستغنى عن العلم
 ما يتبعه جبهه على الدوام لان ثوابه في محبة كلها دائم وظلها في محبة الملائكة لا يذكره اصل الملائكة
 والروايات الذين رجع الى قولهم ومنه قوله تعالى لم تر الى الملائكة بنى اسرائيل قبل لهم ذلك انهم طالبوا
 واغنا وانهم علموا ان العباد لم يزلوا بالمال الا على الملائكة وترجي مشيئة وذرعه في كل
 اشارة الى الترخيب فيما يوسعده من تصفيف علم الشرع وتحقيقه وبذل الجهد في تعظيمه ثم ان الله لا
يبدل عهده ما قد دل عليه بحسب ما بين الامم من الترخيب وحق هذه الكلمة لا تها على كلمة في لفظها
 في الترخيب منطبق على جميع مراتبه ولا فيها هي التي في الجنس واليهما قيل والجبر محدود ولا يقدر على وجود
 لا ينفى إمكان عبودية كبح عن غيره لان لا كان اسم من الوجود وقيل يمكن وفيه انه لا يقتضي وجوده
 وقيل حتى العبادة وفيه انه لا يدل على ما في تعدد مطلق والمحققون الى عدم التام في الامور
 الا الله مبتدأ وخبره لا الا اذا كان الال الله فلا ارادة كغيره لا ولا ومعناه قبله موجود كقول
 او انها تفصل شرع الانفة الا كان الوجه غير الى سوى الله مع الدلالة على وجوده نعم وان لم تدل عليه لغة
 وحده لا شريك له كيد لم يحد تغير من الترخيب حسن ذكره في هذا المقام لمزيد الاتهام وهذا
 محمد بن ابي اسحق قرن الشهادة بالترسل به شهادة الترخيب بمنزلة اب الهاء قد شرف تسميتها
 بل يكون لا يذكر الا في ذكره معه وذكر الشهادتين في خطبة روى عن النبي صلى الله عليه وآله من ان من خسر
 شهده في كاليه اجزاه محمد بن مسلم منقول من مفعول المضعف حتى بينا صاها ما من الله

وفي نسخة مع علم ان الله لا يبدل عهده
 ان دفع عبودته الى الله تعالى
 الوجهين من عبودية بما سكره واما
 فعبودية الذات وعبودية صفات
 مغيرة العبودية فهو لا يقدر على
 عليها فتم جسم جازم

ان الله لا يبدل عهده
 ان الله لا يبدل عهده
 ان الله لا يبدل عهده

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بقوله حتى قرن الظاهر هو تفسير سكر النبي لانه قرن بينهم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب في قوله آفة ترك فكم ان سكرتم
بل تنفلكوا كنت بغير وعرة ان ياتي احدني ولكن عوده الى الله تعلم ان حب النبي مستند الى الوحي الالهي لانه
لا يظن عن الهوى ان يوحى الوحي وهو ظاهر قوله وجعلهم قدوة لاولي الارب فان سجدوا لكانوا يتبعون

ان يراو به لتي ايضا والالباب العتوق انهم فيهم لانهم المنفقون بالعبر المصنفون يد اثار صلوة فيهم
الاتحاد جمع حب القوم كما وادق هو الهدوء منه قوله نعم او مضطرب اي دأمة بدوام الدهر وانما محقق
نظم سما وسكون اقد وهو ما تكون فيه فبحسب كالك شرقة وتفان نص على كجهرى **بعد**
هو الباعث من الله تعالى
والصلوة وانما حكم فيها معيشة ولهذا كان الفاء لازمة في جوابها واتقديره بما يمكن من شئ وبالحمد وتصوره
فصار ما ذكره المحقق المذكور في كلامه

[illegible]

كان بعده نزلها منزلة الشخص لما بالحقوس فاشارة اليه بهذه الموضوع للمشار اليه الحقوس اللعظيم

انعام وهي لغة البقعة من الكلأ اذا عبيت وصار لها بيان واصل من اللين وهو خضائه والبريق لان البقعة
من الارض ذات الكلأ لمذكو كانها تضيئ دون سائر البقاع وعك ذلك الحرس الكلأ من دليغة استن الاناء

به و تميزه عن سائر الحكم فكانه في نفسه ذوقاً و نوراً المشيقه كبر الدال ففتح ليم بها ال و ال و المدينه لم يفتقر
لانه صنف بها في بعض اوقات اقربها في فعله الا ما فيه الا عشره يادهم ثم تعاجبه منصوب على ان
المفتقر

الاجله والعامل محمد اف اي صنفه اجابة لالكس وهو طلب المدي من قبله لواله واما دعاكم وكلمته

بعض الذين يزينون المطعين بغير امره ونهيه هذا البعض من الذين يحبون الاولاد الذين يرضونهم

عليه ابن مؤيد ملك خراسان ما والا في ذلك الوقت ان يقول على ما رده بتبويرك فصار معه الا

ن تو في حدود خمسة عشر عينا و بجزائر ان تشهد لهم قدس ترقيع سين و كان عنيه بين لهم و

فوقه سبعة دنانير لصوت الحرام الذي لم يسمع الصوت الكافي
الذي لم يسمع له حسن لا يخرج من الزمان فمقتضى الصوت
فقط من الزمان صوت الحرام الذي لم يسمع له ان فمقتضى الحرام
فقط من الزمان صوت الحرام الذي لم يسمع له الحرام الذي لم يسمع له الحرام

فان اللازم للعدا لما كان نفس كونه هما كان
الينا بسبب كون اللازم لنا بغيره ايضا ذلك
ولما علم ذلك تعذر خوفه من ان ينجح نصوص
الاسم اذ وقع بعد تأمل فصل بلاغه اذا ما
لا يدرك كلمة لا يدرك كلمة

كما هو الظاهر فمجيئته سابق لمراد منها ما عوسم بالبيج للسهولة وهو خلاف اصطلاح الاكثر ومنهم من لم يصرف

فغير ذلك انما اوجب في نفسه طوره بالمد والبالغ غير الرفع منه والتميم بدلها منها القليل من تحقيق طوره اريد ان التيميم بدلها من المد والبالغ

ایضا با بعضی کلام احدی الشک فی مقام استعمال لفظ و مشروط بالقیع آنکه لایستی همی و بالوند نظر و شوب

و نحوه من التجاسة ناويان ان التذرية عند الرجحانه ومع ذلك يصح معارضة فهو من احوال تعريف الكثرة ما يروا عليها

من القوض في هذا الباب الظهور بفتح الظاء هو الماء والتراب قبل التقديم وانزلنا من السماء المطورا وهو من المطورة

وَالْمُرَادُ بِالتَّسْمِيَةِ بِنِهَايَةِ الْعِلْوِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلْتُ الْأَرْضَ مَسْحًا وَطُورًا وَهِيَ سَهْلٌ وَجَبْهُ رَتَّةً أَوْ ذِكْرًا لِلْعُلَاةِ

بداله بلفظ الارض كما يقتضيه خبر خصوصاً على عدمه من جواز التمتع بغيره ^{الارض} امن صنادق الارض فلما يقع ^{مطهر} المطهر

ان احدش هو الاثر ارجى اصل المكلف به عند ذوق احد سائر الوضوءات العشرة من غير ان يتوقف فيه

التي وجدت بها من سم مصدر قولك سم الشيء كسمه وبه من الك سمه المأثمة بالتي

احدا و احد ثلثة اللون ابيض و الكرم و دون غيرهما . الام و اوصافه : تنفتح العين عن غشاها و تخرج من تحتها

نہ لکھ نہ کہ کا تو فطو مال النحر مغلز و شیرین یوسف لستہ التبریر

اللاقوي ويطهر زوال اي ذوا اللغو ولذنه اذ لم يكن الا في منظر

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا يضيء في القلوب
والعلماء ابراراً يمشون في الدنيا على الهدى
والعلماء ابراراً يمشون في الدنيا على الهدى
والعلماء ابراراً يمشون في الدنيا على الهدى

أرادوا بعد السقيا مال شراط النكحة فزعموا انهم لما بلغوا ذلك قالوا انما هو ماء قد كثر لم يتغير

بدر ظهور معروال النعير من مكانه كراطها بعد زوال التغير ومعدان كان اطلق ليعاقر قدينا

من ادو هو طهره مع زوال التغيير وطلاقه انكر كيف تفوق كذا جري على القول الاخر وتغيير جفر

وكان ينبغي له ان يظهر تغيره في قوله لم كما جازى عن نفسه ويكن بدخوله في قوله لا في ذكر الصداقة

2 و بجهت قوله لا ارا عاينه لا يترتب في طهره به وقوعه عليه دفعه كما هو المشهور بين المتأخرين بل يكفي

تدبره بصيرة وتمام الملاقاة وهذا لان التدبر لا يتحقق الا بتدبر حقيقة وعدم التدبر

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله

الكثير في نفسه كدم إيشة المذبذبة وما يشبهه لما تقدم في إسحاق بن عمار العين وما وجده في العذرة طرية
وهي فضل الله والمراد من اعتبارها وما ينادى بها وتفرق جملتها وشيوعها في الماء وأما الرطوبة فمما يقع فيها
لكن ذكرنا في شرحنا في بعض المواضع أن بعض من يفسر في المروى يقولون
وهو يقتضي التخييل وإن كان سببا أكثر أحوط أو فضل أربعين بلوا للثعلب ولا يشبهه في الشاة ^{بكل} وغيره
والهزة وشبه ذلك والمراد من حيث الموت ليست بضعف الشهرة جارية عما عموما وكذا في بول الرجل
سندا وشهرة واطلاق الرجل مثل المسلم وكافر وكحلج لمزنة وتختفي فتعلمون لها بالحق وفيه كذا بول الصبي واما
بول الصبي سياتي ولو قيل فلان في بول ثلثين واربعين في بول الخنثى أكثر لا من منه بول الرجل
مع احتمال الاجترار باقل لائل ونزع ثلثين بلوا لمطر الخنثى لطل للبول العذرة وغرو لكال في المش
والمستند رواية مجهول الراوي يجب حجب بين العذرة وأربعين لبعض البول أو الجميع لبعض كالخنفور
لا ينافي وجوب ثلثين لبعضها لطل لائل لأن بولي حكم البرع على جميع مختلفه تفريق لمحقق في الأصح
ما لمطر حكاه ان لم يرد سبب عيان في الأشياء ولو خالط أحد ما كفت الثلثون ان لم يكن لم يقدر أو كان العذرة
أكثر أو مساو لو كان أقل اقصر عليه طعن لمص ان حكم بعضها كالكل وغيره بان حكم معلق في
مقدرة أو التخصيص اجمود ونزع عشرة دلاء لباس العذرة وهو غير ذائبا أو طربها أو بها على
وقيل الدم كدم الدجاج لم يذو في المش والمراد من لاء سيرة وفشرت العشرة لانه أكثر عددا
الها بجمع ولانه أقل سبع لكثرة وفيها نظرون سبع دلاء للظير وهو أسما منه فما فوقها أي نجاسة
موتة والغارة مع انتفاخها في المش والمراد من لاء ضعف اعتبارها ببول الصبي هو الذكر الذي
زاد منه عن جوليس ولم يبلغ حكمه في حكمه الرضيع الذي يغلب على رضعا وسياويه ولكن الخيال
بدنه من نجاسة ينفذ في بعض منجاسة بذلك سبب التطوير به على بذافان غسل تساهل بذكره
ونجس ما نجس وان غسل تساهل في نجاسة الماء بعد غسله الأول مع تصاربه ووصول الماء إليه وتنفذ

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله
والمستند رواية مجهول الراوي يجب حجب بين العذرة وأربعين لبعض البول أو الجميع لبعض كالخنفور
لا ينافي وجوب ثلثين لبعضها لطل لائل لأن بولي حكم البرع على جميع مختلفه تفريق لمحقق في الأصح
ما لمطر حكاه ان لم يرد سبب عيان في الأشياء ولو خالط أحد ما كفت الثلثون ان لم يكن لم يقدر أو كان العذرة
أكثر أو مساو لو كان أقل اقصر عليه طعن لمص ان حكم بعضها كالكل وغيره بان حكم معلق في
مقدرة أو التخصيص اجمود ونزع عشرة دلاء لباس العذرة وهو غير ذائبا أو طربها أو بها على
وقيل الدم كدم الدجاج لم يذو في المش والمراد من لاء سيرة وفشرت العشرة لانه أكثر عددا
الها بجمع ولانه أقل سبع لكثرة وفيها نظرون سبع دلاء للظير وهو أسما منه فما فوقها أي نجاسة
موتة والغارة مع انتفاخها في المش والمراد من لاء ضعف اعتبارها ببول الصبي هو الذكر الذي
زاد منه عن جوليس ولم يبلغ حكمه في حكمه الرضيع الذي يغلب على رضعا وسياويه ولكن الخيال
بدنه من نجاسة ينفذ في بعض منجاسة بذلك سبب التطوير به على بذافان غسل تساهل بذكره
ونجس ما نجس وان غسل تساهل في نجاسة الماء بعد غسله الأول مع تصاربه ووصول الماء إليه وتنفذ

على كمال الغسل وجهاً ولا يلحق بحجب عصبه مصرح على الغسل على ما يرام جماله وخرج كماله بالبرجيا
 ولا يلحق به كغيره بل لا يقصره فيخرج من ريق الدجاج مثله الدال في البش ولا يصح على ظاهره فيجزيه
 باسكال كالمص في البيان ليكون نجسا ويمتثل وجوبه في جميع الاحوال بالانفراج ان لم يفسد على
 خلافة وعمره دخاله في العذرة ونحوه لا يجمع على عدم الزيادة ثم وفي الدرر صرح بزيادة العموم
 بنا وجعل التخصيص بحسب القول لا وثقت له الفارة مع عدم الوصف أجته على البش والمأخذ فيها ضعيف
 وعلل بالانقسام فكونها نجسة وفيه مع الشك في ذلك عدم استلزامه للمعنى التي بها الوزعة لتجرك
 ولا شأ به كما عرفت المصنف في غيرنا وقطع بحكم فيه كما هنا واستحقاقه العقوبة بما قيل لا يتجرب على التعم
 ولعل لدفع وهم التعم ودلو للعصفور بضم عينه وهو ما دون إحاطة سواء كان كقول الترمذ لا ولا يخرج المص
 في بشه بول الرضيع قبل غنى الطعام في كونه في لسان اللبن المصنف في كونه في لسان اللبن وانما تركه هنا لعدم
 مع انه في البشرة كغيره مما سبق في علم ان اكثر مستند به المقدرات ضعيف لكن العمل بها شاذ في كل
 بغيره على تقدير القول بالتجاسة فان التام من اطرافه كونه على انصرفه ونحوه لا يوجب ما رتبته على كل من
 منها بربحان الاخرين نوامكا من اهل التمار الى الليل سواء المصنف في الليل والقصر عند تعدد نزوح جميع
 بسبب زيادة المنفعة من نزوحه وجوبه في جميع الاحوال بالمتقدمة ولا بد من ادخال جزء من الليل
 مقدما ومتأخرا من باب المقدمة وتسمية الا بالمتقدم بل ذلك لا يجزئ مقدار اليوم من الليل المطلق
 ويجزئ ما زاد عن الاربعه دون النقص وان ينقص بعلمها ويجوز لهم بصلوة جماعة لاجتماعهم في الصلاة
 لك شبه بالحق الثاني للاربعه على عدم استراة غير المذكور ولكن لم يدل على اعتبارها لرجا ومدر
 المص في غير الكفا باعتباره وهو عمل بمفهوم يقوم في تنقص خلاف للمحقق حيث اجتزأ التباين
 والتعيين ولو تغيرا بالبر وقوع نجاسته لها مقدرا جمع بين المقدور وزوال التعمير في وجوب اكثر الامر
 جمعا بين التعمير وزوال التغير المعتمد في طهارة ما لا ينفصل كشره فمننا اوله ولو لم يكن لها مقدرا

من لم يفرق بين النجاسة والنجاسة
 من لم يفرق بين النجاسة والنجاسة
 من لم يفرق بين النجاسة والنجاسة
 من لم يفرق بين النجاسة والنجاسة

بسم الله الرحمن الرحيم

في الاستقار بغير التغير وجوبه في جميع التراجع مع تعدده قولان اجمودهما الثاني هو اوجبه في كثير من ارباعه

اكثر من ايضا **سئل** الاول الماء المضاف الى الشيء الذي لا يصدق عليه اسم الماء باطلاقه مع صدق عليه مع الاضافه كالمعصر من الاجسام والمتمزج بهما من اجله الاطلاق كالمراقق من المتمزج عما وجهه لاسبابه الام

وان تغير لونه كالمتمزج بالتراب طعمه كالمتمزج بالملح وان ضيف اليها وهو اي الماء المضاف طهر في ذلك المثل

غير مظهر لغيره طهر من حدث لا خشيته سيارا واضطرابا على القول بالاجمع ومقابل قول الصدوق بحال انقضاء

وعلى اجابته بما الورود استنادا الى روايته مردودة وقول المرتضى برفعه عن المضاف وان كان كذلك

بجمل جماعه وطهره اذا صار ما به طلقا مع اتصاله بالكثير لا مطر على القول الاصح ومقابل طهره ما به كالتكثير

عليه وزوال اوصافه وطهره بطلان الاتصال به ان تبي اياه ويدفعها مع حاله بقاء اجابته ان المطر لغير الماء

شرطه وصول الماء الى كل جزء من الجزء وما دم مضافا لا يتصور وصول الماء الى جميع خمراته لتجبه الماء

وساقيه لا يتحقق خروجه الى الطعمه واستوردها بوالا اقليل الذي يشرحه جرم حيوان تابع لحيوان الذي يشرحه في

والاجابة واكثره ويكره شور بجلال بهو لمغذي بعذرة ابن محض الا ان ثبت عليها انه مضاف

في المعروف جلالا قبل ان يتبرأ بما يزيل الكل واكمل بحيث مع انحوائه في موضع الملاحة عن التجاسه ولو

لا يفي المهمة لعدم التفرقة من الجارية وان كان بها لمص في بيان كل قسم بها وهو سؤالي البعل واجامه
وبما دخل في تبعية الحيوان في الكرامة وانما خصها بالكرامة فيها وسؤالي الفارة واجامه كل ما لا
لحمه لا اللحم ولو لم يكن قبل بلوغه بعد مع ظهوره الا ان اللحم يستحب التبا عديدين اللحم والبالوعة
التي يرمى فيها ماء التخرج بخمس اذرع في الارض تصلب بضم اصاد وسكون اللام او تحيته قرارا بالبلوعة في الارض
والا اي ان لم يكن كسبا كان في الارض خرقة والبالوعة سادية للبر قرارا او مرتفعة عنه فخرج
وصور المسئلة على هذا التقدير يستحب التبا عديدين اربع منها بخمس وبالصليطة والرخصة مع تحيته بالانو
وسبع في صورتين بهما مساواتهما او ارتفاع البالوعة في الارض الرخوة وفي حكم القوة لمسورة القوة

لا يخصص بالبلوعة ما مرميها من الارض بل
يرمي فيها الماء الخبز في مكانها كذا ذكره في موضع
الاربع وهو التخصيص من غير معلوم سلطة
او لا والله اعلم بالصواب

هذا هو الوجه في جوابه
في الاستقار بغير التغير وجوبه في جميع التراجع مع تعدده قولان اجمودهما الثاني هو اوجبه في كثير من ارباعه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والتا على عدم ارادة مضطرا، الخرج ما بقا
منها الرصد

انا صالته الطهارة فلان اصرار الله الزمته واما ما
الخرم فلان الخلد محصور بشرط عالم بمخلف شرط
لم يكمل ما يحق وقيد في كونه على

او

لا يتم الاكل في وحده كونه لا يستعزته وسأته حكم الاول في لمس المصط واما الثاني فلم يذكر
لانه لا يقع بل من المصط ولا ثوب الذي هو شرط في الاكل مع مراعات الال يغسل التوبتين من غير
وكمس التوبين لهما ولا خارج الماء بالمغسل به وكذا يغسل العصب بعدهما ولا وجه لتركه بل يشترط في ال
وحل المص غيره عليه من ما يفهم المخوفة لان غيره اشترججته وهو محل الال اما ساقية واما حكم
ومن ثم يخفف من قليل الدم دونه فلا تكفاه مرة في غير البول قوي على اطلاق الامر حتى يتبين المسألة
جزا وفي رأي من يضر من الرد وسيتبين من ذلك الال الرضيع فلا يعصبه ولا تعد غسله وبما نجا
في غيره الا في كينز وباري بناء على عدم اعتبار كثرته فسيقطان فيها وكيف مجر ودفعه فيها صائبة

الماء المحل النخاسة وزوال عيناها وصبغ البدن مرتين في غيرهما بناء على اعتبار التعدد وطول
العنق والفرق القصب على ما ذكره العاصم انه لا يدرى ان كان في من الماشي الغنول يخالط
ما شرب البدن كما ينقص الغسل الا عنه سهوله كما يحجر وشرب الماء والاماء وينبغي ان يكتفي صب الماء فيه
التي تحسن في ارضه منه ولو بان لا تعود اليه ثيابا الا ظاهرة سواء في ذلك المشتب وغيره وما يشق قلوه
وعينه فان ولغ فيه اي الماء كلب ان شرب مما فيه لسانه قدم عليه اي على الغسلين بالماء
بالتراب الطهر دون غيره مما شربه وان تغذوا وخيف في المحل واسحق بالولوغ لطفه الا ان
مباشرة له بغير اعضائه ولو تكرر الولوج في محل غيره من النخاسة لم يجتمع في الاثنان يستأنف غلوه

في كثير من المرات بعد التفسير وسمي السبع مائة في في الموضع خروجه من ضلالت اوجها وكذا

[illegible][illegible]

تأليفه و تخرجه في دار العلوم
في بغداد سنة ١٢٨٥ هـ

هذا هو الوجه في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وما يصح من ذلك وهو ما ثبت في بعض طرق الحديث الآخر على القول بخاتمة الآلات الأولى والاستحالة كالموتة والحدرة
 لقصرها بأودوا والنطفة والعلة تصيرها ما غير الشاة والمأخوذ لا يجوز أن يكون لها ما يتخذ ذلك انتقالا كغير
 خلا وكذا العيص بعد غلبته وشده والاسلام مقدر لبدن المسلم من بني الكفر وما يتصل به من شعره وكذا العنق
 كشيء يظهر العين والأنف والظلم فيها وكل من كان في الفرج بزال العين لا يظهر ذلك فيمنه من الاجسام حتى
 عنه كالنظم والكحل والارطوبه كحادثة كالمريق والدمع فكل من ظهر ما يتخلف في الفرج من بقايا الطعام ونحوه لم يصفه
 مرتين على ما خاره لبعض العدد ومرة في غير خاتمة البول على ما خترناه ثم الطهارة على ما علم من تعريضه اسم لا يوصو

على بعض طرق الحديث الآخر على القول بخاتمة الآلات الأولى والاستحالة كالموتة والحدرة
 وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

والفعل والتميم الرفع للحدث والمبغ للتصلي على الميت او مطلقا ظاهر التقييم فيهما فصول ثلثة الاول في الوضوء
 بضم الواو اسم المصدر من صدره التوضا على وزن التعميم واما الوضوء فيقع فهو الماء الذي يتوضا به
 الوضوء دعي النطافه والنظارة من ظلمة التدنوب موجبا لبطلان الغايط والترح من الموضع لمعادون
 مع استداؤه واطلاق الموجب على هذه الاسباب اعتبارا وايضا بها الوضوء عند التكليف وهو شرط في بطلان
 عليها التام اعتبارا وعرضا للتطهر واسباب منها مطلقا ان فيها عموما من وجه فكل التعيين
 والنوم الغالب عليه من ملكه على التمتع والبهل على مطلق الجاس ولكن الغلبة على التمتع في الغالب
 ولهذا خصها بالبهل فهو ضعف كثير منها فلا وجه تخصيصه من العقل من جنون كسر وانما والاشية
 على وجهه في تفصيله وجباي وجب الوضوء اليه في قصد فعله مقارنته لغسل الوجه بغير شراعه

علم اللغويين في الحديث ما لا يتروا من معانيها الاول
 ففصله وتوابعها ما يتروا من معانيها الاول
 ففصله وتوابعها ما يتروا من معانيها الاول

اول جزء من اعلاه لان مادونه ليس غيلا شرعا لان المقارنة يعتبر لاول الفعل الوضوء ابتداء
 بغير الاعلان بعد فعله شتمه على قصد الوجوب كان واجبا بان كان في وجهه بغير شرطية والآلة

هذا هو الوجه في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 وقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

التميز لم يذكره لانه خارج عن الغرض والتقرير اليه تعالى بقصد فعله تعالى بشا لا لافه
 او مضافا لاعتقاده وطبعا للرفع عنه بوجه طبيعيا لغير المكاذ او مجردا عن ذلك في تعينه
 مقصودا لا بوجه طبيعيا لغير المكاذ او مجردا عن ذلك في تعينه
 مقصودا لا بوجه طبيعيا لغير المكاذ او مجردا عن ذلك في تعينه

في كل عبادة وكذا في العبادات عمن
 لا في عبادة الوجه مشروط بالكون لا واجب
 بنفسه ومعين على ما اراد عليه الا بهما
 شعر الراس والوجه في ذلك المعنى
 ويدخل في هذا موضع التخليل في
 بالتحريك وانما لبيان ان التخليل
 الكثيف وهو خلافه والمراد بتخليله
 غسل جزء اخر مما جاوره من شعر
 ومن الشعر في موضع التخليل والوجه
 من المرفق كالميم وفيه الشعر العباس
 البصري كانت ولما شملت عليه احد
 الاصلية فتشلا من مقدم الشعر الذي
 تغلبا لانه على ما عليه بسمه اي
 لاكثره فتم كره الاستيعاب الا ان
 الرجل الميم من راس الاصابع الى
 مسح ظهر البصري كانت بسمه في
 من اطلاق المسح انه لا ترتيب في
 القولين في مسح منع الكسر في
 في مسح منع الكسر في مسح منع

في كل عبادة وكذا في العبادات عمن
 لا في عبادة الوجه مشروط بالكون لا واجب
 بنفسه ومعين على ما اراد عليه الا بهما
 شعر الراس والوجه في ذلك المعنى
 ويدخل في هذا موضع التخليل في
 بالتحريك وانما لبيان ان التخليل
 الكثيف وهو خلافه والمراد بتخليله
 غسل جزء اخر مما جاوره من شعر
 ومن الشعر في موضع التخليل والوجه
 من المرفق كالميم وفيه الشعر العباس
 البصري كانت ولما شملت عليه احد
 الاصلية فتشلا من مقدم الشعر الذي
 تغلبا لانه على ما عليه بسمه اي
 لاكثره فتم كره الاستيعاب الا ان
 الرجل الميم من راس الاصابع الى
 مسح ظهر البصري كانت بسمه في
 من اطلاق المسح انه لا ترتيب في
 القولين في مسح منع الكسر في
 في مسح منع الكسر في مسح منع

في كل عبادة وكذا في العبادات عمن
 لا في عبادة الوجه مشروط بالكون لا واجب
 بنفسه ومعين على ما اراد عليه الا بهما
 شعر الراس والوجه في ذلك المعنى
 ويدخل في هذا موضع التخليل في
 بالتحريك وانما لبيان ان التخليل
 الكثيف وهو خلافه والمراد بتخليله
 غسل جزء اخر مما جاوره من شعر
 ومن الشعر في موضع التخليل والوجه
 من المرفق كالميم وفيه الشعر العباس
 البصري كانت ولما شملت عليه احد
 الاصلية فتشلا من مقدم الشعر الذي
 تغلبا لانه على ما عليه بسمه اي
 لاكثره فتم كره الاستيعاب الا ان
 الرجل الميم من راس الاصابع الى
 مسح ظهر البصري كانت بسمه في
 من اطلاق المسح انه لا ترتيب في
 القولين في مسح منع الكسر في
 في مسح منع الكسر في مسح منع

صدق الشك في اشياء واما الشك في ان بل نزلها او بل شرع فيها لم لا فلا يصور تحققه الا شأنا وقد ذكر المصنف في محضره
 الشك في النتيجة اشأنا الوضوء وانه يستأنف ولم يعتبر بالشك في الوضوء الا بها والشك في المعنى المذكور بعد
 اى بعد الفراغ لا يفتك لو شك في غير ما من الالقاء والشك في البعض ما في رايه كما البعض المشكوك في اذا
 وقع الشك على اى حال الوضوء بحيث لم يكن فرغ منه وان كان قد تجاوز ذلك البعض الا مع بعضه ولا عفاء
 اسبقه عليه فيعفى لغوات المولات ولو شك في بعضه بعد انقطاعه وفراغه منه لا يفتك ولا حكم منصوص
 عليه الشك في الطهارة مع تحقق محدث لا صلا عدم الطهارة والشك في محدث مع تحقق الطهارة
 مستطرد اخذ باليقين والشك فيها اى في المتأخر منها مع تحقق وقوعها محدث كما في الاجمالين ان المستيقن
 الاتحاد والتعجب كما خرجوا هو لا قوى المش ولا فرق بين ان علم حال قبلها الطهارة او باحدثت او
 وربما قيل بانها مخرج مع عدم جواز عدمه عليه لانه ان كان ظهر كعدمه فغرضنا ان الشك في ارتفاع النكاح
 لجواز تعقب الطهارة وان كان محتملا فقد علم انتقاله عن الطهارة وشك في انقضاءها بحيث لم يرتفع الا
 وبشكل ان المتيقن ان ارتفاع محدث ايقان الا لاحق المتيقن وقوعه فلا جواز تعقبه لمكانه في الطهارة
 عن القمات ولا مرجح ولو كان المحقق طهارة رافعه وقتنا بان المجد لا يرفع او قطع بعد توجده الحكم
 بالطهارة في الاول كما انه لو علم عدم تعاقب محدثين بحسب عادت او في هذه الصورة تحقق الحكم باحدث
 في الثاني الا انه خارج عن موضع النزاع بل ليس من حقيقة الشك في شيء الاجابة بل في هذا الموضع الاول

وذلك في صورة العلم بالاشياء واما اذا علم
 استوارها كحدث وطهارة او حدث وطهارة
 بالتعاقب فيكون الطهارة عقيدة في الشك بالتحقق
 من قول المحدثين وطهارة في فانه في هذه الصورة
 حكمه عند الناس بغير حكمه العلة في قواعد
 وادور عليه في خارج علمه عند ذلك سقط

في هذه الصورة العلم بالاشياء واما اذا علم
 استوارها كحدث وطهارة او حدث وطهارة
 بالتعاقب فيكون الطهارة عقيدة في الشك بالتحقق
 من قول المحدثين وطهارة في فانه في هذه الصورة
 حكمه عند الناس بغير حكمه العلة في قواعد
 وادور عليه في خارج علمه عند ذلك سقط

باستصحابي لا يتبع بل بطلان **مسألة الأولى** يجب على المتحقق ستر العورة قبل ادبره اعم من طهره
 وترك استقبال القبلة بما قد ايم بدنه ودبره كما في البناء وغضه غسل البول لما مر من طهره وكذا في
 بالتمسك مع التعدي المخرج ما ترجح ورجوحه ان لم يبلغ الاية الا يتعد العبط المخرج فضلا عن اجار طهره
 جاذبة قاله للنجاسة بكار لم يستجب بها بحيث تيجست وبعد طهره ان لم يكن بكارا رجوعه ولو
 لم تجز كما لم يلع بعد نفاخ كفتن غير متسببا لغيره عدا عن الثلثة ان لم ينق المجل بها او

في هذه الصورة العلم بالاشياء واما اذا علم
 استوارها كحدث وطهارة او حدث وطهارة
 بالتعاقب فيكون الطهارة عقيدة في الشك بالتحقق
 من قول المحدثين وطهارة في فانه في هذه الصورة
 حكمه عند الناس بغير حكمه العلة في قواعد
 وادور عليه في خارج علمه عند ذلك سقط

وإن قوم يقولون إن كانت نكاحاً كانت نكاحاً والى بيتي مع في خيرة أقدم ولو جاز أنزل

بما شئنا بعد الأثر بالبول والآن مع تعدده لم يثبت بدونه أي وإن كان ثبوتاً بعد الامتناع

ولو وجد بعد البول من أن الأثر بعده وجب له وضوءه ما اجتمعوا بذلك البول فكان حكمه حكمه ولو

استأجره عاخرج البول المذكور صح لا ارتفاع حكم أحد استأجره عاخرج حديثه يدان كان في خرج عاخرج

إلى محل آخر في حكمه لو خرج وحده على وجهه ثم طلقه وبسطه ترتيب الأثر الثلاثة بالترتيب وهو

غسل البدن جمع فتعدده عرفه كذلك لو قوف تحت المجرى لمطر الغريز لا إلى اليد الصغيرة

واحد ولو غسل الخبايا بعد ذلك الأصغر فإشائه على الأقوى من وجده وقيل لا أثر له في ثلث

يوجب الوضوء فيه ويحقق القول في ذلك بسلامة مفردة أما غسل إحدى من الأضلاع فيكفي أنه مع وضوء

قطع درياخ بعض بطلانه كالجناية وهو ضعيف جداً **أو أن يحض** فواء إلى الدم الذي نراه المرأة

بعد اكتمال تسعين ثلاثة وقيل اكتمال تسعين سنة إن كانت المرأة في رتبة وهي المنتهية إلى القرن

كأنه هي أعم من الهاشمية فمن علم أنها بها لا قرش بالثمنها حكمها بالاصل على ما حكى منها أو طهرت

إلى البسط واسمها ذكره أبو حمزة قوم يزلون البطح بين العراقين وكما فيها سورة في غير معلوم

بعد موقوفه في ثلثه والاصل بقضه كونه كغيره وألا أي أن لم يكن كالمحسوس منه مطهر في حوضها

وأقله ثلثه ما م متواليد فلا يكفي كونها في جملة عشرة على الأصح والثر عشرة أيام فما زاد عليها صح في كل

وهو هو أو جملته دفع وقوة عن جرحه غالب قية بالغالب سبدرج فيها كونه حياً فأكبر كونه حياً فأكبر

وان لم يكن كالتامة عليه بقوله ومنه أي كونه أي الدم حياً بحسب حال المرأة بان يكون بالغيرتها

ومدة بان لا ينقص من ثلثه ولا يزيد عن عشرة ودوامه كثر أو الثلثة وصحة القوي مع التميز وحال كالج

ان عتبه بانه ونحو ذلك حكمه وإنما يعتبر الإسكان بعد استقراره فيما يتوقف عليه كإتمامها فالله أعلم

بكون كونه حياً إلا أن الحكم موقوف على عدم عبور عشرة وثلث القول في أول رؤيته مع نطقه قبل الشك أو

الدم لونه

هذا الحديث في الصحيحين
في صحيح البخاري
في صحيح مسلم
في صحيح أبي داود
في صحيح الترمذي
في صحيح ابن ماجه
في صحيح أحمد
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن أبي شيبة
في صحيح ابن يونس
في صحيح ابن فضال
في صحيح ابن ماجة
في صحيح ابن عثيمين
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن حجر
في صحيح ابن رجب
في صحيح ابن تيمية
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن خزيمة
في صحيح ابن حبان
في صحيح ابن عساکر
في صحيح ابن أبي شيبة
في صحيح ابن يونس
في صحيح ابن فضال
في صحيح ابن ماجة
في صحيح ابن عثيمين
في صحيح ابن القيم
في صحيح ابن حجر
في صحيح ابن رجب
في صحيح ابن تيمية

الدم لشهري في العادة كما حكه سائر الدم مرتين اخذا ولقطا عسا كان في وقت واحد ان رأت
اول شهرين بعد مثلا في وقتين كان رأت سبعة في اول شهر وخره فالتسعة يصير عادة قوته وعددية
في الاول وعددية في الثاني فاذا تجاوزت عشرة فاحدا في العادة تجعلها حضاو لفرق بين العاين الاتقان
تخص الاول برؤية الدم واختلف في الثاني فبعضها في المصطرة لا تخص الا بعد ايام والا فوي انها كالم
ولوعتات وقا خاصان ان في اول شهر في اول اغتراب في مضايرة العدد لا ترجع اليه عند التجدد
اذا الوقت تخصها برؤية فيه بعد ذلك لا و ان لم يكن ذلك المصطرة وذات التميز هي التي ترى الدم
نوعين وانواعا فاحدا بان تجعل القوي حضاو الضعيف بصفة بشرط عدم تجا زجدة وكثرة وعدم ضعف
وما يضاف اليه من ام التفاعيل في الطهر ويعبر القوة بثلثة اللون لا هو قوي الاحمر وهو قوي البهري
الاصفر وهو قوي الاكدر والراية فذو الراية الكبرية قوي لا راية له و ما لا يصنع في القوي
قوي الرقيق ذو الثلث قوي في اثنين وهو قوي ذي الوحدة وهو قوي العادم وهو سوا العددا
كان مختلفا فلا تميز وحكم الرجوع الى التميز ثابت في المبتدئة كبر لئلا فيجوز ان يكون من رأت في العادة سائر
ها او بعده مع خلا في عدد اوقات والمصطرة وهي التي نسبت عدتها واما اعدادها او معا ورجا
على ذلك علم من تجر لها الدم مع عدم تغير العادة ونقص المبتدئة على ما بين رأت اول مرة فالا
شهر وتظهر فائدة الاختلاف في رجوع القسم الثاني من المبتدئة الى عادة اليها وعدم مع تقدمه
فقد التميز بان تجد الدم المتجدد ولونا وضحا ولم تحصل شرطه فاحد المبتدئة عادة اليها اقرب
الظفرين واحد كما لاخت والتممة في حاله وبنات من ان يكون في العادة ان غلبت بعض فاقربها
وهي من قاربها في اسبوعه وعبر المصطرة كثلثة فين في الاصل التي المبتدئة لا في المصطرة
وعبر في راي الرجوع الاكثر عند اختلافها واما اعتبر في الاقران الفحل ودون ال
لا مكانه فين دون ان في الاصل من الام لكن قد يتفق العقدان بموت من عدم العلم في تقي فلهذا

المنظر بان لا يفتقر على ما سبق قال
والا فكل قوتين في المصطرة
ان يخصص حكم بام فائدة المصطرة
المادة فاحدا في المصطرة
اقام المصطرة واحدا في المصطرة

في المصطرة في المصطرة
من المصطرة في المصطرة
ان في العادة في المصطرة
المصطرة في المصطرة

غيره بالقدان في اختلاف فيها كان حدث الاقوال ما يصلح فيها لمضطربة في الرجوع الى الروايات التي خذ
عشرة ايام في شهر ثلاثة من اجز خبرة في الكتاب بما شاء منها او سبعة سبعين كل شهر او ثلاثة خبرة
 في ذلك ان كان افضل لما اختار بما وافق اجها فخذت بحار تسعة والبار دلتة وهو وسط
 الثلاثة والعشرة وتخير في وضع ما خارت به حيث شاء من ايام الدم والكان الاول والاخر من
 للزوج ذلك في الشهر الاول اما بعده فما خذ ما يوافقه وقتا وهذا استل لمضطربة الوقت والعدد
 معانا لو سئل عن ما خاضه فان كان الاخذ بالعدد وكذا روايات والجدل متيقن من الروايات
 حيفا اولاد اخر او ما بينهما وكلية احدى الروايات عما جري بطريق ذكره له كلته ثلاثة متيقنة
 وكلته بعد مروتي او اخره كحسينيين قبله متيقنة قبلها تمام الرواية او وسطها ^{بين} المتيقنة
 او انه يوم حقيقه يومين في رواية البطحان الوسط او يومان حقيقتهما متيقنة بوجه وخيار
 استعمل قبل المتيقن يوما وبعده يوما او الوسط مئة لاسطة حقيقه يومين متيقنة وكلته احدى
 الروايات متقدمة او متأخرة او بالتفريق لافرقها بين متيقن يوم او ازيد ولو ذكرت عدد وان
 اجملا فهو المتيقن خاصة وكلته احدى الروايات له او بعده او بالتفريق ولا حقيقا لها كجميع ^{المتيقنة}
 عندنا وان جاز فعل ويجزم عليها اي على كل من لم يقبلوه واجبه من قبله ولو لم يقبلوه ونها
 والفاوق التفرق لا مشقتها بتكررها ولا غير ذلك الطواف الوجوب المندوب ان لم يشترط فيه الطهارة
 لتجيم دخول المصلي عليها وتسكت به التوان في مخاه اسم يندون منها الائمة على كل تقدم وكبره
 ولو بالعلاقه وسمى بمنه بين من طوره كالحج بمنه عليها البيت في المساجد اخر الحرمين وفيها يحرم
 الدخول على كل مكة وكذا يحرم عليها وصنع فيها كحج بمنه العرزم وبعضها مطل اجتماع حضور
 الزوج او حكمه ودخوله بها كونهما حائلا والاصح انما اطل التحريم في اجملا محل التفصيل بالبطاقات
 وان تسبينا اجمالا او طولا قبل اعمالا على المسجد الكنيسة لو فعل احتياطا لا يجوز على الاول

هذا هو الوجه في بيان ما
 في المتن من قوله لو فعل
 احتياطا لا يجوز على الاول
 لان الاحتياط لا يوجب
 الاحتياط في كل حال

هذا هو الوجه في بيان ما
 في المتن من قوله لو فعل
 احتياطا لا يجوز على الاول
 لان الاحتياط لا يوجب
 الاحتياط في كل حال

لا تقارن عليهما والكفارة بدنيا راي مخالف فليس مضروب في الثلث الا في نصف الثلث الثاني ثم
 في الثلث الاخير وتختلف باختلاف العادة ما في حكمها من التميز والروايات فلا ولا ان كانت
 والوسطان في سطر والاخير ان اخر وكذا اوصفها مستحق الكفارة ولا يعتبر في التعدد ويكره لها قراءة بالجر
 غير الغريم من شئنا تتبع وكذا يكره له الاستماع بغير القبل فيما بين السرة والركبة ويكره لها عاتية الله
 ان يطالبه فنفى الكراهية عنها الوجه الاجابة ويظهر من العبارة كراهية الاستماع بغير القبل مطروحة وكذا
 ويجب لها ان تجلس في مصليها ان كان لها محل مع لها والاعجيب في بعد الوضوء المنوي بغيره
 الاستبراء وتذكرتها بقدر الصلوة لبقاء التمرين على العبادة فان اخرج عاده ويكره لها ان يخطب في غيره
 كما يجب ترك ذلك العادة المستقرة وقا وعدا او قاصدا لعبادة المشروط بالطهارة بروية الدم اما
 ذات العادة العديدة خاصة في كل المضطربة في ذلك كالمسافر غير تام من المنيعة والمضطربة بعد كل حق طهارة
 والا ترى جوارز كراهية بوضيها خصوصا اذا قلنا ايضا وجوبها في الذكرى فتصرف في كتابين على احوال طهارة
 خاصة ويكره وطها قبلها بعد الانقطاع قبل الغسل على الوجه خلافه لا للصدق وحده بل لغيره مستند في القول
 الاخبار المختلفة طهارة او غسل على كراهية طهارة او الجمع والاي طهارة او تحريم قبل التناول وتقتضيه كل صلوة
 من فعلها قبله من ضمن ان الوجود في فعلها وفعل غيرها مما يسبب طهارة او فعل كجمع الطهارة
 من الشرائط المفقودة بعده **واما الشك** في ما ياتي الدم اخرج من الرحم الذي زاد على عشرة مطروحة
 ستمرة الا ان تجاور عشرة فكلوا تجاور ما كما شاع كقول النبي عليه السلام العادة استحاضة او بعد سنين
 او ستمين على التفصيل او بعد التمسك بالوجود بعد الغيبة او فيها بعد ايام العادة مع تجاور عشرة ايام
 تقابل الطهر او تصادف ايام العادة في بعض بعد مائة عشرة فصاعدا من ايام الطهر او يحصى في غير طهارة
 ودمها اي لا يخرج صفرا ورويقا فيخرج بشا قتل وقتل وقتل لا بدفع غلبا وقتل الغالب فيجوز قتل
 المذكور فانه يحكم بكونه استحاضة وان كان نصفه دم يحصى لعدم مكانة ثم لا يثبت تقسيمه الى قليل وكثير
 بمنزلة او لا يفرض انه لا بد ان يكون الدم استحاضة منقطة او لا يجوز ما فيها من قلة واحدها فيكون الدم حيفا بكذا فيكون الدم لا يثبت تقسيمه الى قليل وكثير

ولا تقارن عليهما والكفارة بدنيا راي مخالف فليس مضروب في الثلث الا في نصف الثلث الثاني ثم
 في الثلث الاخير وتختلف باختلاف العادة ما في حكمها من التميز والروايات فلا ولا ان كانت
 والوسطان في سطر والاخير ان اخر وكذا اوصفها مستحق الكفارة ولا يعتبر في التعدد ويكره لها قراءة بالجر
 غير الغريم من شئنا تتبع وكذا يكره له الاستماع بغير القبل فيما بين السرة والركبة ويكره لها عاتية الله
 ان يطالبه فنفى الكراهية عنها الوجه الاجابة ويظهر من العبارة كراهية الاستماع بغير القبل مطروحة وكذا
 ويجب لها ان تجلس في مصليها ان كان لها محل مع لها والاعجيب في بعد الوضوء المنوي بغيره
 الاستبراء وتذكرتها بقدر الصلوة لبقاء التمرين على العبادة فان اخرج عاده ويكره لها ان يخطب في غيره
 كما يجب ترك ذلك العادة المستقرة وقا وعدا او قاصدا لعبادة المشروط بالطهارة بروية الدم اما
 ذات العادة العديدة خاصة في كل المضطربة في ذلك كالمسافر غير تام من المنيعة والمضطربة بعد كل حق طهارة
 والا ترى جوارز كراهية بوضيها خصوصا اذا قلنا ايضا وجوبها في الذكرى فتصرف في كتابين على احوال طهارة
 خاصة ويكره وطها قبلها بعد الانقطاع قبل الغسل على الوجه خلافه لا للصدق وحده بل لغيره مستند في القول
 الاخبار المختلفة طهارة او غسل على كراهية طهارة او الجمع والاي طهارة او تحريم قبل التناول وتقتضيه كل صلوة
 من فعلها قبله من ضمن ان الوجود في فعلها وفعل غيرها مما يسبب طهارة او فعل كجمع الطهارة
 من الشرائط المفقودة بعده **واما الشك** في ما ياتي الدم اخرج من الرحم الذي زاد على عشرة مطروحة
 ستمرة الا ان تجاور عشرة فكلوا تجاور ما كما شاع كقول النبي عليه السلام العادة استحاضة او بعد سنين
 او ستمين على التفصيل او بعد التمسك بالوجود بعد الغيبة او فيها بعد ايام العادة مع تجاور عشرة ايام
 تقابل الطهر او تصادف ايام العادة في بعض بعد مائة عشرة فصاعدا من ايام الطهر او يحصى في غير طهارة
 ودمها اي لا يخرج صفرا ورويقا فيخرج بشا قتل وقتل وقتل لا بدفع غلبا وقتل الغالب فيجوز قتل
 المذكور فانه يحكم بكونه استحاضة وان كان نصفه دم يحصى لعدم مكانة ثم لا يثبت تقسيمه الى قليل وكثير

في قوله العادة استحاضة او بعد سنين او ستمين على التفصيل او بعد التمسك بالوجود بعد الغيبة او فيها بعد ايام العادة مع تجاور عشرة ايام تقابل الطهر او تصادف ايام العادة في بعض بعد مائة عشرة فصاعدا من ايام الطهر او يحصى في غير طهارة ودمها اي لا يخرج صفرا ورويقا فيخرج بشا قتل وقتل وقتل لا بدفع غلبا وقتل الغالب فيجوز قتل المذكور فانه يحكم بكونه استحاضة وان كان نصفه دم يحصى لعدم مكانة ثم لا يثبت تقسيمه الى قليل وكثير

اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ
 وَخَلِّصْنَا مِنَ الدُّرِّ وَالدَّاءِ وَالدَّاءِ
 فَانْتَ بَدَلْنَا فِي الدُّرِّ وَالدَّاءِ وَالدَّاءِ
 الصَّلَاتِ وَخَلِّصْنَا مِنَ الدُّرِّ وَالدَّاءِ
 عَدُوِّنَا يَا رَبِّ الْعَالَمِينَ

اجنہ و فراتہ افران عند فیل خروج و حصہ و عبد البرکہ و تاج و خاص و و ایشاقا قبلہ حجت و صاحب

اشهد فرضت عليه الموت بالادب والاسراج
الميت فرحنا بالاصغر من خضر رمان
اتحدث لادب الاسراج فرحنا
سكن الميت فرحنا بحبته ودوام ذلك
الاسراج سلطانة

الفتح بن أبيه والادب والشكر الدراج به الفصح

انفع وبتدا حبله ووجهه و
 بخشای کف من زراع و استخوان قریه و قطع شیشه ای فوق معده آسجده و کیره
 از چای غلو و زدن غصه کنیز
 یا عجبین نیاید نرسد
 حضور انجین و سی ایض غده لن و فی الملائکه بهما و غایتی اگر کراته حق الموت انصراف الملائکه

و طرح حدیثاً بطریق هشتم و نهم و دهم از کتاب و اگر چه وضع غیره اتفاق پیش کرده بفرمان انان الغسل

و یغیب سل کمال بیت سلم من حکمه کالطفل و المجنون المتولدین من مسلم و یقطر دار الایام اودار الکفر

و فيها مسلم مكر تولى له منه ولم يرد عليه لم يقل لنفسه لا الام كما حجت المصداق ان ابي له

الزنا في المخلوق من باب الزنا في المسلم نظر من انما لا يتبعه شرعاً من تولده منه حقيقة وكونه ولد الله فقسعه

في الاسلام كما يحرم نكاحه وتشتبه من المسلم من حكم بكفره من الفرق كما خارجي والتا صلبه وانما ترك

استثناء الخروج عن الاسلام حقيقة والاطل عليه ظاهر او خفي وحكم مسلم الطفل ولو سقط اذا كان في اربعة اشهر

ولو كان منها الف في خرقه وافرغ غسل باليسه اى بحسب ما شئ من اليسه را قبله يطبق عليه ستمه

واكثره ان يخرج به الماء عن الاطلاق في الغسل الاول ثم يارص الشئ من الكبريت ثم يغسل بالثاني

بالمذاق ^{المرغوب} وهو المطلوب من الخلق من الخليل طبعه كونه غير مغتر فيه الا ان يعينه غيره وانما المغتر كونه تاما وكل

من هذه الغسل الكائنية يبدأ غسل أسرفقة أولائهم من ثم يغسلونهم في الماء دفعة واحدة

عربية مقترنا في اوله بالنيتة وظاهر العبارة وهو الذي صرح به في غيره الاكتفاء بنيتة واحدة على الشئ

والاجود القعد بقعد ما ثم ان السج العسل توب اهلته ولا تخزي رعيته ان القعد وشتر كوا ١٢ تصبوا

المؤمنين بلع مخبرنا ولذا قيل من المؤمنين
مسلم واما اذا كان بالغاً فقد اظهر الاسلام
ثم من خلاصاته سنة ووجوبه
ولنسلم منكم مسلم

جميعا ولو كان البعض من الآخر قبل نوبتها لكانت الفاسل حقيقة ومحتمل لا خروا كلف لمصر في ربي هلمه
 ولو ترتبوا بان يغسل كل واحد منهم بعضا غير من كل واحد عند بدء فعله والا ولا ميراثه ولا يكمل من غير الوارث
 او لم يكن يوارثه وان كان في يثا ثم ان اتحد الوارث حصصا وتعد فالكذا لو لم يكن الا في المكلف او لا
 من غيره والاب ليس بالولد واتحد الزوج ولا خبر من شرط في جميع حكم الميت ولا فرق بين الله والموت
 ويجوز ان يكون الفاسل الميت في البرجولية والا نويته فاذا كان في الوارث الفاسل الميت لما كان في الميت
 سقط اذا مات فانك الاولوية وعدم لها بشرط وقيد بالبرجولية لا يخرج كل من الرجل والميت ثلث
 سنين بنية لانفكا وصف البرجولية لغسل الصغير ومع ذلك لا يخرج من العصور كما ينبغي وانما يعتبر الماتمة
 في غير الزوجين يجوز لكل منهما غسل صاحبها اذ لا تزوج بالولاية والترتيب بينهما او بان الولد لو لم يكن الميت
 اثبات ان جاز النظر بغير العسر منها في التوبك لا يغفر في آخره استرة للعورة مطهر جاز محرم لا
 عصره ولا فرق في الزوجين استرة والامة والمدخول بها وغيرها لم يقطع جعته وجهه بجلد والباين وبعد
 انقضاء العدة في جواز الغسل عند بل التزويج حالها تغسله وان بعد الغرض وكذا يجوز للرجل تغسل محله
 المزدوج وان كانت ام ولد دون الكتابة وان كانت مشبهة دون العكس والملك منها نعم لو كانت ام ولد
 غير منكوبة لغيره عند الموت جاز ومع التقدير لكس في الذكورة والا في الحرم وهو من حكم من كان موبدا
 بنسب ورضاع او صاهرة يغسل محله الذي يرضيه عن عائشة سنين من رويها في ان بقدر المحرم ولم يثلث
 فالكذا في غسل المسلم والكافة المسلمة عليهم السلام ولما اودعها صورة الغسل ولا يعتبر فيه التيمم يمكن اعتباره
 فيه الكافة كما يعتبر في الحقوق فغسله الحق في المعبر عنه المستند وكونه ليس بغسل حقيقة لعدم التيمم وعذره
 وضع وجوز تغسل الرجل ثلث سنين محرمة وكذا المرأة يجوز لها تغسل ابن ثلث سنين محرمة وان وجد المماتل
 ومنه تحريم استراة الميت لا يعتد بالجلد طال بهذا يمكن وقوع الغسل لولد الثمانية من غير زيادة فلا
 انه يعتبر نفسا ليق الغسل قبل تمها والشهيد وهو المسلم ومن حكمه كالمصغر في معركة قاتل اربعة

في غير الزوجين يجوز لكل منهما غسل صاحبها اذ لا تزوج بالولاية والترتيب بينهما او بان الولد لو لم يكن الميت
 اثبات ان جاز النظر بغير العسر منها في التوبك لا يغفر في آخره استرة للعورة مطهر جاز محرم لا
 عصره ولا فرق في الزوجين استرة والامة والمدخول بها وغيرها لم يقطع جعته وجهه بجلد والباين وبعد
 انقضاء العدة في جواز الغسل عند بل التزويج حالها تغسله وان بعد الغرض وكذا يجوز للرجل تغسل محله
 المزدوج وان كانت ام ولد دون الكتابة وان كانت مشبهة دون العكس والملك منها نعم لو كانت ام ولد
 غير منكوبة لغيره عند الموت جاز ومع التقدير لكس في الذكورة والا في الحرم وهو من حكم من كان موبدا
 بنسب ورضاع او صاهرة يغسل محله الذي يرضيه عن عائشة سنين من رويها في ان بقدر المحرم ولم يثلث
 فالكذا في غسل المسلم والكافة المسلمة عليهم السلام ولما اودعها صورة الغسل ولا يعتبر فيه التيمم يمكن اعتباره
 فيه الكافة كما يعتبر في الحقوق فغسله الحق في المعبر عنه المستند وكونه ليس بغسل حقيقة لعدم التيمم وعذره
 وضع وجوز تغسل الرجل ثلث سنين محرمة وكذا المرأة يجوز لها تغسل ابن ثلث سنين محرمة وان وجد المماتل
 ومنه تحريم استراة الميت لا يعتد بالجلد طال بهذا يمكن وقوع الغسل لولد الثمانية من غير زيادة فلا
 انه يعتبر نفسا ليق الغسل قبل تمها والشهيد وهو المسلم ومن حكمه كالمصغر في معركة قاتل اربعة

فاليمين عند الشريعة واحدة التبرئة وهي العظام المكشوفة ^{التي هي القديسة} والآخرى بين القديسين والأزوار
 من جانب الأسماء فوق الشريعة ولكونها خضران ليس تدفع عنها بها الغذاء بل لا يمكن ذلك ^{الكل} ان يكون كل واحد
 طول عظم ذراع متين ثم قد رتب ثم اربع رجب ^{في علم} ان الوارد في سحر الكتاب ما روي ان القديس كتب على حافيتين
 ابنه اسمعيل شيئا من الآلات وادادها الباقية كتبه وكتبوا عليه وكتبوا بالبركة لا يخرج من ثوبه ^{من الشريعة} حتى لا يفسد
 حاتم رتبهم فيما يكتب عليه من قطع الكفن وعاءه وكرت من كفنكم بالمذكورين من قطع الكفن في ذلك على ان
 من ابحر تدين له ولها في اطلاق النص من انما ويخط الكفن ^{حين} ان اخرجها بغيره حتى ولا تبلى بالرياح
 فيها ولم ينفكها على اثره وكبره الا كما لم يجد للقصص واخر عجايب الكفن في مقصده لا كبرته في كمية ما يقطع منه
 الازوار وقطع الكفن ما يحيد قال الشيخ رحمه الله تعالى ذكره في الشرح عليه كان علمهم جعل الكافور في سبعة صور على الا
 خلاف للصدور ^{حيث} حيث تخبى استناد الازوار اية عارضة منها واهتمت بحسب الفاعل فيل تعجب من است
 ان اراد هو التفتين ^{الذي} الذي سعى من السلسلة فينوي فيه الاستباحة والرفع والفتح لتكثير ما يوجه
 الاكل من من جعلها المتوقفة على الطهارة ولو شرط لوفى على ما لم يوقع الطهارة غلبه يد من الشك في ثلثها
 ثم كلفه ولو كلفه الفاعل لا قربت تجا كونه منظر الفحوى غلب الفاعل ^{الذي} **الرابع** الصلوة عليه و
 الصلوة على كل من بلغ اى اكل سائر من الحكم الاسلام من الاقسام المذكورة في غسله عند الفرق المحكوم بكونه ^{مسلم}
 وواجبها اقيام مع القدرة فخرج صاحب المكنة كاليومية ان سقط فرض الكفاية عن القادر بصلوة العاجز ^{نظر}
 صدق اسم الصلوة الصحيح عليه من نقصها مع القدرة على الكافة وتوقف في ذلك ^{توقف} وتوقفها المصلح ^{توقف}
 رتب المسكين المصلي متليقا على ظهره ^{يجب} به الا ان يكون مأموما مكلفا كونه بين يدي الامام ومشاهاة
 له في غير الجملته مأموما مشكوكا عدم تبعه عنه بالمعتمد بعرف وفي اعتبار تسعة عشرة لمصلحة وطهارة ^{تجرب}
 في ثوبه وبدنه وجها ^{التي} التي تتلى على قصد الصلوة على الميتة والمتعدوان لم يرفع حتى لو جهل ذلك
 وانوشته جاز ذكر الضم واثباته ولا ياتى واجازة مقرا وفي اعتبار من الوجهين الوجهين ^{التي} التي

فاعلم يا
 ابا عبد الله
 ان الله
 قد جعل
 في كل
 شيء
 حكما
 وعلما
 واما
 ما
 في
 هذا
 الكتاب
 من
 الحروف
 والاعلام
 فانه
 من
 احسن
 ما
 جعل
 الله
 في
 كل
 شيء
 حكما
 وعلما
 واما
 ما
 في
 هذا
 الكتاب
 من
 الحروف
 والاعلام
 فانه
 من
 احسن
 ما
 جعل
 الله
 في
 كل
 شيء
 حكما
 وعلما

من القبر بذراعين أو ثلث عند جلبيه ولا يقل الرجل عن ذلك في ثلث دفعات حتى يلقى بالقبور وانزل
في الثالثة وتسبوت ربه حاله انزال المرأة توضع حيا على القبلة وتقل دفعة وتزل عن ضاهاها ولا
خاليه عن الدفعات في رذل اللحية حلالا لهم وان كان في الداء فيها فان نزل الرحم معها اخرج
اولا بمنه ومع تعدد ما في مرة صالحة ثم يوضع في حلقه عقدا لا يفتل من لسانه وجلية وضع حده
الايسر على الراب خارج الكهف جعل شي من رتبة تحسين عمه تحت حده او في مطلق الكهف او على حده
ولا يفتح في مصاحبه لها احتمال وصول نجاسة الحلاله عدم مع ظهور طهارته الآن في ثلثيته
الشهادتين في الاقرار بالائمه واحدا بعد واحد من قبل مع ان كان سببا والاشهاد في مدنيافه لا
الا اذ قال الله سمع ثنا قبله قاله تعالى قوله بسم الله وعلامة رسول الله صلى الله عليه وسلم
نزل لك وانت خير من نزل الله فتح له في قبره والحقه نبويه اللهم اني اعلم ان خير ائمت علم به
منا واخرج من قبل الرجلين لانه بالقبور وفيه احترام لليت والامان لا لثرب من اصغر من غير الرحم
بظهور الاكسب جبرين فاعلم ان الله وانا اليه راجعون حاله الامان به وجب وترجع اذا قال الله
ورح القبر عن وجه الارض مقدار اربع اصابع جاز الشرب لا يزيد بعرفه في رويته وكذا في سطوح
الارض غفر رفوعا على ما وادست منه باذانها وطويه لا يجعل في نظره ثم لا يشرب الا التا صبيحهم
المحشر مع اخرهم ما خلا ان تستمر غمة لا فوق الحقه وصب الماء عليه من راسه الارضيه ودر الماء
اليه ويصب الفضل على وسطه ليكن الصبي قبله ووضع اليد عليه بعد نضجه بالما مؤثرة في الراس في الايام
وطاهر انما ان يحكم تحت هذه الحالة لا يتجاسر ما بعده روي زارة عن ابي جعفر قال داخلى عليه السلام
وسوى قبره فضع كفك على قبره عند راسه وقرح صاحبك وانعز كفك عليه بعد ما ينضج الماء واما علم
الا حجاب في غيره واما تأثير اليد في غير الراس فينبغي من مطلق اعتقاده سنة بدقه مترا عليه ما سأل الله
وافضل الله ما جاف الارض حين يدعى اليك وحدوقه منك وضوانا وكن قبره من جنتك ما

سمعت من يد وشر زك كروان كثر نسيم في قبره فزاد
يشتت ما حق كثر

الاعتماد على
نفع آية الدين
والتأثير في
الارض

ما يغنيه عن رحمة ربك كذا يقول كذا لانه مستقبلا يقين الولا من ما يره بعد الانصار في صور على الالاع
 البقية في غير المتقن في الاستقبال والتدبار لعدم ورود معين في النسخة لابل المصيبة في تغفلت الخفاء وهو
 وحسب ان تغفلت على صبرك ولو كان يد بقصر والمراو بها على الصبر والتسليم على المصائب والاعلام الحكم
 وعدله وتذكروا بعد الله الصابرين فاعلموا ان المصائب من غير مصادفها في شرج وقرع
 كسبى وانما في تجزئته في مشروعة قبل الدفن اجماعا وبعد ذلك احكامه في احكام الميت من الكفاية
 كانت واجبة وانما بها ان كان مستدرة ومقتضى الفرض الكفاية في محله الكل ابتداء وجبة مقتضى وقوعه في
 وسقوط بقيام من فيه الكفاية في تلبس من بكنه القيام بسقط عن غيره سقوطا مرامى باكمال متى لم يتوفى ذلك
 اجمع في التأخر عنه سواء في ذلك الولا وغيره ممن علم بمرتبته من التكليف البقاء عليه **الفصل الثالث**
 في التيمم بشرط عدم الماء بان لا يوجد مع طلبه على الوجه المعتبر لعدم الوصله التيمم كونه موجودا بالبرهان
 المحتاج اليها في تحصيله كبر ومراضة عفة ولم يجز معادنا ولو جرت مقدرة او الضيق في الوقت لا يدر
 معه بعد الظهارة ركعه او كونه في غير التيمم يستغذر الوصول اليه وان الالة وجوه عن جسد الوابوعين
 او شق في تفسير او اعادة او كونه موجودا في محل من السجدة على نفس من تحتها ووضع وجوه
 او ذهابه في البحر او سبل او لوجوده بغيره في غير السجدة او في موضع قبله في المال المحرم
 واما في الواجب ببله عوضه في حفظ الاولين الثانيين في غير العلل في كثير من الفروع والاصل في
 العوض على الغاصب وهو فقطع في الثاني والثالث في عدم تحقق التيمم مع جزمها في اطلب العبادات
 ذلك بل قد سمع في الاول العوض والثاني والثالث في الاول في من استعمال المرض في سبيل في زيادة
 او عسر علاجها او متوقفا على غيره في شق او عطف على حال او متوقفا في زمان لا يحصل فيه الماء عادة او
 الاحوال الغير مختصة بالوجوب اياها بطلبه مع فقد في كل من سبل الالاع بخلوه سهم بفتح العين
 مقدار رمية من الرمي الالة متعللين في الارض ان حزنه يكون الزا لمع خلافتهم في المشقة
 النفس الحزنة والمر لا كذا في اذهابها او عزم بالظواهر
 ما لا يغير اذنه النور في ذلك التكليف العقول
 وانفرد الكافر احره منتهره

مقطوعين وليس كذلك كائنا بمجئيل بمسحهما كالمسح مع تعذر التظهير الا ان يكون مقتديا او حاله في التخييف
واراد ان يحال مع الامكان ان تعذر ضرب التظهير ان خلا منها والا ضربا كجته في الاول واليدين في الثاني كما
لو كان عليها جيرة والضربة للوضو اي لقيمة الذي هو بدل منه فيجب ما يدي به جته من فصل السؤال
الا انك لا بد بالاعمال كما شعرت من والوان اجمل غيرة هذا القدر من جهة متغير عليه زاد بعض من حجاب
و نفخه لمص في ربي الباس و خرد من اجسين و بها لمحطان كجته تصيلان بالصيد في المثل قوله
في بعض الاخبار الصحيحة الا ان في ما يرفق عليه من ما بالقيمة لا كالحال فيه والا فلا يل عليه شيء من طهره
ايمنى بطن البسري من الذي ينفخ الزا ومفصول طرافه في كلف الحواف الاصابع ثم من غير البسري من
ايمنى كالتبدي بالترند الى الآخر كما شعرت كلامه من غير الغسل احد بهما مسح به جهته والاخرى يدية غير
بجنت عليه حدث يوجب ان عند تعذر استعمال الماء مرتين احديهما بدل من الغسل بغيره في اخرى
بدل من الوضوء بغيره ولو قدر على الوضوء خاصة وجب تيمم الغسل العكس مع انه يصدق عليه في جميعه
فلا بد من اجراء فيه وكما تركه على عتباته واعلموا ان وجهه في النية قصد البدل ليس الوضوء الغسل ان كان
التيتم بدلا عن احد كما هو الغالب لو كان تيمم لصلوة كجته الزوم على طهارة الوجه وجب جبا من المسح
على القوم خصال التيمم بذلك هو واحد قوله لم يكن بلا من احد بهما مع تمام انما التيمم جعل فيها بدلا
وجوبه نية استحضار الشروط بالطهارة والوجه من وجوبه في الكلام فيها كائنا والقربة ولا يغيب
في كل نية التيمم انما هو في كل عادة وجوبه لئلا يبعد المتابعين ان يبعد لا مفقودا
و ظاهر ان الاتفاق على وجوبها بل بطلانها انما هو في ثبوتها وعلى القول ان التيمم من غير طهارة
الا وان الاصل ان يقضى له تسعة نفس البدن بعد كل ضربة ينفخ عليها من ان تصعيدا او ما من اخرتها
بالاخرى ولكن التيمم عند الوقت حيث يكون قد بقى منه مقدار فعل مع ما شرط لصلوة المقصودة والصلوة
الا فعل علما وظنا ولا يؤثر فيه ظهور خلافه و هو بالجمع لما ورجح حصوله ولو بالاقبال المعينة

على شعر الاقوال بين متأخرين الثاني في هو الذي ختاره في روى وادعى عليه لم يشرح الاصحح
 ايضاً والاثالث جازمه مع التسعة مط وهو قول الصدوق واما بعضها والاعقاب التي لم يشرح مط وبعضها
 لا فلا يلزم منها التفصيل في التيميم المعبد المستدام كما لو تيمم لعبادة عشرين وقتها ولو بذكر عشرين وقت
 في المداويع راجحة بالطهارة ولو ذكر راجحاً ففعل غير ما لم يشرع ولو لم يكن يجب استعمال الماء في كل وقت
 التي يمكن منها فلو يمكن من غير غير الاجابة من الوضوء متعقبة تيمم خاصة وكذا الغسل والركعة بالتيميم
 التمكن من غير الطهارة انما تقاضيه شرط بمعنى ما يسع فعل الماءية يتمكن منها فلو لم يكن في كل وقت
 عن عدم تقاضيه شرع فيها ام لا كوجوب الصلوة بالوقت والرجح المستطوع به القائل في شرحه
 لوجوبه في سبب لفعل التيميم بعبادة في وقت لا مع الاستفاضة كما يقتضيه خبر الروايات
 الاجماع بحيث ان يتمكن من الماء قضاء في التيميم ولو دخل في الصلوة بتقصير اجماعاً على الوجه المذكور وان
 بعد الفصح وان تقضى النسبة لا غير ولو وجد في اناء الصلوة ولو لم يكن فيها ماء على الاصح
 وارجمها سنداً وعقداً بالتي الواجب قطع الاعمال ولا فرق في ذلك بين الفريضة والنافلة حيث
 بانها مأمور لوجوبها تقدير وجوبه في كل وقت قطعاً للعدول عما في النية لان كل شرط بها سبب
 واسهل على الناس الا اذا كان في وقت الوضوء في التحريم وان ينقص التيميم النسبة لا غير هذه الصلوة
 تقدير عدم التمكن منه بعد الاقرب لعدم ما تقدم من ان شرطه يتمكن من الحصول والمانع شرعي كالتعذر
 ومقابل الاصح اقوال منها الرجوع لم يركع ومنها الرجوع لم يقرأ ومنها التفصيل بعبادة الوقت في كل حال
 لا شأناً لها والاول مستند لرواية معارضة بما هو أقوى منها **كتاب الصلوة** وفصولها
الأول في اعدادها والواجب في صلوة اليوم في اربع ركعات في يوم وليلة في كل وقت
 على طلاقها على مثل الليل والجمعة والايام والاطوار والموت والمكفر من غير وجه وهذا
 ما عليه عرفاً وبقدرة هذا المصنف في اعدادها والاول والآخر في وقتها وعدا ما سبعة اربعة ما صنع من قبله

بعد ذلك ولا تطلو على كل ركعة ركعتين
 حركات في كل ركعة على كل ركعة ركعتين
 بالما بين ركعتين ركعتين
 الصلوة ولا روى الاستدلال بالنية
 انما يتحقق في كل ركعة ركعتين
 ع بالجملة الثانية على كل

في كل ركعة ركعتين
 في كل ركعة ركعتين
 في كل ركعة ركعتين
 في كل ركعة ركعتين
 في كل ركعة ركعتين

في تمامه بعد من شمس واحد من كعبين مركز الشمس واجتماعهما لعدم شتبارها وجهاته طريقها ووجهها
يوافقها في الثاني والاول **الفصل الثاني** في شروطها وهي **الاول** الوقت المسمى
اليوم ميعاد ان شمس طلعت قبل ان غابت في اليوم نفسه فلو غابت قبل ان تطلع لم يكن ذلك اليوم
باليوم الا ان غابت قبل ان تطلع في اليوم نفسه فلو غابت قبل ان تطلع لم يكن ذلك اليوم
لعدم تميزه عن غيره في اليوم نفسه فلو غابت قبل ان تطلع لم يكن ذلك اليوم
وعدم شرطه للظروف الامور التي لا يتكلف تجوز عدم شرط الظواهر من حيث الوجوه
وهي اربعة خصاص اليومية تميز شمسها لكونها الفرد الاظهر من غيرها والاول ان تطلع في
القفية لكونها في وقت زوال الشمس عن وسط النهار ولها من دائرة نصف النهار معلوم يزيد
اي زيادة مصدر ان الزوال في وقتها في اقل المسبوط وهو في وقتها في اقل المسبوط
فالشمس اذا طلعت في كل خصاص عام في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط
حتى تبلغ وسط السماء في وقتها في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط
والاصل ان كان في وقتها في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط
في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط
يوافق في وقتها في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط
الميل الا ان يعدم الظن في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط
او قربها واما ان عرضها والميل يعدم فيه يوما واطول الامور في وقتها في اقل المسبوط
يعدم فيه يومين عند مساهة الشمس في وسطها واما في كل وقتها في اقل المسبوط في اقل المسبوط
الميل في وقتها في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط
في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط في اقل المسبوط

[illegible]

من مرض الرض الشا من طهي سوا مكان
 البلاء والمرض من طهي سوا مكان
 البلاء والمرض من طهي سوا مكان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر الطوسي

حظوظ

تحقيق المحل وقد حصرنا المبحث في شرح الاشاد وانما لم يذكر المصنف حكم حدث بعد ذلك لانه نادراً في بعض الاحوال
ولو عبر بظهور الظل في جانب المشرق كما صنع في الرسالة الاولى فيتمثل القسمين بعين جبهة والعصر افرانها
بتقدير ان لا يكون قاصداً فان في العصرين مضى مقدار فعل الظهور بحسب جازم قصر تمام وقتها بطول
الشرائط فحدثا بحيث لا تستعمل بها لانهما لا بمعنى جواز فعل العصر مطول الظهور الفائدة لو صليهما في الظهور
فانها تصح حتى ان تولى بعد دخول وقتها المذكور وكذا لو دخل قبل ان يمتد في اخرها لا يصير الظل كما وثق
بعد التناول متداً في مثل ذي الظل وهو في فصل من تقديمها على ذلك في كتابنا في الظهور المقادير
افضل من قبل بتعيينه لاف تأخير العصر والمغرب في الحجة المشرقة وهي الكائنة في جهة المشرق وقد وثق
الترس والعشا افران منها ولو تقديرها على نحو ما قرر للظهور لانه من المشرق في بعض اوقات ما في فعلها
دخول المشرق في يومها فيصير من بين خلاف العصر واخيراً الى ما في المصنف من قبل بتعيينه
لتقديم المغرب عليه انما الشفق الاصفر والابيض فلا عبرة بهما عندنا ولا يصح طلوع الفجر لهما وقوله ان في بعض
في الافق ومدة وقت الظهورين الغروب ما راها شجر القليل لا بمعنى ان الظهورين كل العصر في جميع اوقات
بل في بعض العصر من آخره بمقدار ادائها كما يحتمل الظهور من اوله واطلاقاً متداً وقتها اعتباراً كونهما لفظاً واحداً في
امتداد وقتها من مجموع الغروب لم ينفذ في عدم امتداد بعض جازم وهو الظهور الا ان كان ذلك
يمتد وقت العصر الى الغروب لانه في عدم امتداد بعض جازمها وهو ادائها بالبرق فاطلاقاً الامتداد على وقتها
المعنى بطريق الحقيقة لا المجاز طلاقاً لعم بعض الاجزاء جميعاً ونحو ذلك وقد ثبت ان النصف الليل من فضل
اعتبار آخره بمقدار ادائها على نحو ما ذكرناه في الظهورين ومدة وقتها حتى تطلع الشمس على فريضة
وان الظهور لا يصرار في وقتنا في الظهور من التناول الى الصبح الفجر وهو الظل الذي بعد التناول سماه في
وقته الفجر فيطلو منها فياً وهو جازم لانه ما خوذ من فريضة ارجح مقدار قد بين ان يمتد قاتلها
لانه اذا قسمت سبعة اقسام في كل قسم قدم والآخر في ان قاتلها ان يمتد بقدر اقدم بقدر العصر اربعة

اي العصر

العلماء في التفسير على كل من
بالمرق

اغنى الله عن
عليه ان يظن ان
جوز في تحقيق
الاصناف

او تخافه خلف المكب الايمن وبه لعلها ورد بها التصريح على الكوفة وما بينهما حتى يرفع للفقهاء
 عن المنيه وغيره ما علم بها مستعين في اوسط العراق فشا الكوفة والهند والمشرق وكذا واما اهل الاول
 فان يدبرها المغرب والمشرق والاعتقاد ان كحاض لم يصح في ان او اجرتان صطلحا وبها لم يقطعان
 ابحر في الشمال كحطين كحيت عنهما زوايا قويم كانت مخالفه للشاير لانه لا يجد على حال شفا
 يكون على اربعة اقطار المارة بنقطة ابحر في الشمال لاجل المشرق والمغرب على الوجه البت على البيا
 يرجع الى احدى بين الكفين فقصية للتقافع فاعتبر كون احدى خلف المكب الايمن لزم انخراف الوجه
 عن نقطة ابحر في المغرب كحيت في غير فلو سطره الايمن عن المغرب في الشمال واليسار المشرق
 ابحر في الاصح جعلها على جهة واحدة الا ان يغيثها في التقادوت وهو يجهل مع ما في
 العلامة المشرق والاعتقاد في ما فاسد الوضع وكحيت بعض جهات العراق في اوطافه الغربية ككونها
 والا فان التحقيق ان جهتهم نقطة ابحر في من قبلها ذكر في العلامة ولو غير العلامة المذكورة
 غير فقيده عما في الاول لا يصح طبعها كحيت في العراق في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 الملقى لها مارة بعلامة ابحر في اخرى لعلها في العراق في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 يوجد سقوط فائدة العلامة واما طرف العراق الشرقية كالبحرة وما والاها من بلادها في الشمال
 الزيادة انخراف نحو المغرب او ساطها قليلا او على هذا القياس في الشام من العلامة جعلها في احدى
 في تلك الحال خلف الايسر لظن من العبارة كون الايسر خلف المكب يقينية ما قبله وبهذا صرح في
 فعليه كون انخراف الشامي عن نقطة ابحر في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 به غيره ووافقه ايضا في سن غير ان كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 الموافق للقول لان انخراف الشامي اقل من انخراف العراق لانه لو لم يجر اقليم انخراف
 عنه فخرين من سبعين جزءا بين ابحر في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال

او تخافه خلف المكب الايمن وبه لعلها ورد بها التصريح على الكوفة وما بينهما حتى يرفع للفقهاء
 عطف على القول في المنيه والاعراف
 والاعراف والاعراف

العلامة المشرق والمغرب والمشرق والمغرب
 وهو ان في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 الغرب في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 التقادوت المذكورة في وجه من احدى انخراف
 فقيده عما في الاول لا يصح طبعها كحيت في العراق في الشمال كحيت في الشمال
 هذا التقادوت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 خلف الايسر في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 وبين على جهة احدى انخراف في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال
 قال في المنيه والاعراف والمشرق والمغرب
 انخراف في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال كحيت في الشمال

المنع ضعيف بالقول بما جواز قوتى منين وتجيب الصلوة في الفعل العربية للتأني في ترك
 السود والا العامة ولكن وأنفق فلا يكره الصلوة فيها سوادا وان كان البين فضل مطم
 وترك الثوب الرقيق الذي لا يكره البدن والالم يصح وشمال الصفاء ولم
 انه الاتحاد بالازار واوضح طرفيه تحت يديه وجمعها على منكب واحد ويكره تركه لكن
 وهو اذارة جز من العامة تحت الحنك مطم لاهم وغيره بقرنية ليقب في الردا ويمكن ان يرد
 بلا اطلاق تركه في اي حال كان وان لم يكن مصليا لا اطلاق والنصوص سحبا والتخير من تركه كقول
 الصادق عليه السلام من يتم ولم يحنك فاصاب لا ادواء فلا يلزم من الانفسه حتى سب
 القدوق حمه انه لا عدم جواز تركه في الصلوة وترك الرداء وهو ثوب ما يقوم مقامه بل
 على المنكبين ثم يرد ما على اليمين على اليسر للاجماع اغيره من المصلين فيسحق له الردا ولكن لا يكره
 تركه بل كوجن خلاف الاول والثاني للبراءة والثاني بما اى للرجل والمرأة وانما يذكر ان اذا
 لم ينعاشيا من واجبات القراءة فان منع القراءة حراما وفي حكمها الاذكار لوجبة
 ويكره الصلوة في ثوب المتهتم بالنجاسة او الغصب في لباس وفي الثوب ذي
 التماثيل اعم من كونها مثال حيوان غنم او ختم في صورة حيوان ويمكن ان يريد بها
 ما يعظم لمثال وغاير غنمها تغشا والاول اوفق للمغايرة اوقبا مشدود في غير محرر على المشي
 قال الشيخ ذكره على ابن بابويه عن مذاكرة من شرب ولم اجده خبر اسند قال المص
 في الذكرى بعد حكاية قول الشيخ قد قدر روى العامة ان النبي صلى الله عليه وآله
 قال لا يصلي احدكم وهو محترم وهو كناية عن مشد الوسيط وفا هو مشدركه لذكر
 احديث جعله دليلا على كراهة لغير المشدود وهو بعيد ينقل في البيان عن
 الشيخ كراهة مشد الوسيط ويمكن الاكتفاء في دليل الكراهة بمثل هذه الرواية

تحريم زنا منقطع سلاح بدين وميان
 خود را برسان بغير كثر

به نقل مرتبه ان لم یعمل لحایط و نحوه قال ابو عبیدیه کثیر راوی کدیت ترمذی ابو عبیدیه
 فی طریق که و حدیث ابو عبیدیه بحالت فداک زرجوان کون ہذا من ذاک فقال نعم و جوابی ہذا کہ کثرت

[illegible]

[illegible]

فصل از ادبی سنی و نقلی و غیر تصدیقاتی و بدعتی
در بیان فضائل ائمه اطهار علیهم السلام
و در بیان مناقب اهل بیت علیهم السلام
و در بیان فضائل علمای دین
و در بیان مناقب بزرگان دین
و در بیان فضائل اولاد ائمه اطهار علیهم السلام
و در بیان مناقب اولاد اهل بیت علیهم السلام
و در بیان فضائل علمای دین
و در بیان مناقب بزرگان دین

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a larger phrase or sentence. The ink is dark, and the script is fluid and connected.

قوله واما ما موصوفه في الحروف فاما اصله في الحروف
فما عطف على الآتيه واما قوله في الحروف فاما اصله في الحروف
فاما ما موصوفه في الحروف فاما اصله في الحروف

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

في قراءة القرآن وتسل العمل فيه من لوقل ويرى السبل و هو دخل في عمل الصانع وخصه تخصيص في كبريائه
كرامته وتكليم المجانين لصحبته منها مع عدم الوثوق بها رغم كونهم غير متميزين بما يصيبهم من الموت
بظهارته لمحافظة على ادائها لصحبته فلا يكره كونه بل ينفع كونه كما يترن على الصلوة ونفاذ الاحكام
اما مطلقا وفعل على مسجد الكوفة خارج او مخصوص بما فيه من اوجوه منته او بالدم لا يتحقق نادرا
^{بمذا جهل بغيره في الاستسجاع و بعضه بغيره في الاستسجاع و بعضه بغيره في الاستسجاع}
او بما يكون الجكوس من لا جملنا ما اذا كان حال العبادة لصحبته الذي يعطى لها في النفاذ
من لم يات بها لم يجر و على احد ما يحل فعل على عمالته بالاختيار لصحبته ذلك القضاء به
لا تخلو من منارة للحي لصحبته تعريف الضوال لصحبته انشاد و نشدنا و اجمع بين طيفتي تعريفها في المجمع
و كرامتها لصحبته خارج لها و انبثا لشعر النبي لصحبته و امره بان يتركه فترفعه
و روى نفي لصحبته عن غيره من في الكرامة لصحبته المص في الذكر لم يسمع جمل لصحبته ان
على ما يقل منه و كثر منفعته لصحبته كما اوشد على الخلة في كتابه و شبهه بغيره لصحبته لا يسمع
ان النبي لصحبته كان يشد بين يديه لصحبته لا يسمع لصحبته شعر في المسجد لم يتركه و لصحبته لا يسمع
ما كان منه موعظة او مدحا لصحبته و لا يسمع لصحبته او مرثية لصحبته من عا و نحو ذلك لا تعبادة لا يسمع
المقص من لصحبته ليس سعيد و نهى النبي لصحبته عليه السلام لصحبته على الغلب من شعار لصحبته رغبة
عن هذا لصحبته لا يسمع الكلام فيها با و ديث الدنيا لصحبته عن ذلك و منافاته لوضعها
و وضعه لصحبته و كرهه لصحبته في التحام و هو لصحبته المخصوص الذي يغتسل فيه لصحبته لا يسمع
من هوته و اسطى نعم لصحبته في غيبته من جهة النار لا من حيث التحام و هوته لصحبته لا يسمع
عنه و لان الملازمة لا تدخل بينا لصحبته فيه و لو في اناء فهذا لصحبته اول و هوته لصحبته لا يسمع
المعدة لا ضررها فيها كالاتون و لفران لا و جدي فيه نازع مع عدم اعداده لها لصحبته
اذا اوقد فيه و ان كثر و هو لصحبته المحض و لعدم نفاذها عن النجاسة و نزول الكبر لصحبته لا يسمع

البناء التمام و بربها كذا

لصحبته فانما شددت

الان في قوله لا يسمع
الان في قوله لا يسمع
الان في قوله لا يسمع

الافتقار به غیر از اینست که
و قد روی آنکه لا اله الا الله

بجز این که شکر خوار بودم و استغفار می نمودم

الصحيح عينية في الاصحاح او بعد شرائع بين موقعيها ولو حاذى سجودا قدمه فلا منع في الروي في سجود
 كونها تعصا خلفه في غير خبرنا في جميع الاحوال عنه كحيث لا يجازى جزء منه من غير تعصا ولا يوجب
 وجود وبراغي في سجودا بغير تعصا بحكم وهو القدر المعتمد في السجود كحيث لا يكون من الاضطرار بتأخير
 والمبسوطة بالفضل والبقوة القوية بحيث يكون من جهة فلا يعيق في المنع توقف المالك على طعن في خبره ولو
 على غير ان يسجد غير ما لو خرج عنه بعد ان كان من كثر التوراة في المنع لم يرد عنه ولو استند احداهما
 ابتلا دون بعض فلا قوى عموم التبريم نعم لا يقطع ابتداء كل من جهة قير المتخذة للرواية من حيث
 لا يغلب الكل ولا يجوز السجود على المعان لمجرد جهل عن الاستمناء لا سيما في مثلها التردد وان كان منها واما
 فيمنع على خروجه بالاسناد عنها من حكم بطوره لزمه القول بالمنع من السجود عليه لا تعاقب على منع طوع
 عنها بالاستسجاء لتعليل من حكم بطوره بها لكن لما كان القول بالاستسجاء بذكر الضعيف كان جواز السجود عليه
 قويا ويجوز السجود على القبر كس في حجة اجماع النص الصحيح الدال عليه بخرج عن صلبه لمقتضى عموم
 السجود عليه لانه مركب من جزئين لا يقع السجود عليهما وبما التوراة واما زجه من القطر لكانا وغيرهما
 فلا مجال للتوقف في حجة والمص منها خاصة بالقبر كس المتخذ من التبات كالقصر والكتان اذا
 فلو اتخذ من حجر لم يقع السجود عليه وهذا انما يعني على القول ان شرط كون هذه الاشياء مما
 بالفعل حتى يكون المتخذ منها غير ممنوع او كونه غير مغفول صلا ان يجوزنا فيما دون المغفول كلالها
 لا يقول به المصدا واما اخراج الحرف فاعلم ان هذا لا يقع السجود عليه كمال هذا الشرط على تميز جواز
 على هذه الاشياء ليس بوضع لانه لم يفسد التمسك لعموم غير فائدة لان كماله لا يلزم
 في لغة الافان اجزاء التوراة في حيث لا تميز من هو كخطيئة من حيث عليه سجود كافيته في المنع
 فلا يفيد ما يفيط من اجزاء التي يقع السجود عليها منفردة وفي الذكرى جواز السجود عليه ان لم يكن
 واستظهر المنع من المتخذ من الحجر وبني المتخذ من القطر والكتان على جواز السجود عليها وان لم يكن جواز

لا يمنع من السجود
 السجود على القبر
 السجود على الميت
 السجود على الميت

لا يمنع من السجود
 السجود على الميت
 السجود على الميت

ولا يمنع من السجود على الميت
 السجود على الميت
 السجود على الميت

كثرة الاصابع لغير كالوشة الفاشة وعقبه التوالى فلو تفرق بحج حيلت الكثرة في جميع الصلوة ولم يتحقق الوضوء في لمجتمع تمام اليفرون مننا كان النبي صلعم كل امه وهى ابنة ابنة وضوء كل

سجدتم كلما اذ قام ولا يفتح لقليل كلبس العامة والرداء مع اجتهاد والاحتياط اجترأ بهما مضطرب وترك
اللبس الطويل المخرج عن كبره صلياً عادة ولو خرج به عن كبره ربا بطلت القراءة فيه وترك كلبسا

بالمقدور هو ما تلتزم على صلاته محمد فخرج الدمع مع قتاله لأنه ليكما مقصودا لك في القول
منه في النص مقصودا او محذور او ماله عدم المد معارض باصالة صحه لصلو فبقى الشك في عدم ^{المطل}

فمقتضيا لبقاء علم الله وانما يشترط ترك البكاء للدنيا كذا قال وقد مجموع بان وقع على فخر
في وجهه وخرز بها عن الاغرة فان البكاء لها كذا كذا النارة ودرجات المقربين الى حضرة

در کات المبعدين عن حميته من الفضل الاعمال ولو خرج منه حرفان كما سلف ترك القهقهه
نحوك المشتمل على اقصوه وان لم يكن فيه ترجيع ولا شدة وكيفي فيها وفي البكاء مسماها فتم

حق ولو وقت علی وجه لا یکن نفعه فیه جهان و تقرب الیه فی الذکر فی البطلان و التعلیق
منع احدا من حقین علی الاخری رکعین رکعتیلهما روی من الذی عن المستضعف و المنقلا

من حيث ان مقتضى القول انما هو انما هو في الذكرى الكف ووضع احد اليد
في الاخرى بحال غير فوق السرة وتحتها بالكتف وعلى اليد لاطرافها عن التغير

بيع ذلك لا يقتضي خبزه ما دلت به بل يجب ان نعلم منه مع طين الفيرتر كما هو السطر
 مملوء بزر كراح لو خالف العقل انتهى امر خارج بخلاف المخالفة في غسل الوضوء لم يصب في ذلك ما دلت

ان كان سبدن جمع وكذا ابو عبيد الله وان كان الغرض من هذا انما هو ان يكون السبدن كالماء البارد
بكره بالوجه ويطول بالبدن عند امره من حيث الاختلاف عن القبله والاكل والشرب وان كان قبله كالماء
الساخن

فانما وضع الصلوة اولاً لتناول المأكول والمشروب وضعه في الفم وازداده في العمل كثيرة فكانها
ذرة وسبح بها ازادها

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المفوض شرعا ولا يجوز عتية غير هذه لفصول في الاذان مع الاقامة كالشبهة الاولى لعدم وجوب
والخير لبرية او خير لغيره وان كان الواقع كذلك واقع حقا يجوز ادخاله في لعبا والمحافظة شرعا
المحدودة من يتفكرون ادخال ذلك فيها بدو شيعا كالوزاد في الصلوة ركعة او شعبة ونحو ذلك

وبالحمد فذلك احكام الامان لان فصول الاذان قبل الصلوة وقوله ان ادخال ذلك في غير موضع لم يفتقر

طائفة من الغلاة ولو فعل به لرباوت اوجدها فيه تماثله ثم في عقوده ولا يخلل الاذان بفعله بدو اعتقا
ذلك لا جرح وفي المبسوط اطلاق عدم الاثم به ومثله لمصره في البيان واستجابها ثابت في الخبر لم يرد
دون غير ما من لفصوله وان كان لا يجزى بل يقول الموزن للوجه منها الصلوة ثلث انصب اليمين

او فها او لا يفرق اذ انقضت للمنفرد وجامع وقيل القائل به لم يفتقر له في الجان في الجملة لا يفتقر
اكثرهما في التقابل في ثواب الجماعة على ما صرح شيخه في المبسوط وكذا فسر به لمصر في الكدر عن

مطه ويناك ان في الجهر خصوصاً الخداة والمغربيب اوجها فيها كسر مطه ولم يفتقر فيها على الجهر
وضاف اليها اربعة وشك ابن حنبل وضاف الاول لاقامة مطه والثنى في هي على الرجال مطه وتحت

للقضاء سرا ويجوز ان حرم اذ لم يسمع الا جاز من الرجال ويعتدوا من غير من ونسبها لمصر
حتى اتم الصلوة تداركها ما لم يركع في الاصح قيل يرجع لاجل عدم انكاد ويرجع بهم للاقامة لم يسهلها

وحده ويسقطان عن الجماعة لثانية اذ احضر الجميع في مكان فوجد جماعة اخرى فادنت وقت
ولم يصب لوجه ما لم يفرق لاجل بان يبقى منها ولو وجد مقتضا فلم يتبينها كذا ان لم يفرق لاجل

لم يسقط عن الثانية وكذا يسقطان عن المنفرد بطريق اول ولو كان ابين منفرد لم يسقطا عن الثاني
بشرط اتحاد الصلوتين ولو قد كانا عرفوا في بشرط كونهما واحدا وطهران لا طلاق عدم شرط

والذي خلت المصرو في التكرار يظهر من مخي الان كحكمة في ذلك سرا على حاله لا يفتقر
في عدم تصوير الثانية بصورة الجماعة ونزاعا ولا شرط العلم باذان الاول واداءه متباين لعدم علم الجماعة

الاولى من الغلاة ولو فعل به لرباوت اوجدها فيه تماثله ثم في عقوده ولا يخلل الاذان بفعله بدو اعتقا
ذلك لا جرح وفي المبسوط اطلاق عدم الاثم به ومثله لمصره في البيان واستجابها ثابت في الخبر لم يرد
دون غير ما من لفصوله وان كان لا يجزى بل يقول الموزن للوجه منها الصلوة ثلث انصب اليمين
او فها او لا يفرق اذ انقضت للمنفرد وجامع وقيل القائل به لم يفتقر له في الجان في الجملة لا يفتقر
اكثرهما في التقابل في ثواب الجماعة على ما صرح شيخه في المبسوط وكذا فسر به لمصر في الكدر عن
مطه ويناك ان في الجهر خصوصاً الخداة والمغربيب اوجها فيها كسر مطه ولم يفتقر فيها على الجهر
وضاف اليها اربعة وشك ابن حنبل وضاف الاول لاقامة مطه والثنى في هي على الرجال مطه وتحت
للقضاء سرا ويجوز ان حرم اذ لم يسمع الا جاز من الرجال ويعتدوا من غير من ونسبها لمصر
حتى اتم الصلوة تداركها ما لم يركع في الاصح قيل يرجع لاجل عدم انكاد ويرجع بهم للاقامة لم يسهلها
وحده ويسقطان عن الجماعة لثانية اذ احضر الجميع في مكان فوجد جماعة اخرى فادنت وقت
ولم يصب لوجه ما لم يفرق لاجل بان يبقى منها ولو وجد مقتضا فلم يتبينها كذا ان لم يفرق لاجل
لم يسقط عن الثانية وكذا يسقطان عن المنفرد بطريق اول ولو كان ابين منفرد لم يسقطا عن الثاني
بشرط اتحاد الصلوتين ولو قد كانا عرفوا في بشرط كونهما واحدا وطهران لا طلاق عدم شرط
والذي خلت المصرو في التكرار يظهر من مخي الان كحكمة في ذلك سرا على حاله لا يفتقر
في عدم تصوير الثانية بصورة الجماعة ونزاعا ولا شرط العلم باذان الاول واداءه متباين لعدم علم الجماعة

في عدم تصوير الثانية بصورة الجماعة ونزاعا ولا شرط العلم باذان الاول واداءه متباين لعدم علم الجماعة

استقوط عن الثاني في مطلقا مطلقا وتصرفا في مطلقا مطلقا وسقط الاذان في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها

بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها

بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها

بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها

بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها

بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها
بطلانها في عصره من كل ما بها وجب عنها

[illegible][illegible]

واما الجرح في هذه المراتب حصول مشقة لا تحصل عادة سواء نشأ منها زيادة مرض أو حدوثه او بطور من الوجوه
 الباعده لا الجرح الكلي ويؤى للكون ووجود الكس ان يخرج عنها ويقترب كسبه الى الصبح لوجوده على وجهها
 والاعتماد عليها عليه وضع بالمساجد وابدونه لوجوده في الادوية وهذه الاحكام تنبئ في جميع المراتب
 يؤى لها برأسه يزيل الجرح انخفاض الاسكان في عجز عن الايمان بغض عندها لهما مزيدا للتغصن
 بالفتح مرفعهما وان لم يكن كذا مبرم انما كان قريبا بالانفعال والاعمال والاعمال على كل واحد
 في مكره الادوية والاعمال والاعمال بالبال على البدل حكم لميل في الركبة زيادة ونقصان
 وقيل **وسط** **والتي** وهي لقصد الصلوة المعينة وما كان القصد في تعيين المقصود فيكون
 القصد اليه غير فيها حضرة ذات الصلوة ومنها الميزة له حيث يمكن شتره ولقصد الى هذا المعين متقربا
 وغير من ذلك كما انها معينة في غير احوالها وان كان فعلها في وقتها او القضا ان كان
 في غير وقتها والوجوب والظاير ان المربوب لم يجعل غاية في القصد في تميز الوجوب حتى حال
 الوجوب المستميز ويكون المفروض في النوع الصلوة لان المفروض في ادب غير ذلك الا انه غير متقربا
 ولقد كان له بناء على ان الوجوب الغاي لا دليل على وجوبه كما تبين عليه في الذكرى وكنته في غير ذلك
 والانداب ان كان مندوبا بالواجب كالمعادسة في المفروض الاول او يكفي طلاق المفروض
 كونه كالمصل او ما هو من مبداء براد المفروض او لا ما هو من الوجوب كما ذكر في احتمال هذا في غير ذلك
 وهذه الامور كلها مميزات للفعل المنوي لاجرا للنية لانها امر واجب وهو المقصد وانما تكتب في
 متعلقه ومعرضه وهو الصلوة الواجب والمندوبة المؤدية الى المقصود وعلى اعتبار الوجوب
 في المميزات قبل الوجوب كونه مقصده لوجوبه في الامايق والممكن من ان يوجب الوجوب
 او ندبا لوجوبها من انكره ولا يلفظ الا بالامر او لم يكتبها او من بعضها على اختلاف الاراء ووجوب ذلك
 امر مرغوب عنه او لم يحققه لم يتحقق فكيف يتكلف غير غيرهم ولقربته وهي غاية لفعل المتعبد به والمردنة

على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين

على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين

على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين

على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين

على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين
 على كل واحد من الوجوبين
 انما كان في الوجوبين

نية تنافها ولو في بعض مميزات الموهبة الى انقراض من يصلوة فلو نوى ان يخرج منها ولو في كل
 قرة او فعل بعض المنافي لك او التريا ولو بعض الافعال ونحو ذلك وقوله كذا وكذا في كل شهر
 العولين الامم يزدون كيصق وقت وحاجة يقصرونها وجهالة لها مع العجز عن التعليل في كل
 من غير تعويض عنها هذا في الركعتين الاوليين سواء لم يكن عنهما كاشفانية ام كان غيرهما وحري في
 ضربا من الركعتين تحت هذا وانما في الرابع عشر اربعان بقوله مرة واحدة بحاطا لم يكن
 على ما دل عليه رواية حرير او عشر باشنة في الاخر او ثمانية عشر بغيره الرابع ثلثا ووجه آخر ان
 ورود بعض صحيحها ولا يقع جهتا بغيره انما ذلك في العقب من غيرهما وزيادته
 الوجه الرابع جازية الزيادة في كل ركعة مستحبة نظر الى ذلك جسا حيز التفات الاله احد في كل
 وجازية تركه الى بدل وهو الرابع وان كان جازيا لركعتين في الرابع مواضع اخرى والقرن في القنوت في

وبصرح بلع ره في الذكرى هو باهر لعل بهنا عليه فلو شئنا ان نريد ان نزيد من على البلع الى اخرى فكملة
 قضيه لوجود ان جاز تركه قبل الشرع ليجوز قبل الشرع في دفعه على وجهه وانه كذلك حذر المعنى
 الواحد وجهه لعدم جواز الكمال فيصرف الى كونه ذكره لانه ان لم يسلع فردا اخر فكملة
 غير الاولين ان لم يسلع لرواية محمد بن حكيم عن ابي الحسن عليه السلام وروى في فضله ان يسلع في الكلام
 وتوهموا بحبسها لاقواله في ختمها بلع ره فنه رج لقراءة مط في الدرر للامام في
 المنفرد في لسان جعله لواء وتردد في الذكرى وجمع من الابواب لا يخلو تعقب في كبحه لقراءة
 على ما في الصبح وادلي الغائب في لفظه في البوابة للرجل وان كان كبر ولا كيف في مقادير
 لا يثبت في مادة فقل ان كبر ان يسمع في منب صهي مع اشتغالها بالصوت ليجوز في جملتها
 واكثره ان لا يسلع لعل لم يطر وقل السر ان يسمع نفسه صهي او يفسد واكثره ان لا يسلع في كبر
 على المنة وجوبه بالتحريم في يدية وبين في موضع اذا لم يسمع من كبر صهي صوتها وان لم يسلع
 ويخبر في غيرها في مواضع كبر ان لم يسمعها الا في بعض الاوضاع وتجا قبل رجوع كبر عليها عية
 عدم سماع الا في بعض الاماكن والا في بعض الاوضاع وهو حوط ثم تترك للقراءة وهو لغة الترتل
 وتبين في غير في وشه قال في الذكرى حفظ الوقوف اذا كبر وفي مولودى عن ابن عباس
 وقريب منه عن علي الا لانه قال في بيان كبر وفي لادائها والوقوف على موضع وهي تمام لفظ
 ومضاه او احدهما والا التم كبر ثم كسر ثم الكاف عا هو مقر في محله ولقد كان يبغي ذكر الترتل عا
 فسر بلع وجمع بينهما كذا في بعض النسخ كجمع بينهما لوقفة الترتل ما بين كبر وكن غير بلع كقراءة
 في اعتبار المنتهى وبيان كبر واطرها عا عن غير يدريه لغيرها كقراءة في لفظها وهو الموقوف في
 اهل اللغة وتعدد الاعراب في لفظها وحركاته وبيانها ناشيا بحيث لا يندمج بعضها في بعض
 لا يسلع المنع او بان لا يكثر الوقوف الموجب لكون خصوص الموضع المبرجوع في مثل حركة لسانها

واما في قوله في الذكرى هو باهر لعل بهنا عليه فلو شئنا ان نريد ان نزيد من على البلع الى اخرى فكملة
 قضيه لوجود ان جاز تركه قبل الشرع ليجوز قبل الشرع في دفعه على وجهه وانه كذلك حذر المعنى
 الواحد وجهه لعدم جواز الكمال فيصرف الى كونه ذكره لانه ان لم يسلع فردا اخر فكملة
 غير الاولين ان لم يسلع لرواية محمد بن حكيم عن ابي الحسن عليه السلام وروى في فضله ان يسلع في الكلام
 وتوهموا بحبسها لاقواله في ختمها بلع ره فنه رج لقراءة مط في الدرر للامام في
 المنفرد في لسان جعله لواء وتردد في الذكرى وجمع من الابواب لا يخلو تعقب في كبحه لقراءة
 على ما في الصبح وادلي الغائب في لفظه في البوابة للرجل وان كان كبر ولا كيف في مقادير
 لا يثبت في مادة فقل ان كبر ان يسمع في منب صهي مع اشتغالها بالصوت ليجوز في جملتها
 واكثره ان لا يسلع لعل لم يطر وقل السر ان يسمع نفسه صهي او يفسد واكثره ان لا يسلع في كبر
 على المنة وجوبه بالتحريم في يدية وبين في موضع اذا لم يسمع من كبر صهي صوتها وان لم يسلع
 ويخبر في غيرها في مواضع كبر ان لم يسمعها الا في بعض الاوضاع وتجا قبل رجوع كبر عليها عية
 عدم سماع الا في بعض الاماكن والا في بعض الاوضاع وهو حوط ثم تترك للقراءة وهو لغة الترتل
 وتبين في غير في وشه قال في الذكرى حفظ الوقوف اذا كبر وفي مولودى عن ابن عباس
 وقريب منه عن علي الا لانه قال في بيان كبر وفي لادائها والوقوف على موضع وهي تمام لفظ
 ومضاه او احدهما والا التم كبر ثم كسر ثم الكاف عا هو مقر في محله ولقد كان يبغي ذكر الترتل عا
 فسر بلع وجمع بينهما كذا في بعض النسخ كجمع بينهما لوقفة الترتل ما بين كبر وكن غير بلع كقراءة
 في اعتبار المنتهى وبيان كبر واطرها عا عن غير يدريه لغيرها كقراءة في لفظها وهو الموقوف في
 اهل اللغة وتعدد الاعراب في لفظها وحركاته وبيانها ناشيا بحيث لا يندمج بعضها في بعض
 لا يسلع المنع او بان لا يكثر الوقوف الموجب لكون خصوص الموضع المبرجوع في مثل حركة لسانها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و تعدر سماع الى التفسير في هذا الموضع بقوله
 فيهم عنه و يدل عليه قوله في هذه الآية و لكن لا يحق
 بالمشهد من التفسير و الطلب السليم في هذا

على اعضا السبعة اكلهم وكفيتهم والركبتين والبهامى الرجليين وكفى في كل منها ما حتى اكملهم على الاقوى لا بد

في رواية اخرى
في رواية اخرى
في رواية اخرى

ولكن من انما الامام يروي موقفا او يزيد عليه او ينقص عنه ما لا يزيد عن مقدار ربع صاع مضموم في كل ركعة

سبحان ربى الاعلى وحمده او ما مر من الشك في صغرى شيئا او مطلق الذكر فطرا او مطلقا على طرا

خيارا ثم رفع يديه في الركعة الاولى فمطأنا حال الرفع مساهة وحجبا فيضم لها عقبا في الركعة الثانية

وهي المساهة بركعة الاستسار احتجاجا بما ذكره على قبل وجوبها والزيادة على الذكر الراجح بعد دونه وغيره

امام الذكر اللهم كما تحب اليه والكبير الاربعة للتحديد احد بها بعد رفعه من الركعة فمطأنا في الركعة الثانية

من سجدة الاولى بسا مطأنا وثلاثا قبل الهوى الى ان يثنيه كذا بجها بعد رفعه من الركعة الاولى فمطأنا

الذكر اما في الهوى الى ان يثنيه ثم يهوى بركعتيه روى ان عليا كان اذا سجد سجدتين كذا في الركعة الاولى

يعني برودة وبمعنى تجزئ اعضا حاله السجود بان يخرج بركعتيه برفعها من الارض ولا ينصرفها كقوله

هذه تخوذة لا تلتصق بالهوى بل اعضا وكلها مستحبة للرجل والى كل تسبق في هويها بركعتيه وتبدأ بالسجود

وتنصرف عن اعضا حاله لا تلتصق وكذا يخلط لانه حوط في الذكرى سما بها تخوذة كما ذكرناه والتوركيب

بان يجلس على ركبته اليسرى ويخرج عليه جميعا تحتها على جلله اليسرى الى الارض فاهرقه المني على طهر

ويبقى بقدره الى الارض في الذكر اما الاثنى فترض كبتها تضع يدها على فخذيها مضموما الى الصابع

ثم التمسك بعقب الركبة الثانية التي تمها لقيام من سجدة الثانية وكذا يجب ان يصلوا اذا كان ثلثية

او رابعة هو شهدان الله لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهدان محمد عبده ورسوله اللهم على محمد وآل

محمد وطلاق تشهدا على ان لا اله الا الله فاعلموا ان الله لا يغيب عنكم ما في صدوركم من صنعة اكلها وهي خير ما لا

الا غير متعين عن المصاهرة بل يجوز عنده حذف شريكه ولو لم يقطعه مع ضافة الرسول الى

المظهر على هذا فذكرنا بحجبه كزيادة التمسك ويمكن ان يريد خصاره فيه لا التمسك على غيره

البيان ترد في وجوب حذفه ثم حقا وجوبه بخير او بحجبه على ما مضى بعد ربه وحجبه كذا

انضم يديه في الركعة الاولى
انضم يديه في الركعة الاولى
انضم يديه في الركعة الاولى

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس ۱۰۰

والاصح انك عند
 بقدر ما اريد ان ارفع
 وتنتهي عند انتهائ
 ارفع لادخال القو
 مرفوعين لادخال
 اوسا لهما كما قاله
 بعض اصحابنا في

سفر اسفند

تاریخ و تفسیر

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس المجمع

و کوئٹہ اولیٰ عمل

卷之五

طريق

وہی ہے جس نے ان کو

مجلس

۱۰۰

الكرية
التدريسية
الطبية
والكرية
الطبية
والكرية

جبرائی غصہ

3

والا بلام لا يصح ان يركب في الصلاة

وكما روي الاخير مكره الاصح بل لم ينفذ على مسنده نعم هو مانع من النظر الى الشغل لغيره من سبغيره ووضع اليد
 قائما على فخذه كذا كونه مضمومة الاصابع ومنها الابهام وراكها على عكس كسرة الاصابع وهي مؤنة عكسها
 بما يذكركم الموضع وذكر الابهام وهو تخصيص بعد التعميم لانه احدى الاصابع وساجدا كذا اذنيه وشهدا وجلسه
 على فخذه كونه اقيم في كونه مضمومة الاصابع كذا الركبتين وتحت القنوتية كما يركبها قبل او بعقبه فرائد
 الثانية في ابرمية مطوذة غير ماعدا مجموعها فتوان احدهما في الاداء قبل الركوع الاخر في الثانية بعده
 والوتر فقبلة فتوان قبل الركوع وبعده وقبل يجوز فعل القنوت مطوذة قبل الركوع وبعده وحسن للخبر وحمل على التقية
 ضعيف لان اعلمه لا يقولون التحريم لكن القنوت بالمسوم على الفضل ويجوز غيره وفصله كمال الفتح وبعده
 اللهم غفران وارحمنا وعافنا في الدنيا والاخرة انك على كل شيء قدير واخره سبحان بعد ثلث اوجست
 رفع اليدين موازيا لوجهه بطونهما الى السماء مضمومتين مع اصابع الالاهما ميسر ان يجزئته بل لم ينفذ
 والسر لله المأموم يفعل التماسي قبل الركوع وبعده وان قلنا بتعيينه فبقا رافعا ان يذكر حتى ياقضا
 بعد الصلوة كما ثم في الطرق مستقبلات مع المأموم مامونة وان كان سبقا لم يبع فيه كونه
 المباح والمكره منطلقا يجوز غير المحرم وتقبل الصلوة لوسائل المحرم مع علمه بتحريمه وان جعل حكمه
 وهو لبطانان جازل تحريمه ففي غرضه وجهان اجماعا لعدم صرح به لمص في روى هو ظاهر الاطلاق
 والتعقب فيكون الاستعمال على الصلوة بدعا او ذكره وغير مختص بكثرة ما ورد عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلثا رافعا يديه بها الاضداد اذنيه ومعالها على كنيته وقريبا منها مستقبلات بطنها بعقبه ثم تهليل
 وهو الاقدام والاهل كما تم سبج الزهراء بعقبها ثم من حيث الرتبة لا الفضل والافضل مطلق
 روى انها افضل من اربع كذا لا تسبج عقبها وكيفية ان يكون اربع وثلاثين مرة ويجعل ثلثا في تسبج
 ثلثا وثلاثين ثم الدعاء بعد المقول ثم ما سمع ثم سبحان تسبجها فحينئذ خذ الاليس منها ثم لا
 مفترشا راعية صمد رة بطنه وضع جبهة مكانها حال الصلوة قائلينها الحمد لله شكر الله انما ترة

والا بلام لا يصح ان يركب في الصلاة

وربما ينفذ بكن فحينئذ وان لم يقولوا التحريم

بشرط عدم زيادة التكرار في اللفظ الواحد

في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء

فصل في التكرار

في التكرار يكون ان يكرر اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء

في التكرار يكون ان يكرر اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء

في التكرار يكون ان يكرر اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء

في التكرار يكون ان يكرر اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء لا بد من تكرار اللفظ في كل شئ من الاشياء

وجزءه حمار لم اذخول فيه فذكره قبله كسار في عدم طلاء غنايا وورعوتيه وعدم كرامه كماله لعلنا
 بالمرقعات تثبت ولا يشا وتقبله كجوهري النقط في يومه الدين فنعى النقط الصديق انهما من شيطان في
 بشي عن بعضه كمنافاة الخشوع لما موربه وراي التي صرحا بعينه في الصلوة فقال الخشوع قلبه الخشوع
 والنجم مشد لربصا وخصوصا الى القبله واليمين في يمينه ولفرقه بالا صابع ولباؤه كجوهري واحد
 اوه عند الشكاية والتوجع ولما راد بين النطق عا وجه لظهوره حرف في الانبياء اي بالجر في احد
 وهو مثل التاوه وقد خفي الانبياء بالمرص ومافقه الاستشيان البول والفايد الرجاء في من سلب الخشوع
 بالقلب الذي هو روح العبادة وكذا مافقه النوم وانما كره اذا وقع ذلك قبل التمسك مع سعة
 والا حرم لقطع الا ان يخفى ضرر اقل المص في البيان لا تجربه فضيلة الايتام وشر في القعدة في نفي
 الكراهية جنسية اليتم **تم** المرءة كالرجل في جميع يلف الاستشيان في حق من استجبت
 حرة كانت ام مته كجسم بين قديمها في القيام والرجل في قديمها بشير الفرد وند قد تملكها
 ونعم نديها الصدر بايديها وتضع يديها فوق كبريتيها طاهر وانها تخفي قد رخت الرجل وتنفذ
 وطاهر اذ رايته تجرهما من الخفاء ان تبلغ كفا فوق كبريتيها لانه علكه فيها بقوله لئلا تطأ كبريتيها
 عجيزتها ذلك لا يختلف خلافا وضعها على خشاها والاختفاء تجلس الشهدا وغيره على ايها باليمن
 من غير تاء فيها على غير شية المبرقع الفرة فيها والتاء في الوحدة وتبدأ بالفتوة على كماله
 ثم تسجدوا تشهدت فتمت فذبحه فغضب كبريتيها من الاضواء ونهضت استسلا معتدة على عنها
 بيديها من غير ان يرفع غيرتها وتحمي كبريتيها من عتبة الرجل والمرءة **الفصل الثاني** في قسمة الصلوة
 وما يتجده من المندوب **فها** اجمعه في ركعتان كالصبح عوض الظهر فلا يجمع بينهما فيقع مجموع
 عنها وربما استقيد ركعة يكونها عوضها مع عدم تعرضه لوقتها ان وقتها وقت الظهر فضيلة وجراد
 قطع في المدرس والبيان وطاهر التصريح على عديدها من جهة الى امتداد وقتها الى المشغل خاصة والى

والمرءة كمنافاة الخشوع لما موربه وراي التي صرحا بعينه في الصلوة فقال الخشوع قلبه الخشوع

والمرءة كمنافاة الخشوع لما موربه وراي التي صرحا بعينه في الصلوة فقال الخشوع قلبه الخشوع

والمرءة كمنافاة الخشوع لما موربه وراي التي صرحا بعينه في الصلوة فقال الخشوع قلبه الخشوع

هو ثم منها بدو نقطه وهو موضع وفاد ما في حال الغيبة كذا الزمان قد خلفت الاصحاب في وجوب الحجية وتحررها
فالمع منها اوجبها مع كون الامام فيها لتحقيق شرطه وهو اذن الامام الذي هو شرط في اجتماعها وبهذا القول
صح من نفسه وبقايل هو جواز والى لم يحجبها ففعلها باطلاق الادلة واشترط الامام عا او نصيبه ان لم
يؤخذ في حال الحضور او ما كان دفعه عن عدمه في عموم الادلة من الكتب والسنة ليعا من المعارض فلو انظر الاكثر
ومنهم المصنفين فانهم يكتفون بامكان الاجتماع مع شرطه واما عبره واعين جعلها في الغيبة بخلافه
واما سبب اخرى نظر الاجماع على عدم جوازها عينا وانما تجب على تقديره تخيير ابيها وكن
لكنها عدم فضل المصلح وهو معنى الاستحباب بمعنى انها وجه تخيير استجابة عينا كما في جميع افراد
الوجوب المخير اذا كان بعضها راجح على الباقي واما هذا فينوبى بها الوجوب كجزي عن الظهور وكثيرا من الاستحباب
وكلهم قد علموا ذلك حيث يشترطون الامام واما في الوجوب جماع ثم يذكر ان حال الغيبة يختلفون في حكمها
فيها فيقوم ان الاجماع المذكور يقتضي عدم جوازها بدون الفقيه واما في حال الغيبة لا تجب
عينا وذلك بشرط الوجه العيني خاصة ومن هنا ذهب جماعة من اهل البيت الى عدم جوازها حال الغيبة فقد
المذكور بضعف منع عدم حصول الشرط او لا ما كان كبحصول الفقيه ومنع شرطه ثانيا لعدم الدليل عليه
من جهة التعرض علمنا ما يظهر من محل تنده الاجماع فانما هو على تقدير الحضور اما في حال الغيبة
فهو محل النزاع فلا تجب له فيه مع اطلاق القرآن بحث العظيم المؤكد بوجوده كثيرة مضاد البتة
المطافره مما وجوبها بغير الشرط المذكور بل في بعضها ما يدل على عدمه نعم يعتبر اجتماع شرطه
ومنه اصلوه على ائمة ولو اجمالا ولا ينافيه ذكر غيرهم ولو لا دعويهم الاجماع على عدم الوجوب العيني
لكان القول في غاية القوة فلا اقل من تخيير مع رجحان حجته تغيير المص وغيره بامكان الاجتماع
الاجتماع على امام عدل لان ذلك لم يتفق في من ظهور الائمة غايبا او يولاه في عدم حرمانهم من الظن
مع ما نقل من تمامي فظنهم عليه من ذلك اليوم واجتماع خمسة فصلا على احد هم الامام في الراجح

الطائر قد لا يطير في شطآنه كسوءه
اجتماعه وان لم يمتد بالاجماع ان يمتد في
اقى فردا كان فيهم فيكون اذن لم يبعثوا
حتى طاروا في طيغته مما اقتضاه ليقول
الاذن العام احسن من ان يكون
فيها

جمع القوم جميعاً الى مشهد الحجوة فصاروا الصلوة فيها

[illegible]

سید

[illegible]

ينشئ شرطين احدهما اعداد وهو محقق في جميع التوليد لصحة مستندة ومن شرط كونهم حرارا وكورا كالمكافئ
 مقامين للملين عن الموضع البعد المسقطين في سائر ما يمل عليه فانيهما كجاءه بان انقوا باهام منهم فاقترح فرادى فاما
 بشرط ذلك في الابتناء الاستدراك فلو نقص العدد بعد تحريم الامام اتم الباقون لو فرادى مع عدم حضور
 تعقد به كجاءه قبله بسقطه مع العود في سائر الخطب يعاد فاني ان كانا قد سقطا جميعا عن الملة في ذلك
 في ذكره في الذي هو شرط الوجوب والعبد وان كان معضا وتفق في نوبته ما باهم مدبرا ام سكتا بل لو
 جميع مال الكتاب في الذي يلزمه في قصر سفره فالعاصي به وكثيره وناو في قامة عشرة كالمقيم والتم وهو
 الشيخ الكبير الذي يخرج عن حضورنا ويش عليه شدة التحمل عادة والاعمال في ذلك قد اوكان قريبا من ذلك
 البالغ عرجه قد اقام او الموجب شدة حضوره كالمهم ومن بعد منزله عن موضع تمام فيه كجاءه كالمسجد
 من فرحين في حال انه تعذر عليه ان متاعه او فيما دون ذلك ولا تعقد جمعان في كل من شغل
 يجب ان ينشئ عليه الفرج الاجتماع على جمعة واحدة كفاية لا تقصر كحضور يقوم الا ان يكون الامام فيهم في
 فلو اياه انما جميعا وحصل في الشرط ما قبل ان يعجزا بدون من سيعين عليه كحضور ومن بعده الى
 في حين تخير بينه وبين اقامته عند من اذاعها بحاجتها عند او فيما دون الفرج مع الاكاف في الا
 واصلوا ازديت جمعة فيما دون الفرج مع ما بقى في صحة ولا الاضافة فلهذا وكذا المستمع لعدم
 الاكاف في سبق والاقران في اعادة جميعه مع بقا في جميعا فانه على الامم جميعا في او منفردين في المقصود فظهر
 ضرورة وحكم سفر الاساقفة والموجود تقويمها بعد الزوال على مختلف ما خلتها التقويمية التي وان
 اقامتها في طريقه لان تجزئة على تقديره وروى في علم ذلك في تقريره في مع جمال الجوار
 لا تقويمه لعدم الفوات وعلى تقدير المنع في سفر الطويل يكون عاصيا لا يحتمل الا يكون في العود اليها
 مسافة ولو اضطر عليه شرعا كان بحيث تفقد الرفقة او بها وحيث لا يحتمل ان يخيره او عقل بالاحتياط
 الافوات عن سفره فانه لم يحرم التحريم على تقديره مؤكدا وقد روي ان قوما سافروا في فسخهم في

Handwritten notes at the bottom of the page:

فصل فی بیان احوال و سیرت
و صفات و مناقب حضرت امام علی علیه السلام

[illegible]

لا اقلية
 اوله
 قد الصلاة
 وهذا
 ان
 الصلاة
 ع

القرآن الكريم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الشيخ كرم الله وجهه في بيان ما في الكون من الحكمة والبرهان على ربوبية الله تعالى

فمخوف ماوى كالعظم السوداء، وتصفر المشقة عن البرج والرجح اعصفه زيادة على المعهود وان نفكت عن

توین او تصفت بلون ثالث صابره ما خاف معظم الناس ونسبته الاحا ولف الی استعجاب بلون بعضی

و اراد بما مطهر العترة المنسوبة الى الخلفاء و سماه و نحوه الظاهر في تسمية ابي عبد الله كغيره و هو وجوبها للجمع

صحيحه زياره الباقين اللهم وبها ضعف قول من يخشىها لا يكون فيها اذى والهاشيتا مخصوصا كما لم يصح
 دونهما لكونهما اذيا واذا وردت في غير هذه الايام لم يضر ذلك في صحتها

والله في هذه الصلوة كعبتان في كل ركعة سجدتان وخمس ركعات وقيل مات فداها وتبعتها النبي صلى الله عليه وسلم

وقرأه احد وسورة ثم اكرع ثم يرفع رأسه ^{منه} لا ان يصير قائما مطمئنا ويقرا بها كما عساه ثم يجتهد في قول

الاشياء يصنع كما صنع اولادها فهو الا فضل من يجوز له ان يقتصر على قراءة بعض السورة ولواية لكل ركعة ولا يجزئ

قراءة الفاتحة الآ في اقيم الاول متى خبت للتغير فبح المبال سورة في كل ركعة مع الحمد مرة بالقرآن في

الادال محمد وایه نم یفرق الایات علیما بقیه لقیامات کحیث یکلهما فی خیرا ولو اتم مع محمد فی رکعه سوره

قراءة كل قيام منها أحد وسورة التامة وبعض في الركعة الأخرى كما ذكر جاز بل أم تم السورة في بعض الركعات

وَبَعْضُ فِي جَزَاءِ زُلْفَتِهِ بِأَنَّهُ مَتَى رَكَعَ عَنْ سُورَةِ تَامَةٍ حُبَّ الْقِيمِ غَدَاةً وَتَسْتَرْبِي الْكَمَالِ سُورَةٌ مَعَهَا

وتبعضها ومتى كبح بعض هذه الرغبة في القيام بعده بين المرأة من موضع تقطع من غيره من النساء متقطعا

وَمُتَّخِذُوا غَنِيَّةً يُرْجَىٰ بَعَادَةُ الْمُرُوحِ الْحَمْدُ فِيمَا عَدَّ الْأَوَّلُ مَعَ أَهْلِ عَالَمِ الدُّجَى فِي كَمَجِّ دُخَانِهَا

سورة نساء اني بخير من سجد وجب عادة السجود سواء كان سجودا عن سورة تامة ام بعض سورة كما

لو كان قد اتم سورة قبلها في الركعة ثم لم ان يني علم مضى او شفع في غير ما فان بني عليها وجوب غير ما

في جملة حسن سحر القنوت عقيق كل وجع من القيامة تنزل اليها منزلة الركعة تفقير قبل الركوع اثنتا

والرابع ويكفي ذلك لتبليغ من الركوع في جميع عدا نحن والى شرع من شريعته هو قرينة كونه غير

ركعتين سمعته يقول سمعته من حمده في سجدة العاشرة خاصة تنزيلا للصلوة فخرته ركعتين قبل ركعتي

الفن ما وجبت اتباعا حالها من ثم حصل الاقتداء لو شك في عدة نظر الى انها شائبة وازيد الاقوى انها دلت

ثنا ۛ وان الکو عا افعلا ان لک فہیا فی حکما جو مضب ہا ۛ ۛ عدد ہا جو مضب ہا عا اقل ۛ فی عدد کرکتہ

مبطل وقراءة السور ابطوا ان انبأ لو كيف مع استعبدكم وكما لا حاد خب من يفيد قوله انظر الى انك
الانظار انظر الى انك انظر الى انك

الماء والجلين في التقييف والحد من خروج الوقت خصوصاً على القول بأنه الأخذ في الحسب نعم لم نجد آثاره

اتجه لتطويل نظر الاموس و انجبر فيا و ان كان خيرا رية على ان مع وكذا انجبر في مجمع و ايدى سجد با جماعا و

جامع صلوة الايات احضره البيهقي ثم ما شاء من جامع توفيقها ولو تصيقت احديها فاصلة بينهما

المصنف جمع بين البحثين ولو تصفيتها معا فان كفرة مقدرة لان الموت لها بالاصالة ثم ان بقى في قص لانه اداء

والأقطاب ان لم يكن فيهما في آخر احد هما والآلاف في وجه القضاء ولا تصلح هذه الصلوة على الرحلة

والا كانه يفتقر له الالعذر كخوفه من شيق معهما التوفل مشقة لا تحمل عادة فمقتضاها ان الرالح كغيره ممن

الفرافير وتقتضي هذه الصلوة مع لغوات دجوبائع الترك ادسيا نبله لعلم بسبب اذمع استعجاب الحرف

للقصر سواء علم به ام لم يعلم حتى خرج الوقت اذ لو لم يعلم به ولا استوعق الاجتهاد فلا قضاء وان ثبت بعد ذلك

وقوعه بالبينه والاثبات قبل كلفضابط قبل الكسوط وان تعذر ما لم يتوقف والاقضية التي لم

يستوعب ولو قيل ان الجواب مطبق في غير الكسوفين وفيها مع الاعيان كان نورا على ان النصف في الكسوفين وبالعامة مع

وَيَتَّيَبُ الْفَضَاعُ لِقَعْدِ الْإِتْقَانِ أَنْ تَرْكُهَا جَلِيلٌ قَبِيحٌ وَكَذَلِكَ يَتَّيَبُ الْفَعْلُ لِلْمَجْعَةِ وَهَذَا كَرَدُ

أغل كسونه لمناسبة ما بين طلوع فجر يومها الى التروان بفضل ما قرب اليه الاخر ويقتضيه بعده

اگر سب کجا عیال فام هم بشکمن در وقته رحمت ایر و یومی العیدین و فردوسی شهر رمضان شصت و پنجم

العدو لغزو من اوله الى اخره وليله انظر اولها وليله نصف يجب عيان عايشه في الاول المردى

فأشاد يوم السبت وأيوب بع وكثيرين من حرس الشام وأغبروه إلى أن خرج من بني الحجاز يوم

المباذله يوم رابع عشر من المحرم سنة الف وستمائة وقيل فاس عشرين ويوم عرفه وان لم يكن بها وسيزور القبر ويشتهي

فمنه وبعده العاقبة وكان وصفه في ذلك الموضع

سازگار است و به این جهت که در این کتاب

الآن في يوم نزل الشكر وهو السبت الرابع من الشهر المحرم الحج والعمره بطواف واجبا كان او نذرا وزيارة حله
 ولو جمعوا في مكان واحد دخل كل واحد في جميع اسبابه طه والسعي الى روية المصلوب ثلثة ايام صليبه
 الروية سواء في ذلك مصلوب شجر او آتو بن من صنق او كقريل من مظل الذنوب وان لم يوجبه الشكر كالصغيرة
 السائرة ونبه التوبة على خلاف لمفسد كما حقيقته بالعبادة وصلوة الحاحصه في استخاره لا مطلقها
 بل في مواضع مخصوصة منها فان منها ما يفعله بغسل وما يفعله بغيره على تفصيل في محله ودخول الحرم كونه مذكرا
 مكة والمدنية مطوقين لمفلي المدينة ما داء فرضه ونفل ودخول المسجد من الحرمين وكذا دخول الكعبة وان
 كان شئ من المسجد الا انه يستحب حضور وضوئها ونظر الفايده فيها لو لم يتوكلها الغسل الساقب فانه
 لا يدخل فيه كمالا يدخل غسل المسجد في غسل مكة الانبياء وكذا ولو جمع بينهما **منها**
 الصلوة المندورة وشبهها من المعاهد والمجملات عليه وهي تابعة للنداء المشرع وشبهه نذر ثمانية عشرة
 في وقت الصلوة او عددا مشروعا انعقد واحترزنا بالمشروع عما لو نذرنا عند تركه او بفعل محرم
 شكر او عكسه جزا او ركعتين ركوع وهدا وسجدتين ونحو ذلك ومنه نذر صلوة اعيه غيره ونحوها وضابط
 المشرع ما كان فعله حايلا قبل النذر في ذلك الوقت فلو نذر ركعتين جالسا او ماشيا او بغير سورة او لا
 غير ثلثة اشياء او اركبا ونحو ذلك انعقد ولو اطلق فشرطها شرط الوجوب وجود القبولين **منها** النذر
 باجارة عن الميت تبرعا او بوصيته النافذه او تحلل من الولي وهو اكبر الولد المذكور عن الابن المات في
 وفرضه وسهوا او طه وسيا في تحريره في حسب ما تقرر من كفته كفته ومن المندوبات كونه الاستقاء
 وهو طاب التسقي وهو انواع اذناه الدعاء بصلوة وطلاص صلوة واوسط الدعاء خلف الصلوة **منها**
 بركعتين وخطين في كل عيد في الوقت والكثيرات الزيادة في الركعتين في الحج والخروج الى الصحراء
 الا ان القوت منها بطول الغيب وتوفير المياه الرحمة وتحول الامام وغيره الرداء بخياصة العبد
 من الصلوة في فعله عليه به ونحو ذلك تساق في التقاول ولو جعل مع ذلك صلاة بغيره فظاهره بله كان

في يوم نزل الشكر وهو السبت الرابع من الشهر المحرم الحج والعمره بطواف واجبا كان او نذرا وزيارة حله
 ولو جمعوا في مكان واحد دخل كل واحد في جميع اسبابه طه والسعي الى روية المصلوب ثلثة ايام صليبه
 الروية سواء في ذلك مصلوب شجر او آتو بن من صنق او كقريل من مظل الذنوب وان لم يوجبه الشكر كالصغيرة
 السائرة ونبه التوبة على خلاف لمفسد كما حقيقته بالعبادة وصلوة الحاحصه في استخاره لا مطلقها
 بل في مواضع مخصوصة منها فان منها ما يفعله بغسل وما يفعله بغيره على تفصيل في محله ودخول الحرم كونه مذكرا
 مكة والمدنية مطوقين لمفلي المدينة ما داء فرضه ونفل ودخول المسجد من الحرمين وكذا دخول الكعبة وان
 كان شئ من المسجد الا انه يستحب حضور وضوئها ونظر الفايده فيها لو لم يتوكلها الغسل الساقب فانه
 لا يدخل فيه كمالا يدخل غسل المسجد في غسل مكة الانبياء وكذا ولو جمع بينهما
 الصلوة المندورة وشبهها من المعاهد والمجملات عليه وهي تابعة للنداء المشرع وشبهه نذر ثمانية عشرة
 في وقت الصلوة او عددا مشروعا انعقد واحترزنا بالمشروع عما لو نذرنا عند تركه او بفعل محرم
 شكر او عكسه جزا او ركعتين ركوع وهدا وسجدتين ونحو ذلك ومنه نذر صلوة اعيه غيره ونحوها وضابط
 المشرع ما كان فعله حايلا قبل النذر في ذلك الوقت فلو نذر ركعتين جالسا او ماشيا او بغير سورة او لا
 غير ثلثة اشياء او اركبا ونحو ذلك انعقد ولو اطلق فشرطها شرط الوجوب وجود القبولين
 باجارة عن الميت تبرعا او بوصيته النافذه او تحلل من الولي وهو اكبر الولد المذكور عن الابن المات في
 وفرضه وسهوا او طه وسيا في تحريره في حسب ما تقرر من كفته كفته ومن المندوبات كونه الاستقاء
 وهو طاب التسقي وهو انواع اذناه الدعاء بصلوة وطلاص صلوة واوسط الدعاء خلف الصلوة
 بركعتين وخطين في كل عيد في الوقت والكثيرات الزيادة في الركعتين في الحج والخروج الى الصحراء
 الا ان القوت منها بطول الغيب وتوفير المياه الرحمة وتحول الامام وغيره الرداء بخياصة العبد
 من الصلوة في فعله عليه به ونحو ذلك تساق في التقاول ولو جعل مع ذلك صلاة بغيره فظاهره بله كان

لعمري اني لم استعمل في زيادة كرمي فعمل السجود وانشاء المناسك بل كرمي اني لم اتركه الا حقه واقام لآل بيتي
معطوف على آل بيتي من غير ان يكونوا من آل بيتي بل من آل بيتي من غير ان يكونوا من آل بيتي بل من آل بيتي من غير ان يكونوا من آل بيتي

قلوه ووجوه الزكوة
 كانت هذا الغرض من
 تقدير جعل العمل في
 انا تقدير جعل العمل
 استبين معانيها
 وبقدره لمهمه وكما سلف
 فلا اذا العول والذكر
 الاتحاد استقيم من
 المتحدة الواحدة اذا كان
 المنسبة ذكر حرة واذ كانت
 غائبة

[illegible][illegible]

وقيل ان التصديق في موضع قد عكس سببا وقد كانا جليلين في الزيادة لاختصاصنا كمال الالة
 فقل ان وجودها من لم يقل بوجودها مع الشك بين الاربع وحسن تصورها لصلوة وجوبها التي تستلزم
 على تقديرها تعيين ان تعدد الالات واستقرار المصير في رضى اعتبارها ط في غير عدمه وطا في
 اختياره وفي اعتبار نيته الاء والطضاء والقضاء فيها وفي الوجهين سابقا اول والثاني مقارنة لوضع كبرية
 ما يصح التوجه على اعضاء تسعة غيرهما من الوجبات والذكر الالة هنا مخصوص براه اسكن على الظاهر
 وذكرها باسم الله ومانعه صلى الله عليه وسلم والى بعض النسخ على المحرور من التمس صلوات الله عليه وسلم
 والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته او يجوز ان تعطى من اسم جميع رضى مخبري ثم تشترط
 رفع اسمك لا يسلم بها المشهورين كالكاتب الترواية الصحيحة الالة عليه في احوال خرافية
 والشك في عدد الثمانية او الثلاثة وفي الاولين من الرعية او في عدد غيرهما بل لم يدرك
 ركعة قبل اكمال التجهيز المتحقق تمام ذكر السجدة الثانية فيما يتعلق بالاوليين ان ادخل معها غيرهما
 عن الثالث بعد الصلاة لا يجوز الشك بل بعد استقرار الترتيب عن عروضة لم يحصل لظروف متعلقة ولا
 بني عليه كجميع وكذا في غير من اسم الشك وان اكمل الركعتين الاوليين فاذا ذكرناه من ذكر الثانية ان
 لم يضر انة منها وشك في الزيادة بعد الترتيب فمما هو محصور محض بها بل هو اونها مفهومة والاشك
 اذ بين ذلك حرره في رسالة تصويبه ان الاول غير ضرورة الشك بين الاثنين والثالث بعد الاكمال
 والشك بين الثالث والاربع يعني ان اكثر فيهما تحيط بقدر السليم ركعتين حالسا او ركعة قائما او
 بين الاثنين والاربع يعني على الاربع وتحيط بركعتين قائما والشك بين الاثنين والثالث والاربع يعني على الاربع
 وتحيط بركعتين قائما ثم ركعتين على ما لم يرواه ابن ابي عمير عن الصنعاء عطف الركعتين على ركعة كما ذكر
 هنا فيجب الترتيب فيها وفي من جعل اوله وقيل يجوز ابدال الركعتين حالسا بركعة قائما لانهما اقرب المحل
 فواته وحسن قيل بركعة قائما وركعتين حالسا ذكره الصدوق ابن بابويه ابو عبد الله بن سبج وهو قريب

انما هو في موضع قد عكس سببا وقد كانا جليلين في الزيادة لاختصاصنا كمال الالة
 فقل ان وجودها من لم يقل بوجودها مع الشك بين الاربع وحسن تصورها لصلوة وجوبها التي تستلزم
 على تقديرها تعيين ان تعدد الالات واستقرار المصير في رضى اعتبارها ط في غير عدمه وطا في
 اختياره وفي اعتبار نيته الاء والطضاء والقضاء فيها وفي الوجهين سابقا اول والثاني مقارنة لوضع كبرية

او بعد الركنين على ما في المتن من قوله صلى الله عليه وسلم والى بعض النسخ على المحرور من التمس صلوات الله عليه وسلم

انما هو في موضع قد عكس سببا وقد كانا جليلين في الزيادة لاختصاصنا كمال الالة
 فقل ان وجودها من لم يقل بوجودها مع الشك بين الاربع وحسن تصورها لصلوة وجوبها التي تستلزم
 على تقديرها تعيين ان تعدد الالات واستقرار المصير في رضى اعتبارها ط في غير عدمه وطا في
 اختياره وفي اعتبار نيته الاء والطضاء والقضاء فيها وفي الوجهين سابقا اول والثاني مقارنة لوضع كبرية

ما ذكره في المتن من قوله صلى الله عليه وسلم والى بعض النسخ على المحرور من التمس صلوات الله عليه وسلم

رحمه

ولا لانه سائر الاخبار عليه قد عرف دلالة الحديث وانما دلالت العورة ولا نزع فيها انما الحكم في
بجاءتها بل انما خاصة كما هو مقتضى كل حكم يطلبا واما الاجزاء المنفصلة فقد خرجت عن كونها جزءا محضا ولا
بعد صلوة فعل خروا لوقية بحيث يخص آخره كما كان في الصلاة قبله من محملها ومثلها ولو ذكر في
اعادة الا ان يكون قد احدث في ذلك نقصا في الصلاة بحيث لا يكملها بمثل فعل صحيح للصلاة وكان في الصلاة
متمما لها وانما على زيادة الاركان من التوبة والتكبير ونقصان بعض الاعيان او تحاطبها بزيادة الركوع
والتسبيح في الركعة المتعددة لا ينافي في المقصود للاجزاء ولو اعتبر المطابقة لمحض لم يحتمل ما ذكر في علي
اليحقق الزيادة وان لم يخصص الخلقه وشمل ذلك في الشك احتياطين في موطأهم مع المطابقة كما
لو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام ولو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام ولو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام ولو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام

من زاد ركعة خير لصلوة سهوا وكذا لو ظهر الاول بعد تقديم محمولة بحسب الركعة فاما ان خزانها ولو علم
في تقديم ركعة اقيام وعلمنا ان لا ينظر الخلقه الا في افضل الاول من غيره وضحا وامر على طلاق
القول في حق اثبات الوجوب لا يخفى ان كيف كان فهو سهل من حيث لم ينعين من جليس مقام ركعة من قيام اذا اتمرت
الحاجة اليه في جميع الصور هذا اذا ذكر بعد تمامه ولو كان اثباته فالتكليف مع المطابقة ولم يتجاوز القدر لمطابق
عليه ويكفي في الخلقه خصوصاً مع الحسب ان كان قد ركع الاول حيث لا ينظر لصلوة يقينا اما قبله فيمكن
الركعة فاما ويخففنا زاد من الذي لا يتخير في السابق ظاهر الفتوى في الجمع اما لو كان قد احدث اعادة
لظهوره في صلاة لصلوة مع احتمال التخيير ولو ذكر بعد الفرائض تمام لصلوة فاولا يجوز ولكن البطلان لا يتناول
ولو لم يخل في ذلك فعل الا ان شئنا احدث شيئا فيه اذ لا فرق في صحة بين احدى ولو ذكر التمام الا ان
تخير بين قطعها وتامها فهو **الثانية** حكم الصدوق ابو جعفر محمد بن بابويه بطلان اي بطلان لصلوة
في صورة الشك بين الاثنين والاربع استنادا الى ما قطع محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل لا يدري صلا

ولا لانه سائر الاخبار عليه قد عرف دلالة الحديث وانما دلالت العورة ولا نزع فيها انما الحكم في
بجاءتها بل انما خاصة كما هو مقتضى كل حكم يطلبا واما الاجزاء المنفصلة فقد خرجت عن كونها جزءا محضا ولا
بعد صلوة فعل خروا لوقية بحيث يخص آخره كما كان في الصلاة قبله من محملها ومثلها ولو ذكر في
اعادة الا ان يكون قد احدث في ذلك نقصا في الصلاة بحيث لا يكملها بمثل فعل صحيح للصلاة وكان في الصلاة
متمما لها وانما على زيادة الاركان من التوبة والتكبير ونقصان بعض الاعيان او تحاطبها بزيادة الركوع
والتسبيح في الركعة المتعددة لا ينافي في المقصود للاجزاء ولو اعتبر المطابقة لمحض لم يحتمل ما ذكر في علي
اليحقق الزيادة وان لم يخصص الخلقه وشمل ذلك في الشك احتياطين في موطأهم مع المطابقة كما
لو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام ولو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام ولو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام ولو ذكرتها ثانيا لم يرد في قيام

ركعتين ام اربعتا قال في الصلاة والرواية مجهولة المستعمل فيقول كونه غيرا مع معارضتها لصحاح الصحيح
في صورة الشك بين الاثنين والاربع استنادا الى ما قطع محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل لا يدري صلا

[illegible]

فابن علي الثالث

حسن شیری
نجلین شیری
القلمی شیری
القلمی شیری

[illegible]

عالمه فان ما لم يقابل قبل تصاد البقعة في وقتها والاقوى قبول توتيه لم وقد اقصى خسران الطيور

ذكرنا في اتي ساعته ذكرنا ليل او نهرا وغير ما من خب الاله عليه صرحا وقل العلم هو الادب واصل الاله قف

من زودیه نورا

وهو اسرير في باب كاشمير وهو بعد نوع الصلوة مجزية فان الالام في عقب القضاة اسرير مع القضاة

قال فيتم بصلی و اذا اصاب غسل و اغا الصلوة و یومر بضعف نده لایدل علی المطلوب بل یوزن بتنادا حکم الی

مضيعة الله رسول الله صلى الله عليه وآله فان عجز عن القضا تصدق عجزك كونه بمقدور الله عز وجل

[illegible]

مردم و بهر صورت و در هیچ نقیصه ای یافت نمی شود و در این بین محققان حقوق، یافته های بعد از مرور اسناد

اقوال والدهايات مثل ان طلاقها على الوسيط والموقوف لطلبها خيرا ومن اجل صلوة على غير الوجه المحمدي

في هذه الروايات مختلفة ففي بعضها ذكر الرجل وبعض الميث يمكن جعل الميث على بقية خصوصاً في حكم الميث

عاشقانه و معشوقانه

الموسم بالقسا بالمال

100

بشرط رفع العلم بالصحة البراءة بعد ذلك وجوبه بل هو مطلق التصديق فيه فلو
 امكنه ولا يشترط خلو ذهنه من صورة وجهه لا يشترط حمل الالام المقتضا وهي ما قبل القياس بعد الموت وتبعها
 واستتابة مقتضاه في الذكرى المنع في صوم من يجوز وعليه في غير ذلك من اجزاء حكمها
 فلا يتحمل ان يحمل فاته غرض ولو اوصى الميقتضا بها عا و ينفذ وصيته سقطت الواو والبعض
 ولو اوصى الميقتضا بصلوة الم حصة بشرط تحريم أي جهل في تفصيل من يقدر به على طه فضا ذلك المكان
 الفات متعلقا كاي شئ اتم تحت الفرضية ضرورة تعدد دلالة الغائب في عدد مقرر عادة وقضا
 به البراءة كالمشكك بين عشر وعشرين وفي وجه المناقاة لا يبعد الى الفرضية بقول من قضا الكاشف
 مع امكانه ان لا يزيد على عدل سابقه وتجاوزته ولما كان في الزيادة اعادة للترتيب كل المراد
 بالعدول ان ينوي بقلبه تحويل هذه الصلوة الى السابقة اخرجية لثباتها بمقتضى عدم سبيلها في المبرت
 بل بعض الاخبار دلالة على وجوب رجوع العدول الى ان كان في زائدة عن عدل السابقة اتم تذكرك السابقة
 لا غيرتها لترتيب مع التيسار في كذا لوضع في الاخرة ثم علم علمه فائتة ولو عدل الى السابقة ثم ذكر ان علمه
 اخرى عدل اليها وكذا لو ذكر بعد العدول ان اتم عن المعدول اليها عدل الاخرة لمنوية اوله فيما بعد
 فبما لا يمكن الرجوع الى دوره وكما يعدل من فائتة المشكك من حاضرة الاشكالك التفسير لم يسمع في الثانية
 ما يساوي الفائتة سحبا باعلاء تقدم او وجوب القول الاخر على من الفائتة الى الاداء لو ذكر برأيه منها
 الا انها في مورد من النافذ الاشكالك الاخرية وحمله صورة ست عشرة وهي اصل من جبر المعدول الى الوجود
 نفل وفرض او قضاء **فصل في وجوب التعمد** في تركه وارجح وجوبه في تركه وارجح وجوبه في تركه وارجح وجوبه في تركه
 الاخر الوقت محققين مكان ايقاع الصلوة تامة بزال العذر فيجب كل ما يمتنع بالنقص والاطع على ادعاء
 وجوبه في وجوبه الطوسي والوقت وان كان الاخير فضل وهو الذي لم يطبقه قبله من اول الوقت
 انما فتلون مجزئة لا تامل في ذكره من الامكان مع ضرورة مروستى المارة اليها في اول الوقت ومجرد

[illegible]

الاحتمال لا موجب القدر على الشرط وكونها موقوفة غير فصلها عن التيمم خرج بالنقص والاكراه من جعلها تيمم
الناخير مع الرجاء وواجب لانهم ولو لاه كان في نظر **الثانية** المروى في المطبوع هو من المطبوع
من سجدة او طمعا ولا يمكنه مقدار الصلوة الوضوء لكل صلوة ليس على ما مضى منها اذا جاز احد في
اشائها بعد الوضوء، وغفارة هذا الفعل وان كان غير جماعة من المتقدمين وانكره بعض الاصحاب المتأخرين حكوا فمقتضا
ما يتجدد من احد بعد الوضوء او وضع في الصلوة ام قبلها ان لم يكن جففت نفسه مقدار الصلوة والاشياء فيها
محتمل بان احد الحجة ولو نقص الظاهر لكان الصلوة لان الشرط عدم عدم شرط وانما راد الله على
ان احد يقطع الصلوة والا فليس بصلوة الاول لتوثيق حال الخبر الدال على انما على ما مضى من الصلوة بعد الطهارة على
والمراد توثيق حاله على وجه يستلزم صحة توثيق التمسك ثم مرعنا وانما ان الخبر الوارد في ذلك مع غيره من التمسك
المعمل لذلك وشهرته بين اصحابنا من المتقدمين ومن خلف حكمه اوله بان المروى لنا الاستيفاء فيه ان المروى لنا
اشيئ يستلزم شيئا من غير عليه ليكون الماض في غير الاساس لقى وعرف مع انهم لا يجوزون الا انما فلا وجعلهم
والاحتجاج بالادلة من مصادرة وكيف تحقيق التمسك مع ورود النظر الصحيح بخلافه ذهاب راد الله على قطع مطلق
لهما خصصة بالشيء والافتقار وهذا الفرد مشاركا بالنظر الصحيح وصير جمع اليه هو كافي في التحصيل مع غيره
لكنه ليس بدارم للتفريق فقد وصحيا قطع الصلوة ليس عليها غير مع ان الاتباع غير موع **الثالثة**
يستحب القضا استجابا بكونه اسوا، افترض الفعل بل اكثر على فورية قضاء الفرض وانما لا يجوز اشتغال الغير
من اكل ما يسلك التمسك ونوم مضطرب اليه وان يغلبه وسجدة ذلك وفردة التمسك جماعة وفي كثير من جنس راد الله
ان عملها على الاحتجاب بالبركة طرق الجمع بينهما بين ما دل على التمسك ولو كان الغيبات فانه لم ينظر قضاءها
فوانها من اجل انها لم يلقها فانه الليل نهارا والجمعة من التمسك لاجل كلامها خلفه لاخر ولا مالم يمسرة
الاسباب المغفورة والغلبا وذهب جماعة من الاصحاب الى استحباب المماثلة استنادا الى ما رواه معجل حفظه الله
فضل قضاء الوضوء قضاء الوضوء على التمسك بالليل والليل وصلوة النهار بالليل وغيره وجميعها باكمل على الاصل في فضل

الظاهر ان راد الله تعالى انما يشترط في الصلاة على التمسك بالليل والليل
على ما رواه معجل حفظه الله تعالى من التمسك بالليل والليل على التمسك بالليل والليل

ان شخص
جس کا
حکیم
ان کے
مور بعد و از اضمحلال
الامور و از اضمحلال
منزلت

صلوة الرق سميت كذلك لانتقاله في صبح بل فيه جد وحم وصفر وسود كالرقع او لان الصلوة
بوجه الطير والوجه جد وحم وصفر وسود كالرقع او لان الصلوة
كانوا حفاة فلقوا اعلا رجليهم الرقع من جلود وغزلت في آخر اوان الرقع كانت في الويتهم و امر قوم
به حفاة فشقوا رجليهم فكانوا يلقون عليها خرقة ولا يناسم شجرة كانت في موضع لغزوة وهي عاتكة
اميل من المدينة عند بئر الزاوية في موضع من نخيل وهي ارض غطفان بالاصل الامام بقرعة كثر في
مكان لا يبلغهم سهم العدو ثم يفردون بعد قتلهم ثم يسمون كثر في حفر حفص و يسمون بأخذون
والفرقة المقالة ثم يأتى الفرق الاخرى الامام في قرأته الثانية فيصلي بهم كثر في الان ترغوا من سجود الله

بما ذكره في كتابه من ان كل شهر من شهور السنة له يوم واحد هو يوم الجمعة
 في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة
 من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة

الطلع الاكبر قيل است عرض كل شعبة سبع شعراتين شعرا لرون وجميعها يسير يوم تعدل الوقت
 وبسبب لثقل الابل ومبدأ التقدير من اخر خط البلد المعتدل خرج حكمة في التوسع في او نصفها المريد
 يومه وليست او المتفق مع اتصال السيرة في دولها في اول الجد وما لهو في اخرها ونحوه في

انما علمت ان كل شهر من شهور السنة له يوم واحد هو يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة
 من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة
 من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة

وفي الاجزاء الصحيحة الكفاية وسطا وعليه كما عرفت في الفصل والامام جمع وخروج اصلوه خاصة
 وحلها الاكثر عامد الرجوع ليوم قديم القصر وتخيير عليه في في الاجزاء ما يدفع هذا الجمع عن غيره
 بقصد المقدار لتغير المسافة كطريقه فيرجع من جديد ان الايام علم عادة توفيقا في انحاء القصر

القوى بوجوه قوى وانما تعليق برفق من قدر مع كفاية عادة ومثل الزوجة والخبز كذا في التعلق والوقوف
 ظهور اماره تمام ولوطن السابغ بالصبغة من تصدقها ولوتعا حيث يبلغ المت بقصر الرجوع ولا يتم

ما يقع من التماثل بعد القصر لا يماثل ما يقصر عن المشا وان لا يقطع السفر بوجهه عما مر له وهو كذا من القصر
 الذي قد توطئ اوبله التي لا يخرج عن حدودها الشرعية تتهتم فضا عداية الاتق الموجهة لتمام

متواليته او متفرقة او منوتى الاتق على الدوام مع استطاعة المدة وان لم يكن له بذلك ولو خرج ملكا عنه
 او رجع عن بنيته الاقامه مساوي غيره وبنية مقام عشرة ايام متباليا لها متباليا لغيره على ما كان

عادة في اقل منها او في ثلثين ما بغيرة نية الاقامه وان جزم بالسفر في مصرى في مكان من المصغر
 المدينة او البلد فليس شرط متى كانت لشئون اتم بعد ما يصلي قبل السفر ولو فرضه متى انقطع السفر

بأحد هذه اقصر العود الى القصر الاقصا فله فخرج بعد بقية على اتمام الى القصر كذا سواء
 عزم على العود الى موضع الاقامه ام لا ولو نوى الاتق في عدة موطن في نية السفر وكان له منزل غير البيت

بين كل منزلين بين الاخير ونى السفر فيقصر فيما بلغه ويتم في الباقى وان تادى السفر وان لا يكسر سفره
 بان يسافر ثلث سفرات المست ولا يقيم بين سفرتين منها عشرة ايام في بلدته ومع التنية ويصدق عليهم

اكرى اختاره ورجع في التنية ومع صدق اسم فغير متما الا ان دل اسم او يقيم عشرة ايام متواليه و
 كذا في السفر في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة

فان قيل لو كان السفر في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة
 من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة
 من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة

في غير ذلك

بما ذكره في كتابه من ان كل شهر من شهور السنة له يوم واحد هو يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة
 من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة
 من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة من غير ان يكون يوم الجمعة في كل شهر من شهور السنة

مكتوبة

في كتاب الفرائض من كتاب الفرائض

في كتاب الفرائض من كتاب الفرائض

في كتاب الفرائض من كتاب الفرائض

بغير مسافة في بلد او مع نية الإقامة او يضي عليه رجبون يوم امرة داني الإقامة وجاز ان يهاجر من دينه
ومن كثير سفره كالكارى بضم الميم وتخفيف النون وهو من كبرى دابته لغيره ويذهب فلا يقيم ببلده غالباً
نفسه لكذلك والملاح وهو صاحب فنية والاجر الذي يوجر نفسه للفسار والبر الميحد نفسه للرياء او
البيدر والاشتغال بضابطه من فوالمساولة ولا يقيم السفر كما تروا ان لا يكون سفره حصينة بان يكون
غاية معصية او مشتركة بينهما بين العاقلة واستلزمة لها كالاجر في الحرم والآبق والتاشتر والساعي بخارج
محترم وما لك طريق غيبية اعطى ولو على المال والحق تارك كل حب حيث يافيه وهي الغيبة
واستدامة فلو عرض قصدا في اثنائه انقطع التحريم وبكسر وشي طر ح كون الباقي مشا ولو بالحوال يقيم
بانه الذاب السيرة وان يوارى عن جدران بلده بالبر في الارض لا مطلق المواراة في علية فان لو
تقدير اكاله المنخفض والمرفع مختلف الارض وعاد ام سجد او اهلوا الشجر والكلام والاكثاف بالاجرام
من جملة والاقوى اعتبارها بما عاذا باو عودا على المعنى ساير كنه ومع اجتماع الشرايط يعين
القصر كنف اغيره الرابع ان لا يبقوا طر محسدى كنه والمدينة المعهود من سجد كنه وطاير
الحسين على مشرف السلم وهو دار عليه جو حرة الشريفه فيخبرها بين الاتام والقصر والاتام ان
الحكم جناير كثير وفي بعضها انه من حيزه عن علم تهو منه اى التخيير او جهر محمد بن بابويه جتم القصر كنه غير ما
والاجب الصحيح حتى عليه طر والمترضى ان يجزى الحكم في مشاهد الامنة عدم وقف على اخذه وطرا حيزه
الحكم في البلدان الرابع وثالث في بلدى المسجد الحرامين والآخرين رابع في البلدان الثلاثة غير اجماع
ومال اليه المصنف روى والاتصاف عليها موضع اليقين فيما خلف الاصل ولو دخل على الوقت حركته
مضى منه قدر الصلوة مبشر يطها المفقودة قبل مجي وزه الحدين وادركه بعدت سفره بحيث ادرك منه
ركعة فصاعدا ثم الصلوة فيها في الاقوى على الاول ولذا لا بعض الاجبا عليه القول بالآخر لقصره فيها في
ثالث التخيير ورابع لقصره في الاتام في الثاني والاجب رمتا رضة والحصل خت رمة ما يتوجب

كل صلوته يصلها سطر بالتي لا يبلغ من مرة عقبتا لم يبق التقييد قد روي استحباب
 فعلها عقبتك فريضة في جملة التعقيب تجب بها المقصود يكون الكد واليد اخل الحبر لتعقب ايم تحريكها
 وجهان لاجلها الاول الحق ان ثبت فيهما **افصل احاديثي** في اجماعه وسجته في الغرضه مطم
 متأكد في البروتية حتى ان الصلوة الواحدة منها تعدل احسا او سبعا وعشرين صلوة مع العلم والحق
 ولو وقعت في مسجد تضاعف بفضله وبعده في عدد ما يقع اجماع مع العلم والحق وسجته ومعدته
 وردى ان ذلك مع سجته والمأموم فلو تعدد تضاعف في كل واحد بقدر مجموع في سابقه البشارة ثم لا
 الا ان تعدد وواجبه في الجملة والعين مع جوبها وتوفي في النافذة مطم الا في الاستسقاء والعيد والهندوة
 والغيرة في قول لم يحرم لهم الا هنا ونسبه غيره لا التقى وتعلل بآية شرعية في صلوة العيد في انه
 والاعادة من الامم والمأموم او بها وان نزلت على الاقوى يدركها في الركعة بادران الركوع بان
 في حد الركوع ولو قبل ذكر المأموم اما ادراك اجماعه في انه يحصل بدول الركوع ولو نكث في ادراكه
 الاخر لم يحسن ركعته لاجل عدم فبعضه في التجرد ثم يستأنف نفسه بطلوع الامم الا ان يوم مثل او في نافذة
 عند الاصل من يوم يتم مع كون صلوة عشرينية لا ثمانية وعشرة حال الامامة وان عرض لاجل غير ذلك
 الادوار على كراهية عدلته وهي كنه نفسانية باعثة على طارئة التقوى التي هي الاقدام بالواجبات
 المهنات الكبيرة مع الصغيرة مع اظهار عليها وطارئة المروءة التي هي سماع محاسن العادات وحبها
 مساويها وما يفر عنه من المباحات ويؤيدون بحسنة النفس وذمات الائمة وتعلم بالاسباب المستفاد من العباد
 المطمع عما خلق من التخلل والطمع من التكلف غالبا وبشرارة عدلين بها وشيا عبا واقدا والعدين به
 في الصلوة بحيث يعجزون عنها تركية ولا يقدح المصلحة في افعوا الا ان يكون صلوة تباطؤ عند المأموم وكما
 عليه في شرط طهارة مولد الامم فان شرط اجماعا كما ادعاه في ربي فلا يصح امامته ولد الزنا وان
 كان على ما ولد الشبهة ومن ينال لاسر عن غير حق فلا ذكره رتبة ان كان المأموم ذكر لا نطق في يوم

متكلمة ولا تؤم ذكر او لا تخشى لاحتمال كونه ولا تؤم كتحذير غير المنة لاحتمال التوبة وذكرية المأموم لو كان خلفه ولا
مع جسم حال بين الامام والمأموم يمنع المشاهدة اجمع في سائر الاحوال الام او من يشاهده من المأمومين ولو لم
منهم ولو ساء بعضه ببعضها كفي كما لا يخفى جواز الظن والعمى الا في امرته خلف الرجل فلا يمنع احوال مطمع عليها
التي يجب فيها التيقن ولا مع كون الامام اعلم بالمأموم بالمعنى يعرفه في نفسه وقدره في سائر الاحوال
بشرط لا يفرق علة المأموم مطم لم يولد له العلم المفروض ولو كانت الارض مخدرة بخبر فيها ولم يذكر شرط تقديم
المأموم ولا يذم منه والمعتبر فيه الحقب قائما والمقعد وهو الاليت جاسا وحكبا لما ذكره القائلين بالامام
خلفه في بجمته التي يسمونها ولو لم يمتد في السرية ولو لم يسمع لوجهه وهو القصر كتحذير من غير تفصيل اخر وفي
الاجمعية قرأ المأموم السجدة استجابة لما روي في المسئلة اما ترك القراءة في السجدة المسموعة فعليه ان
على وجه الكراهة لا التحريم عند بعض الامراء انما يصح مع القرآن اذ مع عدم سماعها وان قرأ في نفسه
الاستجابة ليس بها والاجود اسحق في خبرها بها وقيل بل يجب ان السرية والامامة كراهة لقراءة فيها وهو
اخيلا المص في سائر كتبه ولكنه هنا ذهب الى عدم الكراهة والاجود لمن من الاصحاب سقط لقراءة وجوبا
واستجابة باسطة وهو احوط وقد روي زرارة في الصحيحين الباقين قال كان امر المؤمنين يقول من لم يظفر
باتم بربعت على غير الفطرة وجب عليه المأمومية بالامتناع بالامام المعين بالاسم او بقية او بقية الفرضي
اخلاصها واقدي ما حد يدران ويحتمل ان اتفاقا لفعلا لم يتبع ولو خطا فخطا وان كان لا اله الا الله الامام فلا عليه
نتية الامامة الا ان الجماعة كما يجوز في قول نعم يتوجب لوجوه المأموم في انشاء صلواته وانما بقية بقية ما يقطع
التناقل اذا حرم الامام بالفرضية وفي بعض الاجزاء قطعها عن اتمية الجماعة ولما سئلها ليفوز بفصيلتها
وقيل يقطع الفرضية ايها لو خاف الموت اي فوت الجماعة في مجموع الصلوة وهو قوي وقصار المزمع في
الكتاب في السان جعلها كالنفاذ وانما ما ركعتين في جميع فصيل الجماعة وترك بطل العباد
اذا لم يخف الموت والا قطعها ليعمل في التفل ولو كان يندرج وزركعتين من الفرضية ففي الاستمرار العمل

والفرض
الاجمعية
من غير
بعد
سقط

الى ان تقطع من كل ركعة الفاتحة وجماعاً في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 او ركعة بعد الركوع بان لم يجمع معه بعد التحريم في حدة بعد ركعة بغير ركوع ان لم يكن ركعة او ركعة طلبا لا درك لم يكن
 ثم استأنف التنية من ثمانين لامي ركعة اخرى ومنفردا بعد تسليم اللام ان ادرك في الاخرة بخلاف ادركه
 بعد السجود فانه يجمع معه وتشهد سجداً كان تشهد وسكت كان تسليم ويجعل صلوة فانهما تجزئ ويدرك في صلوة السجدة
 في السجدة في موضعين هما ادراكه بعد الركوع بعد السجود لا احرى بهما ليس الا ادراكها وانما كونها كغيرها من ادراكها
 من ان لها غير معلوم ولو استمر في السجودين في ثمانين لامي او قام او جلس معه ولم يصح اي غير من غير تشهد
 والقضا بطلان دخل مع في سائر الاحوال فان زاد ركعة استأنف التنية والا فلا وفي زيادة سجدة واحدة وجهان
 احدهما الاستئناف ليس لمن لم يدرك الركعة قطع الصلوة بغير التنية سبباً او يجب على المأموم المتابعة لا امره في ذلك
 اجماعاً بمعنى ان التنية فيها لافان ثانياً خرجت من فضل او يقارن كمن مع المقارنة يفصلها كما في قوله تعالى
 الصلوة وانما فصلها مع المتابعة اما الاول فقد قطع الصلوة بوجوب المتابعة فيها وفي غيره وطلوعها بها تسليم على
 الوجوب في فتح الاتي بخبره الاحرام في غير تأخره بها فلو قارنه او سبقه لم ينفك كنفيت المتابعة فيها لا سيما
 ولا اسم اجماعاً مع ايجابهم عليه ما فعله وما ذاك الا لوجوب المتابعة فيها ولو تقدم المأموم على الامم فيمنع فيه
 المتابعة سيما دركه ففعل مع الامم او عدايا ثم يستمر على حاله حتى يقرأ الامم التنية لآخر المتابعة لا التنية
 الصلوة او جزئها ومن ثم لم يطل ولو عاد بطلت للزيادة وفي بطلان صلوة الناسي لم يلحق قولان لوجودهما
 والظاهر كالنسي وكمال على يد وجب اسماء الامم من خلفه اذ كاره لاتباعه فيها وان كان سبقوا لم يتوالوا
 القول لم يطر فليقط اسماء المودى اليه ويكره الحسن بل يستحب للمأموم ترك اسماء الامم مطلقاً على كثرة
 الاحرام لو كان الامم فقطر في الركوع وما يفتح بها الامم والقنوت قولان بل يميل من يحضر لها من
 بصاحب مطلق فيل في فريضة مقصورة ومروءة في بيان بل المساوي في كحضره لتقرأ في الفريضة
 وان يؤتم الا لاجدوم والاربع الصلوة التي عرفت عما قبل في اوجب الحول على الكراهة جميعاً والمحدود بوجوبه

هو
 في كل ركعة
 لانه لا يستأنف
 ركعة او تقطع ركعة
 قبل السجدة واحدة لوردة ركعة يستأنف
 ركعة واحدة الركعة ولو
 لم بعد ركعة يستأنف
 سجدة واحدة
 سطر

اختيار
 اسرار من لم يدرك الركعة قطع الصلوة
 بسبب غير متابعة الامم في كل ركعة
 المذموم وزيادة الركعة في كل ركعة
 الركعة ولم يسمع الامم في كل ركعة
 له القطع خبراً واستئناف التنية
 انما مع الامم من غير انفعال وجب
 زيادة الركعة في كل ركعة قطع الصلوة
 سجدة السجدة معاد ووجهها
 في كل ركعة صلوة في هذه المصنف
 ختمها في كل ركعة في كل ركعة
 وبدون الاجازة

في كل ركعة
 في كل ركعة
 في كل ركعة

التي لك سقوط حكم من القلوب والاعراب وهو المنسوب للاعراب سم سحان البادية بالمهاجر وهو المديني
المقابل للاعراب والمهاجر حقيقة من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام ووجه الكثرة في الاول مع التضرع بعد عن كلام
الاخلاق ومحسن الشيم المستفادة من بعض وعزم بعض الاصحاب في الاعداد على ابطالها التي يمكن ان يربط
من لا يعرف محسن الاسلام وتقليل الاحكام منهم المعنى قوله الاعراب شك كفا ونفاقا وعلى من عرف
وترك المهاجرة مع وجودها على فائدة جديده ما منه خلايا الجرح التعم والمهاجرة المتعديت تظهر لما
التي نفقه لم يشك وان سبنا المبرور كنه او مطا اذ عرض الامام نفع من التام على غيبه سبنا به من شدة
الاقامة متى طلب صلوة الامام فان بقي مكافأ لا تتنازل له والا فليأمر من في الثاني بغيره من المنة التي
بالثاني ولا يعتبر فيها سوى القصد الى ذلك الا في اول ذلك قيل لانه خليفة فيكون حكمه من
حصل قبل القراءة فقرأ المستخلف او المنفرد وان كان في اثناهما ففي البناء ما وقع من الاول والآخر في
باعادة السورة التي فارق فيها اوجدها الاخير ولو كان بعد فاعادتها وجهان اجود العلم
ولو ثبت للمأموم عدم الالهي من الامام لا امانة بحديثه وقت وكفر في اثنا بغيره حين العلم بقوله في
القراءة كما تقدم وبعد الفراغ لا اعادة على الاصح مطا لما ثبت او قيل في الوقت لغو الاستطراد ومومح
عدم فضاء المديني لوعض الامام مخرج من بصلوة لا يخرج من الالهي كما حدث سبنا به وكذا التوزيع
لونه خارجا ابتداء لعدم الغفارة ويكون شمول المخرج في العبارة لما وكبره الكلام للمأموم والامام بعد
المؤذن قد بلغت سورة لما روي انهم بعد الصلوة المصلي خلف من المقيدين كونه مخالفا لكون
لنفسه وتقييم ان لم يكن وقع منها ما يجري عن فعله كما اذا ان للبلد اذا سمعه ومط فان تعذر الاذان لمخفف
فوت واجبة القراءة فمصر على قول في الصلوة مرتين الى اخر الاقائمة ثم يدل في الصلوة بغيره بصورة
فان سبق الامام بغيره السورة سقطت وان سبق بها فتح وبعضها ذرا الى الحد الكرع وسقط عنه ما بقى
سبب الامام سبب بغيره سبنا الى ان ركع فاذا فعل ذلك فغفر له بعد ذلك من مخالفة خرج بها منهم روي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الرجوع ببلدك ام يتوقف على تمامه قول ان وجودها الثاني فيكون الثاني عشر من الاول فليس مستبعدا بل هو اختلاف الشك

فیر مع بقائهما و علم القاضی بکمال کلمی که فی مقرر نزل امتحان او غیر مصداق تنبیه و تشکیخ است و می تواند بود

بأنفردا ان كان نصيبا مستقلا ايضا اليه مات كل الولد خمس من المال فمساوا ريعون من البقر والعيور.

اولئك الذين لو كان غير مستقل فبدأ بحوله مطاوع كماله لنص النبي بعده او عدم ابتداءه حتى يكمل اولئك

فیجری الشانی لها اوجه اربعة فلوکا عن اربعون ثمانية فولد اربعین لم یحب فیجری شیء علی انال

فتاة عند تمام حولها أو ثمانون ولدت اثنين دار من فتاة لأول مرة ثم يتألف حول الجميع بعد تمام الأول
والثاني فترتين أربعين أربعين سنة واحدة وحدى دار بعين ثم يصحب بالبركة بعد تمام

و على الاولين سجد اخى عند تمام حوال الثانية و بهذا حوال الخصال بعد ما بالى النهار من الرضخ و علوة

الملك وان يستدعيه لمصره في ان يكون الكلبين عن معلوقه والاسم من البياض والاسم

في سبعة ايام من عرفة والابن سكرت القاعد بين سكرت ان بعد

رواه زرارة عن ابي بصير قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة يوم الجمعة
يا ايها الناس اني قد وضعت لكم سبعة عيوب فمن وجدها فليغفر الله له ذنوبه ومن لم يجدها
فليس له من الاجر الا القليل

علاء الاحرى فانه بن يير اعظم مما اورد من مال اوردوا الجبر ويجري اساءة النبوة عليه السلام

[illegible]

الناسوي هو الذي عرف الخليفة بكونه من آل أبي سفيان الذي كان يعمل كخادم في بيت الخليفة

لم يكلفني أولاداً والعوارف العام وضمها مطل لعدو والامرض كف كان والا المرتب في ع

ولا تعد الاكوت نفقة الخنز وحمى المعقوكا وانه خنز من المماك الهائلة. محمد بن النضر وهو ملحق بالانصار

عاده فلورادكان كغيره في اعتنا الاخوانه المصلحون واجتمعوا مع دي الكوروناشان اوزاد فلك

دون ناقص واطل في تحري القيمة عن العين مطم واخراج من العين فصل واكانت القيمة نفع ولو كانت

الغشم أو غيره من البصم مرضاً جُمع منها متحجراً نوع المرض والآلة المحرّ الأودون أو كوكب المالك قسط وخبر بقطر

١١

[illegible]

شاهد المصاحفة التي بحضرة الملكة الأميرة محبت خانم ابنة امير

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

في بيان
 ما كان من
 والعقود
 ضعف
 في رابع
 مائة

ثم ما يذكر مقداره تجوز الفان وسماؤه رطل العرة حصة وسوق مقدار الوستون صاعا واهصاع سبعة
 ارجل بالعرلة ومضروبين في خمسة ثم في تسعين ذلك وتجوز في الزاوية النصاب وان قل من ان
 ليس الا انصاب حد ولا عافية مخرج النصاب البشرو ما زاد اعتران سعي سجا بالما اجارى عما وجه الار
 سوا كان النزع كالنيل ام بعده او بعلا بهوشة بعودة القربة من المنا او عديا كالعين هو ان سعت
 بالمطرو نصف العشر بغيره ان سقي بالمدود والناضج بالذنية ونحوها ولو سقي بها على عبد المتاع بها في النضج او
 ونحوه مختلفا وفاقا للمص وكميل اعتبار العدد والزمان ومع النصاب في فيما غير النضج في فالحج بشترا
العشر لان الوجوب في نصف العشر وفي نصف نصفه ذلك ثلثه اربعة اقسام في كل واحد من النصفين
 الاقل لئلا العشر لا يتسبط واما في تحقيق تشرها والاعمال عدم النضج ان هو اقوى علم ان النضج
 المقدر فيها اكثر من ان يعدم اعتبارا من ثلثه وهو قول الشيخ رحمه الله تعالى في جملة ما لا يجمع عليها من المالك
 اثم بعد ارجح استثنائها عليه المصاهرة في سائر كتبها وفي اوه النصوص في استثنائها من طه نغم ورد استثنائها
 السلطان في امر خارج من المونة وان ذكر منها في بعض العبارات تجوز والمداد بالمونة ما يغير المالك
 من ابتداء العمل لانه ان تقدم على ما تمام تصفية بغير الثمرة ومنها البذر ولو شره غير المثل القيمة
 النصاب بعد اتمام منها على النضج ولو شره غير الثمرة ولو شره غير الثمرة ولو شره غير الثمرة ولو شره غير الثمرة
 اشترى الزرع والثمره فالثمر من المونة ولو شره اجمع الا ان تزرع ثمرها على كل يوزع المونة على الزرع وغيره
 لو جمعها ويعتبر بغيره بعدة ويحيط به كايستقيا المتبع ان كان غلامه ولد له **الفصل الثاني**
 انما يستجركه التجارة مع مضي الحول الت بوق قيم ارس المال انصاعا لحوال الحول فلو لم يمت بغيره فلو
 في بعض الحول فلا زكاة ونصاب المالية وهي الثخذان بهما بل ان كان صله عرضا والا فزكاة وان نقص
 بالآخر فهم من احطران فلهذا لا يملك له ينشط وهو قوتي به صرح في سوان كان المثل خلافه وخبره
 البيان في لو كانت التجارة ببيع مفضي المالك من الزرع فيم الى المال ونحوه بل هو حصه العمل انصافا في ثوبتها

ارشاد من المولى التي غير بها البيع
 للزراعة فان الثمن بارائها وقد
 انه من المولى

عليه حيث تلحق الشرط فيخرج ربح شر القيمة كالنقد حكم باله جبال الزرع الذي يستغني به الزكوة حكم الوجوب
اعتبار التصالح الزرع وما في حكمها وقد اوجب عيسى وما ولا يجوز ما في دفع الزكوة عن وقت الجواب جملته
ووقت الاخراج واحدا وهو التمسك بالاربعه وعلى المشقة فوق الوجوب بل وقت الاخراج لا يقتضي بل وقت
ويمكن ان يريد بوقت الوجوب الاخراج لا وجوب الزكوة لين سببها ويجوز على التخصيص خبره عاقل
وقت الوجوب اجتماعا الى وقت الاخراج اما بعده فلا مع الاسكان فلو تعذر لعدم التمكن من المال او خوف
المنقلب او عدم المستحق فاما جوازا بغيره لغيره ما يجوز له متى ما تأخيرا لا انتظار افضل او تيمم في مكان
وزاد ما في المعاد والظن بما لا يؤدي الى الاحمال او حدوث مراد شرين من خصوص مع المنة وهو قوت
ولا تعذر عما وقت الوجوب على الشرع القولين لا فرضا فيحسب التمسك بهذا الوجوب طبعا لا يفسد على الصفة جاز
للاستحقاق فلو خرج عنها ولو استغنا عنها بما لا يصلحها ولا بها خرجت عما غيره ولا يجوز نقلها على ذلك
الامع اعوار المستحق في يجوز اخراجها الى غيره مقدما لا اقر التمسك فالأوقات ان ينقص الأجل من واجبه فيخرج
على المالك فيضمن لو نقلها الى غير البلد لا معالي للمع الاعوار في الام قولان جود بما وهو خيرة من عدم
شام عن النعم من وجري لوقتها وخرجت بخيرة على القولين مع حال عدم النعم على القولين انما يخرج نقل الوجوب
غير قبله بالنية والا فالأجل من مال لعدم تيقنه وان عدم المستحق ثم ان كان مستحقا ما في البلد جاز لغير
قطعا والافقية نظر من الدين يتعين من ضمن ما كذا وما في حكمه مع الاسكان ستر في ستره لغير النية

الى ان لا يجوز بيعه بالدين والتمسك بالدين
فيما جاز في البيع بالدين والتمسك بالدين

فيما جاز في البيع بالدين والتمسك بالدين
فيما جاز في البيع بالدين والتمسك بالدين

نظم وعليه من مسئلة سندا ما نقل قد استحق والنية فهو كالتفصيل من مال فلا يشترط في جواز مطلقا
فانه في القولين وهو المستحق في البلد لا يتعين ما نقله لذكره بخرص الحكم ما لا يجوز ويظهر من التاميم
في بلد اخر فيجوز ان يحاسب على استحقاقه في جوده ثم في بلده على القول بالنية نظر من عدم صد النقل الموجب
بالمال جواز كون كمنع استحقاق البلد وعليه يفرغ من الواجب القيمة في غير بلده او اهل من غير

في مستحق التاميم المستحق في الاستحقاق لجانها ثمانية صنف بهم فخر او ساكنين واما ما من لا مودة
فعلا وثوقه له ولعلنا له الواجب التمسك بحال في الشرف وادونه وخلف في ايها هو لا مستحق كما فينا ذكره وثاوة

فيما جاز في البيع بالدين والتمسك بالدين
فيما جاز في البيع بالدين والتمسك بالدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والدارين
والمؤمنين والمسلمين
الجميعين

6

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

منها مقدار منزلة على سعر ذلك وقت تجزئته فيها وفي المائتين من المال كذا وكيل عند دفع المستحق او وكيل
 فتمنى القابض عند دفعها المية عموما كالأمان او نايه عانا او خاصا او خصوصا كوكيل ولو لم ينزلها كالمالك عند دفعها الا غير
 المستحق وكيل اخر يخص في القابض عند دفعها اليه جزاء ومن اجل احد ههنا بان عينها في ان لا تقدر بالنية لغير
 مانع من جعل اخر اجهل ثم تلفت بعد الغرض لغير تعريض لم يصح لانه بعد ذلك بمنزلة الكيل في حفظها ولو كان لا
 الغرض ضمنه ان يجوزنا الغرض بعد وتطرفة الغرض انحصارنا في الغرض ولا يجوز التصرف فيه ولما تابعه
 مما ذكره في مصرف المائتين وهو ان الثمانية وسبعون لا يقصر العطاء للواحد صاع على ان تولى المشا
 ان ذلك على وجه الوجوب الى المية في ان لا يفرق بين صاع نفسه من بعد الامع الاجتماع اي اجتماع
 المستحقين وضمن المائتين في سقط الوجوب لا استجاب بل بسط الموجود عليهم بحسب التجب التوتية وان تجزئ
 عدم المخرج ويستحب ان يخص بها المستحق من الغلبة والجار بعد تخصيصه بل الفضل بالعلم والبرهان وما هو محرم
 سائر المراتب لو بان لا اخذ غير حتى ارجحت عينها او بدلا مع الاكافح العذر تجزئ ان اجتهاد الدافع على
 حاله على وجه لو كان بخلافه لغير عادة لا بد منه بان عينه على دعواه الاستحقاق قدرته على الجلب الا ان يكون المند
 اليه عده ولا تجزئ على لانه لم يخرج عن كمال المال في ان استثنى نظر لان العذر في نظر ان مشرك في التعبد
 مع عدم استحقاقه لا يمكنه وان برأه افع بل سقط المال مضمونا عليه ونقد الارشاع مشركه انصرت
كتاب الخمس ويجب في سبيلها **الفئمة** وهي يجوز لمسلمون ان يبيعوا او يهدوا او يهبوا من مال
 اخر بغير سرقة ولا غش ولا غير ومن ان البغاة اذا حاربوا العسكر عند الله منهم المصروف خمس من خالفه
 اهل وفي هذا الكتاب من الفئمة في المشركين صلوا عليه ما خرجوا من الفئمة بغير فرق الا في السرقة وبغير اهل
 فيه خمس لانه لا يدخل في اسم الفئمة بالمعنى لان الاول الا في ماله نصته والى لا اخذه نعم هو فئمة بقول مطر في
 خراج منها وانما يجوز الخمس في الفئمة بعد خراج المكون وهي انفق عليها بعد تحصيلها بغير جعل ولا يخرجها
 وكذا لا يقدم عليها لاجل على الا تولى **وب** المعدن كسائر الدال في استخراج من الارض كما كانت لهم على

فاذ انقضى الوقت اخرج في الميزان و قد اقرى
 المستحق من نقصان المودع ان لا يتغير
 ولا يمتنع عليه في كل يوم من الايام على انظر

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

سوره طه این استقامت و تسلیم را در مقام بندگی می آموزد.

لم يكن من احد من جهة اختيار في صوم ورجعتين او في صوم شهر رمضان مع وجوب بقية الفاعل في الكفاية
 لو تعد الاصل ان الكفاية في الفعل احدنا وانما في التمسك بالبقية في السبع مشروعي وسنده في صوم ورجعتين
 ايجال خبرهما وانما في وجوب الكفاية في خلاف الذي في آية المص في سبعة من يوم لروى في صوم الكفاية في عدة ولا
 كفاية والمكره عليه ولو تجوز في شهر رمضان في كل يوم من ايام الشهر العباد كون ذكر تعريف للصوم كما هو ظاهر في قوله في غير تمام
 وليس مع الكفاية هذه الاشياء صوم كما لا يخفى في كل يوم من ايام الشهر العباد كون ذكر تعريف للصوم كما هو ظاهر في قوله في غير تمام
 في الكفاية في عدة ولا كفاية في خلاف الذي في آية المص في سبعة من يوم لروى في صوم الكفاية في عدة ولا
 الا لا يقع الاصل ان لا يقع فلا بد من ان لا يقع في الفعل العباد كون ذكر تعريف للصوم كما هو ظاهر في قوله في غير تمام
 لو عاد سجنه الصوم، وبالعقل ليس بعدا بانية وجه فاصح جوابه لا بد من كون احتمال الانتباه عادة فلو لم
 يكن من عباد ذلك جنس كان من ان لو كثر تعد البقاء عليها واما الفرية الا لا يخفى فيها واطل في خبره في ان
 بالماضي في قول الاقوي عدم لقضاء بها وان حرمت باجماع كالفعل فاعلم الاقوي او ترسل ان من سجد في
 الماء دفعة واحدة فريته ان بقي ابدن تعدوا الاقوي تحريمه غير ان ابله وفي ساجد بلفظ
 والكفارة حيث يكون اذا لم يسجد غسل شريعته في التمسك او تساو المفسر من من اعلمته
 من الغبار والليل في حصول خطا بان ظهر تساو النهار اسوا كان سجدة في الليل في غير اعيانها
 عما حاله عدم طلع الفجر والتهان كل اخر النهار فاما ان الليل دخل فظهر عده واكثر من تساو في الليل فخطا
 فانه يقيضي اعتقاد خلافه جزا بالاعتقاد في كل الكس مع عدم مكان المراتع في سجد او في حيث لا يمكن
 يقدره فانه لا يقضي له متعديا في بعض من ذلك انه لو راعى فطن في قضاء فيها وان خطا فانه في سجد
 القضاء في الثاني دون الاول فراق بينهما بعض فطن بالاصل الاول بخلافه في الثاني في قول القائل في شجرة
 والفاضل لم يطر طرفة موحدة في موجه فطن في دخول الليل فانا دخوله عن ميعات لستنا والاجر والظنة
 البقية لا فطن في قضاء استناد الى اخبار تعصر عن الدلالة مع قصيره في المراتع فذلك لا يقبل في القضاء

في كل يوم من ايام الشهر العباد كون ذكر تعريف للصوم كما هو ظاهر في قوله في غير تمام
 في الكفاية في عدة ولا كفاية في خلاف الذي في آية المص في سبعة من يوم لروى في صوم الكفاية في عدة ولا
 الا لا يقع الاصل ان لا يقع فلا بد من ان لا يقع في الفعل العباد كون ذكر تعريف للصوم كما هو ظاهر في قوله في غير تمام
 لو عاد سجنه الصوم، وبالعقل ليس بعدا بانية وجه فاصح جوابه لا بد من كون احتمال الانتباه عادة فلو لم
 يكن من عباد ذلك جنس كان من ان لو كثر تعد البقاء عليها واما الفرية الا لا يخفى فيها واطل في خبره في ان
 بالماضي في قول الاقوي عدم لقضاء بها وان حرمت باجماع كالفعل فاعلم الاقوي او ترسل ان من سجد في
 الماء دفعة واحدة فريته ان بقي ابدن تعدوا الاقوي تحريمه غير ان ابله وفي ساجد بلفظ
 والكفارة حيث يكون اذا لم يسجد غسل شريعته في التمسك او تساو المفسر من من اعلمته
 من الغبار والليل في حصول خطا بان ظهر تساو النهار اسوا كان سجدة في الليل في غير اعيانها
 عما حاله عدم طلع الفجر والتهان كل اخر النهار فاما ان الليل دخل فظهر عده واكثر من تساو في الليل فخطا
 فانه يقيضي اعتقاد خلافه جزا بالاعتقاد في كل الكس مع عدم مكان المراتع في سجد او في حيث لا يمكن
 يقدره فانه لا يقضي له متعديا في بعض من ذلك انه لو راعى فطن في قضاء فيها وان خطا فانه في سجد
 القضاء في الثاني دون الاول فراق بينهما بعض فطن بالاصل الاول بخلافه في الثاني في قول القائل في شجرة
 والفاضل لم يطر طرفة موحدة في موجه فطن في دخول الليل فانا دخوله عن ميعات لستنا والاجر والظنة
 البقية لا فطن في قضاء استناد الى اخبار تعصر عن الدلالة مع قصيره في المراتع فذلك لا يقبل في القضاء

مع التعمد

المستحق ما يند

بأنه ثلاث من أصل خمسة
الغناء على المفرد دون الجوز
شدة

الكتارة فحقه لا يثبت في الأولى كسائر الصيد نعم لا فرق في الترويض بين التمسح بها وبين التمسح في مكان واحد
الأكراه والمطامعة ابتداء يستدعي فيكون حكمه في كل منهما حكم في الاست في الأكره إلا أن المحورة المفردة صراحي
على الأولى كما يفتقنها كقارعة يفتقها مطامعة ولو طامعة فعليها كقارعة التوسعة **القول** في شروطها
شروط وجوب الصوم وشروط تحريمه ويعتبر في الوجوب **السبع** العقل والبلوغ والعبث والجنون والمغفلة والانسداد في الحكم
العقل في الوجوب لا التحريم كحكم من كحضر والنهال والسفوف للقبض فوجب على كثيره القابض ونحوها دأما في الثاني عشرة
ومن معنى عليه ثلاث من ترد ان في معنى المقيم في الصوم التميز وان لم يكن بكتفا يعلم منه ان الصوم لم يخرج من كون شيئا
وبصرح في سنن في العقل ان الصوم من أحكام الوضع فلا يقضي فيه والاول كونه متميزا لاشراعيه وكما هو في بعض القبيحة
كما ذكرناه خلافا لبعضهم حيث نفى الامر بان يجوز فلفظ في حقه لانتفاء التميز وانه من فرع وشكل ان بعض النكاح
لوجود التميز فيه ومحل منها اي من كحضر والنهال وكذا يعتبر فيها الغسل بعد غسله فكان عليه ان يكره اذا
انخل منها لا يقضي حكمه في شرط الوجوب انما هو ان يكره في نفس الامر لوجوبه على منقطع وان لم تغسل ومن كره
ان الكافر يجب عليه الصوم كغيره ولكن يصح منه ويصح من المستحقة اذا فعل الوجب من الغسل التام في ان كان واحدا
بالنسبة الى الصوم انما هو طم الغسل المستلزم الى المقبل وكل من لم يذكره مطم شرط فيه مطم نظر الا اطلاق النص لا لاول
اجود لان الغسل واجب لا بعد انقضاء اليوم فلا يكون في حقه نعم يشترط في اليوم الا يفضل في الصوم والوجوب
ومن المسافر في دم المتعة بالنسبة الى التمسح بالابن وهو ما لا يغيره ما يفيض عن فاستل الغرض عدا والند
المقتد به اي السفر انما بان نداه سفر او سفر اجزاء وان كان التمسح في حال السفر لا اذا اطلق وان كان الاطلاق
السفر لا انما لا بد من تخصيص بقصد فرد او مقصدا لا لغرض ارحم تنك في الاطلاق انك لا للمقتد به من الصوم
مطم عدا شخص رمضان قبل اقل انما بالابن وجزا الصيد هو عفيف الصوم التي عدم يصلح التخصيص في الصبح وكذا
القبض على الصوم سبع ليعتاده فلا يقل على غير السبع واطن جماعة قربة قبل السبع وجعله سبع مستداق
ابن ابوبير في غير من السبع الاول الجود ولكن بشدة للشع ولواط بعض النما خاصة فعل وتجزئين في الوجوب

وانت لا الغرض التبرير على فعل الوجه ذكروه لم يغيره وان كان المندرج في المصنفين فتنه فان ظن القدر بطريق الاصل وانما
يقع في الاصل انما الصوم في نفسه يشبه حال المصنف في الظن لا يحده ولو تجرته في مثلها بقول المصنف قوله
ولو كان كل فردا لا فرق في التبرير بين الزيادة والمضروبة في العلم بحسب التحليل عادة وبطريقه في كل واحد لا يفرق
لأنه في كل واحد من الظن في نفسه لا يفرق بينه وبين وجه القصد في الفعل المشتمل على الوجهين وهو انك والفرق بينهما
في وجودها اما الوجه في نفسه في غير رمضان لعدم وقوعه على وجهين يعتبر النية لكل من كل في رمضان والمعاد
بها لظن الفجر يخرج على الاوى اذا تفقت لان الال في التبرير ما رتبها لعبادة المنيعة وانما تفرق بين العسر واليسر
تتم ايقاعها بلا اعتدال في المقارنة فان لم ينعى العلم لا بعد الوقوع فيقع النية بعده وذلك في المقارنة المبرهنة
وطاهرهما ان النية للفعل متفرقة للزمان المعين يكون بعد تحققه فاقبله تعدد كما ذكرناه ووجه في المص
في س في نيات اعمال كل واحد في نفسه فانه جعلها مقارنته لا بعد الزوال فيكون مناسكا وان كان لا يجوز جعلها ليل
لأنفاق عاجزا في النسي لها ليل السجد والاروال بمعنى ان وقتها مبداء اليه كبح الفجر بها عند ذكرها فخرجها
عن عادة البطل الصوم هذا شهر رمضان الصوم المعين ما غيره كالقضاء والكفارة والتدبير المطبق في تحديده قبل الزوال
وان تركها قبله عدل لكونه في الوضوء وانما صوم من فيه لانه كذا في كل وقت وانما ليله فيل في الغروب وهو من غيره
المص في س والشهرين المقتدرين الاكثانية واحدة الشهرين وادعى المرتضى في س ان السجدة في الاجماع وكذا
ادعاء شيخه ووقعهم في التأخير في المحقق في المتبرر العاقل في الجملة استنادا الى انما عبادته واحدة والاولى هو ايقاعها
ليلا ولا يزداد لاعتبارها في الاستسار بالواحدة ويوضح في شرح الاركان في الكفاية حيث استدل بالتعدد في اولوية
تعدد واحد في المحترق بالوحدة نظر لان عبادته واحدة في نفسه عدم جواز تغير النية عاجزا عنها خصوصا علم
فانه قطع بعدم جواز تغيرها عما غضا الوضوء وان نوى الاستسار لمصلحة فضلا عن قيام لذلك الصوم فم
فرق بين العبد لتجرب بعضهما قبل الاتحاد والتعدد كجواز تغيرها في الوضوء يات عنه منها الجواز في غير وقت
لانها سبب الاحتياط وهو منع في انما احتياطها في الجمع بين نية الجمع والنية لكل يوم وتكرارها عند المص في س الامور

الشيخ في دفعها قبله في غير رمضان
تعدد القليل فيكون في كل واحد
كما فهم العباد في كل واحد
لأنه في كل واحد من الظن في نفسه
لا يفرق بينه وبين وجه القصد في الفعل
المشتمل على الوجهين وهو انك والفرق
بينهما في وجودها اما الوجه في نفسه
في غير رمضان لعدم وقوعه على وجهين
يعتبر النية لكل من كل في رمضان
والمعاد بها لظن الفجر يخرج على الاوى
اذا تفقت لان الال في التبرير ما رتبها
لعبادة المنيعة وانما تفرق بين العسر
واليسر تتم ايقاعها بلا اعتدال في
المقارنة فان لم ينعى العلم لا بعد
الوقوع فيقع النية بعده وذلك في
المقارنة المبرهنة وطاهرهما ان النية
للفعل متفرقة للزمان المعين يكون
بعد تحققه فاقبله تعدد كما ذكرناه
ووجه في المص في س في نيات اعمال
كل واحد في نفسه فانه جعلها مقارنته
لا بعد الزوال فيكون مناسكا وان كان
لا يجوز جعلها ليل لأنفاق عاجزا في
النسي لها ليل السجد والاروال بمعنى
ان وقتها مبداء اليه كبح الفجر بها
عند ذكرها فخرجها عن عادة البطل
الصوم هذا شهر رمضان الصوم المعين
ما غيره كالقضاء والكفارة والتدبير
المطبق في تحديده قبل الزوال وان
تركها قبله عدل لكونه في الوضوء
وانما صوم من فيه لانه كذا في كل وقت
وانما ليله في الغروب وهو من غيره
المص في س والشهرين المقتدرين
الاكثانية واحدة الشهرين وادعى
المرتضى في س ان السجدة في الاجماع
وكذا ادعاء شيخه ووقعهم في التأخير
في المحقق في المتبرر العاقل في الجملة
استنادا الى انما عبادته واحدة والاولى
هو ايقاعها ليلا ولا يزداد لاعتبارها
في الاستسار بالواحدة ويوضح في شرح
الاركان في الكفاية حيث استدل بالتعدد
في اولوية تعدد واحد في المحترق
بالوحدة نظر لان عبادته واحدة في
نفسه عدم جواز تغير النية عاجزا
عنها خصوصا علم فانه قطع بعدم
جواز تغيرها عما غضا الوضوء وان
نوى الاستسار لمصلحة فضلا عن قيام
لذلك الصوم فم فرق بين العبد لتجرب
بعضهما قبل الاتحاد والتعدد كجواز
تغيرها في الوضوء يات عنه منها الجواز
في غير وقت لانها سبب الاحتياط
وهو منع في انما احتياطها في الجمع
بين نية الجمع والنية لكل يوم
وتكرارها عند المص في س الامور

الشيخ في دفعها قبله في غير رمضان
تعدد القليل فيكون في كل واحد
كما فهم العباد في كل واحد
لأنه في كل واحد من الظن في نفسه
لا يفرق بينه وبين وجه القصد في الفعل
المشتمل على الوجهين وهو انك والفرق
بينهما في وجودها اما الوجه في نفسه
في غير رمضان لعدم وقوعه على وجهين
يعتبر النية لكل من كل في رمضان
والمعاد بها لظن الفجر يخرج على الاوى
اذا تفقت لان الال في التبرير ما رتبها
لعبادة المنيعة وانما تفرق بين العسر
واليسر تتم ايقاعها بلا اعتدال في
المقارنة فان لم ينعى العلم لا بعد
الوقوع فيقع النية بعده وذلك في
المقارنة المبرهنة وطاهرهما ان النية
للفعل متفرقة للزمان المعين يكون
بعد تحققه فاقبله تعدد كما ذكرناه
ووجه في المص في س في نيات اعمال
كل واحد في نفسه فانه جعلها مقارنته
لا بعد الزوال فيكون مناسكا وان كان
لا يجوز جعلها ليل لأنفاق عاجزا في
النسي لها ليل السجد والاروال بمعنى
ان وقتها مبداء اليه كبح الفجر بها
عند ذكرها فخرجها عن عادة البطل
الصوم هذا شهر رمضان الصوم المعين
ما غيره كالقضاء والكفارة والتدبير
المطبق في تحديده قبل الزوال وان
تركها قبله عدل لكونه في الوضوء
وانما صوم من فيه لانه كذا في كل وقت
وانما ليله في الغروب وهو من غيره
المص في س والشهرين المقتدرين
الاكثانية واحدة الشهرين وادعى
المرتضى في س ان السجدة في الاجماع
وكذا ادعاء شيخه ووقعهم في التأخير
في المحقق في المتبرر العاقل في الجملة
استنادا الى انما عبادته واحدة والاولى
هو ايقاعها ليلا ولا يزداد لاعتبارها
في الاستسار بالواحدة ويوضح في شرح
الاركان في الكفاية حيث استدل بالتعدد
في اولوية تعدد واحد في المحترق
بالوحدة نظر لان عبادته واحدة في
نفسه عدم جواز تغير النية عاجزا
عنها خصوصا علم فانه قطع بعدم
جواز تغيرها عما غضا الوضوء وان
نوى الاستسار لمصلحة فضلا عن قيام
لذلك الصوم فم فرق بين العبد لتجرب
بعضهما قبل الاتحاد والتعدد كجواز
تغيرها في الوضوء يات عنه منها الجواز
في غير وقت لانها سبب الاحتياط
وهو منع في انما احتياطها في الجمع
بين نية الجمع والنية لكل يوم
وتكرارها عند المص في س الامور

جزاؤه الثمانية لواله الحبيب بعد ذلك كل غل غلة لا تهم إلا مجموعها ابتداء من النية الأولى من شهر رمضان سنة ١٠٠٠ هـ
 التعيين لصاحبه الزمان لو سجد الأصل له ولو غيره بكذا شهر رمضان تعيينه شرعا للعموم فلا اشتراك فيه حتى يتعينه
 وشمل عدله التذلل المعين في ذواته سنة الأيزر عدم تعيينه سبحانه والأقوى في شهر رمضان على التعيين العرفي
 بالعام لا شرعا كما في حكم الشارع به وتجهيزي أن استحج التذلل المعين كل عام ببعضه وبعضه حقيقة مطلقا لمندرجا
 في جميع أيام الأسبوع من ثمانية عشر يوما وهو من أياما يكتفي في شهر رمضان بعدم تعيينه بشرط أن يقع في الأيام
 على الأقوى لعدم نيته المطلق شرعا وعدم وقوع غيره فيه هذا العلم بالاحتمال كعدمه من شهر شعبان سنة ١٠٠٠ هـ
 فبيع في شهر رمضان وعلم رمضان بكونه له لعل من آه والآن ثبت في تخييرنا وشهادة علي بن توتو

مطهر أو سابع برهنة هو جاعلة متان النفس توطئها الكبر وكسب نخبهم نطق التسمم والعلم وفصل عدد
سزا فاعل أو الدائم وسوا كان لهم أو لا وسوا كان أن هذا من مخرج المبدأ أو من ذلك من غير علم بل بالبرهان أو بالبرهان
نعم فترط في ذلك أن يشهد بغير عين العدل وغيره ولا فرق بين الكبير وتصغير الذكر وأن شئ المسلم كجافون أو العبد

بمال رمضان وغيره ولا يترد حكم الحکم في حق من علم أو سمع الشاهد أو مضمّن ثبوت مع ما شاع بان لا يابده أحد
 في أول خلافه لا راجع حجة الكوفة في النسبة إلى القوم حتى لا يثبت لو كان ينفي أصل دين أو عداوة أو بدعة
 نعم ثبت بمال شوال المضي ثلثين من بني وائل لم يترد أصله بشهادة ولا يترد في أحسن الأصحاب ولا يلبس بعضهم
 الرواية حلت عدم العلم بعد التمس وتوفيق شيخهم لثبوتها كما ينظر في الرواية لأن الواحد الصحيح أو أراعه
 غالباً ولا عجرة بما جرد له حجة من غير تيسير القوم وجوب الاعتناء بما فيه جميع التمس قبلها باليمن
 المحرم لعدم ثبوت شرع على ثبوتها فيه جملة مع شمس الحجاز لغيره حتى يثبت بغير التمس لغيره فيكون
 تاماً والعدد وهو عند شعبان ناقصاً لبدء رمضان تاماً لبدء ربه في سنة وفسد بطلان على عدد خمس من المال والعدد
 أول الحضر وعلى عدد شهر تاماً وجر ناقصاً وعلى عدد تسعة وخمسين من المال حتى يثبت عدد شهر ثلثين والكل لا يقر به
 نعم غير ما يغني في جملة منهم المصنف من غمته أشهر وكما تنقيد العبد المذنب وهو موافق للعادة وبرهانياً

ولا يتبرج التالوع شهر وشهران صحتة فعد ما بين القوي وفيها زاد ونظر في بعض الأصول والظواهر الأصول ترجيح

وعدم ظهور النفاق
وعدم ظهور النفاق
وعدم ظهور النفاق

وقيل القضا لا غير قليل بالجمع وبما نادى ان على المشايكة العتية بكار السنين والافرنين ^{من} رخصا واحدا اكثر ومحل القضا
 مسنح الزكوة لخاصة وان اتحدوا كذا فلهذا في تعدي الحكم الى غير المصالح المستمرة وجها لوجودها وجوب الكفاية ^{في} الكفاية
 لا العذر وجوب القضا مع ما ذكره بربها وها وان القضا بان لم يفرغ عليه ذلك وقت ان يفرغ في التسعة فلما ضلت
 الوقت غرم عليه فلهذا في قضا ولو لم يتبا وان غرم على القضا التسعة وجر اعتمادا عليها فلما ضلت الوقت وعجز عن دفع
^{في} التسعة فلهذا في قضا ولو لم يتبا وان غرم على القضا التسعة وجر اعتمادا عليها فلما ضلت الوقت وعجز عن دفع
 سواء غرم عليه ام لا وجها لتمامه في كل وقت وان ليس بالقضا مطعلا بالاية وطرح الرواية على ما هو ^{من} معتبر
الرابعة ^{من} القضا ثم مات قصي على كبر ولده المذكور وهو ليس بالكبر منه وان لم يكن له ولد متعدد وان
 مع بلوغه من موت فلو كان صغيرا فلهذا في قضا ولو لم يتبا وان غرم على القضا التسعة وجر اعتمادا عليها فلما ضلت الوقت وعجز عن دفع
 الاقوى فيقضي عليهم بالسوية فان انكر من شئ فكحضر الكفاية ونقص احد منهم بالبيع والاخر كبر السن فلا يقضي
 البائع ولو لم يكن له ولد بالوصف لم يجب القضا ^{عليه} بالاولى والاكمل اولاد القضا في القضا ^{في} القضا
 وللتفصيل في مقابل المحنة وقيل على القضا على الولي ^{من} من انبأ رشتي حتى الزوجين في المعق وضمان المحنة
 ويقدم الاكبر من زوجهم فان كانا ثلثا واختار في سن ولا ريب في حوط ولوله الميراث قبل التمسك بالقضا
 سقط في القضا على المساوية ^{من} من سبب فخر خلاف اقربه مراعات تمكنه من المقام والقضا ولو بالاقامة
 التسعة كالمريض يقضي عنه مطعلا لاطلاق النضر وتمكنه من الابداء بخلاف المريض في جميع الجوار كونه ضروريا لغير التسعة ^{في} التسعة
 اجمود ويقضي عن المرأة والعبد فانها على الوجه بان كذا لاطلاق النضر وسائر الجوار كونه ضروريا لغير التسعة ^{في} التسعة
 لاصالة البرائة وانقضاء النضر في المرة الاولى والعبد قوي الى ان يكتم كما تقدم والاشي من الاولاد على ما جازاه ^{في} التسعة
 لاصالة البرائة وعلى التوال اخر يقضي عنه حيث لا يكون نكاحا على اكله عليه القضا ^{في} التسعة من التركة على الميراث
 في الميراث وهذا الميراث ليس بالقضا ^{في} التسعة والاشي من الاولاد على ما جازاه ^{في} التسعة
 عن الغرض من الميت على الميراث ^{في} التسعة والاشي من الاولاد على ما جازاه ^{في} التسعة

بوجوب الصوم حيث ان غداها الى الزوال فلا يرزأ عن المريض في التمسك وتعديان بل ان يقربا في ليصبح نقصا
والا فلا ان الغداية وكذا اوضح ان الغداية لا تسبب كجلاء القضا ولو كان خوفها على نفسها كما ان المريض
ونقصا عن غداية وكذا كل من خاف على نفسه ولا فرق في ذلك بين الخوف من وجع عظم ولا في التمسك به كنهه كنهه
والمريض ولا بين الشجرة والمزقة نعم لو قام غيرهما مقامها بغيرها او اخذها مثلها او انقص ثمن الاطوار والغداية كمالها
وان كان لها زوج والولد والاحكام فطعامها خبرها له امره فله الرزق في وجوبه الثامنة انما يشرع فيه الاصل عدمه
والذي قطع على ان يحصل من بعض الوجوه كونه نقصا بعد الزوال والرواية لم يشرع بوجوبه المحولة على ان لا يحصل
عن الايجابين وانما حرجتنا الا لمن على الطعام فلا يكره له قطع بل يكره له التمسك به روى في فضل الصيام
بضعفين ولا فرق بين من يتأكل طعاما وبغيره ولا بين من شرب عليه وبغيره نعم يشترط كونه مؤمنا وبكلمة ليست
الاكل الى جارية دعاء المؤمن عدم رد قوله وانما يتحقق التواضع على الاطعام مع قصد كونه له كونه له كونه له
يتوقف عليها الثانية يجب اتباع الصوم الوجه الباري في المطلق حيث لا يصدق وفيه الوفاة
او طر الغدا المنع من الصوم وفيه معنى من العهد واليمين في قضاء الصوم الوجه مطر كرمضان في النذر المعين
كان اصل متباها كما يقصد اطلاق العبارة وهو قول قوي واستقر في وجوبه سبعة كمال خبره تصديان كان
بل التمسك على الشهر واستبعد بدل الهدي على الاقوى قيل ينشأ منها المتابعة كالمشقة وبه رواية وكما في التمسك
حيث بعد كريضه مرضه ضروري في عدم زوال الا ان يكون الصوم ثلثة فنجب منها ما هو مطر كصوم كرمضان
اليمين وكقارة قضاء رمضان ثلثة الاكل وكقارة ثلثة المتعة حيث لا يكون الفصل العبد بعد اليمين في اللام لا العذر
يتألف الا في ثلثة مواضع الشهر المتابعين لقارة ومن زاد ما في عناه بعد صوم شهر ويوم من الشهر في الشهر
بوجه يتابعه بنذر في قارة عا بعد بطار وقيل خطا بعد صوم خمسة عشر يوما وفي ثلثة التمسك الوجهين في ذلك
الدم بعد صوم يومين ثلثهما العيد سواء علم بتدبره بوجوبه ما لم اقل ان المتابع يقطع في ثلثة الاولين مطر في ثلثة
الانقطاع يوم التمسك الثالثة لا يفسد الصوم من شتمه وشبهه ما مضى التوبة فله ووزن الطيار ومضغ الطعام

طاهره آنکه لا یقطع وان كان يعلم لم الشا
عبد ويطهر بعض الاكتاب لم النساء
مشروط بما لو ظهر العبد وكان فطنة خلاف
والاستئناف تسلط

شرعا لمقتضى الفسق الثاني في حرم نذر الخصية انما ترك الواجب فعل الحرام وخرجنا عن الحرام وهو الذي هو
 انما اختلفنا الغاية وعدم التقرب يوم السبت بنوي الصوم ساكتا فانه حرم في شعنا لا الصوم ساكتا ورجعنا
 للصوم بالنية والوصول بنوي الصوم يوم يومين بعد الفصيل بنها بفطر الصوم يوم له وتمسك عن الغروب ان يحسن
 صحت بالنية اذا اتمرا فطره بغيره او تركه ليلا وصوم الواجب قرا عا وجبره بغيره سوى امره في التقية
 الهدي بدل البند في جزاء التقية القول فمهم تقية بالوجه حوائج المندوب الذي افتق في غيره على
 وبردوا بيان كيان السنته بما قبل حرم لا طلاق النبي في غيرهما ومع ذلك في ثلثة ايام الحجة بالنية اشترى قبل المثلث
الاربعة عشرة يعز من فطر شهر رمضان عا عالمنا بالتحريم لان فطره كسلا من غير فطره في التقية
 قبل الغروب اخر رمضان اوله عا ما يتاوى في فطره ولو زاد فمكنا عندله فان عا لا فطرنا ما يتاوى
 عز رضى فان عا والدينا بها قبل نسبت في فطره في الثالثة المقطوعة ساءة قبل فطره في الرابعة ولو حوطا
 يقل فيها من تحمل الغزيرتين ان ثلثا لا بدو ولو كان حلالا فطره في معتقده لكونه حلالا وتحقق في فطره في اول
 ان كان له عا فطره الا لانيه بان يعق حلالا بسلام احد يومين الكل من غير فان باب الاقل هذا ان كان
 ذكر الاما التي فلا تقبل مسلم في تحس في اوقات الصلوة الى ان تنوب موت وانما يحسن في فطره في اول
 الصوم بالليلين بحيث صار ضروريا كما يجمع والاكل والشرع في غير فطره في الايام وفي اول شهر الحجة
 في حقه قبل منه ومن هنا يعلم ان اطلاق الحكم في تحس يد عشرة البذلح الذي يحسبه العباد الامام وهو
 المنى في قبله في الذكر والاشي ومن في تحس في عشرة والانباء في تحس عا عا مطا وبلغ اي الحال في عشرة
 ستة بلانية في الذكر في تحس في الاثني عشر قال الشيخ في المبسوط وتبعه من حجة بلوغها اي
 المرأة بعشر قبل ان يرس لا يجمع في تحس في الاثني عشر في تحس في الاثني عشر في تحس في الاثني عشر
 واما كيف في الحلال في سبعة في الحاق فطره في الاثني عشر في الاثني عشر في الاثني عشر في الاثني عشر
 اسن بالنية في شجاع لا يجره واما انبا على بالاختلاف في جابر مع اسن ان جعلت محلة من العورة ابدت في شاع

في حقه قبل منه ومن هنا يعلم ان اطلاق الحكم في تحس يد عشرة البذلح الذي يحسبه العباد الامام وهو

آخر في الدرس الحق العتيق برضا من دفع اجماع ليل واحد ورمضان عرفة الا يتعين مندر في شهر رمضان

لا فساد له ولو كان فسادا في مفرد اليوم هما غير اجماع حرمنا ركافة واحدة ولا في ليل الا ان يكون تغيبا

وشبهه في كفايته ايضا ولو فعل ذلك من الحجرات على مقتضى كفايته في البيع والممارات ثم لا كفاية ولو كان يخرج في
يومين من شهر رمضان في نية التمسك بالعلم والقيام وكذا لو افسد في اجماع وكفاية لا
مع جوعين من شهر رمضان في نية التمسك بالعلم والقيام وكذا لو افسد في اجماع وكفاية لا

رمضان في قول وكفاية في غير اول شهر رمضان في رواية فان كره لمعكفة عليه في شهر رمضان

مع وجوب الكفاية في نية التمسك بالعلم والقيام وكذا لو افسد في اجماع وكفاية لا

صاحب المعبر في الحج ان القول بالركعة لا يفيده في مثل هذا الوجه والا فلا يقتضي عدم التحليل في نية

عليه في غير نية الكفاية في نية التمسك بالعلم والقيام وكذا لو افسد في اجماع وكفاية لا

فكفارتان عليه على القول بالتحليل **كتاب الحج** وفيه فصول **الاول** في شرائطه وسبابه

على المستطيع باب من الرجال والتواضع على الفريضة اجماع الفريضة المحقة وتأخيرها كبرية موقوفة على المذاهب

وجوب المبدأ في اول عام الا تطلع مع مكان الا فيما يليه وكذا لو وقف على شدة من غير وجوب

بها على وجوبه كركعتين ولو تعددت في وقت في العام **كتاب التمسك** مع اولها فان اخرجها وادرك مع التمسك

كان كذا خرج في سطر مرة واحدة اصل الشرع وقد يجب في شهر من العبد واليمين الا يتجاوز

فيعد بحسب السبب في تكرار له اذاه جبال فاعاد الشريط متكلفا ولا يحجب في فعله مع الشريط

عن حج الاسلام بعد فعلها كالفعل في شريط العبد حج باذن مولاه ثم يعقوب في شريطه في شريطه

وجوب البلوغ والعقل والحرية والرا والرا حله بما يناسب قوة وضعفها لا شرف وضعفها فيما ينقص

المساواة ان سهل المشي او كان معاقدا لا يسأل في شدة من جملته بالداره وذياب ونحوه وادبته

وكيف كان الا في حاله كما وكيف عينا او قيمة او كمن سيرا في شريطه في شريطه في شريطه

الاسلام فلا يقع من الكافر وان جعليه وشروط مباشرة مع الاسلام وانه حكمه التميز فباشر فعله للمميز

الاولى جرم التمام على غير المعيار ان رادنا حجبه بذات طفل كان ام غمنا فخر كان المولا او حلالا لا يجهلها محرمين بل لا ينهاها

فيقول الامام انه حرمت بهذا الاخرية ويكون المولى عليه خبرا مواجها واما في التلبين حسنهما والابى عنه ويطرأ في
الاحرام ويجتنب تركه واذا طافت او وقع به صوت الوضوء وحمل ولو على شئ وساقب او قاذب او بدا فيه يصح
ركعتيه انقص سنة عن ست ولو امره بصوت الفصل فحجركذا القول في سائر الافعال اذا فعل ذلك فحجرك
وشرط صحة من العبد المولى وان ثبتت بحرية كالمدة والبعض فلو فعل بدوا ذلعا ولو اذن له فلا الرجوع
التبديل بعده وشرط صحة التبدل للمرة اذن الزوج اما الوجه فلابد يظهر من اطلاق ان المولى لا يوقفه حتى يذبا
على اذن الابن او الابوين هو قول الشيخ واما الله المص في سنن جوس ان لم يستلزم النص على ان يحظر ولا يشرط
اذنهما حسن ولو عثر العبد بالتبديل باذن المولى او بلغ الصبي او افاق الجوز بعد تلبسهما صحيحا لحد الموقوفين صح

وخرج محمد بن احمد عن الامام عليه السلام في رجل يدين بنية الوضوء بعد ذلك العبد المكلف فليست به نية الوضوء بل نية فعله
فلا جرم فيه ولا يشرط سطره علم سابقا ولا لاحقا لان الكمال الحاصل احد شرطيه اخر من جهة التكليف ذلك العبد يجوز
ان احل ملكه ويا قبل بغيره بشرطها فيه السابق الا لاحقه فغير قطعا وكفى التبديل الزاد والرا حله في حق الوضوء والجنون

على التبديل والابى صيغة حق التبديل من جهة غير ما من الامور اللازمة بل يكفي مجرد ما هي صيغة اتفاقها
وثيق الباذل ام لا اطلاق النص ولم يرد تعين الواجب كما يرد في بان المتع من انما هو الوجه المطلق لا المشرط
لما لو رد البذل قبل الكمال منع عن سيرة ونحوه من الامور المجاوزة المسقط للوجوب الثابت لجماعها وشرطه
التبليك والوثوق وجره من التملك وجوبه بغيره بغيره الاطلاق في دفعه نعم بشرطه بدل عين الزاد
والرا حله فلو بذل انما نهى له العقبول وثوقا فيما خلفه لعل على موضع القين لا يمنع الدين بل عدم ثباته
بالبذل نعم لو بذل الكمال استطاعه بشرط زيادة اجماعه عن ذلك كذا لو مضى لا مطا ان شرطه ان يترك
فيجب عليه القبول ان كان عين الزاد والرا حله خلافا للدين انما لا يجوز ان يكون بالغير مما كان بول التمسك به
وهو غير وجهه وبذلك يظهر الفرق بين التبديل والتمتع فانه باه كفي فيما تجرد الاتباع والفرق بين التبديل

بنفسه ولا يجوز فيه فيقول فلماذا بعض اخوانه اجزء من الفرض تحت شرط الوجوب وشبهه طمع الكثرة وجوده يكون عينا له
 الوجوب في النقطة التي عين اجزءه لم اذ بها ما يتم الكثرة ونحوها حيث يتناولها ويقع فيها القصد بحسب ما لم يرد وجوبه بتأدية
 المنع من مباشرة بنفسه كبر او مرضا او عدو فلا ان المردى صحيحا على ذلك حيث لم يشيخ الشيخ ولم يقطع كره
 ان يخرج من الاجماع وغيره من الحساب والقول الا في عدم الوجوب في عقد شرط الكثرة لا ينقطع وبموضع خلاف ما اذا
 عرض المانع قبل استقرار الوجوب ولا وجه قبل واحد بل شرط في وجوب التاثير اليك من البراءة كحسب طر ان
 لم يكن عدم اليك في ما ظهر من الثاني في الاول قوة فحق البغية كانا اصل حيث يتبين ان اتم العذر خبر او
 زال العذر واكتفى بالشيخ فيمنع ما نيا وان كان قد يأس من تحقق الاستطاعة وما وقع نيابة انما وجه البغية والاكتم
 لو وقع قبل شرط الوجوب ولا يشترط في الوجوب بالاستطاعة زيادة على ما تقدم الرجوع الى الكفاية من ضمانه او شرط
 او ضيقه او بضاعه ونحوها على الاوى عملا بعموم القصد في شرطه وهو انما بين المتعدين لمراد بالبراءة الرجوع
 وهي الاكتم على مطلوبهم انما يدل على اعتبار الزيادة بها عايدا وقوته على الكثرة لا شبهة فيه كذا يشترط في المرة
 مصاحبة المحرم وبهنا الزوج او من يحرم كحاشا عليها متبذرا في البضائع ومصرورة وان لم يكن مسلما ان لم يقل
 المحرم كالمجوس في كل من السكالك بل عدم الخوف على البضائع والعرض كنه وان لم يحصل الظن بها عملا بنظر النقص
 ودفاقا للمعروف في سراج الاحتياط لا يشترط في الوجوب على ما سطر معها ولا تجر عليه اجابتها اليه بربعا ولا بجزءه ولا يلزمها
 فتكون جزاء من استطاعتها ولو ادعى الزوج اخوف عليها او عدم امانها وانكره على منشا به كما ان استقامت اليه
 ومع فقدهما يقدم قولهما في الامين فظن انها لو عرفت نفقة قد رتب في الذرور عن مخرج منها باطلا لا يتحقق فيه
 والحكم بيني على انهم لا يستطيعون ان يخرجوا من السكالك اي كلفا لا بغير زائد ولا راحلة لوجوب شرط الوجوب في استطاعتها
 ما لو كلفه غير المستطاع وانما في فصل من ذكرها بالامع المضعف عن العبادة فالمراد في فصل فقهاء من انهم يشيرون
 قبل ان يمتنع عشرة واثني عشر من داه الشيخ في التهذيب لم يذكر في الدرر وغيره والمحل لسان بين يدي
 وهو علم بتدبيره من ان لا يكثر ثقة في الاعمال احراز قبل ان يكثر من مقتضاها بالنقض في ركايتها

المضاف اليه مثل جميع ما يمكنه وانما حكمنا لمعنا في ذلك الدلالة على خلافه مع عدم صحة سنده ونسبنا الحكم هنا الى الرواية في قوله
ترجيحاً فوقه ولكنه قطع به فس على القول في ان جارية كبر على العاجرة من مله فمن حيث بلغت ان تكون استجابة لطلب
وليس المقيات ان لم يحصل سواه وكذا لو لم يكن بعد فوات البلوغ ما يسع منه الامور المقيات ولو عين كل نهاس البلوغ في بيان
من معين ان يسع منه ثلثه لودت القرنية على ارادة ويعتبر الزايد في الثلث مع عدم اجابة الوارث ان لم نوجبه في
ابتداء الاصل وحيث تغد من المقيات كجرت الارز ولوس البلوغ تغد من اقر من من يمتنع من ان يمتنع كجرت
لا الوجه في الاصل ولو جرح مسلم ثم اردتم عادلا الاسلام لم يعد حرجا ابى على الاقر لاصل الآية وانما جرح فيعيد
لاية الاجابة لان المسلم لا يفرق بينه وبين غيره من طوائف الايمان في كل ما يمتنع من عدم كونه لاني
المثبتة لكفر بعد الايمان عليه كما لا يخل مجموع الحجج كذا بعضه مما لا يعتبر سنده حكما كالاحرام فينبغي عليه لو اريد
ولو جرح محققا لم يستعمل بعد الايمان بل عندنا لا عنه بما يقيد المعنى في مع انه عكس في التعلوه بخلافه في بعضها
صحيحه لا عنه لا عنه في النص وخالفه من القيد ولا فرق بين من حكم بكفره ومن سرق في الخافين غيره في ظاهر النص ولا خلاف
بالركن في جرحا مبغيا عنه لا الخالف في نوع الوجه المستبعد عننا بل الحكم بعدم الاعاى في قوله جرحا مبغيا عنه ثم
الانما ان فيها امقاطا لا وجه في التزكيا سلام الكافر قولان في انصوصنا على ان في نعم نحب الاعادة لا نص في
يجزئ بناء على شرط الايمان المقصود لفظا المشروط بدونه واجبا حملها على الاحتياط في ترجيح القول في جرحا مبغيا
بالندوة وشبهه والنيابة لوندرا في جرحا كفت المرة في خراج النوع والوصف لا يعين احداهما فيقال الاول امقاطا
ان كان مشوعا كاشا والركوب الاحتفاء ونحوه ولا يجزئ الندوة عن جرح الاسلام سواء وقع حال وجوبها ام لا وسواء
به جرح الاسلام او التذرام بها لاختلاف السبب في التقييد لعدد السبب في التقييد والاشغال الشيخ من جرحا في جرح التذرة
جرحا عن التذرة وجرح الاسلام على تقدير وجوبها والا فلا استناد الى رواية حملت على تدرج الاسلام ولو قيدت
جرح الاسلام في واحدة وهي جرح الاسلام في تذكير بناء على جواز تدرج الاسلام في وجوب الكفارة
مع تأخير عن الجرم المعين لو موته قبل فعلها مع الاطلاق منها وبنادها اذا كان على جرح الاسلام حال التذرة

اشارة من تبيين التذرة من حيث
تخصيصه على جرح الاسلام
في جرح الاسلام او جرح الاسلام
في جرح الاسلام او جرح الاسلام
في جرح الاسلام او جرح الاسلام

على ظاهر العبادات ومنه يتجلى بالاقوى جمعا بين الأدلة وتردد في من كل مع طلاق في راجح شيئا من ذلك
 لا على معنى بل المشي قديرا زمانا في الحج بحيث لا يريد الاصح ما لا يسقط الحج ليس مع الحج المشي ويشترط في التائب الحج
 ابلغ العقل والتفكر في خلقه ودمته سر حج وجه في ذلك العام مع الممكن منه ولو شيئا حيث لا يشترط فيه الاستطاعة في
 الاسلام ثم يذهب الى ان التمتع ينافي التبعي لا يجوز منعه ولا يشغل التمتع به في عام التوبة لنفسه ولو كان في عام
 بعده كمن نذر كذا استبرأ من التمتع به قبل ذلك المعين من حيث منعه ولو شيئا سقط الوجوب في ذلك العام
 للحج وان كان ثابته في التمتع لكن يراعى في جواز التمتع به ضمن الوقت لا يتحمل تحبذ الاستطاعة في الحج الاسلام
 فيقدم حج التوبة يراعى في وجوب حج الاسلام بقائها لا العاقل الاسلام ان يحج عبادته الحنفية لا التمتع بها
 ايضا وهو الاقوى وفي من حكمه التمتع به غير المؤمن عنه قولنا مشعرا تبرئ منه ولم يرج شيئا وسلام ان يوجب
 الحق فلا يصح الحج مع المخالف مع ان يكون التائب بن عللا لا بل الام فيجوز ان كان صليبا وقدر
 في من خصص المنع بالناسب يستثنى منه الابد الجود الاول الرواية والشهرة ومنه بعض اصحابنا وفي
 الحاق بقا العبادات ومنه خصوصا اذا لم يكن صليبا ويشترط فيه التوبة بان يقصد كونه ناسبا ولما كان ذلك اعلم
 من تعيين من يوجب عنه عاقبة ايضا بقوله وتعين التوبة عنه قصد ذنبة فعله تقصيرا لها ولو قصرا في
 عاقبة التوبة بان ينوي انه عن فعله ان يخرج الا ان ذلك يستلزم التوبة عنه ويحتمل التلطف بكونه العقد انما
 يستجيبه لفظا عندنا في الافعال في المواضع كلها بقوله اللهم استجب من تعالي بغير او نصب فاجر فلان
 وعجز من ينابى عنه وهذا امر خارج عن التوبة مقدم عليها او بعدا وتبرؤ منه اي ذمته التائب استج وكرامة
 المتوجه اليه ان كان في قوله التائب من الله ما بعد دخول الحرم فلو لم لا يحرم وان خرج من الحرم
 بعد دخوله ومثله لو خرج من الحرم ايضا كما لو تبت بين الاحرار من التوبة لا يخل في العبادات فلو لم
 في حال كونه حرا ولو قال بعد الاحرام ودخل الحرم شملهما لصدق البعثة بعدها ولو تبت الموت بعده من حيث
 ممنوعه ولو مات قبل ذلك سواء كان قد حرم ام لا لم يقع حج عنهما وان كان التائب حيا او قد فعل الاجرة

ما قبا
 عادة فلو استمر حركت ثم انقضت الاستطاعة
 على خلاف العلم لم تنفس كالتجوز
 الاستطاعة ص

لغيره وانما كمن وسع كرمه
 النصيب والنصيبين الذوا والعباد

جواب سؤال من قد تفرغ اذا تفرغ من التوبة فلو لم لا يحرم فلو لم لا يحرم فلو لم لا يحرم
 التوبة بعد الاحرام بطريق اول لان ما كان
 والاحرام انما هو في الحرم
 الاحرام في الحرم
 الاحرام في الحرم
 الاحرام في الحرم

من الاجرة بالنسبة الى من ينفق من العمل المستأجر عليه كان الاستئجار على فعل الحجة وطه وكان من تركها
استحقاقه بالنسبة الى بقية العمال استحقاقه عليه وعلى الذاب حتى اجرة الذاب الاحرام واستحقاقه وان كان
وعلى احوال المستأجر ان كان من قبل الاحرام فعلى الاولين حتى شيئا في الاخير حتى يقطع المسافة
الى بقية المستأجر عليه وانما القول بان يستحق اطلاقا من نسبة فصل من الذاب الى الجميع من مفعول استحقاق
كما ذهب جماعة فقهاء في غاية الضعف لان مفهوم استحقاق اطلاقا من الجميع المركب افعال استحقاق وان الذاب الى
مقدرة الوجوب والذى لا يخل في حقيقة لا يتوقف عليه بوجوبه على الاجرة لانيان بما شرط عليه من
الاجرة ووصف حتى الطريق مع العرض في تعيين الطريقين المعينين في تعيين العرض المقصود في
وبعد حيث كان الاجرة لاستلزامها لاداء الثواب بعد ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب
بما شرط عليه في تعيين النوع كالتاسع العرض المعين انما هي على ما شرط عليه من ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب
مطابقا وتساوي اجزائه من النوع الاقارن في ساء الاسم كالمعدل من الاول والاقارن منها
التي تقع لانه لا يماثل العمل الافراد لكن يمكن ان في الحقيقة فان المصروف وغيره اطلقوا عليه المعينين في
الافضل وغيره وانما جواز ذلك في الطريقين النوعية التي تقع في الحقيقة اطلقوا عليه من ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب
ايضا انه لا قال في حيث يعمل في غير المعينين مع جواز استحقاق جميع الاجرة ولا مع الاستحقاق في النوع شيئا في الطريقين
بنسبة استحقاق الجميع في ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب
الاجرة عليه تفاوت بينهما وكذا القول في الحقيقة يقع استحقاق النوعين في استحقاق النوعين في الاول
وليس له استحقاق التام الا في ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب
الوكال في ذلك وايضا في ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب
ان يستأجره الجميع في ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب
عن فان كان اطلاقا في ساء الاسم وبكيفية في دونه وجوب

مطلقاً

عنه ما فاقا للمع في الدرر وعلى تقدير
المنع لو فعله لم يقع ص ٥٥

معنى مبرج ومثلها ما كواستأجره مطولا قصاصة تتغير الما لاختلاف زمان الايقاع فتح والاقبض العقد

وكان
كل من المذنبين في وقت من ايام
محمد الاسلام على القول بوجوب ذرئته الا
على تقدير عدم إمكان ذهابه وامثالهما
ملحوظ

عن ابن بطاوة اوسعى به ذاك الحق كخفى به فما يفتقر الى الطهارة وجهه وحكم الاكثر بعد ولها الى غير النوع لولته

او مظهر فلاحتیست لایزال آن محرکه مع اطلاق قد صارت مستحقه علی غیره فلا یجوز صرفها انفسه واقصر من

كغارة لآدم التاجية به ولو افترج ففطن العام العالم الحارس الأسفار والكنائس معقن بذلك العام والعام

[illegible]

الاعمال الخيرية بآوان الصلوات من قبل كون الخيرية واداءها الى انية كريمة من قبل

يعلم الاجل اعني حبه المتاجر عليه بنو عمان ان الاولي فرضه والغضا عقوبه وذلك الجرح لعدم الاصل

بالمعنيين في التأخير في المطلق ووجه عدم الاجراء في المعينة بناء على ان الثانية في صفة طاهر للاختلال بالمستمر وطاهر

في المطلق مما اختاره المصنف في نس من ان ياخيرا عن السنة الاولى لالعذر بوجوب عدم الاجرة بناء على ان

الاطلاق تقتضي التعيين فيكون كالمعينة فاذا جعلنا الثانية فردا كان تأثير المطلق فلا يخفى لا يستحق الجزاء والمرد في

حسنه: ١٧٠. الف: ارفضه الشافعية وتسميتها حرة فاسد محاربه وهبه للذي اياه المصمم البروتستانت

ان افریقا

[illegible]

ولو لم نغير ما كان القول ان الثانية فرضه وضع كما ذهب اليه ابن ادريس فصل العادة في القواعد فافوا في المطلة
 ففصل الفاسد في السنة الثانية واستخرج النية بذلك هو خارج عن الاستسار لان غاية ان يكون العقوبة
 هي الاولى فتكون الثانية فرضه فلا وجه لثالثه ولكنه ينبغي ان انما يجب استصحابها في سببها كالاستصحاب اذا
 جعلنا الاولى هي الفاسد لم يقع من المنزلة الثانية حيث سببها في الخارج عن الاجابات فوجب الثانية فعلها
 ينوي الثاني عن نفسه عما جعلها الفرض نوبها عن المنزلة في الرواية ينبغي ان يكون عنده احتمال انهما عن
 ايضا ويستحب الاجراء عادة فاضل الاجرة عما انفقه في استصحابها وما عودا لا تمام له المستاجر عن نفسه ثم لو
 مع النص لا بد من الوعود بل يستحب كل منهما اجابة الاخر الماذك نظر المصنف من احواله البراءة من انهما
 على البراءة في ترك نية المرة القروية وهي التي لم تخرج للثاني عنه في اخباره في بعض الممنوع لذلك
 على الكراهة طريقا يجمع بينهما وبين انهما يجوزان ذلكا في القرون الاولى لهما بالاشارة في المذكورية ومن
 الكراهة لعدم تناول المرة التي هي مورد النص وتيسر علم الاجير بالملك ولو اجاز اليك ان يعقبا نفسيا ولو
 ج مع مرشد عدل جواز قدرته عليها على الوجه الذي عين فلو كان جازعا عن الطواف بغيره واستحب
 لم يصح وكذا لو كان لا يستطيع القيام صلوة الطواف نعم لو فرضي المستاجر بذلك حيث يصح منه الرضا جاز وعدا
 حيث تكون الاجارة عن ميت او عن كسب عليه استصحابا فاسق اياها استجاره ليجزى عنه غير عالم بغير
 العدول للصحة فالفاسق انما المانع عدم بول خيره ولو جرح الفاسق عن غيره جزاء عن المنزلة عن نفسه الا ان
 وجب عليه استنابة غيره لو كان واجبا وكذا القول في غيره من العبادات كالصلوة والعموم والزياره المستوفى
 والوصية باج مطهر غير معين ان يصر في الاجرة ليشمل هو يميز غالبا للفعل المخصوص لمن استحب شرط النية
 فاضل مراتبها كميل اعتبارا لا وسطها اذ الم يوجد من يفاضل منها والاقتصر عليه في تحصيله بتعيينه
 ذلك عن البلد والمهيات على اختلاف وتكليف مع الاطلاق المرة الا مع اراة العكر انما كرهه خاتم
 عليه اللقط فان اوعى الثلث اقتصر على ان لم يخرج الوارث ولو كان بعضا وصيه واجبا من الاصل وبعين

المنه

من لم يفرق بين النية والعلية
 في اجابة السؤال فليعلم ان
 النية هي التي توجب العمل
 والعلية هي التي توجب
 العمل في نفسه

الحصة
 المردية بغير ربح وسعي خاصة بالعمرة
 وسعت احدا من كل شئ دونها
 فغيرها ووسع احدا من كل شئ
 احدا من التماس من خارج عترة
 كل شئ ما وكن ربح الجميع فاحتم
 كل شئ على العمرة لا حد خاصة
 لا حد مستطاع له ووسع كل شئ
 نفية الا وجه قوله ولو ربح
 العمرة اي ووسع الجميع لا حد خاصة
 او حد العترة خاصة نفية الا وجه

ما كان ووسع الحج خاصة او العمرة صرف فيه فالقصر عنهما ووسع احدهما ففي تركها والرجوع الى الوارث والبر على
 ما تقدم او تقديم حجة الاسلام او القصر او جده ولو ووسع الحج خاصة والعمرة فملك ولو لم يوسع احدهما فالقصر على
 فيها لو اقر يا تجدين او علم الوارث او حتى كونهما عليه ولو تعدوا عن من له الوديعة او حتى وعلموا بالسج وبعضهم يفتون
 حرة الحج وما في حكمها عليهم من ثبته ما يريهم من المال ولو خرجوا ببعضهم باذن القين في الظاهر لا جزاء لاشترائهم كونه
 بالتمت الذي تقدم خراج ذلك منه على الارث ولو لم يعلم بعضهم بالسج تعين على العلم بالتفصيل ولو لم يعلم بعضهم
 بعضهم ببعض خرجوا جميعا وجزا فلا ضمان الا بها وعلى الاقوى لا معه منمو اما زاد على الواحدة ولو علموا على
 الاشياء سقط من دية كل منهم ما يخصه من الجزة وتكفلوا ما عدوا واحدا بالقرعة كما يعسر الا سهرم ولو تجوزوا على غير
 بعضهم السابق خاصة ضمن الثلث فان اخرجوا دفعوا فجمع المنسوب طم من دية كل واحد يخصه من الجزة
 الموزعة وغرم الباقي وثلث توقف تصرفهم عما اذن بحكم الاقوى في كل شئ مع القدرة على اثبات حتى عند ذلك
 اخرج ذلك قصر على الوارث اليه ولو لم يكن في العدم اقوى من ان يعطيل الحق الذي يعلم من سببه المال بثبوت
 وطلاق النكاح ان لم ينفق الا اذن بحكم مطلبنا بما يتقرب به بعد اطلاق النص وافضاء المخالفة
 حيث يتعد العسر **الفصل الثاني** في انواع الحج وهي ثلثة تمتعه وحله التمتع والتمتع به لما قيل من عترة
 وحجه من التحلل الموجب لحواله الانتفاع والتكليف بالانكاح حرمة الاجرام مع ارتباطه بغيره حتى انها كاشي الواجب
 شرعا فان حصل منها ذلك فكأنه حصل في الحج وهو فرض من باي اى بعد من ثمانية واربعين لاس من كل
 على الاضاح لاجبا للصحة الدالة عليه القول المصالح الاصح بما رعبه ثلثي عشر من كل الثمانية الاربعين على كونها
 موزعة على اجسام الاربع فكل احد ثلثي عشر ومبدأ التقدير من ثلثي عشر من كل الثمانية وثلثي عشر من كل الثمانية
 ستمها جدا والافضل وقتها من الزمان من ثمانية عشر من كل ثمانية عشر من كل ثمانية عشر من كل ثمانية عشر
 بثلثه وثمان افراد وشركا في تأخير العمرة عن الحج وحله الا ان ينفق او ينفق القران التخيير في عقد حرامه بين
 والتكليف الا فراد بها قبل القران ان يقرن بين الحج والعمرة بثلث واحد فكل الا تمام فالحاج مع سوق اليه

[illegible]

الكمال استجوابه في نفسه كما ينبغي ان يتقبل استدلاله وكذا يعدل من انفراد قسيمه الى التمسك بالضرورة واختيارا
فما في الكلام فيه وفيه العدل عند ارادة الانتقال الى التمسك لمخصص تقريبا ويشترط حجج الأفراد الذين لم
يتأخر احرارهم بالتسك لمخصص وعلى هذا يمكن الغناء عنها بذكر الاسرار كما يستغنى عن باقي النيات بافعالها ووجه تخصيصه

انك شكك في كونها
في بعض الأحيان

الركن العظيم باستمراره وصاحبه لاكثر الافعال وكثرة حكمه بل هو في الحقيقة عبارة عن النية لان التمسك على ترك

المحرمان المذكور لا يخرج عنها اذ لا يعتبر استمراره ويكون بينه وبين نية استجوابه حكمة ونية استجوابه من المنزل كما ذكره بعض

الرافعة استجابة التمسك في
التمسك الى اخر الوقت لتعريف
حكمه في التمسك في اخر الوقت
على انه لا يعتبر النية استجابة

بين المقتات لا يتعلق لغرضه بغيره فان مقتضاها بعد انهم لم تكن عينية سببا للقر

فيها لا يمكن ان يكون له في نفسه اطلاق القر في اطلاق جماعه ولم يصر في خطاب لاكثرية القر في

تكملة سطر فاعلم ان مقتضى ما ذكره هنا متوجها عما تسميه المسم من رعايات القر في عرفات فاعلم

يحرمان من منزله لان ويرتفع اقرب المقتات اليها واعتبارها كحكم كالات الاقرب لا تتم فاعلم

المغيرة بينهما ولو كان المنزل مساويا للمقتات احرار منه ولو كان مجازا وكما قبل فمقتضى ما خرج الى احد

الموتى بعد طيادى اهلها ويشترط في القران ذلك المذكور في حجج الأفراد ويريد عقده لاحرارهم

الهدى وشعاره بشن سنانه من بجانب اليمين والخط يدبر ان كان منته وتعليق ان كان الهدى غير ما ينبغي

البدنة بان يقتل في ربيته فعلا قد صارت في فيه ولو ناله ولو قتل لابل يدل اشعارا بما جاز

الاول يجوز لمن حج ندبا بعد العدول الى العمرة التمسك به او هذه هي المتعة التي ذكرنا ان الشافعي لم يوجب

بعد طواف وسعيه لانها محسلة لان العمرة في حكمة والتبعية قد احرار فمقتضى ان لان سعة التمسك

فيها بعد دخول مكة فلو لم يكن بعد طوافها لمقتضى التي تعلق اليها وتبقى حجة التي كرواية حتى ابن سائر التمسك

ولان العدول لان مشروطا بعدم التبعية ولا ينافي ذلك الطواف والتسعة لما ذكرناه من تقدمها المفرد على الوقت وكما

بذلك

بذلك المشهور ان كان مستنده لا يخلو من شيء وقيل والقائل ان ليس به لا اعتبار بالنية طرأ حاله
وعملها بالحكم الثابت من حرج النقل بالنية والتبعية كراهية في المنع ولا يجوز العدول للقارن شيئا بالنبي حيث
بقي على وجه كونه قارنا وامر من لم يسر الهدى بالعدول وقيل لا يخص الجواز العدول لأفرد المندوب
بل يجوز العدول عن الحج الواجب سواء كان متحينا ام غيرا منه وبين خبره كالتا ورمط وحي
المزنيين المتساويين لعدم خنساب الدلالة على الجواز كما امر به النبي من لم يسر من الصحابة من غير تفكيك
العدول عنه منه وبا وغير مندوب هو قوي لكن فيه سوال الفرق بين جواز العدول عن العتق بال
وعدم جواز ابتداء بل بما كان الاستدلال لأمر باتمام الحج والعمره من ثم خصه بعض الصحابة بان
لم يتعين عليه الافراد وتسمية كالمندوب الواجب فيه جميعا بل على الجواز مطلقا على كل قسم من نوع
اولى ان لم ينقل جواز العدول عن الافراد التمتع ابتداء **النية** يجوز للقارن المفرد اذا خلا منه
الطواف السعي للنقص على جاز مطلقا اما الواجب والتبعية يمكن ان يكونا على وجه التخيير لاطلاق او الترتيب لبعض
من تقديم الواجب والاولى مختار في من وعينه حكمه فخص طواف الحج دون طوافها فلا يجوز تعدد الافراد
لخوف احيض المتأخر وكذا يجوز لها تقديم صلوة طواف الحج وتقديمه كما يدل عليه قوله لكن يجب ان التبعية
صلوة الطواف بعد ان بها الاحرام لتلاخيها فلا يتركها احلا على الاسر للتصور الى التعلية وقيل لا يخلو ان
النية وفي من جعلها اولها على ما ينبغي الفورية بها عقيبا للفقهاء اعادة نية الاحرام بناء على ما ذكره
من ان التبعية كنكبة الاسر لا تعتبر بدونها لعدم الدليل على ذلك بل اطلاق دليل على ضعف ذلك ولو
بالتبعية جميعا عمرة والتبعية ولا يخرج عن فرضها لانه عدول اختيار في حترزها عن التمتع فلا يجوز له
تقديمها على الوقوف اختيارا ويجوز مع اضطرار كون احيض المتأخر وحيث عليه التبعية لاطلاق النص في جواز
طوافه مذبا وجمعا في فعله والتبعية لغيره **الثانية** لو بعد المكي عن المقاتل حج عمارة احرم منه
وجوبا لانه قد صار مقاة بسبب مروه كغيره من الموقوتين اذ لم يغير مقاة وان كان يقاذه ويرة له

فقط كل منها للمنفعة للعبادة كالروى صلواتي بخلاف الحذف حيث قال في عقد الحج خاصة للحسن بن حمزة
وكانت وجدة تغيب للقرآن مع سياق الهدى ولا اذوال الصدا عما اخرج ان يروى في قبل كل
تخلد من الاول هو الفراغ من لا مطلق التخلل قبل الثاني ان كان عمره مائة مائة او مائة مائة
بنى ليالى الشريفة وكان الداخل في عمره قبل التسعة لها ولو كان بعده قبل التسعة وتعدو كفا
صحيحا عن ابي بصير عن ابي عبد الله انه بقى على حجة مفردة بمعنى بطلان عمره التمتع وصيرتها بالاجرام
قبل اكملها حجة مفردة ميكها ثم يعتمر بعد عمر مفردة ونسبته الى المروى يشعر بتوقف حكمه بحديث
التي عن الاحرام الثاني بوقوع خلاف نواؤه ان دخل حج التمتع وعدم صلاحه الزمان ان دخل
غيره فبطلان الاسم ان نسب مع ان الرواية ليس صحيحة في ذلك لا نال التمتع اذا طوى
بني من التمتع فليس له التمتع وليس له التمتع في سن يمكن جعلها على تمتع عدل عن الاثر اذ لم يكن
بعد التمتع لانه روى التمتع بذلك في رواية اخرى الشيخ رحمه الله على التمتع جميعا بينهما اجماعا
ان من دخل في حج قبل التمتع بغيره شيء عليه وحيت حكنا بصدقه الثاني في انقلابه مفردا لا يحرم
عن فريضة لانه عدول اختيارى ولم يأت بالما مور به عا وجهه اجماعا على ما لو كان سابع
احرامه الثاني وتجه ولا يلزمه قضاء التمتع لانه ليس جن ابل حلالا وتجه بانه لرواية لم يروا
الا سببا جميعا ولو كان الاحرام قبل اكمال التسعة بطل وجب اكمال العمرة وعلما لا يحتاج الى
استثناء من تقدير عليه عام منكره فانه يجوز له الانتقال الى اخر قبل اكماله لان ذلك لا يسيء
بل انتقالا وان كان المصنف قد استثناه في **الفصل الثالث في الوقت** واحدا من
وهو لوقته المضروب للفعول والموضع المعين له والمراد من الثاني لا يصح الاحرام قبل التمتع
الا بالنذر وشبهه من العبد والمعين اذا وقع الاحرام في شهر الحج هذا شرط لا يشترط وقوعه
فيها وهو صحيح ومائة مائة ولو كانت مائة مفردة لم يشترط وقوع حرامها شيئا لجواز ما لم يطل

است فيصح تقديم على الميقات بالدرج والقول بجواز تقديمه بالندز وشبهه صحيح القولين وشبههما وجها
 بعضها صحيح فلا يسمع كما لبعض الأصحاب استغنافا مستند ولو خاف في الاعتناء في شهر حرج بقضية جازة
 قبل الميقات أيضا ليدرك فضيلة الاعتناء في حرج الذي يبيح في الفضل ويحصل لأبطال فيه وان قيل
 في غيره ولكن الأحرام في آخره من حرج بقضية لا تحقها ولا تجب إعادة فيه في الموضعين في أصح القولين
 لاقتبال المقتضى للأجزاء نعم يتجوز ما حرج لاف من أوجهها ولا يجوز المكلف ان يتجاوز الميقات
 حرم عدا ما استثنى من المتكبر ومن دخلها القتل ومن سرق قاصد كره موره على الميقات في متجاوز
 غير هؤلاء بغير إحرام فوجب الرجوع إلى مع المكان فلو تعدر بطل نكاح ان تعدد أي تجوز بغير إحرام
 عالما بوجوبه ووجب عليه قضاء وان لم يكن مستطيعا لكان سببا لاداة الدخول ان ذلك موجب كالمندوب
 نعم لو فوجئ بدخول الحرم فاقضا عليه ان يتم تأخير الإحرام والأيك متعديا لنسب اجل ولم يكن قد
 مكث ثم بدله قصد إحرام من حيث أمكن ولو دخل مكة معذورا ثم زال عذره بذكره وعلمه ونحوها خرج إلى الدنيا
 كحل وهو ما خرج من فتي إجماع ان لم يكن الوصول إلى الميقات فان تعدد الخروج الإذني فخرج
 بلك ولو اكتمل الرجوع إلى الميقات وجب له الوجوب بالاصالة وانما قام غيره مقامه للضرورة ومع إمكان
 الرجوع إليه للضرورة ولو كحل غير المكلف بالبلوغ والعقل والعقوب بعد جواز الميقات لكن لا يرد
 والواقيت التي دقتها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال من لم ينزل من قبل من غلبته سنة
 ذوا حليفة بضم سحار وفتح اللام فالقاء بعد الأيا بغير فصل تصغير الحلف بفتح سحار واللام واحد كحلفا وهو
 المعروف قال أبو جهرى أو تصغير الحلف وهي العيين التي ألف قوم من العرب وهو ما عاينته أميال من
 والماء الموضع الذي فيه الماء وفيه مسجد الشجرة والأحرام منه فضل واحول للثلاثي وقيل بل ستمين

هذا هو الوجه الثاني
 في صحة الرجوع
 إلى المكان
 بعد الإحرام

في حليته في بعض الأخبار وهو جامع منها للمدينة ووجهه في الأصل مدينة محمد بن أبي بكر
 من مكة وكانت شجرة مديمة فزارها بنو عبد مناف
 أخوة عاد وكان آخرهم العالين من بني قحطان
 سئل الحجاز فاجتمعهم فسميت بالحجفة فأمس

القات نسكون الرأ، وفي الصحيحين وإن دس بها خطاً، وفيها فإن أوسياً يني فسو إلى قول بالنكبة
 بطن من مراد وقرن صل صغير مرفعات لطيفة والعقيق وهو دود طويل ينز على بردين للعراق فضل
السلح وهو دود من جهة العراق روى أن أوله دونه بستانه مبال ليس في ضبط المسح شيء يعيد عليه
 وقيل أنه بابس الحاء الملهين واحد المسالح وهو الموضع العاليه وباسخا المجمل نزع الأشياء ثم
 يليني الفضل غمرة وهي في وسط الوادي ثم ذات عرق هي خرة الجهة المغرب وبها عن مكة مرحلة
 قاصدة أن كعباً يلزم وقرن عنها وميقات حج التمتع مكة فمروج الافراد من مكة لأنه اقرب إلى عرقات
 قاصدة مكة وكان الكثر من الميقات مطمئناً معرفت من أن اقرب الميقات إلى مكة مرحلتان هي ثمانية وأربعون ميلاً تقريباً
 حاضري مكة كما سبق من أن من كان من مكة إلى عرقات ميقاته من مكة ويسكن بالمكان زيادة من
 بالنسبة إلى مكة والمسافات حقيقيات ليقاها فيها وإن لم يتفق ذلك بمكة وكل من حج عامراً
 كالشامي يتر على ذي الحليفة فهو له وإن لم يكن من مكة ولو قد دلت الميقات في الطريق الوجهة
 الحليفة والسجدة والعقيق بطريق المدني أحرم من أولها مع خستيار وثمانين معاً ضطر كمن
 يشق معه التجريد وكشف الرأس وضعفاً وتحرراً وبرد بحيث لا يتحمل ذلك عادة فلو عدل عنه جازاً
 إلى الأخر اختياراً ولو خسر الأخر عمدًا ثم خسر الأخرى لوجج عامراً مقيماً كقتل المحاذات للميقات
 مسامحة بالاضافة المقاصد كعرفان ان تقفقت ولو لم يحيا ميقماً أحرم من قدر شرك في الميقات
 قدر بعد اقرب الميقاتين مكة ومرحلة من كما سبق علماً وخطاً في تبر وجبر والعبارة بعم ما تقرأ
 لأن المشرك مبنياً يصح اللبس وكأثره اتمام المشرك ثم ان ثبتت الموافقة او استمر شيئاً خيراً ولو
 تبين تقدمه قبل تجاوزه اعادة وبعده او حين تأخره وجماله من المخالفة وتعبه بنية المقصود
الفصل الرابع في افعال العمرة المطلقة وهي الاحرام والطواف والسعي والتقصير وهذه الأربعة
شرك فيها عمرة الافراد والتمتع ويريد عمرة الانس بعد التقصير طواف النساء وكعبته والشيء الأول

منها ركان والباقي ولم يذكر التلبس بالأنفال كما ذكرنا في مس الخافاتها الجاهل الحرام كل من ثوبه وكثر
 فيها في العمرة المفردة اكله خبز ابيد بين التقصير لانه عمرة التمتع بل تبعد التقصير ليقول الشعر في حرم
 تجر المرتبط بها القول **في اسم** يستحب فيه شعر الرأس من راحة حتى تمتعا او غيره من اقل ذي
 والدم منه توفيره عند بلال ذي الحجة وقيل يجب التوفير بالاضلال دم شاة ومن اراد العمرة توفيره شعره كما
 التطفيف عند ارادة الاحرام بقص الاظفار واخذ الشارب الاطلا لما تحت رقبته من بدنه وان قربت
 ولو سبق الاطلا على يوم الاحرام جزء اصل السنة وان كانت الاعادة افضل فلم يصح تحريمه في غير يوم الاحرام
 والغسل بل قيل يوجب مكانه الميقات ان امكن منه ولو كان مسجد اقرع عرفا و قد يوم الاحرام بحيث لا
 بينهما حدث او اكل او طيب او لبس الاكل للمحرم ولو خاف عود الماء فيه قدره في فترات مكانه اليه
 فيلبس ثوبه بعده وفي التيمم لغاؤه الماء بدل قال الشيخ الاطهر واجل فخذ حذوه سنة الاحرام
 وهي ست ركعات ثم اربع ثم ركعتان قبل الفريضة ان جمعها واحرام عقيبه ايضا والظن او فريضة
 ان لم يتيقظ الظن ولو مضى ان لم يتيقظ وقت فريضة مؤداة وكلف التأخر المذكورة عند عدم وقت
 ولكن ذلك كله بعد الغسل ليس التوبين لم يحرم عقيبه الصلوة بعرض النية المشتمل على شتم
 من كونه حرام حج او عمرة تمتع او غيره اسلامي او من ذرا او غيرهما ذلك مع القرعة التي هي غايته ان
 به ويقارن بها قوله لا تلبس الا باللبس ان الوجه الملبس لا لا تلبس الا باللبس فاذ
 المقصود وغيره النية للتلبس جعلوا مقدمه على التقربية الاحرام بحيث يجمع التبين حله لتعلق المقارنة
 بينهما كالتكبير الاحرام لنية الصلوة وانما وجبت النية للتلبس دون التحريم من الاجزاء لان افعال
 الصلوة متصلة حشا وشرا فمكنه نية واحدة بل كغير التحريم من الاجزاء بخلاف التلبس فانها من
 افعال الحج وهي منفصلة حشا وشرا فلا بد لكل واحد من نية وعما هذا مكان افراد التلبس الاحرام
 وجعلها من اجزاء افعال الاحرام في غيره وبعضها محال على التلبس بعد نية الاحرام وان كان

فصل في غير من لم يعتدوا القارن بينهما بل بعضا صرح في عدمها وليست نصب المصدر وصلها كانت اى اقامة
او اخصا من لبس المكان اذا اقام به اومن لبس الشيء وهو الحصة وثى ثيابه اى اقامته بعد اقامته او اخصا
بعد اخص من لبس الأصل وقد صار موضوعا للأجاء وحى منها جواب عن النداء الذى امر الله به بغيره بان
يؤذن في الناس بالرجوع ففعل بجوز كسر ان على الاستيناف في تبيانها في فرض وهو لام لتعليم في الاول تعميم في
اوله ليس بوجه الامم الكائنين جنسنا بعبارة المحرم فلا يجوز ان من جلد وصفه وشعره وبه لا يؤكل
لحمه ولا من جلد المأكول عدم التمكنية ولا في التحريم للرجال ولا في الشافعية ولا في التخيير المعقوف عنها في معتبر
لونها غير مخطين ولا ما شبهه كالمخيط من اللبس والدرع المنسج كالك والمعقود الكفى المصع عن الظاهر المعلوم
جواز اللبس اية تزداد جدها ويرتدى لاخرها بل يغطي مكسبية في شح به بان يغطي بها جدها ويجوز الزيادة
عليها لا النقصان والا توى ان لبسها وحسب شرط في صحة ولو اخلت اختيارا ثم وضع الحرام والتعارف
يعقد حرما بالتبليغ بعدنية الامم او بالاشعار او التخليد للتقديس في ما بها بدأ استحب الأخر ومعنى عقدها
عما تقدر المقارنة واضح فيذونها لا يقع اصلا وعلى التمس يقع ولكن لا يحرم به حرمان الحرام بل ان احدهما
ويجوز الحرام في التحريم في المحظوظ للنف في اصح القولين كما كراهية دون الرجال انما في تحريم لبس القبا
التي هي مقلوبها كعمل في كنفه ان ما به ظاهره من غير ان يخرج يدين كتمه والا ولا في اتفاق المذكور
والجمع اكل وانما يجوز لبس القبا كالك لو فقد الرداء فيكون بدلا منه ولو اخلت القلب او دخل في كتمه
فكلمة المخيط وكذا تجزى السراويل لو فقد الازرار من غير اعتبار قلبه ولا فدية في الموضوعين يستحب لبسها بل
الذكر رفع القوت بالتبليغ حيث يحرم ان كان راجلا بطريق المدينة او مطم بغيرها واذا علت راحلة البلد
راكبا بطريق المدينة واذا اشرف على الأطلح متمتعا وسر المراتة واختلف في يجوز لهما ايجز حيث لم يمتنع
الاجزى وهذه التبليغ غير ما يعقده الحرام ان اعتبرنا المقارنة والاجازة التقديس بها وبغيرها لا يوجد
عند مختلف الاحوال بل يكون في نزول معلوم ومربوط وطلاقات احدسا ويقظة وخصوصا ما كسحا اودا

الصلوة ويضاف إليها التلبس المستحب في البيت ذوالمعارج لبيت ويقطعها المتمتع إذا شابه بيت كروضة
 عقبة المذنبين إن دخلها من أعلاه وعقبة ذي طوى من سفلهما والحاج إذا زال عرفه والمتمتع مفردة إذا دخل
 إن كان أحرم بهما من أحد الموهبتين وإن كان قد خرج لهما من كل الخارج أحرم فإذا شابه بيت كذا ولا يكون
 ح بين أول أحرم وموضع الإجم مسدداً لا شراً قبله الأجرام متصلاً بهما بان يتكلم حيث حلت لفظة الموهبتين
 اللهم أني أريد التمتع بالعمرة إلا استعجلك بك سنة نيكات فان غرض لي شيء يحبسني فحتى حيث تستني
 لقدرك الذي قدرت على اللهم إن لم يكن حج فعمرة أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي وأعظامي ومخي وعصبتي
 من الزنا والنيا والتطيب استغنى لك وجهك والدائرة الكثرة ويكره الأحرار في الثياب السوداء لمطلق
 المتكلمة بغير السبائك كالحرام والعصفرة وشبهها وقيد ما في سائر المشبه فلا يكره بغيره لفضل النجس
 من القطر والنوم عليها أي نوم المحرم على فرش المصنوعة بالسواد والعصفرة وشبهها من الألوان ^{التي} ^{تحت}
 إذا كان الوسخ ابتداءً أما لو عرض في أثناء الأحرار كره عليها إلا نجاسة والعلة بالنجاسة لجهل وهي المشتملة
 على لون آخر سخا لفظاً لها حال عليها كالشوك المحرك من لونين أو بعد بالطرود والصنع ودخول أحجام حاله
 الأحرار وتلبس النجاسة إن يقول لبيتك لانه في مقام التلبس فيه فلا يترك غيره فيها بل يجب بغيره ^{الفاظ}
 لقوله يا سعد أو يا سعيدك **وأما الزوال المحرم** فقتل صيد البر وطائفة أسماك المخل المتع ^{التي}
 ومن المحرم الثعلب والأرنب والضب واليربوع والقنفذ والقمل والرنبور والوطاة فلا يحرم قتل الأنعام
 وإن توحشت ولا صيد الضبع والتمر والصقر وشبهها من حيوان البر ولا الفأرة والسحرة وسحرة ولا
 التحريم مباشرة قتلها بل تحريم الأمانة عليه ولو دلالة عليها إشارة إليها ما حذر الحنابلة وهي خص من
 الدلالة ولا فرق في تحريمها على المحرم بين كون المدلول محرماً ومحملاً ولا بين كنفية والوضعية نعم لو كان المدلول
 عالماً بحيث لا يفيد زيادة انبعاث عليها فلا حكم لها إنما أطلق المص صيد البر مع كونه مخصوصاً بكونه
 بتعلاية واعتماداً عما شتهر من التخصيص ولا يحرم صيد الجرب وهو ما يبيض ويفضض معاذرة لا إذا تخلف أحد

وإن لازم

[illegible]

مع الحاجة ثم حرم منه اخراج الدم ولكن لا فيه له وفي رواية ان في شاة فصل الظفر مطلق ان الله اوعى به
افتقاراً فلو انكسره الله والا قوى ان فيه الله كغيره للمروية وازالة الشعر كل من تنبت وغيره مما مع الا
فلو ضرب كما لو نبت في عينه جاز ان الله ولا شيء عليه لو كان يتأذى بخشرة له او قتل جاز ايضاً لكن كجأ النفساء

[illegible]

عصام القزعة وعصابة الصدام ما يستر منه بالوسادة وقد صدقه باليد جهان وقطع في الزلزلة
بجوارحه وفي سن عمل تركه اول والا قوى الجواز للصيحة معوية عن عسكار والمرد بالكرش منا مناسبت

حقیقه و حکما فالأذن البسیطة من أفلاحتیج رد و تطیبه الوجه و بعضه للمرئ و لا یصلد بالکلیه ثم ولا

مدل اشعریه و سده افواه
و ارسله ق

الاطراف فيها بغير اصابت وجهها عيانا في النقص خال عن سبب عدم الامانة ومعها نقصان النافذة في تجو
الزيادة وتتمير الخشنة من وظيفة الرجل والمرأة فيغني الراس والوجه والجمع بينهما كفت النفاذة

وخصه مع دخول في تحريم تقطيع الرض بقا للردايه والافهه كانت حقيقه واحكاما للمرتبة المسته سوا
والمرتبة والمرج فيها القصة وكذا يحرم قبل الا حرام اذا بقي اثره اليه ولم فيه الكراهة وان كان التحريم كما

والتحريم للزنية لانه المرح فيها لا يقضي الحب المرتب بالتمتع منه من احكامها والمقام منه المخرج
من المحارم وكذا يحرم عليها الحب للزنية مطع والقول بالتحريم كقولكم ولا فدية لموسى استغفاروا

الخبين للرجل ما يستر ظهره قد ميسر مع قسمي لبس والطمان بعض الظهر كما يحجب الاما يترقب عليه ليس
والتظليل للرجل الصريح سائر افلا يحرم نازلا اجماعا ولا ماثيا اذا امر تحت المحل ونحوه المقصود ما كان

فوق رأسه فلا يحرم الكون في ظل المحل عند ميل الشمس الا احد جانبيه واحترز بالرجل عن المرتبة والصنعة فيحذر من ان
اتفاقا يصحح من الخليل ومن لا يتحمل الحذر والبرء بحيث يمشي عليه بالاحمال عادة فيجوز له النظم ولكن يجب

والبشر

وليس السجدة اختياراً وإنما هي واجبة ليدوم سجدة اليه سبحانه قطعاً ولا فدية فيه شرط قطع سجدة حرام وحشية
 لا تخضرين إلا أن خروما يثبت في كل دعوى المحالة بالفتح وهي البكرة الكبرى التي يستقي بها على أن قاله أبو جبر
 وفي تعدي الحكم المطلق البكرة نظراً من ردها لغيره فحده وكون الحكم على خلاف الأصل في سجدة الفؤاد وجرمها على
 المحل أيضاً ولذا لم يذكر في مس محرمات الحرام وتدل على أن سجدة ما تشد جميع ما هو واجب كالقفل والقرآن
 وإذا حاق البرغوث بها قولان أحدهما القدم ولا فرق بين قتله مباشرة وتسبباً كوضع رداً يقبل ويكره فيقول
 مكان الآخر من جسده وظاهر النص والفتوى عدم خصائص المنقول إليه بكونه مساوياً للادلل وجرم زعم لا يفي
 ما يكون معرضاً لسقوط قطعاً أو غالباً **القول - في القول -** وليس له أن يرفع السجدة مقدماً عدم
 صحته من المستحاضة والنيهم لعدم إمكان رفعه حقيقة وإن استباحا للعبادة بالظهور وفي سائر
 الأصح الاتزان بظاهر المستحاضة لم يتيم مع تعذر الماشية وهو المعتقد والحكم فخص بالوجه البند في حال توقي عدم
 اشتراط بالظهور وإن كان لكل وجه النص في غير النص في رفعه في سجدة واحدة أيضاً بغيره عدم الفرق
 بين ما يقع عنه في الصلوة وغيره وهو يتم على قول من من أن مطلق النجاسة ليس يمكن نسيانها في الصلاة
 ومخارطة تحريم المتوضئة خاصة في كل ظاهر من القطع به وهو من قبل بالحق في النجاسة من
 واجبة بحيث إذا لم يدرم لم يجوز المص أو قال غير الملوثة من الملوثة في الغلاف في إعادة برأسه كالصلوة فربما
 واختار في الرجل مع إمكانه ولو تعذر وضوء قدمه سقط ولا يعتبر في المدة وإنما تخفى في ظاهر العبادة
 عدم اشتراط في حقه وعسباً قوى لعدم تنص إلا بما جمع على خروجه كذا القول في نصي أن لم يكن كلهما
 كالظهور بالنسبة إلى الصلوة وسر العورة التي يجب تزيان الصلوة ويختلف بحسب الطائفة المذكورة وكذا
 وواجبة النية اشتراطاً على قصد النكاح المعين من حج أو عمرة إسلامي أو غيره تنع أو استحبابية الوجه على ما
 والقرية والمقارنة للحركة في سجد الأول من الشوط والبدن ما سجد الأسود بان يكون أول جزء من شئ ما باليد
 جزء منه حتى يتركه كله ولو طناً أو لفضل استقبال حال النية بوجهه لتأني ثم يؤخذ في الحركة على حسب
 النية ولو جعل على سائر أقدامه جازع عدم التقية والأفلا والنصوص مصرحة باستحباب استقبال كذا

كل سجدة ما راد به سجدة النية في سجدة
 الصلوة وما راد به سجدة
 لا حاجة له بالبدن في سجدة النية

فمن السجدة ما راد به سجدة
 زيادة أو نقصاً في طواف من الغلظة
 سكتة

في البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء

ودع البطان لم يشادروا
 اراس البيت في البيت فاذا
 ادخل بدنه او يد من وراء الشاذروانه
 حاله الطواف لم يكن خارجا كجمع
 بدنه من البيت

في البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء

جمع من الاباحية بان يجازيه في خر شرط كما ابتداء ولا يكمل الشوط من غير زيادة ولا نقصا
 البيت على ما يراه حال الطواف مستقبل بوجهه وظهره وجعله على عينه ولو خطوة منه بطل الطواف فيه وإن
 المقام حيث هو الآن من غير ان تلك النسبة من جميع الجهات فلو خرج عنها ولو قليلا بطل وتيسر المسألة حتى
 يخرج من خارجها وجعلناه خارجا من البيت والظاهر ان تكرار من المقام نعم الفخرة لا عليه من البناء
 ترجى للاستعمال الشرعي على العرف لو ثبت وادخل الحجر في الطواف للثاني والأمر بالكون من البيت
 بل قد روي انه ليس من اوان بعض منه واما اخروج من شيء اخر خارج الحجر فلا يعتبر اجماعا وجوه
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء
 بجمع بدنه عن البيت فلو دخل فيه في باب حالته ومشي على شاذروانه ولو خطوة او تسع حيطان حتى يشاء

بطل فلما راد منه وقف حالته لئلا يقطع جزء من الطواف غير خارج عنه واكمل السبع من الحجر الذي شوط
 وعدم الزيادة على ما بطل ان تعد ولو خطوة ولو زاد سهوا فان لم يكمل الشوط الثاني لم يقطع فان
 زاد فكم المتعد وان بلغه تحريك بين القطع واكمل سبعين فيكون الثاني مستحبا ويقدم صلوة الفريضة
 على التسعة ولو خير صلوة الثانية والركعتان خلف المقام حيث هو الآن والاحدانية وانما يطلق
 خلفه بقا البعض الاجبار وقد خلت عبارة في ذلك فاعتبر بنا خلفه واصنافه احدانية الا
 وفي الدورس فعلمنا في المقام ولو منع رجاء وغيره صاع خلفه والاحدانية الا وسطا او وسطا ويعتبر فيهما
 فقد الصلوة للطواف المعين تقريبا والاولى اضافة الاداء ويجوز فعل صلوة الطواف المستحب
 من المسجد والمقام فضل وتوصل اربعة اشواط فلو قطع الطواف ولها بطل من كل حال ضرورة
 او دخول البيت او صلوة فريضة ضاق وقتها وبعد الاربعين حاج القطع لضرورة و صلوة فريضة في البيت
 وانما هي في وقتها وقضا حاجته مؤمن لا مطم حيث يقطع يجب ان يحفظ موضعه لكل من بعد الوعد
 حذر من الزيادة او النقصا ولو نكث اخذ بالاحتمال في طواف الفريضة ما في الثاني فليس فيها
 لعدم رطوبتها وتباعد قبل بلوغ الاربعين لا ليرطوبه في سائر اطلاق البناء فيها لم ولو ذكر نقصان الطواف

وفي الحجارة بمعنى مسرسل أو من التسليم وهو الوجه وقيل بالهز من اللثة وهي الأربع كأنه اتخذ حجة
وسلحا وقبيل مع الأسكان في الاستسلام به ثم قبلها أو الأثارة اليه أن تغزوا وليكن ذلك في كل
شوط واقلة الفتح واستخم واستلم الأركان كلما كلمتها ثم بها خصوصها إليها في والعراق وقبيلها
للتأسي واستلام الحجارة في الشوط أربع وهو سجدة الباب ومن الركن إليها في قبيل والصات
البطن مشيرة به في هذا الطواف للسكارة وتأتي السنة في غير من طواف محال للشيخ المحيطة ولو من دخل
التأسي والصات في شجرة اتخذ به الضم والدعاء وعند نويسه بمفصله فليس من يؤمن ولا غيره بغيره
بذنبه لا في غير ما له ان شاء رواه معاوية ابن عمار عن النعمان ومضى استلم حفظ موضعان ثبت عليه
فيه ولا يقدم بها حاله هذا من الزيادة في الطواف والنقصان في التذلل من السبب وان قلت الخطأ
فإن زشمال القليلة على مرتبة وثواب زايد عن الكثيره وإن كان قد وهو كل خطوة من الطواف سبعون
الف حسنة ويمكن الجمع بين أكثر ما في هذا الطواف ويكره الكلام في شأنه بغير الذكر والقرآن والآيات
والصلوة عما التنيص وما ذكرناه يكون في الذكر **مسألة** لكل طواف وجوب ركن يسهل الشك بتركه عما
كثيره من الأركان الأطواف النساء وسجل على كل واحد ولا يخل بتركه نسيا ولكن يجب تداركه فيعود إليه وجوبا
مع المكنة ولو من مله ومع التعذر والظمان المراد بالشفقة الكثيرة وفانقاس ويحتمل ارادة العجز عنه
مط مستفيض ويحقق البطلان بتركه عما جعله الخروج ذي الشجرة قبل فعله إن كان طواف الحج مع
وفي عمرة التمتع بضيق وقت الكوف الأعر التلبس بالحج قبله وفي المفردة المجامعة للحج والمفردة
الشكال ويمكن اعتبار رتبة الأعر عنه ولو من طواف التنيص حتى خرج من مكة جازت التنبات
فيه احتيايا وإن أمكن العود لكن لو اتفق عوده لم تجز الاستنابة لما لو تركه عما وجب العود إليه
الأمكن ولا تحمل التنيص بدونه مطم حتى ولو كان امرئ حرم عليها تكبير التزوج عما ألتج وأجل على
كما لو كان المنسي لبعض من غير طواف التنيص بعد اكمال الأربع جازت التنبات فيه كطواف النساء

الثانية يجوز تقديم طواف الحج وسعيه للمفرد وكذلك القارن على الوتر بعرفة حقير لكن سجدة التلبية
عقوبة كل طواف كما ذكره كذا يجوز تقديمها للمتعمد عند الضرورة كوف الحيز والناس المشركين عليه
تجدي التلبية ايضا وطواف النساء لا يقدم لهما ولا للقارن الا للضرورة وهو طواف النساء وجب لكل
تجما كان عمره عاقل على التمسك بالاعمة المتعمد فلا يجزئها واوجب فيها بعض الصحابة بوضوئها
على من الذكر والآن في الصغير والكبير وسقط على الجماع وغيره وهو كالتأني اطلاق الوجب على غير
المكلف مجاز والمراد انه ثابت عليه حتى لو تركه الصبي حرم عليه التمسك بعد البلوغ حتى يفعله المفضل عنه وهو
متأخر عن السعي فلو قدمه عليه عاذا اعادة بعده ونسها نجوى واجمال على هذا **الثالث** يحرم لسرقة
بعض البناء والقفا واسكان الزاوشة بالام المفقودة وهي فلسفة طويلة كالتمسك قديما في الطواف لما روي
من النبي عنها معللا بانها من ذي اليد وقيل والقائل ابن ادریس يستقر في ذنن تخفى التحريم بوضع
تحميم سر الرأس طواف الغسرة لضعف سند التحريم وهو الاقوى ويمكن حمل النبي على الكراهة بشدة
التعليل على تقدير التحريم لا يفتح في صحة الطواف لان النبي عن صحيف خارج عنه وكذا لو طاف بلا
للحفظ **الرابعة** روى عن علي بن ابي حمزة بسند ضعيف انه ذكر في الطواف على اربع يديه واجلها ان عليها
طوافين لمعهود وعمل بمضمونه شيخنا وقيل الفاعل المحقق بغير ما حكم به على المدة وقوفها على
الاضل على موضع النص وسقط في الرحيل لان هذه الهيئة غير معتد بها شرعا فلا يعتد به غير موضع النص وقيل
والقائل ابن ادریس بطلانها لما ذكره استضعافا للرواية والاقر بالصحة فيها للنص وضعف السند
منجربا بالشبهة واذ ثبت في المدة نفع الرحيل بطريق اول والا قولى حسنا ابن ادریس من البطلان مطلقا
وربما قيل منعقد التذردون الوصف ويضعف بعدم قصد **الاسم** يستحب كتاب الطواف ليكن
بكل استطاع وافضل من الصلوة تطوعا للوارد مط وللمجزي سنة الاولى في الثانية تبا وان
فيشرك فيها في الثانية بصير الصلوة بفضل المقيم ولكن الطواف ثمانية وستين طوافا فان عجز عنها

جعلها اشواط فيكون احداً خمسين طوافاً وتفي ثلثة اشواط بطحن الطواف الاخير ويستثنى من
 القرآن في العبادة مع صحتهما وتحتياك لثلاثين في الزيادة وحصل القرآن في العبادة مع صحتهما لا ياتي
 وهو حسن ان يستحب الام ان **الساكن** القرآن بين سبعين بحسب الاجل منها خيراً ويطول على
 الزيادة عن الحد وسط مطلق في طواف الفريضة ولا يثبت في القائل وان كان تركه افضل وبه يات
 تركه عما بقا فضل معه كما يشون كل عبادة مكروهة ولا تتعلق الكراهية بمخرج الطواف ام بالزيادة ولا
 الثاني ان عرض قصده بعد الاكمال والافعال اول على التقديرين فالزيادة يستحب عليها ثواب
 في اجل وان قل **القول** في السعي والقصير ومقدامة كل سنة استلام الحجر
 ارادة اخروجه اليه والشرب زفر من حب الماء منه عليه من الدلو المقبل للحجر والافعال استقاء به
 ويقول عند الشرب القصب اللهم جعله علماً نافعا وزرقاً وسعاً وشفاً من كل داء وقسم والطهارة
 من احدث علاج لقولين وقيل شرط من ان يجتنب ايضا واخرجه من القصب وهو الان
 في المسجد كباي شيبة الا انه معتم بسطوتين فيخرج من بينها وفي س الظاهر سبحانه اخروجه
 اباب المني لري كما ايضا والوقوف على الصفا بعد لصعود اليه حتى يرى البيت من مائة مستقبل للقبلة
 والله عاء والذكر قبل الشروع بقدر خرواثة البقرة ثم سلا للثاني وليكن الذكر مائة تكبيرة وسبعة
 وتحميد وتكبير ثم الصلوة على النبي والائمة ووجه النية لئلا يشك على قصد الفعل المحض من تقرباً
 للحركة وللصفا بان يصعد عليه فيخرج من اي جزء كان منه او يلقى عقبه به ان لم يصعد فاذن
 الى المروة لصق اصابع رجليه بها ان لم يخلها ليستوعب لوك المساء التي بينها فكل شوط اربعة
 مائة صفا واحتم بالمرودة فهذا شوط وعوده من المروة الى الصفا آخر فالسابع تم على المروة وترك الزيادة
 على السبعة فيطول لوزاد عمداً ولو خطوه وانقصه فيها ذهبها وان طل الزمان او لاجل المولات فيه او كان
 دون الاربع لم يثني ولو على شوط وان اودسوا تخير بين الاهدر للزيادة بحسب سبعين ان لم يترك حتى

في كلام بعض الصحابة في زيادة
 ترك اي العبادة المذكورة في زيادة
 الا لا يثبت عليه كفاية في السعي
 لا يستحب العبادة المذكورة لان الغرض منه
 لا يستحب العبادة المذكورة لان الغرض منه
 لا يستحب العبادة المذكورة لان الغرض منه
 لا يستحب العبادة المذكورة لان الغرض منه

والا فمن غيره

اكل الناس من الاثنتين اياه كالطواف في هذا القيد يكن استقاده من التشبيه واطلاق في س الحكم وجامعة
 والاقوى تقيد به ما ذكره في منع الاحكام كون الثاني مستحبا ولم يشترع استحباب السعي الا هنا لم يشترع ابتداء
 مطر وهو السعي ركبت لئلا يتعدى وان جعل الحكم لا ينسب اليه في به مع اكلان مع التقدير يستغنى
كالطواف ولا يحل له ما يتوقف عليه من الحجرات حتى ياتي به كمال اونه في لوطن فعد لواقع بعد ان احل التقصير
 فلم يفرقه فبين الخطا وان لم يتم السعي اتمه وكفر بقرعة في اتم استنادا الى رواية انا ذلك الحكم وموردنا
 اكل السعي بعد ان سعى ستة اشواط والحكم مخالف للاصول الشرعية من وجوه كثيرة وجوه الكفاية على ان
 في غير التقصير بقرة في تقليم الطفر والاطفار وجوبها بالجماع مطر ومساواة للقلم ومن ثم سقط وجوبها
 بعضهم جعلها على استحباب وبعضهم اجعلها للطن وان لم يحجب على الناس في خروجها بقولها مطلقا
 ويمكن توجيهه بتقصير ومنها في طفر الاحكام فان من سعى ستة يكون على الصفا فطفر الا على اعتبار كونه
 المدة بتقصير لغيره بل كمن اقصى وجماع فرضها قبل اتمام السعي مطر فيشمل ما يتحقق فيه الغدر كحاشية
 وكيف كان فلا اشكال في وقوع ويجوز قطعه بحاجته وغيرها قبل بلوغ الاربعه وبعد ما على اتم قبل كالتقوا
 والاستراجه في انشاءه وان لم يكن على راس الشوط مع حفظ موضعه حذر من الزيادة والتقصير
 ويجوز التقصير وهو ابانة اشعر او الطفر كجديد ونسب في فرض غيرها بعده اي بعد السعي مما هو
 ما يصدق عليه انه اخذ من شعر الطفر وانما يجب التقصير متعينا اذا كان سعي العمرة اما في غير ما
 بنية وبين الحق من التقصير ولا فرق فيه بين شعر الرأس والحية وغيرها الطفر من
 اليد او الرجل ولو حلق بعض الشعر جزاء او انما يحرم حلق جميع الرأس او ما يصيد عليه عرفا وب
 من احرامها فيحلق جميع ما حرم بالاسم حتى الوقاع ولو حلق راسه عامدا عالما فاشاة ذاك
 عن التقصير في قولين يحكي لحصوله بالشرع والمحرم متأخر وهو متجه مع تجدد المقصد نسيانها
 لا شيء عليه ويحرم ما حلق ولو بعد التقصير ولو جامع قبل التقصير عما فذبه للموسر وقرة للتوسط

اطفاره ل

بدون التقصير للموسر والتقيد بالموسر فافضل
 سبابة مرارة على الوسط البقرة دون سبابة

واضح

الرخصة المتمتع بها بالعمرة المفردة يجوز
 فيها احلق والتقصير اكلان افضل كما مر في كتاب
 صاحب شرايع وغيرة وبدل على ذلك
 روايات مستطارة

للمفسر والرجوع في الثلثة إلى العرف بحسب ما لم يمتنع ولو كان جاهلا أو ساهيا فلا شيء عليه ويستحب التوبة
 بالحرمين بعده أي بعد التقصير ترك لبس الخيط وغيره كما يقتضيه إطلاق النص والتعبارة وفي من
 على التشبيه ترك الخيط وكذا يستحب ذلك لابل كنه في الموسم اجمع أي موسم الحج أولا ومنزل الوقوف
 وحضره العيد عن أهل العلم **فصل في** في أفعال الحج وهي لأحرام والوقوف ومناسك
 منى وطواف الحج وسعيه وطواف النساء ورمي الجمرات والمبيت بمنى والمأوى كان منها خمسة ثلثة
 الأول والطواف الأول **والسعي القول** في الأحرام والوقوفين يجب بعد التقصير الأحرام
 بالحج على المتمتع وجوبا موسعا إلا أن يبقى للوقوف مقدارا يمكن أن يركب بعد الأحرام من محله
 القاع يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة تسمى بذلك لأن الحاج كان يتردى الماء لعرفة
 من كذا لم يكن بهاء كاليدوم فكان بعضهم يقول بعضهم تردىم لترجوا بعد صلاة الظهر في س
 بعد الظهرين المتعقبين سنة الأحرام الماضية وسكك مختص بغير الأحرام لم يضر شيئا في سنتها
 وصفت كما مر في الوجوب المندوبات والمكروهات ثم الوقوف بمعنى الكون بعرفة منى والثناء
 الغروب خمس مقرونا بالنية المشتملة على قصد الفعل المخصوص متقربا بعد تحقق الزوال **فصل في**
 من ذلك كركب وهو جزء من مجموع الوقت بعد النية ولو سارا والوجه الكل وجوه من
 عرفة بضم العين المهملة وفتح الراء والنون وثوبية بفتح المشدة وكسر الواو وثديا المشددة من
 ومرة بضم النون وكسر الميم وفتح الراء وهي بطن عرفة فكان يستغنى عن التحديد بها إلا أن لا يفتي
 بالهجرة إلا في المجاز وبه المذكور بت حدود لا محدود فلا يصح الوقوف بها ولو افاض من عرفة
 قبل الغروب عبدا ولم يعد فبذنه فإن يجزئ ما ثمانية عشر يوما سفر الحضرة بقا وغير متتابعة
 في صح القولين في ساجب فيها المنى بقا وجعلها في الصوم أحوط وهو أول ولوعا قبل الغروب
 فالتوقي سقوطها وإن أتم ولو كان ساهيا أو جاهلا فلا شيء عليه إن لم يعلم بالحكم قبل الغروب إلا إذا

يصرف أصله الاندفاع بكثرة طلوع على الخروج من عرفة لما يتفق فيه من الاندفاع اجمع كغيره من كثرة
ولما هو متعلق بالارام اي بفيض نفسه بعد غروب الشمس المعلوم بذات سحرة المشرق بحيث لا يقطع حد
عرفة حتى يغرب الشمس احرارهم مقصد متوسط في سيره دعيا اذا بلغ الكنف الا حرم عن بين الطريق
بقوله لا اتم رحم موقفي وزدني على وسلم لي في تقبل مناسك اللهم لا تجعله اخر العهد من هذا الموقف وار
ابتداء البقية ثم يقف اي يكون بالمشعر ليل الا طلوع الشمس الواجب الكون اتفاقا كان وانما اتم
غيرها من الاحوال بالنسبة عند وصوله والاول تجديد ما بعد طلوع الفجر لتغير الاحوال فان الواجب الكون
منه اختيارا المستمى فيما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس والبقاء وجب لا غير كالوقوف بعرفة ويستحب
تلك الليلة بالعبادة والدعاء والذكر والقراءة لمن احياها لم يميت قلبه يوم توترت القلوب وطوى
الصدرة المشعر رجليه ولو فعل او بغيره قال المصنف في س الظاهر انه السجدة الموجودة الآن والصدرة
على قريش بنهم القاف وفتح الزاء المعجمة قال الشيخ رحمه الله المشعر احرارهم وهو لسانك استحب الصعود عليه
وذكر الله عليه جمع اعظم من مس الاول كل من الركعتين ركن وهو السجدة والوقوف لكل منهما سبيل الحج
بترك عمدا ولا يبطل تركه سواء اكلما هو حكم اركان الحج اجمع نعم لو سعى عنها مع بطلان هذا الحكم لم يفسد
وضطاريه وفواتها واحد بالعدوك لغواته هو او لكل من الوقوفين اختيار في اختياره في عرفة ما بين الزوال
والغروب واختيار في المشعر ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس واضطاريه عرفة ليلته احرارهم الغروب
الى الفجر اضطاريه المشعر من طلوع شمس الزوال واضطاريه آخر اقوى منه لانه مشرب بالاختيار
وهو اضطاريه عرفة ليلته التحريم وجوبه جهرا والمرأة ختسيا او مضطروا لم يمتد طمع جبهه نشاة
والاضطاريه المحض ليس لك والواجب من الوقوف الاختيارى الكل ومن الاضطاريه الكفا كما ذكر
من الاختيارى وبقم الوقوف بالنسبة الاختيارى في الاضطاريه ثمانية اربعة مفردة وكل
واحد من الثلاثين الاضطاريين اربعة مركبة وختساريان الاضطاريان اختيارى عرفة

مع اضطرابي لشعر وعكس كل فتاة يخرج في سحر لا مط فان العايد بل تحت بقوات واحد من ايات

الانا اضطرابي الواحد فانه لا يخرج سطر كاشم والاقوى اجزاء اضطرابي لشعر وحده لصحح عبيد

ابن مكان عن الكاظم ع واما اضطرابي سبب محرم مطع كعفت ولم يستثنه من لانه حكمة من
ارسل من عبيد ع طوع الفجر واللب له الخ الذي قتل انه من الفجر
قسم خستيارى حيث خص الاضطرابي بما بعد طلوع الشمس وانه عايد ايضا بقوله والواقف
يكون من راداب بن ابن ذكره في الكتاب

قبل الفجر عايد فتاة ونسب لاشي عليه وفي الحاق اسما على العايد كانه نظاره او ان سمي لان وكذا

في ترك احد التوقفين يجوز الاضامة قبل الفجر للمرأة واسما فكل مضطر كالتراعي المرحن

والصبي مط ورفق المرأة من غير حبر ولا يخفى ان ذلك مع نية الوقوف ليلها كما نية عليها سباب

النية لا عند وصوله وحده لشعر ما بين السجاض والمأزعين بالهرة الساكنة ثم كسر الزمان المعجبه وهو

الطريق الضيق بين الجبلين وادى محسرو هو طرف منى كما سبق فلا وسطه بين الشعر منى

ويستحق القاطن حصى الجار منه لان الرمي تحته لموضع كما فليس في القاطن من الشعر لئلا يستعمل

قدومه بغيره وهو سبعون حصاة ذكر الضمير لعوده على الملقوط المدلول عليه باللقاط واللقط

او زيد منها حيا طاح حذرا من سقوط بعضها او عدم حسابته فلا بأس والروايات هي الاثبات

فوق المشي ودون العدو كالرمل في وادى محسرو لما شئى والركب يحرك دابته وقدر مائة ذراع

او مائة خطوة واستجابها من كذا حتى لو شئها راجع اليها وان صل الركبة وعبا حاله الهرول لم يسم

وهو الاثم لم عهدى اقبل توبى واجتنب خلفه في تركت بعدى **القول** في مسك

منى جمع مسكات واصلة موضع المسكات وهو العبادة ثم اطلق اسم الحمل على الحال ولو عبر بالمشك

كان هو حقيقة ومنى كبر الميم والقصر اسم ذكره منصرف قال ابو هريرة جوزه غير ثمانية سمى بذلك

المخصوص لقول جبريل فيه لا بسم اسم ممن عا ربك فاشتت ومناسكها لم تحركته وهي محي

حجرة لعتبة التي هي افر الجمرات الثلاثة الزاوية هي حدة من تلك الجهة ثم الذبح ثم كلن مرتبا

الزم الفجر والورد له والورد
مع نقاد الخطا

كما ذكره عاكس عداثم وجزأوي البنية في الرمي المشتمل على تعيينه وكونه في حج الاسلام وغيره
والقربة والمقارنة لآوله والاولى التعرض للاداء والعدد ولولتدركه بعد وقتة نوى القضاء و
واكمال السبع فلا يجزئ ما دونها ولو قصر عليه ثمانا فن ان اخل بالموالات عرفا ولم يبلغ الاثني
ولو كان قد بلغها قبل القطع كفاه الاتمام مصيبة للجمرة وهي البناء لمخضوضا وموضعه وما حوله
ما يجتمع من كسها كذا عرفها كص في سن وقيل محي سمع كصا دون السال وقيل لا
ولو لم يصل بغيره ولو كانت في الاصابة اعادة لاصح لعدم ويعتبر كون الاصابة بفعله فلا يجزئ
الاستئابة فيه خيرا وكذا الوجه في الاصابة بمعونة غيره ولو حصاة اخرى ولو ثبت حصاة
بها فاصابت لم تحسب الوان قبل المرمى ان اصابته ولو وقعت على ما هو اعلا من الجمرة ثم وقع على
كفي وكذا لو وقعت على غير من الجمرة ثم ثبت اليها بواسطة صدم الارض وشبهها واشترط كون
الرمي بفعله اعم من مباشرة بيده وقد قصرنا وفي سن عليه في رسالة الحج معتبر كونه مع
ذلك باليد وهو جواز ما يسمى رميا فلو وضعها او طرحتها من غير رمي لم يجز لان الواسع
اسمه وفي سن نسب ذلك الى قول ^{للمتعلق} هو يؤثر بغيره بماتمي حجر فلا يجزئ الرمي بغيره ولو خرج
عنه بالاحتالة ولا فرق فيه بين الصغير والكبير والابن الطاهر والخمس والابن المتصل بغيره
انما لو كان حجر احرميا وغيره حرميا فلا يجزئ من غيره ويعتبر فيه ان لا يكون سجد التيمم
اخراج كص منه المقصود للفساد في العبادة بكبر غير رمي بها رميا فلا يرمى بها بغيره
او لم تصب لم تخرج عن كونه بكرة ويعتبر مع ذلك كل تلاحق الرمي فلا يجزئ لدفعه وان تلا
الاصابة بل تحسب منها واحدة ولا يعتبر تلاحق اصابة الرمي المشتمل على الوان فمحلها
وفي كل واحدة منها ومن ثم جبرها عن النقطة لكان فعل في غيره وغيره ومن جمع بين الوان
اراد بالرمي المعنى الاول بالمنقطة الشاذة بالمنقطة بان يكون كل واحدة منها مأخوذة من

من الأرض منفصلة وجزءها عن المكسرة من جرد في اسجهر التقط اسكها ولا تحرك من شيا بقدر ^{الملك}
يقع الخمرة وضم الميم رأس الأصبع والظاهرة من اسكدت حاله الرمي في لشم جمعا بين صحيح ^{سبل}
الدالة على التخي من بدونها ورواية ابي عثمان بجارزه على غير طهر كذا علة المص وغيره وفيه نظر لان
المجوزة مجهولة الراوي فكيف تأويل الصحيح لاجلها ومن ثم ذكر جماعة من الراعي منهم المصنوع والمضى
الى اشتراطها والدليل معهم ويمكن ان يريد طهارة الكف في مستحب الض على المش وقيل بوجوبه وتما
كان الاول ارجح لان سياق اوصاف الكف ان يقول الظاهر لتنظيم مع سبق منها ولوايد
الاعم منها كان اول والدعاء حاله الرمي وقيل وسي يدا بالما ثور والتكبير مع كل حصا يكون
الظرف للتكبير والدعاء معا وتبا عد الرمي عن اسجرة نحو عشرة ذراعا الا عشرة ورهها خذا
والمش في تفسيره ان يضع كفا على يمين ابهام اليد اليمنى ويدفعها بظفر السبابة او حبة علة
منهم ابن ادريس هذا المعنى ولم يرضى لكنه جعل الدفع بظفر الوسطى في الصحيح الخذف كحي
الرمي بها بالأصابع وهو غير مناف للمروى الذي فسده به بالمعنى الاول لانه قال في رواية البر
عن الكاظم عم سيحذرن خذا ويضعها على الابهام ويدفعها بظفر السبابة وطل لعطف ان ذلك امر
على الخذف فيكون فيه شتان احدهما رميها خذا بالأصابع لا بغيره وان كان باليد ^{اليدى}
جعله باليسرة المذكورة وح فتبادى ستة الخذف برميها بالأصابع كيف اتفق وفيه مناسبة
اخرى للتبا عد بالقدر المذكور فان اجمع بينه وبين الخذف بالمففين بعيد وينبغي مع التقا
يتيج الخذف غروجا من خلاف موجب استقبال اسجرة هنا في حجرة العقبة والمرا ^{سبلها}
كونه مقابلا لها لا عاليا عليها كما يظهر من الرواية ارمها من قبل وجهها ولا ترهها من اعلاها
والاعلى لها وجه خاص يتحقق الاستقبال وليكن مع ذلك استبدال القبل في اسجرتين ^{بين} لا يجر
سبقت القبل والرمي بها اليه من منزله لا ركبا وقيل ان هذا الرمي ركبا سيما بالنبي ويصنف

السابقين

رمى بشيا يرضى رواه على ابن جعفر عن اخيه وجب في الذبح الهدى التمتع جديع من الضان
 فذلك سنة سبعه شهر وقيل سنة اثنى عشر وهو البقر والمعز وخلف الثانية ومن الابل في
 السوا سنة تام الحلقه فلا يجزى الا عور ولو بياض على عينه والملاعج والاجر يكسر القرن ^{خل}
 ومقطع شيء من الاذن بالحيه والابر وساقط الاسنان كغيره والمرضى تاشق الاذن عن
 ان يذهب منها شيء وثقبها ووسمها وكسر القرن الطاهر وقد قرن والاذن حلقه ورض ^{بضم}
 فليس ينقص وان كره الاخير غير مبرور بان يكون ذنم على الكليتين وان قل وكيف فيه اظن المستدلا
 نظرا اهل الحجة لتعدد العلم غالبا فمضى ذلك اجزا وان ظهر منه ولا تتعد بطنه بخلاف لو ظهر
 نقصا فانه لا يجزى لان تمام الحلقه امر ظاهر فليس جلا في سبيل التعقير وظاهر ان ظهور الحلقه فيها
 بعد الذبح اذا لو ظهر التمام قبل اجزا قطعوا ولو ظهر الهزال قبله مع طعن سمته عند الشراء ففي اجزائه قولنا
 اوجد بها اجزا للقص وان كان عددا حوط ولو شتره من غير اعتبار او مع طعن نقصه او هزاله
 لم يجز الا ان يظهر الموت قبل الذبح ويقتل قويا ^{لا} او ظهر سمينا بعده لصححه بعض بن القسم من الضان
 ويستحب ان يكون معا عرف به اي حضرة ذات وقت الوقوف وكيف قولنا يبيع فيه سمينا زبادة على

الذبح
 قوله ظاهر العبارة انه يعين الزكوة والبركة
 لا بعد الذبح والاكثار والبركة
 الزكوة المذكورة ابراهيم بن الحسن
 الصورة المذكورة ابراهيم بن الحسن
 وفي تمام بعده قبل الذبح وحال ان عبادة
 يدل على ان التكليف بالتام وعدم الهزال عند
 فصل القسم يدل على

ما يعين فيه بغيره ويشير في سواد اسباب متعلق بالثلاثة على وجه التمسك في رواية وسبعه ^{بضم}
 اما يكون هذه المواضع وهي العين والقوائم والبطن والمبرس وواو يكونه ذنم عظيم لسمته ^{عظم}
 جثته بحيث يظفر فيه ويرك ومشي مجازاة السم او يكونه رمي ومشي ونظر وبرك في استواء وهو خفزة
 والمرعى زنا طويلا ضمن ذلك قيل والتفسيرات الثلاثة مروية عن اهل البيت ع انا من الابل والبقر
 ذكرنا من القسم وانضله لكثير القيس من الضان والمعز وتجيب النية قبل الذبح مقارنة له ولو
 تعذر الجمع بينهما وبين الذكر في اوله قد معها عليه مقصرا منه على اقله جمعا بين الحقتين ^{بضم} ويتولاها الله
 سواء كان هو صاحب ام غيره اذ يجوز الاستسابة فيها اختيارا يستحبها ولا يتكفي فيه المالك وحده ^{فليس}

جعل هذه اى التارك مع الذاب لو تغير او تجب منه بين الالهة المؤمن والصدقة عليه فقره الكل
ولا ترتيب بهذا ولا تجب التسوية بل كل من الاكل ساه وبعينه ان لا ينقص كل منها عن ثلثه لخصه وتجب الزكاة
منها مقارنته للتساوي وتيسير الممتحن وكيد ولو احتل بالصدقة ضمن الثلث كذا الالهة الا ان يحل بصدقة
وبالاكل باثم خاصة ويستحب بحر الابل قائمة قدر ربطت على ما مجتمعت بين الخف والركبة لغيره من الضرر
او يعقل يديه اليسرى من الخف الى الركبة ويوقعها على اليمنى وكلها ممدودة لهما من الجانبين
بان يقف الذاب على ذلك كائنا يطعن في موضع التخرقانه متحد والدعاء عند الما ثور ودعرج من
التمسك فلا قرباء لهنزل وكذا الناقص لو عجز عن التام لأم بالانثيان بالمستطاع المقصود فانه لا
ولحنة معونة من غار ان لم يستجب في تركه وقيل ينقل الى الصوم لان المأمورة به بالكل فالأقرب
انقل الى بدله وهو الصوم ولو وجد الثمن دونه من طم خلفه عن بشرته ويهديه عنه من الثقة ان لم
يملكه مولد ذي السجدة فان تعذر فيه من القابل فيه ويسقط منها الاكل فصرف الثمن في وجهها وتبرئ
الثلث الاخرين الا من مع جمال قيام الغائب مقامه فيه ولم يتبرعوا بالهدى حكم ولو عجز عن كل
الثقة وعن الثمن في محله ولو استدانته علما في بدله والاكسب بالانثيان كاله وبيع ما عداه المستثبات
في الدين حمام بدله عشرة ايام ثلثة ايام في اسج موالية الالهة استثنى بعد التلبس بالاسج ولو نزل
ذي السجدة سجدت بع وثالياه وخرقتهما اخر ذي السجدة وسبقه اذا رجع الى بدله حقيقة او حكما
لم يرجع فينظر نذره لو ذهب لوصول الملة عادة او منعه شهر ويعفم من تقييده الثلثة بالموت الا دون عيهم
اعتبار بافهامها وهو احوال القولين في مقدم وتخير مولى المملوك المادون له في اسج بن الالهة
ومن امره بالصوم لانه عاجز عنه ففرضه الصوم لكن لو تبرع المولى بالافراج اجزا كما يجزى عن
غيره لو تبرع عليه تبرع والنص ورد بهذا التخيير هو لئلا لا يملك شيئا والانا تجوز جوب الهدي
مع قدرته عليه على غير ما نفع منه كالتفدية لا يجزى الهدي الواحد الا لمن واحد ولو عند الضرر

في هذا الموضع من فقره عند الما ثور ودعرج من
التمسك فلا قرباء لهنزل وكذا الناقص لو عجز عن التام
ولحنة معونة من غار ان لم يستجب في تركه وقيل ينقل الى الصوم لان المأمورة به بالكل فالأقرب
انقل الى بدله وهو الصوم ولو وجد الثمن دونه من طم خلفه عن بشرته ويهديه عنه من الثقة ان لم
يملكه مولد ذي السجدة فان تعذر فيه من القابل فيه ويسقط منها الاكل فصرف الثمن في وجهها وتبرئ
الثلث الاخرين الا من مع جمال قيام الغائب مقامه فيه ولم يتبرعوا بالهدى حكم ولو عجز عن كل
الثقة وعن الثمن في محله ولو استدانته علما في بدله والاكسب بالانثيان كاله وبيع ما عداه المستثبات
في الدين حمام بدله عشرة ايام ثلثة ايام في اسج موالية الالهة استثنى بعد التلبس بالاسج ولو نزل
ذي السجدة سجدت بع وثالياه وخرقتهما اخر ذي السجدة وسبقه اذا رجع الى بدله حقيقة او حكما
لم يرجع فينظر نذره لو ذهب لوصول الملة عادة او منعه شهر ويعفم من تقييده الثلثة بالموت الا دون عيهم
اعتبار بافهامها وهو احوال القولين في مقدم وتخير مولى المملوك المادون له في اسج بن الالهة
ومن امره بالصوم لانه عاجز عنه ففرضه الصوم لكن لو تبرع المولى بالافراج اجزا كما يجزى عن
غيره لو تبرع عليه تبرع والنص ورد بهذا التخيير هو لئلا لا يملك شيئا والانا تجوز جوب الهدي
مع قدرته عليه على غير ما نفع منه كالتفدية لا يجزى الهدي الواحد الا لمن واحد ولو عند الضرر

[illegible]

بجوار والده وافر السالم الموحى بالعد

رفقه في الحزب عليه السلام

[illegible]

فالبقرة فان يحرق عنها

[illegible]

والنظام المزمع لا يجب عليها إلا ما هو
والفعل والتم والنداء كما يجب على سائر الأفعال
أحكام الرفع ودخوله من الله

في كل واحد من هذه الاشياء
 التي هي في حكمها في كل واحد
 من هذه الاشياء في كل واحد
 من هذه الاشياء في كل واحد

وكذا الزوج والعمرة المفردة اذا اُسندت بالجماع قبل المبالسعيها او غيره فضاء في الشطر الذي
 بناء على ان الزمان بين العزمين ولو جلتا عشرة ايام عتبر بعداء وعلى الاقوى من عدمه
 وقت بينهما يجوز قضاء ما يحب لا بعدا لهما وان كان الافضل التاخير وسيا في ترجيح المعلوم
 التحديد وفي المخرط وما في حكمه شاة وان ضطر وكذا التجب الشاة في ليس احفظان واحدهما
 او الشك في نعم الشين وكسر الميم او الطيب وحل الشعر وان قل مع صدق اسمه وكذا ان الزنة
 بنقت ونورة وغيرهما او قصر الاطفار اى اطفار يديه ورجليه جميعا في مجلس او يدعيها
 في مجلس او رجليه كذا والافن كل طرفه ولو كفر لما لايع الشاة ثم اكمل التباقي
 المجلس تعددت والظاهر ان بعض الطفر كالكل الا ان بقية في دفات مع اتحاد
 الوقت عرفا فلا تعدد فدية او قطع شجرة من محرم صغيرة غير مستثنى ولا فرق هنا
 بين المحرم والمحل في معنى قطعها من اصلها والمرجع في الصغيرة والكبيرة الى عرف
 والحكم بوجوب شيء للشجرة مطم هو المش واستند رواية مرسله او ادهن مطيب ولو
 لضرورة اما غير المطيب فلا شيء فيه وان اثم او قطع ضرورة مع عدم احتجالية في المش
 والرواية مقطوعة وفي الحاق السن وجه بعيد وعلى القول بالوجوب لقطع مقددا
 فمن كل واحدة وان اتحد المجلس او نقت بطيية وحلقها وفي احدهما طعام طمة
 مساكين او النقت بعض كل منهما فاصالة الزنة تقضى عدم وجوب شيء ومستثنى
 من مسموم ازالة الشعر الموجب للشاة لعدم وجوبها لمجموعة فالبعض اول او اثنى بتقليم
 الطفر فاما المستثنى والطهارة لا يشترط كون المفتي محرما لا طلاق النقص ولا كون مجتهدا نعم
 يشترط صلاحيته لافاته برسم المستثنى لتحقيق الوصف لعل ولو تعدد المستثنى الاداء فلا شيء
 على المفتي وفي تسبوقه في حقه نظر وقر المص في الدرر القول لا شيء على المفتي

في كل واحد من هذه الاشياء
 التي هي في حكمها في كل واحد
 من هذه الاشياء في كل واحد
 من هذه الاشياء في كل واحد

غير ذلك

في كل واحد من هذه الاشياء
 التي هي في حكمها في كل واحد
 من هذه الاشياء في كل واحد
 من هذه الاشياء في كل واحد

غير ذلك لأجل معاملة أو جادل بان حلف باحدى الصيغتين أو مطلقا مثل صدق ان
 ضرورة اليه كانت حقا ورفع باطن يتوقف عليه ولو زاد الصادق عن ثلث ولم تحلل الكثرة
 فواحدة عن كسب مع تحلل ثلث شاة أو واحدة كاذبا وفي اثنين كاذبا بقرة وفي
 اثلثة صاعا بخمسة بدنة ان لم يكفر عن التابن فلو كفر عن واحدة فالشاة او اثنين بقرة
 والصابغ بمسبار العد والتابن ابتداء او بعد تكفير فلو واحدة شاة ولاثنين بقرة وثلث
 بدنة وفي الشجرة الكبيرة عرفا بقرة في المش ويكفي فيها وفي الصغيرة كون شيء منها في محرم
 سواء كان اصلها ام فرعها ولا كفارة في تلغ كشمش وان ثم في غير الاذخر وما انبت الاذ
 وحل الخرم فيها اخضر اما اليابس فمخز قطع طم لا قطع ان كان اصله ثابتا ولو عجز عن شاة في كفارة
 الصيد التي لا نص على بدلها فعليه طعام عشرة مساكين لكل مسكين دفان عجز صام ثلثة ايام
 وليس في الرواية التي هي مستند الحكم تعقيد الصيد فذل الشاة الواجب بعينه من المحرمات
 وتخيير بين شاة احلقت لازى وعجزه وبين اطعام عشرة مساكين لكل واحد وصيام
 ايام اما عجز فلا ينقل اليها الا مع العجز عنها الا في شاة الاية فتخيير بينها وبين الصيام كما
 وفي شعر سقط من جلته او راسه قل اكتم بمسبة كف طعام ولو كان في الوضوء جبا او منبذ
 فلا شيء والحقوق المص في الفسل وهو خارج عن مورد النص والتعليل بأنه فعل وجب فلا تعقبة
 فدية يوجب الحاق التيمم اذالة النجاسة بهما ولا يقول ويكرر الكفارة بتكرار الصيد عدا
 اما السهو فموضع دفاق واما تكرره عمد فوجه صدق سمة الموجب والانتقام منه غير مست
 لها لا مكان الجمع بينها والا قوى عدمه واختاره المكلف في الشرح للنص عليه صريحا في صحيحين
 ابي عبيد مفسرا له الاية وان كان القول بالتكرار حوط وموضع اختلاف العمل بعد العداء
 بعد انحطاط او بالعكس فتكرار قطعها ويعتبر كونه في احرام واحد وفي التمتع طم اما لو تعدد في

تكررت في تكرار اللبس للخط في مجالس فلو اتحد المجلس لم يتكرر استحسان الملبوس انما يكتفي بلبسها
وفقد ام على العاقب طال المجلس ام قصر ويكررا كل في اوقات كثيرة عرفا وان اتحد المجلس والا
فلا تكرر وفي من جعل ضابطه تكررا في الحق واللبس والطيب والعبد بعد الوقت وتقل ما هنا
عن المحقق ولم يفرق تكرر تكرر ظهر القدم والرأس والاقوى في ذلك كله تكررا ما يتكرر مط
مع تعاقب الاعمال لبسا وطيبا وستره وعلقا وتغذية وان اتحد الوقت والمجلس وعدمه
ايقاعها دفعة بان جمع من الشكيات له ووضعها على بدنه وان خلت ايضا منها ولا كفارة
على احوال الناس في غير الصبي اذ فيه موجب مط حتى على غير المكلف بمعنى اللزوم في ما لا اولى
الاولى ويجوز تحلية الابل وغيره من الدواب للرعى في الحرم وانما يحرم مباشرة قطعه على
المكلف غيره **الفصل الرابع** في الاجزاء والصد اصل المحصر المنع والاد
به من منع الناس بالمرض عن نكاح يفتوا في الحج او لعمرة بغواية مط كالمؤمنين او عن
المختل على تفصيل ما في الصد والعد وما في معناه مع قدرة الناس كحجب دابة على الاكل
وبما شتر كان في ثبوت التخليل بهما في الجملة ويقرر ان في عموم التخليل فان المصد وسهل ان
كلما حرمه الاحرام والمحصرة عند النساء في مكان في سج هدى التخليل فالمصد ويدبج او حجارة
وجد المانع والمحصرة معقبة الى محله بمكة ومعنى وفي افادة اشترط في التخليل المحصر دون
المصد ودلجازه بدون الشرط وقد سمعتان على المكلف بان يرضى بصد المصد
فينتخير في اخذ حكم ما شاء منها واخذ اخف من احكامها المصد الا حين الوجع للاخذ
بالحكم سواء عرضا دفعا متعاقبين ومتى احصر احج بالمرض عن المؤمنين معا او
احد هاجس فوات الاخر او عن المشعر مع ادراك اضطراري غرة خاصة دون ذلك
متى احصر عما يفتوا بغواية الحج او احصر المصتمر عن مكة او عن الاضغال بها وان في خطها

كل منها ما ساقه ان كان قد ساقا او بعثا پدا او ثمة ان لم يكن ساقا ولا تهرأ لم يكن
 مطع حوله لانه يدي ستيه والاقوى عدم التدخل اذا كان الساق حيا ولو بالاشعار او بال
 الاشعار الابا المقتضية المستب نعم لو لم يتعين في ساقه كفي الا ان اطلق يدي است
 ح عليه مجاز واذا بعث واعد نايه وقامعنا لندج او سخره فاذا بلغ الهدى محملا
 منى ان كان حاجا وكذا ان كان معتمرا ووقت الموعدة حلق او قصر وتخلل فيه الان
الناس حتى يتج في القابل او يعمر مط ان كان النكاح الذي دخل فيه واجبا مستقرا
 يطاف عنه للنفاس وجوبه في ذلك النكاح ان كان ندبا او وجبا غير
 بان استطاع له في عامه ولا يسقط الهدى الذي يتخلل به بالشرط وقت الاحرام
 ان يتكلم حيث حسبه كما سلف نعم لن التحلل مع الشرط من غير ان يطلع الهدى
 محله ويزه فائدة الشرط فيه واما فائدة في المصدود فتعفيه بطاير تعجيله بالشرط
 وقيل انها سقوط الهدى وتسل سقوط القضاء على تقدير وجوبه بدونه والاقوى انه
 تعبد شرعي ودعاء مندوب لا دليل على ما ذكره من الغوايد لا يخلل تحمله الذي
 اوقعه بالمواعدة لظهور عدم وجع الهدى وقت الموعدة ولا بعد لا قتاله المأمور
 لوقوعه محزيا يترتب عليه اثره ويغيب في القابل لقواته في عام احصر ولا يجب الا
 عند بعثه عما يسكه المحرم الى ان يبلغ محله على الاقوى لزوال احرامه بالتحلل السابق
 والامساك تابع له والمث وجوبه لصحة معوية ابن عمار معيث عمن قابل ومساك
 وفيه ساقصر على المش ويمكن حمل الرواية على الاستحباب كما مساك ما جث يد من
 تبرعا ولو زال عذره الفتح وجوبا وان بعث هدية فان ادركت ولا تخلل بعثرة
 فوج هدية او سخر على الاقوى لان التحلل بالهدى مشروط بعدم التمكن من العمرة فاذا حل

وقال بن ابي برة لا يجوز من السباغ قبل غسله
 ابن ابي برة اذا كان قد جسد اشعار او
 روعه ولا يجوز والطاهر ان يكون قد جسد
 والتفصيل لا يخل في حكم السبق الا ان كان
 بعينه قبل تباخلان او لم يكن السبق
 او كفارة وشبهها واطلق المصنف التمكن
 من قبل غسله
 فزاره في غير علمه
 كعبه مفرقة ولا يجب فيها طواف العمرة
 المتبع فانه على التعبد من اذا كانت العمرة
 لا تحل النساء للمحصرين بعد ما اذا كانت العمرة
 مندوبة فان كان سبب طواف النساء
 عند التمتع فلا تحل النساء للمحصرين ولا التمتع
 كالحج وان كان سبب طواف النساء
 متوقف على النساء للمحصرين فلا تحل النساء
 سبب بدونه وهما قد شتموا له اولها
 عنه لئلا يترك طوافها فيه لا يخرج
 عنه لئلا يترك طوافها فيه لا يخرج

من بعد العدة وما ذكرناه من المقتضين
 وكذا ولا طريق غيره في المصنف
 عنه ولا طريق آخر ولكن لا يفتقر

مخبر فيه ووجه العدم حكم كونه محللا قبل الممكن وبتأثير الأمر المقضي له بتلفه ولم يرج
 زوال المنع قبل خروج الوقت في سج بديه المسوق وغيره كما تقر وقصر وجعل في كل
 حيث حتى من الناس غير تزييد في انتظار طواف من وجوه عن عمره المتعطل
 فالطواف حل للنساء أيضا إذا طواف لمن بها حتى يتوقف حلن عليه وجه الموقف عليها
 الأخبار بتوقف حلن عليه من غير تفصيل واعلم أن المصنف رحمه الله أطلق القول بتحقق المص
 واحصر نفقات الموقفين وكذا في السج العشرة وطبقوا على عدم تحقق المنع عن
 مبنى ودرجى السجائر المستتب في الرمي في وقتة ان أمكن والاقتضاء في القابل بقى
 أمور منها منع اسحاج عن مناسكتي يوم النحر إذا لم يمكنه الاستسابة في الرمي
 والتج في تحقيقه بغير من اطلاق النص واصالة البقاء المالكه الاستسابة فيها
 وحلن وقصر مكانه وتحلل دائم باقي الافعال ومنها المنع عن مكة وافعال بني معا
 وادلى بسجوازها لو قيل ثم والا قوى تحققة هنا للعموم ومنها المنع عن كصحة
 بعد التحلل بمبنى والا قوى عدم تحققه فبقى على احرامه نسبة الى الصيد اعظم النساء
 الى ان ياتي ببقية الافعال ويستتب فيها حيث يجوز وتحلل مع خروج ذي الحج
 التحلل بالهدى لما في التأخير الى القابل من اسحاج ومنها منع المعتمر عن افعال مكة
 بعد دخولها وقد اسلفنا ان حكمه حكم المنع عن مكة لانتفاء الغاية بمجرد الدخول فيها
 الصدة عن الطواف خاصة فيها وفي الحج والطواف استيناف كالمرجع ان كان الا
 بقى على احرامه بالنسبة الى ما يحلله الى ان يقدر عليها وعلى استسابة ومنها الصد عن
 خاصة فانه محلل في العرة مط وفي الحج على بعض الوجوه وقد تقدم وحكمه كالطواف وحمل
 في س التحلل منه في العرة لعدم افادة الطواف شيئا وكذا القول في عرة الافراد

من بعد العدة وما ذكرناه من المقتضين
 وكذا ولا طريق غيره في المصنف
 عنه ولا طريق آخر ولكن لا يفتقر

ومدة عن طواف التواضع فيه اتوى من القتل هذه الفروض يمكن في كل مطلقا
 وفي الصدا إذا كان خاصا أو لافرق فيه بين العام والخاص بالنسبة إلى المبدأ وكما لو س
 بعض الحج ولو بحق بغير عذر أو نقل له في مكة المشاعر من بخاذه ولو قيل يجوز استنابة في كل
 فعل بقبل التبايح كالطواف والتمشي والرمي والذبح والصلوة كان سنا لكان يستثنى منه ما
 يقعوا على تحقق الصلة وكما كبره الأفعال للمعتمر **فصل في حكمة الحج** العبرة على استطاع اليها
 سبيلا بشرط الحج وان استطاع اليها حاله أن تكون عمره التمتع فيسترط في وجوبها
 الاستطاعة لها معا لا يتأكل منها بالآخر وتجب أيضا بسبابه الموجهة له لو تعلق بها تأني
 وشبهه والاستيثار والادب وتزيد عنه بقوات الحج بعد الأحرام وشتر كان أيضا في وجوبها
 تحييزه لدخول مكة لغير التكرار والدخول لقال والدخول عقب جلال من أحرامه ولما نشر
 منذ الأنا لقال ويؤخرها الفارن والمفرد عن الحج مبادر بها على الفور وجوب الحج
 وفي سن يجوز تأخيرها الاستقبال المحرم ليس من في الفور ولا عين العمرة بالأصالة
 برهان مخصوص وجبه ومندوبة وان وجب الفور بالوجه على بعض الوجوه إلا أن ذلك
 ليس تعينا للزمان وقد عين زمانها بنذر وشبهه وهي تتجبع مع قضاء العزيمة في كل
 على أصح الروايات وقيل لأحد المدة بين العسرين وحسن لأن فيه جمعا بين أخبار
 الدالة بعضها على الشهور وبعض على السنة وبعض على عشرة أيام تنزل ذلك على مراتب
 الاحتياط فالأفضل الفضل بينها بعشرة أيام وأكمل منه بشهر وأكثر ما ينبغي أن يكون بينها
 وفي القيد بقضاء العزيمة إشارة إلى عدم جواز تأخيرها مع تعلقها بمدة وجوبها لأن استطاعة
 المفردة بتأجيلها لا تطلق وجوبا غالبا ومع ذلك يمكن تحلفه لمكلفها حيث يقع على التوبة
 لقطع المسألة وهي مفقودة وكذا لو استطاع اليها وإلى غيرها ولم يدخل شهر الحج فانه لا يجب

الحج

بالواجب كيف يمنع من الكذب والابتن فعلها واجب الا بفعل الحج وبالحج كل في لفظة
كتاب الجهاد و هو اتم جهاد المشركين ابتداء لعائهم الى الاسلام جهاد
من يديم على المسلمين الكفار بحيث يحاذون استقامتهم على عادتهم واخذنا لهم ومثابه وان
من جهاد من يقاتل نفس حرة او اخذ مال وبسي حريم مطر ومنه جهاد الكافرين المشركين
و افعالهم ونفسه وربما اطلق على هذا القسم الدفاع لا الجهاد وهو اول جهاد البغاة على الامام
والجنت منها عن الاول استطراد ذكره في من غير مستغنى وذكر الرابع في آخر الكتاب والكتاب
في كتاب السجود ووجوب الكفاية بمعنى وجوبه على الجميع الى ان يقوم بعضهم من فيه الكفاية
فيسقط عن الباقي سقوط امرى بتمت اقامتهم الى ان يحصل الغرض المطلب بشرعاً وتدين
بامر الامام لاحد على الخصوص وان قام به من فيه كفاية ومختلف الكفاية بحسب الحاجة حسب كفاية
المشركين فقامهم وضعفهم وقوتهم واول مرة في كل عام لقوله ثم فاذا انسح الشهر احرم قتلوا
المشركين اوجب بعد استلزامها الجهاد وجعله شرطاً فيجب ما وجد الشرط ولا يكره بعد انقضاء
العام لعدم افادة مطلق الامر بتركه او فيه نظر ينظر من التعليل في مع عدم احتج الى الزيادة
عليها في السنة والا وخبرها وعدم الفجر عنها فيها او روية الامام بعده كما والاحاديث
التي خبرت بحسبها وانما يجب الجهاد بشرط اتمام العادل وانما يسهل هو المنصور للجهاد والاول
هو اتم اما العام كما الفقيه فلا يجوز له توليته حال الغيبة بالمعنى الاول لا يشترط في جواز بعضه
من المتأخر او هجوم عدو على المسلمين بخشي منه على نصية الامام وهي اصله ومجتمعه فيجب بعض
ادون الامام وانما يسهل من القبيحة كما في الاول لا يشترط من المسلم على الاسلام نفسه وان كان
مبدعاً نعم لو خافوا على انفسهم وجب عليهم الدفاع ولو خيف على بعض المسلمين وجب على
بعض وجب على من يليه مساعده فان عجز الجميع وجب على من بعدهم كما في الاقرب فالاقرب كفاية

وروى عن احمد بن محمد بن عيسى بن عمار بن
 في كتابه في فضائله وروى في كتابه في فضائله
 من الجليلين وروى في كتابه في فضائله
 والطائفة بعد النفق على عهد الخلفاء
 بدل الربع النفق وروى في كتابه في فضائله
 المشركين والافان على عهد الخلفاء
 في بدل النفق والافان وروى في كتابه في فضائله
 اقامته شعار الامان وروى في كتابه في فضائله
 المشركين والافان وروى في كتابه في فضائله
 اعز الله الدين وروى في كتابه في فضائله
 لا يخفى

الكفافة 21

سماعه
 و هو سميح و ان يكون الامام في الازمنة
 تحرم من قوله تعالى فاذا علمت فان طرادوا
 القتل من اجل ما جازم بعد الامام من
 يجب ان يقاتلوا في كل وقت و مكان
 احرم و ان ياتوا في كل وقت و مكان
 في كل حال و ان يكون الحكم القليل
 الامام و ان يكون في كل وقت و مكان
 في كل حال و ان يكون في كل وقت و مكان
 في كل حال و ان يكون في كل وقت و مكان

ويشترط فحينئذ يجب عليه إسجامه والمعنى الأول البلوغ والعقل والحرية والبصيرة فإن
المرض المانع من الركوب والعدو والعرج البالغ حدًا أو الموهج المسبب في السعي لا
 تحمل عادة وفي حكمه الشيخوخة المانع من الصيام به والفقير للموجب للعجز عن نفقة ونفقة عياله
 وطريقه ومن سجد فلا يجب على البصير والمجنون ولا على العبد إن كان مريضًا ولا على
 وإن وجد قائدًا أو مطية وكذا الأعرج وكان عليه أن يذكر الذكورية فإنها شرط فلا يجب
 المرأة هذا في إسجامه بالمعنى الأول أما الثاني فيجب على القادر سواء الذكر والأنثى تسليم
 والأعشى والمرضى العبد غيرهم وحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يمكن من الظاهر شعاره
 من الأذان والصلوة والصوم وغيره تسمى ذلك شعار الأندلس عليه ومن الشعار
 الذي هو الثوب المصق للبدن فاستغفر للحكام اللهفة الأربعة للدين وحضر للممكن
 ممن يمكن إقامتها لقوة أو شيرة متبعة فلا يجب عليه الهجرة نعم يجب لبس كثير سوادهم
 وأما حرم المقام مع القدوة عليها فلو تعدت لمرض وفقر وسخوة فلا حرج وإن
 المص منها فلعل عسلا والشرك بلاد الخلف التي لا يمكن فيها المؤمن من إقامة شعار
 الأيمان مع إمكان انتقاله إلى بلد يمكن فيه منها ولا يؤبر من منع الولد من إسجامه بالمعنى
 مع عدم التعيين عليه بأمر الأمام له أو بضعف لمن عن المقاومة بدونه أو يجب عليه عينا
 فلا يوقف على أنهما كغيره من الواجبات العينية وفي الحاق الأجداد بهما قول قوي
 فلو اجتمعوا توقف على أن جميع لا يشترط حرتهما على الأقوى وفي شرط إسلامها
 قولان وظاهر المص عدله وكما يعتبر أذهنهما فيه يعتبر في سائر الآثار المباحة والمندوبة
 والواجبة كفاية مع عدم تعيينه لعدم من فيه الكفاية ومنه السفر لطلب العلم فإن كان
 وجبا عينا أو كفاية كتفصيل الفقه ومقتضا مع عدم قيام من فيه الكفاية وعدم إمكان

في بلدنا وما قارب مما لا يعبر سفا على الوجه الذي حصل مسافر لم يتوقف على اذنها ولا توقف
 والمدن بصم اوله وهو تحت الدين منع المديون المومنين القادر على الوفاء مع كل حال
 اخرج الى الجهاد فلو كان سراً او كان الدين موقفاً وان قبل رجوعه عادة لم يكن له
 مع احتمال في اخرج والرباط وهو الاربعون في اطراف بلاد الاسلام للاعلام باحوال المسلمين على
 تقدير هجومهم مستحب استجاباً لمؤكد او انما مع حضور الامام غيبته ولو وطن ساكن الشرف نفسه على
 الاعلام والمحافظة هو مرابط واقلة ثلثة ايام فلا يتحى ثوابه الا في النذر والوقف والوصية
 باقامته دون ثلثة ولو نذرته وطلق وجب ثلثة بليتين منها كالتخاف والكثرة اربعون يوماً
 فان زاد احتج باجمها وفي الثواب لا يخرج عن صف الرباط ولو انما بغيره وعلماً ليقطع
 من يربط اثب لا غائبة على البر وهو في معنى الاباحة لهما على هذا الوجه ولو نذرته اي نذر
 المرابط التي هي الرباط المذكور في العبارة او نذر صرف الى اهلها وجب الفاء بالنذر
 وان كان الامام غائبا لانها لا تضمن جهاداً او شرط فيها حضوره وقبل يجوز صرف النذر ^{للطهر}
 في البر حال الغيبة ان لم يخف لشدة تبركه يعلم المخالف بالنذر وسخوه وضعيف وهين
فصل الفصل الاول فيمن سب قتاله وكيفي القتال واحكام الذم يجب قتال الحربي وغيره الكفا
 من اصناف الكفار الذين لا ينسبون الى الاسلام فالكتابة لا يطلق عليه اسم الحربي وان
 كان يحكمه على بعض الوجوه وكذا افرق المسلمين وان حكم بكفرهم كما سواهم الا ان يغيروا على
 الامام فيقاتلون من حيث النفي وسباً في حكمه ولا غيره فيكون كفرهم وانما يجب قتال الحربي
 بعد الدعا الى الاسلام بانها الشهادتين والقرآن جميع احكام الاسلام والدعا هو الامام او نائبه
 ويسقط استباده في حق من عرفه بسبق دعائه قتال اضراب غيره ومن ثم غرني النبي ص
 بنبي المصطفى من غير اعلام وهما صلحهم نعم يستحب الدعاء كمثل علمه بمعمود وغيره مع علمهم

بالحال وثبت عن بكر بن ابي ابي انه سئل عن رجل قتل القوم حتى يبلغ
يقول ولا يقبل منه غيره والكافي وهو اليهودي والنصراني والمجوسي كث يقال حتى يسلم او يفل
الا ان يترجم بغير اذن القتل فيقبل منه وهي بدل الحجرة والفرام حكمانا وترك القصر
المسلم بالكنج وفي حكمه الصبيان والمسلمين ذكر او انا ما لقتة عن دينهم وقطع
عليهم وسرقه اموالهم وايلاء عين المشركين وجاسوسهم والدلالة على عوق المسلمين وهو
ضرر عليهم كطعن اعدائهم وعليتهم ولو بالكتابة واظهار المنكرات في سيرة الاسلام كالحكم
وشرب الخمر وكل الربا وسخاخ الحجاز في دار الاسلام والاولان لا بد منها في عقد الله
ويخرجون بخالفها عنها واما بالشرط فقط العبارة انها كث في سنن وقيل لا يخرجون
بخالفها الاسماع شرطها عليهم وهو اظهر وتقدر الحجرة الى الاسلام وتخير بين وضعها على رؤسهم
او رضيهم وعليها على الاي ولا يقدر ربما قدرة على عم فانه نزل على قضا المصطفى في ذلك
ولكن التقدير يوم اجبا لا قبله لانه النسب الفار ويؤخذ منه صاغرا فيه اشارة الى الصغار
ام غير ابراهم فثبت عليه يقول هو عدم تقديره في حال القبر اي يصل توجيهه الى ان يقتل الى
ما يراه ضللا حا وقيل الزام الحكام عليه مع كث او بدونه وقيل اخذه ما ختمه فاما المسلم جاء
وزاد في التدكره ان سبح الذي يهد حسن سيرة يخرج ظهوره ووطأ ارائه ويصير معه
كث الميزان ويا خذ المستوفى لويضه في له منه و يجمع الجمع بين الماضي والا ون
ويبدأ بقول الاحرف الى الاسلام او من نصبه الاسماع الخط في لعب في الاسماع فان يكن مفضل النبي
باجازات ابن اي ضار لما يلتزم اتيه يجمع لانه وكان بينه وبينه عدو او رب كذلك افضل نحو ال
بن سفيان الهمذلي ومثله ما لو كان القريب فها ذما ولا يجوز الفرار من بهر اي الان
العدو ضعف المسلم لما مور بالثبات اي قدرة مرتين او قل الاستحرف لحال اي نقل

طاعة سرور وادب
بشيء ان كان كثير
الماضي
عند منيت الامم
بشيء

الى حاله اكن من حاله التي بعلمها كاستدبار الشمس تسوية اللامه وطلب السعه ومورد
 الماء او تحيز اى منصفه الا انه يستجدها في المعونه على القتال فلهذا كانت ام كثير مع حبها
 له وكونها غير بعيد عما وجه خرج عن كونه مقاما هذا كله للحمار اما لمضطر من عرض لمن
 او نفذ سلاحه فانه يجوز له ان يهرق دية الجارية بطرق الفتح كهدم الحصون والمخيم وقطع
 الشجر حيث يتوقف عليه وان كره قطع الشجر وقطع النبي اشجار الطائف حرق علي بن
 النضر وخراب ياربهم وكذا كرهه بارسال المسلمين ومنعهم وارسال النار والقتال على
 الاقوي الا ان تؤذى القتل نفس محرمه فيجوز ان يكره ان يؤذى او يتوقف عليه
 فيجب وزج المصروع في الدبر وحل تحريم القاءه من يده النبي صلى الله عليه واله وسلم
 استند بالسكونه ولا يجوز قتل الصبي والمجانين والنساء وان عاودوا الا مع الضرورة بان
 تتسوا بهم وموقف المعج على قتلهم وكذا لا يجوز قتل الشيخ الفاضل الا ان يعاودن برأى
 او قتال لا يحتل المشكل لانه يحكم المنة في ذلك ويقبل التمسك والكبر وهو دون الشيخ
 الفاضل او هو وشركه يجوز بالقيده وهو قوله ان كان داراى او قتال وكان نفعه
 عن الآخر وكذا لا يجوز قتل النفس ممن لا يقبل كالتسليم والصبي ولو ترسوا بالمسلمين كيف
 عنهم ما امكن ومع التعذر بان لا يمكن التوصل الى المشركين الا بقتل المسلمين فذا قودوا
 دية لا ذن في قتلهم حشرنا نعم بجهنم الكفارة وعلى كفاية الخطا والعقد وحبها ما
 تكونه في حال غير قاصد للمسلم وانما مطلوب قتل الكافر والنظر في الصوة الواضحة فانه معتد
 لقتله وهو اوجه ويغني ان يكون من بيت المال لانه للصالح وهذه من ايمانها ولا ان في الجاه
 على المسلم ان يارب اوجب القتل عن كبره ويكره التمسك به وهو المنزول عليهم ليل والنار
 قبل الزوال كل بعده لان ابواب السماء تفتح عنده وينزل النصر وبقول الترجمة ويغني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدين
الاسلام دينا لجميع الناس
والمسلمون على ما في
الكتاب والسنن
والاجماع

منه انهم من اضعاف ثلثين
قوله في الدين عارته ومقرن
طالب وعبد الله بن رواحة
عنه

يكون بعد صلوة الظهرين ولو اضطر الابرار من زالت وان يعرف الدابة ولو وقفت
او اشرف على القتل ولو راى ذلك صلاحا زالت كما فعل جعفر بن ميثم وذهبوا جودا
دابة الكافر طارئة في قتلها كما في كل فعل يودي الى الضعف والظفرية والمبارزة بين
من دون اذن الامام على صح القولين وقيل تحريم ان منع الامام منها وعجبنا
ان الزم بها شخصا وكفاية ان امر بها جماعة ليقوم بها واحد منهم تستحب اذا اذ الينا
معين امر جازم ويجب موااراه السلم المقتول في المعركة دون الكافر فان استتب لها
عليها اكرش الذكراى صيغة لما روى من فضل النبي صلى الله عليه وآله في قتلى يذروا قال لا يكون ذلك
الا في كرام الناس وقيل يجب جميعا وهو حسن والقرعة وجه واما الصلوة فليس
لادفن وقيل يصح على الجميع ولا يفرق بين المسلم بالنية فهو **الفصل الثاني** في ترك القتال
وتترك القتال وجوبا لا مورا **احد** الامان وهو الكلام وما في حكمه اذ لا على سائر الحكم
نفسا وبالا اجابة لسؤال ذلك في محله من سبب جوده وفاعله المبالغ العاقل المختار وعقده
مادل عليه من لفظ وكتابة واشارة مفهومة وكثيرا كونه من الامام بل يجوز ولو من
المسلمين لاحاد الكفار والمراد بالاحاد العدد وليس هو من العشرة فما دون او من
الامام او نايبه عاما او في اجمته التي اذم فيها للبلد وهو اعلم منه ولا حاجة بطريق
وشرط اي شرط جواز ان يكون قبل الامر اذ وقع من الاحاد واما من الامام
فيجوز بعد كما يجوز له ان عليه عدم المفسد وقيل وجوبه لمصلحة كما تله الكافر ليرغب في السلام
وترقية السجد وترتيب امورهم وقلتهم ونسبتهم الامر منه الى دخولنا دارهم فمطلع على قوتهم
ولا يجوز مع المفسد كما لو امن اسجاسوس فانه لا يفد وكذا امن في مضرة وحيث تحت شرط
الصورة والكافرا ما منه كما لو دخل بشبهة الامان مثل ان لفظا يعتقد اننا اوصي بقتل شخص

كافية او قيل لا بُدَّ من قِيَمَتِهِمُ الْاَشْيَاءَ بِشَيْءٍ اَوْ اَخْلَصَ بِهَا الْوَسْمُ كَمَا اَتَتْهُمُ وَثَابَتُهَا الْفَرْقُ عَلَى حُكْمِ الْاَلَامِ
 اَوْ مِنْ سَجَاةِ الْاَلَامِ وَلَمْ يَكُنْ شَرَايِطُهَا اَتَمَّ عَلَى عَصْمَةِ الْمُتَقِيَّةِ كَأَشْيَاءِ جَامِعِ الشَّرَايِطِ وَانَّمَا يَنْقُضُ
 الْيَحْيَا مِنْ شَرَايِطِ الْاَلَامِ ذَلِكَ فَيَنْفَعُ حُكْمُ اقْرَبِ الْبَنِي ص بِنِي فَرِيضَةٍ حِينَ طَلَبُوا الْفَرْقَ عَلَى حُكْمِ
 ابْنِ مَعَاذٍ حُكْمُ فَنَهَمُ الْقَبْلِ الرَّجَالِ وَبَنِي الدَّارِ حَيْثُ خُتِمَ الْمَالُ بِقَالَ الْبَنِي ص لَقَدْ تَرَكْتُ مَا حُكِمَ اسْتِثْنَاءُ
 سَبْعَةِ رَعْدَةٍ وَانَّمَا يَنْفَعُ حُكْمُ بَلَمُ سَخَافَةِ الشَّرْعِ اَنْ يَكُنْ مِمَّا لَمْ يَحْظَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ اَوْ يَأْتِي فِي حُكْمِ الْقَدَمَةِ لَهَا
 وَثَابَتُهَا وَارْتِبَاطُهَا بِالْاَلَامِ وَبِنِهَايَةِ شَرَايِطِهَا بِسَلَمِ الْكَافِرِ حَرَمَ قَوْلَهُ سَلَمٌ حَتَّى يَكُونَ بَعْدَ الْاَلَامِ
 لِتَجْزِئَةِ بَيْنِ شَيْءٍ وَغَيْرِهِ اَوْ بَعْدَ حُكْمِ احَا كَمْ عَلَيْهِ حُكْمٌ بَعْدَ الْقَبْلِ اَوْ كَانَ بَعْدَ حُكْمِ احَا كَمْ بَقِيَّةً وَاحِدَةً
 وَبَنِي دَرَارِيهٍ سَقَطَ الْقَتْلُ وَبَقِيَ الْبَاقِي وَكَذَا اِذَا بَدَأَ الْكِتَابُ مِنْ حُكْمِ الْبَحْرِيَّةِ وَبِاتِّعَابِهَا مِنْ
 شَرَايِطِ الْقَدَمَةِ وَيَكُنْ دُخُولُهُ فِي الْبَحْرِيَّةِ لَانْ حَقْدَهُ اَلَا يَمُوتُ الْاَبَةُ فَلَا يَحْتَقِقُ بَدْوُهُ وَخَاصُهَا الْمَهَاوِ
 وَهِيَ الْمَعَاذَةُ مِنَ الْاَلَامِ اَوْ مِنْ نَصْبِهِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْ حُجْرٍ قَوْلُهُ عَاثَرُكَ اَحْرَبُ مَدَّةً مَعْنِي بَيْنَ
 وَغَيْرِهِ بِحَسَبِ رَأْيِ الْاَلَامِ قَوْلُهُ اَكْثَرُ مَا فُتِرَ مِنْ فُلَا يَجُوزُ الرِّيَاكَةُ عَنْهَا سَلَمٌ كَمَا يَجُوزُ اَقْلُ الْبَعْدِ
 اَشْهُرُ عَجَا وَانْتِجَاؤُهَا بِهَا عَاثَرُكَ وَهِيَ حَايِرَةٌ مَعَ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ اَوْ رَخَاءُ الْاَلَامِ
 مَعَ الْعَبْرَةِ اَوْ كَيْفَ يَصِلُ اَنْ يَسْتَهْلِكُ رُثْمٌ مَعَ الْبُحَاوَةِ فَتَجِبُ مَعَ حَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ اِلَيْهَا وَتُجَرِّدُ الْمَصْلَحَةَ
 الَّتِي لَا تَبْلُغُ حُدُودَ حَاجَتِهِ وَلَا تَنْفَعُ الْعَصْمَةَ **الفصل الثالث** فِي الْغَنِيمَةِ وَصَلَاةِ الْمَالِ

وهو ان لا يفر من الحارة او يبيت في ارضها
 او يتركها لغيره بعد ما وضع الحرب
 احرقها فانه يقتل حتى يخرج من الحارة
 او يتركها لغيره فلا يخرج من الحارة
 او يتركها لغيره فلا يخرج من الحارة
 او يتركها لغيره فلا يخرج من الحارة
 او يتركها لغيره فلا يخرج من الحارة

استفهم

والمراد منها ما اخذته لِقَعَةِ الْمُجَاهِدَةِ عَلَى سَبِيلِ الْعَلْبَةِ لِاخْتِلَاسِ وَسْرَقَةِ فَاِنَّه لَا خُذَ وَلَا يَخْلُأُ
 عَنْهُ يَغِيرُ قَالُ فَاِنَّه لَلْاَلَامِ وَمَلَكَ النِّسَاءَ وَالْاَطْفَالَ اِلَيْهِ اِنْ كَانَ يَحْتَرِقُ فَاِنَّه يَحْتَرِقُ وَبِالْاَلَامِ
 يَقْتُلُونَ حَتَّى اِنْ خَذُوا اَوْ اَحْرَقُوا فَاِنَّه اِلَّا اَنْ يَسْلَمُوا اَوْ يَفْتَقِدُوا قَتْلَهُمْ وَتَحْرِيرُ الْاَلَامِ حِينَ يَسْتَرْقَاهُمْ
 وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ وَالْفَدَاءُ قِيلَ بَعْدَ الْاَلَامِ عَلَيْهِمْ مِمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ حَالُ الْكُفْرِ فَنُفِيَ الْاَلَامُ
 وَفِيهِ اِنْ عَدِمَ سَرَقَاتُهُمْ حَالُ الْكُفْرِ اَمَّا تَوْصِيَةُ الْاَلَامِ اَوْ عَظِيمُ الْاَكْرَامِ فَلَا يَلِيزُ مِنْهُ بَعْدَ الْاَلَامِ

اجزاء است فلهذا بعد تعلم ذلك
هذه هي خبر سبعين

ولان الاسلام لا ياني الاسترقاق وحيث يجوز قتلهم تخير الامام تخير شهوة بين ضرب قلوبهم و
ايديهم وارجلهم وتركهم حتى يموتوا ان تقوى ولا تجهز عليهم وان اخذوا بعد ان وضعت حجر
او زار ما اى افعالها من السلاح وغيره وهو كناية عن تقصيرها لم يقتلوا وتخير الامام فهم تخير
نظر وصلي بين الركن عليهم والقتل لانهم مال حسب ما يراه من المصلحة والاسرار حربا هم كانوا
البناسين حيث تعب المصلحة لا تحقق التخيير الا مع شراك الثمن فيها على السواء والاعتين الرجح
واحد كان ام اكثر وحيث نجا الغلاء او اثاره فاق فيدخل ذلك في الغنيم كما دخل اربعين
ابتدأ فيها من النساء والاطفال ولو عجز اكبر الذي يجوز لئلا يام قتلهم عن المشي لم يجر قتله لانه لا يترك
ما حكم الامام فيه بفساد النوع لقتل لان قتله الى الامام وان كان مباح الدم في حمله كان له
المحصن وح فان امكن حمله والترك للجز ولو لم يدر لم يقتله فلا قصاص ولا دية ولا كفارة
وان اثم وكذا لو قتل من غير عجز ويعبر السلوع بالانبات لغدر العلم بعجزه من العلم غالبا والاطوار
انفق العلم بها في وكذا يقبل اقراره بما لا يملك كغيره ولو ادعى الاستعجال بنبات بالذوق فالأثر
يقول للشبهة الدارنة للقتل والايصال ولا يحول من اموال المشركين كان رض المسكن ولا يخرج
المسلمين سواء في ذلك المجاهدون وغيرهم والسقوط منها بعد ايجال التي جعلها الامام للمصلحة
كالذي على طريق العودة وما على الغنيم من مؤنة حفظ ونقل وغيرهما والرضح والمراد به من
العطاء الذي يطلع سهم من بعيطة لو كان تحت السهم كالمزنة والسكنى والعبد والكافرا اذا
عادوا فان الامام يعطيهم من الغنيمه بحسب ما يراه من المصلحة بحسب حالهم وحسب مقتضى الترتيب
الذكرى ان الرضح مقدم عليه وهو احد الاقوال في المسئلة والا قولى ان يحسن بعد ايجال
وقبل الرضح وهو استيثاره في من وعطفه مما يلاوا لا ينافيه بناء على انها لا تدل على الترتيب
والنقل بالتحريك واصل الزيادة والمراد من زيادة الامام لبعض الغنائم على نصيبه شيئا

نصف من الغنيمة
التي هي من الغنيمة
التي هي من الغنيمة

من الغنيمة لمصلحة الدلالة وإمارته وسريته وتجهيزه على قرن واحد وتجهيزه على قرن واحد

من الغنيمة لمصلحة الدلالة وإمارته وسريته وتجهيزه على قرن واحد وتجهيزه على قرن واحد
الكفار وما يعطيه الإمام من نفسه من فارس وباريه وسيف ونحوها بحسب حاجته ولا يقيد بعدم
بعدم الأجاف ساوطة عنده ويقع عليه تقديم السكك المشروط للقتال هو يشاء القليل استخفافاً
الحرب كدخ وسلاح ومركوب سرج ولجام وسوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وخيصة نقاد
معه لأخيه مشدودة على الفرس بما فيها من الأمتعة والدرهم فإذا خرج جمع ذلك
القتال بين المقاتلة وحضر القتال في يوم القتيبة في
دون غيرهم من حضر لصدده وحركوا لبطار والقتال والسياس فيضاً إذا لم يقاوتوا
بعد حياض قبل القسمة وكذا الممدد والوصول لهم ليقاوت معهم فلم يدرك القتال أي جاز في
يكون وصوله بعد الحيازة وقبل القسمة للفارس سمان في ثلثه وقبل ثلثه ولا لرجل يكون
ليس مع فرس سواء كان راجلاً أم ركاباً غير الفرس سهم ولذئ الأسان وان كرت
ثمة أسهم ولو قاتلوا في السفن ولم يجازوا إلا أفرهم لصدى سهم وحصول الكلفة عليهم
بها ولا يسهم للمخذل هو الذي يجنب عن القتال بخوف من لقاء أبطال ولولا الشبهة
الوجه والفرارين الأتية فإن مثل ذلك ينبغي القاءه إلى الإمام أو الأمير إن كان في صلاح
لا تطارة على الناس ولا المرحف هو الذي يذكر قوة المشركين وكثرة جمعهم يودي إلى استخلاص
والغنائم إن خضع من المخذل إذا لم يسهم له فادوا إن لا يسهم لفرسه ولا لقمه بفتح القاف
وسكون الهمزة على أكبر الهمز والفتح بفتح الصاد والمجزة والراء وهو الصغير الذي
لا يصح الركوب أو الضعيف أو يحطم بفتح الحاء وكسر الطاء هو الذي ينكس من الهزال والراجباء
المهمل ثم الرابيع ألف ثم اسما المهمل قال أبو هريرة هو الهالك هزلاد في مجمل فارس
لرجل أعين والمراد هنا الذي لا يقوي رجاءه على القتال الهزال على أول أو حياض على الهزال

فقد الضعيف والفرار من القتال
الضعيف كسيف
نكس الرطل على راسه

الكائن في الأمرين بجملتهم لجميع لصد الاسم ليس بعد الفصل الرابع
 في احكام البغاة من خرج على المصم من الامة فهو باغ واحد كان كان بجملتهم لصد الاسم
 او اكثر كامل بجمل الصفين بما اذا ذهب اليه الامام حتى يبي اي يرج الى طاعة
الامام او يقتل وقال كف الان الكفار في وجوبه على الكفاية وجوب الثبات له وباقى الاحكام
اتساق فقد الفتة كاحجاب بجمل ومعويه يخير عاجز بحكم ويتبع مدبرهم ويقتل ابهم وغيرهم
كالحواج يفرقون من غير ان يتبع لهم مدبر او يقتل لهم سواء يخير لهم على خرج ولا
في الفرقتين ولا ذرا يرحمهم في المش ولا تملك اموالهم التي لم يجهز العسكر اجل ان
كانت تما ينقل وتجول ولا ما العسكر اذ رجوا الى طاعة الامام وانما اختلاف في
قيمة اموالهم الى جواهر العسكر مع مدبرهم وان الحج عدم قيمة اموالهم مط علا سيرة على في
اهل البصرة فانه امر بر د اموالهم فاخذت القدر كفا ما صاحبها ما عرفها ولم يعطي
اربابها والاكثر منهم المص في خمس س على قيمة كقيمة الغنيمة على سيرة على المذكور
فانه قسمها اولا بين المقاتلين ثم امر بر د اولا بجواز لما فعله اولا بظاهر الحال وقوى
الانذار ان رد ما على طريق المن لا استحقاق لكم من النبي ص على كثير من المبتكرين في بعض
الاصحاب الجواز استرقاقهم لمفهوم قوله لما فعله فانت على اهل البصرة كما من النبي ص على اهل
مكة وقد كان لهم السي نكذ الامام هو وشاذ الفصل الخامس في الامر بهم
وهو بجمل على الطاعة قولا او فعلا والذي عن بكم وهو المنع من فعل المعاصي قولا
او فعلا وهما جهان عقلاني اصح القوليين نفس لا اجماعا اولا اول فلا تطاع الطغ
وهو بجوب على مقتضى قوا عد العدل ولا يلزم من ذلك جوبها على اقعة الآثار منه حلا
الواقع ان قام به اتولا والا اخلا نكلمته تم ان لم يقم استلزام القيام به على هذا الآل الوجه

البغاة طعن على مجازة واحد وعلى ان
 ولا تستقله وعلى طعن على الشئين
 في وقت الشئين جميع على الامام عليه السلام
 الاتي يمكن اشتقاق الباغي منه واحد
 انما باقية ليجوز له الخروج والرسول ولا يملك
 ذلك ولا يستقله ولا يستقله على الامام
 وعليه ذلك جميع

كفاية كفاية كفاية

هذا هو الراجح في
القولين في
المتن

المتن في التكليف يجوز خلاف الوجوب خلاف محله خصوصاً مع ظهور المنع فيكون الوجوب في
حده نعم أذا زاد التحنيف بالمخالفة لطلب التكليف وقيل وإما أن لا يغير في الكتاب والكتوبة
ولكن سلكتم أنه يدعون إلى التحريف فيأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر وقوله ثم إنهم لم يسمعون
ولهم من المنكر والسلطان أمر شراركم على خياركم فيدعوا لكم على خياركم ومن طرد أهل
دينه بغيرهم الظهور طليق عليهم من إرادته في الكافي وغيره ووجهها على الكفاية في وجود
للأية السابقة لأن الغرض شرعاً وتوقع المعروف وإرتفاع المنكر من غير اعتبار مباشر
معين فإذا حصل ارتفع وهو معنى الكفاية والاستدلال على كونه عيناً بالعمومات غير كما
للتوفيق ولأن الوجوب الكفاية يحتاج إلى جميع المتكفين كالغني وإنما يسقط عن البعض
بقية البعض فبما رخص الخطأ الجميع ولا شبهة على القولين في سقوط الوجوب بعد الالتماس
شرط الذي منه حرار العاصي وإنما يختلف فائدة القولين في وجوبهم بما يمكن
حصول الغرض فإن قام بين ذل الكفاية وعدمه يستحب الأمر بالمندوب والنهي عن المنكر
وإلا خلافان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنهما وجبان في الجملة إجماعاً وهذا غير حرجين
فلذا أفردهما وإن لم يكن بخلاف دخول المندوب في المعروف كونه الفعل المشتمل على وصف
زايد على حده من غير اعتبار المنع من التقيض وإما النهي عن المنكر فلا يدل في أحد الأمرين
فقط وإما المنكر فلا في الفعل القبيح الذي عرف فاعله فتجاءر أول عليه والمنكر لا يستحق وما
يجوز مع علم الأمر والنهي المعروف والمنكر شرعاً لئلا يتركوا عن معرفته ثم
بالعلم هنا المعنى العام ليسهل الدليل الظني المنصوب عليه شرعاً وأما إصرار الفاعل والتارك فلو لم
الأقلاع والندم سقط بل حرم والتفكير في سن وعجته في السقوط بظهور ما رآه الندم
والأمن من الضرر على المباشرين وعلى بعض المؤمنين نفسياً وإلّا أوعضاً فبدون تجميع

يحتاج معرفة فتحة كونه عقلياً ضرورة أنظر
الاضطرار وهو قوله أو دل عليه لأدراج الألف
بفتح الألف لا يسمع منه
بفتح الألف

الوجوب

التفصيل والفرد على رد الفروع الى الأصول من الأحكام والفروع الكلية التي هي اول الأحكام ومعرفه
 الحكم بالسبل يعني عن الاستلزامه وذكره تأكيد والمراد بالحكم العموم بمعنى التعميم فيها بالبدل
 ان لم يجوز تجزئى اجتماع الأحكام المتعلقة بما يحتاج اليه من الفتوى والحكم ان يجوزناه وبد
 المص جواره وهو قوى ويجب على الناس الترافع اليهم فيما يحتاجون اليه من الحكم فيصير مؤرخا
 ونفسه ويجب ذلك عليهم ايضا مع الأمن وياتي المراد عليهم لانه كارد على تبهم وانتمهم على
 وهو على حد الكفرانته على ما ورد في الخبر وقد فهم من تجوز ذلك للفتوى المستبين عدم جواره
 غيرهم من المعتدين بهذا المفهوم صرح المص وهبه طهين من غير نقل خلاف ذلك
 سواء قلده في ذلك حيا او ميتا نعم يجوز لمقتل الفتية نقل الأحكام الى غيره وذلك لا بعد افتاء
 اما الحكم فيمنع مطع للاجماع على شتر اطلاق الفتوى في الحكم حال حضور الامام وخيسته

الحكم

المزوج اقامه احمد على زوجته واما ومتعه مدخولا بها وغيره من ام عبيد ام
 بالفرق والوالد على ولده وان نزل السيد على عبد بل رقيقه مطع سواء في ذلك اكلية
 والرحم والقطع كل ذلك مع العلم بموجبه مائة او اقرار من اهل البيت فانهم وطايف
 احكام قيل كيف كونها ثابت بها ذلك عند احكام وهدى الحكم في المولى مشهين صحاب السجاء
 فيه الا انش واما الاخران فذكره الشيخ وبعده جماعة منهم المص ودليله غير واضح وصالح المانع
 يقتضيه العدم نعم لو كان المتولى فيها فلا شبهة في اسجواز ويظهر من المختلف ان موضع الترافع
 معه لا بدونه ولو صطره السلطان الا اقامه حد او قصاص ظلما او صطره بحكم يخالف
 المشروع فلهذا كان الضرورة الا يصل فلا تقيده فيدخل في اسجواز صحيح لان المردى انه
 لا تقيده في قتل النفس فذو خارج واتخذ الشيخ باقتل مدعيه انه لا تقيده في الدماء وفيه نظر
 كتاب الكفارات وهي تنقسم الى معية بعض كفارات الحج ولم يذكرها هنا كقضاء بها

فيجتمع على الامة ذات الالباب
 ولاية الشريعة

مسكين يد يستعفف الله وعلما بمضمونها من عدم المعارض مع صحة الرواية وكونها مكتوبة فمأذرة
 لا يصدق مع ما ذكرناه وجوبها في العلالة في الخلف وفي جملة الى عدم وجوب الكفارة مطمأئدا
 انقضاء يمين ولا حلف الا بالله والنفس جميع على تحريم مطمأئدا في جر المنة شرعا في المصالح الكفارة
طاهر على ما اختاره هنا وقبله العلالة في بعض كتبه وابن اديس لم نقف على ما أخذ قيل كبرية
 مخيرة وفيه الشيخ ره في النهاية ستنا والارواية ضعيفة وفيه س نسب القول الثاني الى الشيخ ولم
 يذكر الاول الاقوى عدم الكفارة مطمأئدا لصالة البراءة نعم يستحب لصاحبه الرواية لا ذلك من
 ولا فرق في المصالح بين الغريبين به لا إطلاق ولا يفرق بين الكل والبعض ظاهر الرواية
 الحلال فافادة اجمع المعرف والمضام المسموم واستقر في س عدم الفرق لصحة جرح الشعر و
 وشعرها عرفا ببعض وكذا الاشكال في الحاق الاضرار بالجرم واحتل من مساواة في المعنى
 واختاره في س ومن عدم النص وصالة البراءة وبطلان العيال في عدم العلم بالحكم التوبة
 لا الحاق كذا في الحاق جرحه في غير المصالح عدم النص واحتمال الاولية وهي ممنوعة في
نقطة اي نقف شعرا او حدثا فيهما او شق الرجل ثوبا في موت ولده او زوجه كفارة مسكين
 على قول الاكثر منهم المص في س جازما به من غير نقل خلاف وكذا في العلالة في كثير من كتبه
 هنا الى القول بشعره توقف فيه وهو المناسب لاستدراك الرواية التي قلت على حكم السابق
 ولم يعرف بعضها في س وليس بين اثنين فرق الا يتحقق خلاف في الاول والآخر
 هذه والبيان في نقف الشعر كما سبق لا فرق بين الولد والصلب وللد الولد وان نزل في كرا
 او انشئ لذكر وفي ولد انشئ قولان اجمعا عدم التحقق لا فرق في الترجيح بين الدائم
 والمتقطع بها ولم يطلعه بغيره ولا تلحقها الام وان كان سرية ام ولد ويعتبر في اخذ
 انما كما صرح الرواية وطلق الاكثر وصرح جماعة منهم العلالة في التحرير بعدم خط

وليعبر منه سماءه فلا يشترط استيعاب الوجه ولا شتر جميع الجمل ولا يلحق خدش الوجه وان ادى
ولا لطمه محروا ويعبر في التوسيع عرفا ولا فرق فيه بين الملبوس وغيره ولا بين شقة ملبس وغيره
ولا بين استيعاب بالشق في عدمه وكفارة بشقة على غير الولد والزوجه واجازة عمت على الاب
لما نقل من شتر بعض الانبياء والائمة فيها ولا في شتر المرأة على الميطة وان حرم قبل من شتر
امرته في حديثها فارقها وكفر بحسبة اصوغ دقيقا نسب الى القول متوقفا فيه بجزم به في
س مسنده رواية ابي بصير عن ابي عبد الله وهي تسليم سندها لا تصرح فيها بالوجه في القول
بالاحتجاب وجه وفي الرواية تصرح بالعالم واطلوا اكثر ولا يتجوز في لفظ الكفارة على وجهها
بالعالم ولا فرق في العدة بين الرجعية الباس في عدة الوفاة وغيرها وفي حكمها ذات العمل
وهو مصرح في الرواية ولا بين المدخول بها وغيرها والدقيق في الرواية والنفوس مطر وربما
قبل مختلفا صنفه يجوز اخراجه كفارة وهو دقيق كحطه واشعر ومن نام عن صلوة لعبته
حتى تجا وز نصف الليل سج صائما ظاهرا كون ذلك وجه الكوجب لا مقتضى الامر
وفي س نسب القول الاشجزة جعل الرواية بمقطوعه وح فالاحتجاب قوي ولا فرق
بين النائم ككث عدا وسهوا وفي الحاق السكران قول ضعيف وكذا من بعد تركها او نسيه
من غير نوم ولا يلحق تاسي سنة قطعا ولو فطر ذلك اليوم ففي وجوب الكفارة من جميعه على
القول بوجوبه اولاء بناء على انه كفارة فلا كفارة في تركها وجهان اجمودها الثاني ولو ناسا
فيه مطر افطره وقضاه وكذا لو مرض او خاصه سنة او وافق العدة او ايام التيسر مع جهل
سقوط ولو صادف صوما متقينا سنة خلا مع احتمال قضاء كفارة ضرب العيب في سجد
الذي وجب عليه بسبب بافعله من الذنب ومطر عتقه سنة استجبا عند الاكثر وقيل وجوبه باقر
المص في س مقتصر على نقل اختلاف وقيل المعبر تجا وز حد آخر لانه المتيقن والمبا عرس

اسم انها سلة لا مقطوعة لان رادها عليه
بن المغيرة عمر حدة عن الحارث عليه السلام
سنة

فمن
اجبت فطره ولو ناسا
العبد وادام الشتر في
سقطه ايضا اذا كان السقط
لعدم تالمية الكف بالصوم
الشارح مطر وعليه سنة

١٠
 انطلاق ولولته كفارة كغيره وكفارة الآية كفارة لجميع لآتين خاص بتعين العن في المرتبة ^١
 الرتبة ملكا او سبيها كما لو ملك الثمن وجد البا ذلها زيادة على داره وشي به الاقين بحاله وخادمه
 الايق به او الخج اليه وقوت لم يسيله ولحق الواحي النطق ووفاء دينه وان لم يطالبه
 لو تحلف العادم العن اخره الامع مطالبه الديان للتمني عن الحق وبعده بالقدرة عند
 لا تجوب فيرط فيها الاسلام وهو الاقرار بالشهادتين مط على الاقوى وهو المراءى من الليمان
 المطوب في الآية ولا يشترط الايمان الخاص وهو الولاء على الاظهر وطفل احد المسلمين بحكمه اسلام
 الاخرس بالاشارة و اسلام السبي الغيا للشهادتين وقبيل انفراد المسلم بعينه المص ومخاطبته
 انزها بها بعد البلوغ وبتقية السبا على القول في تحفة بالولادة من المسلم وها من استقاء
 شرعا وتولده منه حقيقة فلا يقصر عن السبا والاول اقوى و اسلام من العيوب الموجه للعن وفي
 التمي والاقعاد وانجذام التشكيل الصادر عن مولاه وهو ان يفعل به فعلا فطينعا بان يحبه
 انفه او يقطع اذنيه وسخه لافعة ومحر حصوله السبا على ما علم فلا يصور بقاء العن
 ثانيا ولا يشترط سلامة من غير من العيوب فيجزي العور والاعرج والافقع والخصي والام
 ومقطوع احدى الاذنين واليدين ولو مع احد الجليلين والمرضى وان مات في مرضه والام
 والعاجز عن تحصيل كفايته وكذا من تشبث باخرته مع بقائه على المكاة كالمدير وام الولد وان
 لم يخرجها لحوالها عتقا و اجزاء المكاة لم يخرج منه شي قولان واجزاه لاسخ من قوة
 دون المهرين الامع اجازة المهرين والمند ورعتة والعتبة وان كان معلقا بشروط لم
 بعد على قول رحمه المص في نس واستلحق من العوض فلو عتقه وشرط عليه عوضا لم يقع
 الكفارة لعدم تحض القرية في عتقه بذلك نظرو قطع المص في نس بوقوعه وكذا لو قال
 غيره اعتقه عن كفارتك ذلك على كذا او عتق للمص بها بعدد وقوع العن مط نعم لو امره

عن الأمر بعوض وغيره جزءا والنية هنا من الوكيل ولا بد من حكم بانتقال الملك الأمر ولو لم يملك
 لا عن الألفي ملك في كونه هنا قبل العتق وخد الشرع فيه أو بعد وقوع الصيغة ثم يعق أو يكون العتق
 كاشفا عن ملكه بالأمر وجهه والوجه استقلال الألف المقرون بالعتق والنية المتمثلة على قصد الفصل على
 وجه متقربا والمقارن للتصيف والتعيين للسبب الذي يفرغه سواء تعددت الكفارة في ذمته أم لا أو
 تغاير اجتناب الامكان يقتضيه لأطلاق صرح به في سنن وجهه ان الكفارة سهم شركين إن فرأ
 محققا والمأمور به إنما يتحقق بميزة عن غيره مما يشترك ويكفي ما ينع مع استحاده في ذمته
 لا يشترك فخرج نية عمالي الذمته من الكفارة لأن غيره ليس مأمورا به ولا يتصور وقوعه
 منه في تلك الحالة شرعا فلا وجه للاحتراز عنه كالقصر والتمام في عمر موضع الخمر والاقوى ان المتعد
 في ذمته مع اتحاد نوع سببه كافتار يومين من شهر رمضان وخلف نذرين لك ثم لم يوف
 سببا به توجب ذلك الحد التميز وان اتفق مقدار الكفارة وقيل لا في غير النية وعلمنا احترازه بكون
 برئت ذمته من واحد لا بعينها فيعتق في الباقي الأطلاق سواء كان يعق أم غيره من اجزاء
 الخيرة والمرتب على تقدير العجز ولو شك في نوع ما في ذمته اجزأه ان اطلاق عن الكفارة على
 كما يخرج العتق عما في ذمته لو شك بين كفارة ونذر ولا يخرج ذلك في الاول كما لا يخرج
 مطه ولا نية الوجوب مع العجز عن العتق في المرتبة يصوم شهرين متتابعين بالليلين وان
 ان ابتداء من اوله ولو ابتداء من انشائه اكل ما بقى منه ثلثين بعد الثاني وجزءه الهلواني
 الثاني ولو قصر هنا على شهر ويوم يعين العدد في فيها والمراد بالتتابع ان لا يقطعها
 ولو في شهر ويوم بالافتار حذر تيارا ومبسوغة كالسفر ولا يقطع غيره كالحض والمرض والسفر القوي
 والوجوب عليه على ما مضى من نذر العذر على الفور هذا اذا جاز السفر ما لو علم قبل الشرع
 لم يعذر لعذره على التتابع في غيره كما لو علم بدخول العيد سحرا يحض للزوم في الصلاة ولا يعذر الا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

سن اليأس تعزيراً للوجوب بأضرارها بمكلف بحجة التيقن كالعقوب ما يعبر فيه نية ولو نسبها
جدة ما إلى الزوال فإن استمر إليه لم يجر ولم يقطع السابغ على الأقوى ومع كونه من الأصنام يستحق
مسكيناً فيجب فيه ذلك كفارة شهر رمضان وقبل الخطأ والظهار والندوة ولا في مطم لم تته فانه في
كفارة افطار رمضان وكفارة ليمين طعام عشرة وطلوع الحكم احتمالاً على علم المشايخ
في أكله واحد أو تسليمه إلى كل واحد على صح القولين فتوى وسنداً قيل من من مطم وقيل
القدرة وقيل في التسليم الصغير والكبير من حيث لا قدر وإن كان الوجوب الصغير تسليم الوالي
وكذا في الأشياء ان اجتمعوا ولو لم يفرقوا الصغار حسب الشان بواحد ولا يترقب على اذن الوالي
ولا فرق بين اكل الصغير والكبير ودونه لا طلاق النص ونه وانه ان المراد الصغير
البالغ مع احتمال الرجوع إلى العرف ولو تعذر العدد في البلد وجب النقل إلى غيره مع
فان تعذر كثر على الموجودين في الأيام بحسب الخلف والمراد المسكين من من لا يقدر على
قوة سنة فعلا وقوة فيشمل الفقير ولا يدخل الغارم وان تعجز عنه ما له يعبر فيه الإيمان
وعدم وجوب نفقة على المعطى اما على غيره فهو من مع بدل المنفق والآفل والطعام
مسماة كحفظه ولشعره وديققه وخبره وما يغلب على قوة البلد ويجزى القمرة والبريد
السوس ودقيقه في القوف قداس
الطعام باس سوسا بالفتح واساس
وسوسن

هذا هو الوجه في وجوب
النفقة على الزوج
في كل حال

سنة ١٢٠٠

واجبة العدا وبسبب الشكوك وكفى ما يستعمل ثوبا للتصغير وان كانوا منفردين ولا يكره
 على الوجود ولو تعذر العدم لم ينقص احتماله وكل من وجب عليه صوم بخير من غيره
 فيغير عن صومها اجمع صام ثمانية عشر يوما وان قدر على صوم ازيد منها فان عجز عن صوم ثمانية
 عشر اجمع تصدق عن كل واحد من الثمانية عشر بمدين الطعام ويل عن الشين بضعف سقوط حكمها
 قبل ذلك وكونه خلاف المنع بدو وعدم صحة الكفارة لمخيرة لان القادر على طعام اثنين
 يجعله اصلا لا بد لابل لا يجزيه الثمانية عشر مع قدرته على طعام اثنين لانها بدل اضطرار
 وهو بدل خسياري فان عجز عن اطعام القدر المذكور وان قدر على بعضه استغفر
 ولو مرة بنية كفارة **كتاب النذر** وتوابعه من العهد واليمين بشرط التناذر
 الكمال بالبلوغ والعقل والاختيار والتصد الى بدلول الصيغة والسلام واستحريه فلا ينفذ
 نذر الصبي والمجنون مطم ولا المكروه ولا غير القاصد كمواعصية غائبة او لا عجا او كرها
 او غاضبا غضبا يرفع قصده اليه ولا الكافر مطم لتعذر القرينة على وجهها منه وان
 استحب الوفاة لو اسلم ولا نذر المملوك الا ان يجز المالك قبل ايقاع صيغة او
 بعده على المخارعة لم يصح او نزول الرقية قبل احوال المانع والا قوى وقوعه
 بدون الاذن باطلا لنفي ما يثبت في استجر المحمول على لانه اقرب المجازات الى حقيقة
 لا يرا فيها عسوم الا ما يوافق بالنذر مخصوص بالنذر المذكور كما دل عليه استجر لا نذره
 مع النبي واذن الزوج كاذن السيد اعتبارا بوقوفه عليها سابقا لوقوعها قبل احوال
 او ارفع الزوجه قبله ولم يذكر توقف نذر اقوليد على اذن الوالد لعدم النص الدل
 عليه بها وانما ورد في اثنين فيجب على حامله الصحة وفي س الحقة بها باطلا في بعض
 الاخبار على ان نذر كقول النظم على كمال عن جارية حلف منها يمين فقال نذر على ان

بمنع دفع الاحكام
 لا يشرى لمن يقدر على الصوم اصلا
 الحكم اثنين فتم سعة

انما حلف الا كفارة على ما يمين من الاذن فلا بد
 من اطلاقه المنع بالسبق الاذن تأمل منته

بكذا وقع من اكثر النسخ والا لا يكون
 معناه بالاقم سعة

لا يعيها فقال في نه تذرك والاطلاق وان كان من كلام السائل الا ان يقرر الامام عليه السلام
 به ولما ديهما في المعنى وعلى هذا الوجه اختصاص الحكم بالولد بنسب في الزوجه مثله كاشتر الكما
 في الدليل نفيا واشباتا اما المملوك فيمكن اختصاصه بسبب حجر عليه لعلامة اقرار عليه
 بوجه وهو الالب والمحقق شرك بينه وبين الزوجه في الحكم كما هنا ترك الولد ليس بوجه
 والصيغة ان كان كذا فلهذا على كذا هذه صيغة النذر المتفق عليه بوسط الشرط ويستفاد
 من الصيغة ان القرية المتغيرة في النذر اجماعا لا يشترط كونها غاية للفعل كغيره من العادات
 يكفي تضمن الصيغة لها وهو هنا موجود بقوله فلهذا وان لم يتبعها بعد ذلك بقوله فلهذا
 التمتع والله وسخوه وهذا صريح في س وجعل اقر في مو اقر ومن لا يكتفي بذلك في نظر
 ان القرية غاية للفعل فلا بد من الدلالة عليها وكونها شرط للصيغة والشرط مغاير للشرط
 بان القرية كافية بقصد الفعل فلهذا كما اشترنا اليه وهو هنا حاصل والتقليل لازم والمعايرة
 متحققة لان الصيغة بدونها ان كان كذا فعلى كذا لان السائل في النذر الوعد بشرط فيكون
 اضافته خارجة وضابط اي ضابط النذر والمراد منه هنا المذكور وهو المكرم بصيغة
 النذر ان يكون طاعة وجاهبا كان او مندوبا او مباحا راجحا في الدين والدين فلو كان
 مساوي الطرفين او مكرها او حراما التزم فعلا لم ينعقد وهو في الأخير من وفاتي في
 المتساوي قولان فظاهره هنا بطلانه في سرجح صحته وهو اوجود هذا اذا لم يستعمل على
 شرط وانما ينبغي ان يكون طاعة لا غير في س مساوي بينهما في صحة المباح الراجح والمتساوي
 ولمشاهما هنا معقد واللتا بمعنى صلاحية تعليل قدرته بعائته في الوقت المضروب فعلا او قوة
 فان كان وقته معينا محتملة وان كان مطلقا لم يعمروا فلهذا في كون المبدأ والقدر
 الفعلية لانتها غير مارة لهم كما صرحوا به كثيرا الحكم بان من نذر الحج وهو عاجز عنه بفعل لكنه

يرجو القدرة فيقدره ويتوقها في الوقت فان خرج وهو غير رطل وكذا لو نذر الصدقة
بمال وبفقير او نذرت اسما في الصدوم مطاوعة وقت ممكن فيه فله بعد الطهارة وغير
ذلك وانما خرجوا بالقياس المتعنع عادة كذا في الصدوق الى السماء او عقلا كما يكون في غير ذلك
بين البضين او شرعا كما في كتاب سبأ مع القدرة على الغسل وفي القتم يمكن دخوله
في كونه طاعة او مباحا فيخرج به او بها والاقرب انما اللفظ فلا يكفي النية في انعاده
وان استحباب الوفاء به لانه من قبيل الاستحباب والاصل فيها اللفظ الكاشف عما في الضمير لا
في اصل عدم بشرط او بدونه والوعد اللفظي والاصل عدم النقل وذهب جماعة منهم الى ان
عدم بشرطه لئلا وعموم الادلة انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى وانما
والبا سببية تدل على حصر السببية فيها واللفظ انما اعتبر في العقود لكونه والاعلى للعلم
بما في الضمير والعقد هنا مع اتقاء العالم بالسرور وترويض المصنف في حسن العلامة في الخرج
في غيره الاول وكذلك الاقرب انما التبع به من غير شرط لما مر من لئلا والادلة التي
له وقول بعض اهل اللغة انه وعد بشرط والاصل عدم النقل معارض بقوله في غير شرط انهم قد
المعروف من الصدوق ولا بد من كون انما ايجاز طاعة ان كان نذره مجازات بان يجعل احد
المعروفة فلو كان مرجوحا او مباحا لم ينفذ لقول الله في خبر ابي الصباح الكندي
النذر شيء حتى يشيئ الله صياها او صدقة او يد يا وحق الا ان هذا خبر شميل المتعنع به
من غير شرط وانما لا يقولون وطلق اكثر اشرطه كونه طاعة وفي من استقر في الشرط
تعلقها بالمباح محتجا بالخبر السابق في بيع اجارية والبيع مباح الا ان يقرن بعوارض
مرجحة ككون الشرط وهو معلن المبرم به عليه سائعا سواء كان راجحا ام مباحا ان قصد
بالخبر انما اشكر لكونه ان حجت او رزقت ولذا او ملك كذا في الحديث كذا من اواب الطاعة وقصد

في الخبرين بن الحسن طاعة في نذر الصدقة
ان في النذر الصدقة غير كون المتعلق سائعا
يدل على حوزة نذر الصدقة بالمباح كما هو
المعروف في كتابنا على وجه الاستحباب

فانها موضوعه لاثمية ابتداء فكان ذكره اول ما تعقب نعم لو قيل بان جميع حلف بالله غير
اعتبار اسم مجابين ذكرنا في حقه من ان الله جل اسمه هو الاسم الجامع ومن ثم جرت الامم
اليه ولم يرجع الى شي منها فكان كذا كانت سائر ايراد باسمه ما ينصرف لطلاقها عليه
والالف في الموضوع ان يمكن فيها المشاركة حقيقة او مجازا كما تقدم والاولى وان
والرب والخالق والبارئ والرازق ولا ينفك بالموجود والقادر والعالم والحي
والسميع والبصير وغيره من الاسماء المشتركة بينه وبين غيره من غير ان يغلب دون
نوى بها كحلف لسقوط حرمتها بالمشاركة ولا بد من المحلوقات الشريفة كما تبنى الامة
والكعبة والقرآن لقوله من كان حالفا فليحلف بالله او يذروا اتباع شيئا ان تعالى
ليبين منع الانعقاد وان علم شيئا متعلقة كالوجوب المندوب على الاشرع تعالى لهابه
عامة ونطق بها ولا يقدح النفس السعال وقصد اليها عند النطق بها وان استغنى
اليمين دون العكس ولا فرق بين قصد التبرك والتعلق بها لاطلاق النص وقصره
على ما لا يعلم شيئا ان في كمالها دون الوجوب والمندوب وترك احرام المكره
والنقض مطاعا والحكم نادر وتوجيهين لكنه غير مسموع في مقابلة النص والتعلق على مشيئة الغير
يحسبها ويوقعها على مشيئة ان علق عقدها عليه كقوله لا تفعل ان شاء زيد
فهو الشرط لم تنفك ولو اذن حلقها عليه كقوله الا ان يشاء زيد انعقدت بلم يشاء حلقها
فلا يطل الا ان يعلم الشرط وكذا في جانب النفي كقوله لا تفعل ان شاء زيد والا ان يشاء
فيتوقف انتفاءه على مشيئة في الاول وينفي بدونها في الثاني فلا يحرم لفعل قبل مشيئة
ولا يحل قبلها ان العلمين المتعلق بالذرة في اعتبار كونه طاعة او مباحا راجحا او دينا او
او عسبا ويا لانه لا اشكال مناهة تعلقها بما مراعاة الاولى فيها وترجيح مقتضى العلمين عند

التدوي وخبر عبارته بما عدم انعقاد العقد المتساوي لأجزاء من ضابط التذرع أنه خلاف فيه
 منها كما عرفت به في سائر الآله لولية مبعودة ولو طرأت بعد المين فلو كان البراولة في الاستد
 ثم صارت المخالفة اولا تتبع وكفارة وفي عود المين يعودا بعد انحلالها وجهان اما لو لم
 ابتداء للبر حجية لم تعد وان تجددت بعد ذلك مع احتمالها وعلم ان الكفارة تجب لغير
 مقتضى التذرع اختيارا فلو خالف شيئا او مكرها او جابها فلا حيث لرفع الخطاء
 وبتين وبما سكر هو عليه وحيث تجب الكفارة تخل وتخل في التابة وجهان
 المتعد في قواعد الانحلال لوصول المخالفة وهي لا تكرر كما لو تعد وان اقرقا بوجوب الكفارة
 وعدمها **كتاب القضا** اي الحكم بين الناس وهو وجه كفاية في حق
 القضاة لئلا ياتي مع حضور الامام عمه وطفله الامام او نائبه بغيره نصب قاضي
 الناحية ليقوم به ويجوز على من عينه الامام الاجابة ولو لم يعين وجبت كفاية فان
 لم يكن ابلا او احدا تعييت ولو لم يعلم به الامام لزمه الطلب في استجابه مع
 عينا قولان اجمود هما ذلك مع الوثوق من نفسه بالقيام به في القية بغيره
 الفقيه اجماع لشرائط اثناء وهي السبرغ والعقل والذكورة والايان والعدا
 وطهارة المولد اجماعا والكتابة والسحرية والبصر على الشهور والطق وغلبة الذكورة
 الاجتهاد في الاحكام الشرعية واصولها وتيقن معرفة المقدمات وهي الكلام في
 واخوه لم يعرف في لغة العرب في شرايط الادلة والاصول الاربعة وهي الكتابة
 والابحار ودميل العقل والمعتبر من الكلام ما يعرف به التدقم وما يلزمه من صفات
 اسجال الاكرام وعدله وحكمته وبنوة نبينا محمد ص وصحة واما ما لا يمتنع ان يحصل
 الوثوق بسمجهم وتحقيق استجابه لصدق ما جاء به النبي ص من احوال الدنيا والآخرة كل

هذا الحديث يدل على ان الصدقة لا تجوز الا على وجهها
 وانما الصدقة على وجهها ان يكون المستحق
 من الفقراء والمساكين واليتامى والسائلين
 والذين هم على ما كان عليه من الدين
 والذين هم على ما كان عليه من الدين

انما ان الصدقة لا تجوز الا على وجهها
 وانما الصدقة على وجهها ان يكون المستحق
 من الفقراء والمساكين واليتامى والسائلين
 والذين هم على ما كان عليه من الدين
 والذين هم على ما كان عليه من الدين

للمنفق آية واحدة في غيره او من غيره او لا يتيم لم يخرج ولا يخرج في الحج هي التمتع من غير صاحبه ولو لم يعدم
 التمتع التمتع او نحو لصاحبه بل قبل التمتع بخلاف في القرآن فانه يتعين في وجهه بالاشعار و
 التقليد هذا الموضع والاقوى هو الذي ختاره في سائر الاجزاء لدلالة الاجزاء الصحيحة عليه في منسقط
 الاكل منه ويصرف في الحيتين الاخيرتين ويستحب لوجاهة تعريفه قبل التمتع وبعد اتمامه والتج
 باقيا ليدفع عن صاحبه غرامة الابد او محله في محسب فخرج هي القرآن كما ان قرنه باجره لعمرة
 ومعنى ان قرنه بالحج ويحب فيه ما يحب في هي التمتع على الاقوى وقيل الوجه في خاصة ان كان
 مندورا للصدقة وحرم به المصنف في سائر جعل الاول فرسا وعبارته هنا تستعمل في لانه لا
 التمتع واطلق ويخرج الهدى الوجه عن صاحب التمتع الهمة وكسرها وتشديد اليها لمفارقة فيها
 وهي ما ينجح يوم عيسى الا في تفرقا وهي مستحبة استحبابا مؤكدا بل قيل بوجوبها على القادر وروى
 استحباب التمتع من لها وانه دين مقضى فان ركب على المكلف هي جزءا عنها واجمع عليها بل
 وشراطينها وسنها كالهدى ويستحب التمتع بها لثبوتها وان حكمه ويكره ما يربيه لثبوتها عنه ولا يورث
 القسوة وايامها اي ايام الحج اربعة اولها النحر والامصار وان كان بمكة فثمة اولها النحر
 لثمة اولها قها من يوم النحر طلع الشمس ومضى قدر جلوه لعيد الخطبتين بعده ولو فانت لم
 تقص الا ان يكون وجهه نبذ وشبه ولو تعذر تصدق منها ان اتفق في الاما يخرج
 منها او ما يريد اخراج فان حلفت فتمن موزع عليها بمعنى اخراج قيمة منسوبة الى القيمة لمختلفة
 بالسوية فمن الاثنين النصف ومن الثلث الثلث وهكذا فلو كان قيمة بعضها مائة وبعضها مائة
 تصدق بمائة وخمسة وعشرين ولو كانت ثلثة تجزى تصدق بمائة ولا يسد قيام مجموع القيمة
 بعضها لو كانت موجودة وروى استحباب الصدقة بالكثر ما قيل الصدقة بالجميع افضل اسكال في القيمة
 ويكره اخذ شيء من جلودها وعطائها او اجزاء ارجاء اصادقها اذا تصدق بها فلا يكره وكذا حكم جلدها
 وشعرها

والظاهر ان جميع الغنم من القيمة
 وتصدق بقيمة سبعة بالبركة
 والاعداد في الاثنين النصف ومن
 الثلث الثلث ومن الاربع ربعها

روى الحكم بالصدقة على وجه القيمة
 ولانها لو كانت موجودة فاصحت
 الصدقة ثلثها واداء ثلثها بالبركة
 بالكثر ما قيل فكل من سئل بالقيمة
 بالجميع جوابه لا يصدق فجميع القيمة
 مقام معنى الدين فلا خلاف في القول
 بتجزي الصدقة بالدين بالجميع لا كمال
 في الصدقة بالقيمة مستند

وقوله ما يتسبب بالنسيء وكذا يكره بيعها وشبهه ان يصدق بها وروى جعله مصلحاً منفعاً في البيت ^{كالحق}
فيتميز به بين التقصير والحلق افضل الفردين الواجبين ^{تحتسبه} احصوا الملبدة شعرة وتلبده
 هو ان ياخذ عسلاً وصنعاً ويجعله في رأسه لئلا يعقل او يمشح والصورة وقيل لا يجزئها الا الحلق بخلاف
 الدالة عليه وحملت على التذمب وتعيين على المرة التقصير لا يجزئها الحلق حتى لو نذر تلعظاً لا
 للحلق في مرة المتعم وان نذره ويحبب اليه المشقة على قصد الحلق من النسيك المخصوص متقرباً
 مستمراً كما روى لو نذر فعله في مئة في وقت فعله بغيره وجواباً بعث بالشعر الهاليد من فيها تحبها
 من غير تلازم فلو قصر على احد ما نادت منه خاصة ويرافقه الشعر المسمى على رأسه تجوز
 ما يقصر منه غيره والا وجوباً ولا يجزئ الامرار مع إمكان التقصير لانه بدل عن الحلق اضطراري
 والتقصير سيم اختياراً ولا يعقل اخراً الا اضطراري مع القدرة على التخياري وربما اجوز
 الامرار على من حلق في حرام العمة وان وجب عليه التقصير من غيره لتقصيره بفعل المحرم
 ويجوز تقديم مناسك منى الثلثة على طواف الحج فلو اخرها عنه عدا فاساة ولا شيء على ان
 ويعيد الطواف كل منها العاد اتفاقاً والتاسي على الاقوى وفي الحاق اجبال العاد والتاسي
 قولان اجودهما الثاني في نفي الكفارة ووجوب الاعاق وان فارقته في التقصير ولو قدم
 اعاده ايضا على الاقوى ولو قدم الطواف اوهما على التقصير فكذلك ولو قدمه على الذبح او
 الرمي ففي الحاقه بتقديمه على التقصير فكذلك ولو قدمه على الذبح او الرمي ففي الحاقه بتقديمه
 التقصير خاصة وجبان اجودهما ذلك كله في غير ما استثنى سابقاً من تقديم المتمتع لها
 اضطراراً وشيئياً وبالحلق بعد الرمي والذبح يحل من كل ما حرمة الا حرام الامن النساء
 والطيب التقصير ولو قدمه عليها او وسطه بينهما في تحلله به او توقفه على الثلاثة قولان اجودهما
 الثاني فاذا طاف طواف الحج وسعى سعى حل الطيب قبل حلق الطواف خاصة والاول اقوى

ولو نذر الحلق في حرام العمة
 او في حرام النساء
 او في حرام الطيب
 او في حرام الاكل
 او في حرام الشرب
 او في حرام غيره
 فلو قصر على احد ما نادت منه خاصة

للزجاج هذا اذا حذر الطواف والسعي عن الوقوفين اما لو قدما على احد الوجهين ففي حله من حيثهما
 او توقفا على افعال منى وجهان وقطع المص في سبيل الثاني وبقي من المحرمات النساء والتصدقات
 طاف للنساء حل لمن كان رجلا ولو كان صبيا فالظاهر انك من حيث اسخطا الوجهين وان لم يكن
 عليه حج فيحرم بعد البلوغ بدونه الى ان يأتي به واما المرأة فلا اشكال في تحريم الرجال عليها الاثر
 وانما الشك في المحل والاقوى انها كالرجل ولو قدم طواف النساء على الوقوفين ففي حل من بدونه
 على بقية المناسك الوجهان ولا يتوقف المحل على صفة الطواف عملا بالاطلاق وبقي حكم التمتع
 معلوم من العبادات وكثير من غير ما دلت الاقوى على الاحرار من بطواف النساء ويكره للمسجد
 طواف الزيارة وهو طواف الحج وقبل السعي ايضا وكذا يكره تغطية الرأس والطيب في طواف
 النساء **القول** في العود الى مكة للطوافين والسعي بسبب تحمل العود من يوم التجرى
 فرغ من مناسك منى الى مكة ليوم ويجوز تأخيرها الى الغد ثم ياتى التمتع ان اخره بعده في الشهر
 اما القارن والمفرد فيجوز لهما تأخيرهما طول في استحقاقه وقيل لا ثم على التمتع في تأخيرها لغد
 ويجزى طول في الحج كفيده هو الاقوى لدلالة اخبار الصحيح عليه وخاتمه لمضرك على العود
 بالمتع لا يقدح التأخير في الصحة وان ثم وكيفية الحج كما مر في الوجهات والمندوبات حتى في من
 ودخل مكة من الغسل والدعاء وغير ذلك ويجزى الغسل بمنى بل غسل النهار ليوم والليل لليلة لم يسجد
 فيه غير انه مما ينوي بها اي بهذه المناسك الحج اي كونه مناسك فينوي طواف الحج الا
 حج التمتع او غيرهما من الأفراد ما راجع للتقريب فيبدأ بطواف الحج ثم ركعتيه ثم السعي ثم طواف
 التمتع ثم ركعتيه **القول** في العود الى منى ويجب قضاء مناسك منى العود اليها بهذا الجود
 في التسع والظاهر ان يتبع قضاء مناسك مكة العود الى منى لان مناسك مكة متخللة بين مناسك
 منى اولادها واذا لم يحسن تخصيص مناسك منى مع ان بعد ما هو اقوى وما ذكرناه عجبا

وغيره والا من كل كف كان فيجب العود الى منى ان كان خرج منها لم يمسح بها ليلتين او ثلثا كما
 سيأتي تفصيلا فمرونا بالنية المشككة على قصد في النكاح المعين بالقرية بعد تحقق الغرض لو تركها
 ففي كونه كمن لم يبيت او يات ثم خاض مع النفر وجان من تعليق وجوب الشاة على من لم يبيت هو حال
 النية ومن عدم النية تدويره عابدها ورمى اشجار التلث بها رافى كل يوم يجب حيث يبيت
 ولو بات بغيره فمن كل ليلة شاة ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين المختار والمضطر في وجوب
 وهو ظاهر الفتوى ان التصريح ان حاز خروج المضطر منها لما منع خاص او عام او اوج او حفظ مال او لم
 مرين ويحتل سقوط الفدية عنه وربما منى الوجهان على ان الشاة بل هي كفارة او فدية وجبران
 فيسقط على الاول دون الثاني اما الرعاية والى سقاية العباس فقد خص لهم في ترك المبيت من
 غير فدية ولا فرق في وجوبها بين مبيت بغيرها لعبادة وغيرها الا ان يبيت بمكة مستغلا بالعبادة او
 او المذبذبة مع استيقاظه الا فيطر اليه من اكل او شرب فضا حادثة ونوم فليغلبه من اتم لعباده
 الاشتغال بالطواف والسعي لكن لو فرغ منها قبل الفجر وجب عليه الكمالها بقاء من العبادة ولو جاز رجوعه
 بعد الامتناع ليلانظر ان استلزمه فوات جزء من الليل بعرضه الوصفين اعني المبيت بمنى وبكة متعبدا
 ومن ان تشاء على ما يجب ويظهر من الدورس وجوه وان علم انه لا يدرك منى الا بعد تصاق الليل
 ويشكل بان يطل التشاغل بالوجهين مجوز ويكفي في وجوب المبيت بمنى ان يجاوز الكون بها
 نصف الليل فله ان يخرج بعده منها ولو الى مكة ويحب الى الترتيب بين اشجار التلث ببدأ
 وهي اقربها الى المشعر على مسجدها مخفف ثم الوسطى ثم حجرة العقبة ولو كس تقدم مؤخر اعادة
 كان او ما سياتي بطلانها من مجموع من حيث مجموع امارحى الاول انما صحح وان تحزن ليصيرها
 او لا فيعيد على ما حصل من الترتيب فان كان التمسك مضافا هو الظاهر اعادة على الوسطى حجرة
 العقبة وهكذا وحصل الترتيب بارجحيات معنى انه اذا رمى اشجرة بارجع واثقل الى ما بعده صح
 التناقص بعد ذلك وان كان اقل من اربع اشناف التالية وبنفسه التناقص
 الله

ينبغي ان لا يكتفى بطلان منى في حوزة
 بعد التناقص والحق ومنع من خروج
 الى مكة فله ان يخرج بغيره فضا
 مستند غير واضح مستند

التام فسد وجان اجمود بها الاستيلاء ايضا وكذا لورى الهرة دون اربع ثم قطع لوجب الواجب
 مع الجهل والقسيان ايا مع العجيب عادة ما بعد التي لم تكمل سطح النبي عن شغلها بغيرة قبل انكسارها
 ان لم تبلغ الاربع والابن عليها استأنف الباقي ويظهر من العباد عدم الفرق
 العام وغيره وبما يفضي قطع في الذرور ولو سمي رمي حمرة اعادة على سبيل من لم ينع
 لجواز كونها الاولى فبطل الاخيران ولو سمي اثنين وثلاثا حمرة واحدة وشبهه النقص
 اجمرات ربما على اجمع لمصطلح الترتيب كما في الاربع وكذا لو سمي اثنين وثلاثا ولا يجب الترتيب
 لان الغاية من واحد ووجوب الباقي من باب التمهيد كوجوب ثلث فرائض عن واحدة مشبهة
 من الخمس لعمومية من كل حمرة واحدة واثنان او ثلاث وجب الترتيب لعدم مبرر بالاحالة
 ولو فات ما دون اربع وشك في كونه من واحد او اثنين او ثلث وجب رمي يحصل
 يقين البراءة مرتبا لجواز التعدد ولو شك في اربع كذلك استأنف الجميع ويجب رمي جملها
 عن عينية من الرمي ويسارها بالاضافة الى المستقبل والدعالة الرمي قبله بالماثور والوفور
 عند ما بعد الفراغ من الرمي مستقبل القبلة حامدا امصليا وعيا ساعدا القبول كذلك لا ينعى سبيلها
 عن عينية ويسارها واقفا بعد ذلك ولا يعرضه التثنية في حمرة بعقبه مستحيا ولو وقع الفرق
 فلا بأس اذا كانت مبيىة لثنتين جازة الفرق في الثالثة عشرة بعد الزوال لا قبله ان كان قد انقضى
 الصيد والنسأ في احرار امحج قطعاً وحرام لعمرة ايضا ان كان الحج متقاعا على الاقوى
 ما تقا الصيد عدم فسد ما تقا النساء عدم عجم وفي لما قد قدمت ما في الحرام المعلقة
 بين كالعقد وجوبه بل يفرق فيه بين المعاصرة او جازا لها لفرق بين الصيد ولها لثبوت
 الكفارة فيه مطردون وغيره ولم تعز عليه لمسك في الثالث عشر منى والا يجمع الامران
 الا تقا وعدم الغروب سواء استقيا ام احدهما وجب المبيت ليلة الثالث عشر ولا فرق

غروبها من باب الخروج قبل غروب عليه قبل ان يخرج وغيره ولا بين من يخرج ولم يتجاوز رصده
 حتى غربت وغيره نعم لو خرج منها قبل ثم رجع بعده لغرض كان خذ شيئا لم يجز له ان يركب ولا يركب
 لتذكرت وجب بها ولو رجع قبل الغروب لذلك فغربت عليه بها نفى وجوبه بقولان جواز
 ذلك وحديث وجب عليه الاثني عشر وجب على الحركات الثلاث فيه ثم يغفر في الثالث عشر
 قبل الزوال بعد الرمي ووقت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها في اثني عشر
 الفجر وفضل عنه الزوال ويرمي المعذور كما في الف والمريض والمرأة والراعي لا يقضي
 الرمي لو فات في بعض الايام مقدما على الاداء في تاليه حتى لو فات رمي يومين قدم الاول
 على الثاني ونجم بالاداء وفي اعتبار وقت الرمي في القضاء قولان اجمود هما ذلك وتجب
 القضاء فيه والاولى الاداء فيه في وقتة والفرق وقوع ما في ذمته على حين دون
 الثاني ولو حل محل من قبله اي قبل الرمي اداء وقضاء رجع له في ايامه فان تعذر عليه العود
 استأنف في وقتة فان فات استأنف القابل وجوبا ان لم يحضر والا وجبت المباشرة و
 يستحب النقرة في الاخير لمن تكب عليه والعود الى مكانه لطواف اللوداع استحبابا مؤكدا ليس من حيا
 عندها ووقتة عند ارادة الخروج بحيث لا يملك بعده الا مشغولا سبابه فلو زاد عنه اعان
 ولو نسي حتى خرج استحجب العود له وان بلغ المسافة عن غير احرام الا ان يمضي له شغل ولا
 وداع للحج ورتب الغسل لدخولها والدخول من باب بني شيبه والدعاء كما مر ودخول
 الكعبة فعد روى ان دخولها ودخول في رحمة الله واخرج منها خرج من الذنوب وعصمة
 فيما بقي من العسر وعفوان لما سلف من الذنوب خصوصاً القصر ووليها ما يسكنه
 والوقار اخذ بحلقه النابتة الدخول والصلوة بين الاسطنتين اللتين تليان الباب
 على الرحمة الحمد وشيخنا في اول الركعتين الحمد وحم السجدة وفي الثانية بعد

في كفاية القصيد في النعمة على العبد في كل مكان العبد في كل مكان العبد في كل مكان

البدن من الامانة في كل مكان العبد في كل مكان العبد في كل مكان

كتب الله اجرتك رقية ومن بلل الله فيه مائة تحميلة عدل احيا نسمة ومن حمد الله فيه مائة علة
 خراج العراقين في سبيل الله وانما سمي خيفا لانه مرتفع عن الودى وكلما ارتفع عنه سمي
 خيفا وحضره عند المنارة التي في وسطه وفوقها الى القبلة نحو من ثلثين ذراعا وكذا عن
 يمينا ويسارا وخلفها روى تحديده بذلك معوية بن عمار عن الصادق ع وان ذلك
 مسجد رسول الله ص في الف بيني ولم يصر على اجرة الواحد في الدرس اضافة
 ويسار ذلك فلا وجه للتخصيص وبما يخص من الصلوات صلوة ست ركعات في صل الصلوة وحرم
 اخراج من التجا الى الحرم بعد الحجية بما يوجب له او تعزير او قصا وكذا لا يقيم عليه
 نعم بعض عليه لمطعم والمشراب لا يراود منها على ما يد الرسق طبع ولا غيره ولا يمكن من له
 زيادة على ذلك حتى يخرج فيستوفى منه فلو جنى في الحرم قول مقتضى خاتمة فيه لانهما كثر
 احرم فلا حرمة له والحق بعضهم بمسجد النبي ص ومشاهد الائمة ع وهو ضعيف المسند **الفصل**
 في كفارات الاحرام **الاول** في كفارة التمتع **الاول** في كفارة التمتع **الاول** في كفارة التمتع
 في كفارة التمتع في كفارة التمتع في كفارة التمتع في كفارة التمتع في كفارة التمتع
 وكذا كفارة التمتع في كفارة التمتع في كفارة التمتع في كفارة التمتع في كفارة التمتع
 من البدن لو تعذر على البر والطعام ستين مسكينا والفضل من متبها عن ذلك ولا
 يلزمه الا تمام لو اعوز ولو فضل منه ما لا يبلغ مدا او مدين وجب فيه الى مسكين اخر وان
 قل ثم صيام ستين يوما لم يقدر على الفض لعدم او فقره وظاهره عدم الفرق بين
 بلوغ القيمة على تقدير امكان الفض الستين ومدة وفي س نسب ذلك الى قول مشهور
 والاقوى جواز اقتصار على صيام قدر ما وسعت من الطعام ولو زاد ما لا يبلغ القدر عظم
 يوما كاملا ثم صيام ثمانية عشر يوما لو عجز عن صوم الستين وما في معناها وان قدر على صوم

حجها ما طاعها في كل مكان العبد في كل مكان العبد في كل مكان

ازيد من الثمانية عشر نعم لو عجز عن جوبها وجب الجفد والفرق في رد النص وجوب الثمانية عشر عن
 عن الستين الشال لم يقدر على الأزيد فلا يجب ولا المقدر من الثمانية عشر فيل في عموم فالتواضع
 ما استطعم لعدم المعارض ولو شرع في صوم الستين قاورا عليها فمجدد عجزه بعد تجاوز الثمانية عشر
 اقتصر على ما فعل وان كان شهرا مع احتمال وجوب تسريح لاتها بدل عن الشهر المعجز عنه والمذكور
 الى المسكين على تقدير الفض نصف صاع مدان في المشقة وقيل تدني قوة وفي بقرة الوتر حواء
 بقرة ايلية متضاعفا الا ان ينقص من المتقول عن تنها فكيف مماثلة فيه ثم الفض القيمة
 على البر لو قدر ونصف ماض في ان طعام والقيام مع تمام الاحكام ينظم ثلثين ثم يصوم
 ثلثين مع العجز عنه وفي الطبي والتعليب الاربع عشرة ثم الفض المذكور لو قدر الثلث وسدس
 ما مضى ينظم عشرة ثم يصوم عشرة ثم ثلثه ومقتضى تساويها في الفض والصوم ان قيمتها لو
 عن عشرة لم يجب الاكل يتبعها الصوم وهذا يتم في الطبي خاصة للنص اما الاخران فاحكامهما
 جماعة تبع الشيوخ ولا سند ظاهر انهم ورد فيها مشقة فمع العجز عنها يرجع الى الرواية القاطعة
 عشرة مساكين لمن عجز عنها ثم صيام ثلثه وهذا هو الاصح وفي من نسبها كمالا الى الثلثة وهو
 مشعر بالضعف وتظهر فائدة القولين في وجوب الكمال اطعام العشرة وان لم تبلغها القيمة ثلثا
 والا فتصار في الاطعام على تدوني كسبرين النعام لكل بيضة بكرة من الابل وهي القيمة
 بنت الحاضر فصاعدا مع هم ص اسم الفضة والا فتوى اجزاء البكر لان مورد النص البكارة
 وهي جميع البكر بكرة ان تحرك الفرج في البيضة والاتيحك ارسل قوله الابل انثا
 بعد البصيص فالناجح بدى بالغ الكعبة لا كغيره من الكفارات ويعتبر في الانثى صلاحية الحمل
 ومشادة الطرق كفاية الفعل للاثاث عادة ولا فرق بين كسر البيضة بنفسه وادبه ولو لم
 فاسدة او الفرج ميتا فلا شيء عليه ولا يجب تربيته فالناجح كل يجوز صفة حسن سيدة وتجيز

ارى في شاذي بعض دون الاول فانه في الاول
 كل من نصف صاع على اختلاف كما
 تراثفا

صرفه في مصالح الكعبة ومعونة اسحاج كعبه من مال الكعبة فان عجز عن الأرسال فشاة عن البقية
الصحيحة ثم مع العجز عن الشاة اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد وانما اطلق لان ذلك لفظ
حيث لا نص على الزايد عجز المدة ومصرف الشاة والصحة كعبه بما لا كالمبدل ثم صيام ثلثة ايام لو

عن الأطعام وفي كسر كل بضعة من القطا والبقع يسكون الباء وهو محمل والدراج من صغار الغنم

ان تحرك الفخ في البضعة كذا اطلق المصنفنا وجماعة وفي من جعل في الأولين مخاضا

الغنم اى من شأنها الحمل ولم يذكر الثالث والنصوص خالية عن ذكر الصغير والموجود في الصحيح

منها ان في فض القطا بكارة من الغنم واما المخاض فمذكور في مقطوعة العمل على الصحيح وقد

تقدم ان المراد بالبكر الفتى وسيأتان في قتل القطا بجمرة والبقع والدراج محمول

والفتى اعظم منه فيلزم وجوب البضعة للبعض ازيد مما يجنب في الأصل الا ان محمل الفتى على الحمل

فضا عدا وغايته تساويهما في الفداء وهو سهل واما بعض البقع والدراج فحال عن النص

ومن ثم اختلفت آراهم في بعضها اختصاص موضع النص وهو فض القطا وفي بعض

ومنها سالحا القبع وفي ثالث الحاق الدراج بها ويمكن الحاق القبع بالتمام في البعض

لا يصف منه والآخر كرك الفخ ارسل في الغنم ما بعد كما تقدم في النعام فان عجز عن الأرسال

فبعض النعام كذا اطلق الشيخ تعالى ظاهر الرواية وتبعه اجماعه وظاهره ان كل بضعة شاة

فان عجز اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام وسئل بان الشاة لا تجب في البضعة ابتداء

يجب فيها حين يولد على نقد حصوله وهذا اقل من الشاة كغيره فوجب العجز فتره عتبا

من المتأخرين منهم المصنف بان المراد وجوب الأبرين الأخيرين دون الشاة وهذا حكم اجماعا

لما ذكره ولم يكن كون الشاة اشق من الأرسال بل هي اسهل كما اكر الناس لتوقفه على تفصيل الاش

والذكور وتحرى من الحمل ومراجعتها الا حين يحتاج وفيه هداية للكعبة وهذه تصرف على

والمراد بالبكر الفتى وسيأتان في قتل القطا بجمرة والبقع والدراج محمول
والفتى اعظم منه فيلزم وجوب البضعة للبعض ازيد مما يجنب في الأصل الا ان محمل الفتى على الحمل
فضا عدا وغايته تساويهما في الفداء وهو سهل واما بعض البقع والدراج فحال عن النص
ومن ثم اختلفت آراهم في بعضها اختصاص موضع النص وهو فض القطا وفي بعض
ومنها سالحا القبع وفي ثالث الحاق الدراج بها ويمكن الحاق القبع بالتمام في البعض
لا يصف منه والآخر كرك الفخ ارسل في الغنم ما بعد كما تقدم في النعام فان عجز عن الأرسال
فبعض النعام كذا اطلق الشيخ تعالى ظاهر الرواية وتبعه اجماعه وظاهره ان كل بضعة شاة
فان عجز اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام وسئل بان الشاة لا تجب في البضعة ابتداء
يجب فيها حين يولد على نقد حصوله وهذا اقل من الشاة كغيره فوجب العجز فتره عتبا
من المتأخرين منهم المصنف بان المراد وجوب الأبرين الأخيرين دون الشاة وهذا حكم اجماعا
لما ذكره ولم يكن كون الشاة اشق من الأرسال بل هي اسهل كما اكر الناس لتوقفه على تفصيل الاش
والذكور وتحرى من الحمل ومراجعتها الا حين يحتاج وفيه هداية للكعبة وهذه تصرف على

فان لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض
 او لم يكن له من القيمة ما يفي بالغرض

ان كان غلبا اضعاف الشاة بل لان الشاة تجب ان تكون مخيرة منا بطريق اول لانها اعلى قيمة
 واكثر منفعة من الشاة فكيف يكون بعض افراد الوجوب لارسال قلده ومتى تعذر الوجوب انتقل الى البدل

وهو من الامران الاخير ان من حيث البديل العام لا اخص لقصور عن الدلالة لان البدل
 عن الشاة بعدد بدليتها كما هو ودونها قيمة بطريق اول وفي اقسامه وهي المطوقة او ما
 الما بالصلة اي يثريه من غير مضى كما تعب الدواب لا يأخذة بمقاراة قطرة قطرة كما
 والعصافير او ما يمكن كونه للتقسيم بمعنى كون كل واحد من النوعين حما وكونه للقرى
 لا خلاف الفقهاء والالتفات في حساب كل منهما والمص في سخر الاول خاصة وخات
 الحق ولعلنا في الشاة خاصة والظاهر ان التفاوت بينهما قليل او منفذ وهو يوجب
 المص كلاً منهما مرفوعا على كل تقدير فلا بد من اخراج القطار كحل من التعريف لان اهما كفا
 معنية غير كفاة اقسام مع مشاركتها في التعريف كما صرح به جماعة وكفاة اقسام
 معنية شاة على المحرم في محل ودرهم على المحل في احرم على المشاة وروى ان عليه في القيمة
 ودرهما قيل بوجوب اكتب الامر من الدرهم والقيمة اما الدرهم فله نص والقيمة فلا ولانها
 للمملوك في غير احرم فيه اولى والا تولى وجوب الدرهم مطلقا في غير اقسام المملوك في
 الامر ان مع الدرهم تدفعه والقيمة للمالك وكذا القول في كل مملوك بالنسبة الى اذنه
 وقيمة وجميعان الشاة والدرهم على المحرم في احرم الاول كونه محرما والثاني كونه في
 احرم والاصل عدم التداخل خصوص مع اختلاف حقيقة الوجوب في فرضها حمل بالخراب
 من اولاد الاثنان مستدرا بقرعة اشهر فضاها ونصف درهم على اي على المحرم في
 احرم ويتوزع على احدتهما فيجب الاول على المحرم في محل والثاني على المحل في احرم بقدرته
 ما تقدم ترتيبا وواجبا وفي بعضها درهم وربع على المحرم في احرم ويتوزع على

العبد من اطلب ان يشرب الماء برة من غير
 ان يقطع اجمع فانه لا يحرم المحام فشرية
 كذا سجلات سائر الطرقاتها فشرية شيئا
 فشيء متوب

التميز بين

وفي بعض النسخ أحدهما فيها أي الفاعلين في السجلين فيجب عليهم على المحرم في كل وزع
على المحل في الحرم ولم يفرق في البيضين كونه قبل تحرك الفرج وبعده والظاهر أن مراده
الأول لما أشاء في حكمه حكم الفرج كما صرح به في سنن وان كان الحاقه به مع الإطلاق لا يخ
من بعده وكذلك لم يفرق بين استحمام المملوك وغيره ولا بين إحرامه وغيره واحتج
بثبوت الفرق كما صرح به في سنن وغيره فيعبر المملوك حكمه ذلك وإحرامه منه يشترى بقبضته
أشياء للقاء علقا لحماه ولكن في الرواية والمملوك كذلك مع أن المالك كونه
المتلف والآوجب بذكره نعم والقيمة السوقية للمالك وفي كل واحد من القطار
والدرج حمل مفطوم رعى ذلك سنة ارتقاء شعره وقريب من صغير الغنم في جزائها
ولا بعد في تساوي ذوات الصغير والكبير كما ذكرناه وهو أولى من حمل المصالح الخاصة
اختاره ثم على بنت المحاضر أو على أن فيها بمنى ضابط طريق أو لأجمع على انقضاء
الأمرين وكذلك مما قيل من أن مبنى شرعنا على اختلاف المقتضات واتفاق المقتضات
في أن يثبت في الصغير زيادة على الكبير والوجه ما ذكرناه لعدم التماثل في بوجه هذا على
تقدير خصص الغنم في الصغير كما اختاره المصنف أو على وجوب الفتي كما اختاره وحمله على
الحمل والآن في الأشكال وفي كل من القفد والضب والربوع جد على المثل
فظيم والمردى الأول وان كان الثاني في مجزأ بطريق أو في لعل القائل فسر به إسجد
وفي كل من القبرة بالقاف المضمومة ثم الباء المشددة بغير نون بينهما والبعوض وهي
عصفور صغيرة ذنب طويل يرجع به والعصفور بفتح العين وهو ما دون السحابة
الآخرين وإنما جمعها تنقيحاً للشعر ويمكن أن يريد به بعصفور الأبل على ما سيجي تفسيره
في الأظفحة فيغيرها من طعام وهو هنا ما يؤكل من السحابة وفروعها والتمر والبرسيم

وشبهها في البحر مرة ومرة خير من حراده وقيل كف من طعام ويوم روتى ايضا فغير بينهما
 جمعا واختاره في الدروس في كثير ابحر اداة شاة والمرجع في الكثرة الى العرف ويحمل اللفظ
 الشدة كثيرا ويجوز ان يكون في كل واحدة مرة او كف ولو لم يكن التحريم من له بان كان على طريقة
 بحيث لا يمكن التحريم منه الا بمسقة كثيرة لا تحمل عادة لا الامكان بحقيقته فلا تنفي وفي القعدة يلحقها
 عن ثوبه او بدنه وما شبهها او يعلقها كف من طعام ولا شيء في البرغوث وان منعنا قلنا جميع
 وذكر حكم المحرم في اسحل اما اسحل في اسحرم فعليه القيمة فيما لم ينس على غيره ويجمعان على المحرم
 اسحرم ولو لم يكن له في غيرهما الاستغفار ولو نفر حمام اسحرم وعاد الى محله فشاءه عن الجميع
 والا يعيد عن كل واحدة شاة على المشقة ومسنده غير معلوم واطلاق الحكم شمس مطلق
 التفسير وان لم يخرج من اسحرم وقيد المص في بعض تحقيقاته بما لو تجا وزا اسحرم و
 ان يذا حكم المحرم في اسحرم فلو كان محسنا لمقتضى القواعد وجوب القيمة ان لم يعيد نزل
 الاطلاق ويشكل حكمه مع العود وكذا حكم المحرم لو فعل ذلك في اسحل ولو كان المنفرد واحدة
 ففي وجوب الشاة مع عودها وعدة تساوي الحاليتين وهو بعيد ويمكن عدم وجوب الشاة مع
 وقوفها فيما خالف الا على اليقين وهو اسحرام ان لم يجعله اسحرم يقع على الواحدة
 وكذا الاستحالة لوعاد البعض خاصة وكان كل من الذائب العايد واحدة بل الاستحالة
 في العايد وان كثر لعدم صدق عود الجميع الموجب للشاة ولو كان المنفرد جماعة ففي تعدد
 الفداء عليهم واشتر الكرم في خصوص ما مع كون فعل كل واحد لا يوجب التقفوز وجهان وكذا في
 الحاق غير اسحرام به حيث لا ينص ظاهره على القتل بعد التلوق فلو عاد فلا شيء ولو لم
 ففي الحاقه بالانطلاق نظر في اختلاف التحقيق ولو شك في العدد بنى على الأقل وفي العود
 على عدمه عملا بالانطلاق فيما لا يعلق على حمام وفراخ وبهين فكان لا خلاف مع حل اسحل

أو علم التلف فيض من المحرم في كل محل كل جملة بشاة والفرح بكل البضعة بدرهم والمحل في الحرم
 السجامة بدرهم والفرح بضعف البضعة بربع ويجمع على المحرم من جميع الوصفين ولا فرق
 بين حجام المحرم وغيره إلا على الوجه السابق ولو باشر الأتلاف جماعة أو تسبوا أو
 باشر بعض وتسبب الساقون فعلى كل هذا، لأن كل واحد من الفعلين موجب له وكذلك لو باشر واحد
 أموراً متعددة يجب بكل منها الفداء الوسيط ودون وج وأكل أو كسر البيض أو دل على
 الصيد وكل لا فرق بين كونهم محرمين ومحلين في الحرم والتفرق فيلزم كلا حكمه فجميع على
 المحرم منهم في الحرم الأمدان وفي كسر قرع الغزال نصف قيمته وفي غصية أو يد يد أو حلقية ^{القيمة}
 والواحد بأجساده نصف القيمة ولو جمع بينه وبين آخر من اثنين فتمام القيمة وبكذا
 هو المشا ومستندة ضعيفة وزعموا أن ضعفه منجز بالشبهة وفي سن حرم بالحكم العنين
 ونسبه في اليمين والترجلين الإقل والأقوى وجوب الارش في الجميع لأنه نقص حدث
 على الصيد فيجب إرشه حيث لا معين يعتد عليه ولا يدل الصيد في ملك المحرم بحاجته
 ولا عقده ولا ارت ولا غيره من الأسباب المملكة كندزه له إذا كان عند الثاني
 فالأقوى دخوله في ملكه ابتداءً حيث لا كالمشترى وغيره كاللارث وعدم خروجه بالأحكام
 والمرجع فيه إلى العرف ومن نفق ريشة من حجام المحرم فعليه صدقة بملك اليد السجامة
 وليس في العبارة أنه تنقها باليد حتى يشترها بالهبل هي أعم لجواز تنقها بغيرها والروية
 وردت بأنه تصدق باليد السجامة وهي سالمة من الأيراد ولو اتفق النصف بغير اليد جازت
 الصدقة كيف شاء ويخرجى سماً ولا يسقط نبات الریش ولا يخرجى بغير اليد السجامة
 ولو نفق أكثر من ريشة ففي الرجوع إلى الأثر عملها بالقاعدة أو تعدد الصدقة بتعدد
 وجهان اختار ثابتهما المص في سن وهو حسن أن وقع التلف على الثعالب والأفلاوكل

ان اوجب ارثا والا تصدق بشئ لشبهة بطريق اوله ونصف غير اسكانه او غير الرثا كالارث
ولو احدث ما لا يوجب الارث نقصا من ارثه ولا يجب عليه ما لا يجانبه لصل وجزائه اى جزاء
الصبيط يجب اخراجه مبنى ان وقع في احوال الحج ومكة في احرام العمرة ولو افتقر الى الذبح وجب
فيها ايضا كالصحة ولا تجزئ الصدقة قبل الذبح ومسحة الفقراء والمساكين ما حرم فعلا او قولا
كوكيلهم فيه ولا يجوز اكل منه الا بعد انتقاله الى المستحق باذنه ويجوز في الاطعام التمليك والاكل
البحث الثاني في كفارة باقى المحرمات في الوطى عامدا عالما بتحريم قبلها
او دبر قبل المشعر وان وقف بعمره على اصح القولين بدنه وتيمم حج ويأتى من قابل فربما
ان كان الاكل وان كان الحج فعلا ولا فرق في ذلك بين الزوجة والاختية ولا بين
احتره والامه ووطى الفساح كذا في اصح القولين دون الدماء في الاشهر دبل الاول
فرضه والثاني يعقوبة او بالعكس قولان والمرادى الاول الا ان الرواية مقطوعة وقد تقدم
الفائدة في ايجاز تلك السنة او موطى في كفارة خلف التذرية به لوعينه بتلك السنة وفي
المفسد المصدود اذا احتل ثم قدر على الحج لسنة او غيرها وعليها موطى وقته سنة كفارة وقضاء
واخرها بعد العلم عن الناسى ولو الحكم واجبال فلا شئ عليها وكان عليه تقييده وان كان
الاساس من حيث عدم كونه محرما في حقها واجبال فاقم ويقر فان اذا بلغا الخطية بمصاحبات
محترم في حج القضاء الى اخر المناكحة وقيل يقر فان في الفاسد بقى من موضع خطية الى
تمام مناسكته وهو مروي وبه قطع المصنف في الدرس ولو حجا في القابل وغير ذلك الطريق
فلا يفرق وان وصل الى موضع يتفق فيه الطريقان كعرفة مع احتمال وجوب التفرق في المتفق
منه ولو توقعت مصاحبة الثالث على اجرة او نفقة وجبت عليها ولو كان مكرها لم يملك
عنها البدنة لا غير اى لا يجب عليه القضاء عنها لعدم فسادهما بالاكراه كما لا يفيد حجها لو اكرهته

فان جعل الاول فقرة ومعه كذا كذا
العقوبة فان زال الغرض لم يكن
اجزاء فرضه وهو الحج ليعتد به
في القابل سقطت العقوبة ايضا وان
فرضه ومعه كذا كذا كذا كذا
في تلك السنة او بعد ذلك
فان اذا قلنا ان حج العقوبة اذا اعتد
كما لو قلنا بغيره فلا فرق بين الكون
وجوبه اخرى لكن هنا يجب تيمم
الاسلام على العقوبة وان قلنا ان الاول
عقوبة حيث يعتد وان كمل القضاء
سنة الصلوة فمعه الاسلام سنة

هذا هو السبيل الصحيح في العلم

وفي تحصيل البنية وحمل الاجتهاد لو اكرهها وجها ان اقر بها لعدم التأمل ولو تكرر اجماع بعد
 الاضمار وتكررت البنية لغير سواء كقر من الاول ام لا نعم لو جامع في القضاء لزومه بالزمن
 او لا سواء جعلنا فرضه ام عقوبة وكذا القول في قضاء القضاء وتجب البنية من دون الاول
 ما جماع بعد المشغلي اربعة اشواط من طواف النساء والاولى من الاقوى بعجسته الى ان تمام
 الخمسة اما بعد فلا خلاف في عدم وجوب البنية وجعلها حكم اولى يدل على كفايتها بالابتداء في مشغليها
 وفي من قطع عتبات الخمسة ونسب اعتبار الاربعة الى الشيخ والرواية وهي ضعيفة نعم كفايتها
 في البناء عليه وان وجبت الكفارة ولو كان قبل اكمال الاربعة فلا خلاف في وجوبها ولكن لو كان
 قبل طواف الزيارة الى قبل اكمالها وان بقي منه خطوة وعجز عن البنية فخير منها وبين بقية
 او شاة لا ولا وجه لغير بين البنية وغيرها بعد العجز عنها فكان الاولى ان مع العجز عنها بقية في
 شاة وفي من س اوجب بنية فان عجز بقية فان عجز شاة وغيرها خير من البقرة والشاة
 والنصوص خالية عن التفصيل لكنه مش في اجماع على اختلاف ترتيبها وانما اطلق بعضها
 ايجز وروى بعضها الشاة ولو جامع امه المحرمة باذنه محلا فعليه بنية او بقية او شاة فان
 عجز عن البنية والبقرة فشاة او صيام ثلثة ايام هكذا وردت الرواية وافضى بها الاصحاب
 وهي شاملة باطلاتها ما لو اكرهها لوطا وعنته لكن مع مطاوعتها تحليها بالكفارة ايضا بنية
 وصامت عوضها ثمانية عشر يوما مع علمها بالتحريم والا فلا شيء عليها والمراد باعساره كونه
 للشاه او الصيام اعساره من البنية والبقرة ولم يقيد الرواية والنسبى اجماع ثبوت
 في شمات اوقات احرامها التي يحرم اجماع بالنسبة اليها اما بالنسبة اليها فيختلف الحكم كما
 السابق فلما كان مثل الوقوف بالمشعر فسد جميعا مع المطاوعة والعلم واكثر بالحرمة باذنه
 عما لو فعلته بغيره فانه يلغى فلا شيء عليها لا يلحق بها الغلام المحرم باذنه وان كان انفس لعدم

ان علمنا ان البنية ليست من اجزاء الطواف
 لان طواف النساء في عقوبة البنية
 والقضاء على ما ليس في طواف النساء
 المحقق في الصحيح ان طواف النساء
 فان لم يدر ما لم يدر

فان قيل في البنية الى ان يكون في
 او شاة بخلاف ما بعد طواف الزيارة
 مع العجز عن البنية فيقول ان الصوم والاحرام
 البقرة او شاة

اجزء البقرة ان يكون في خمس سنين
 او شاة

ذلك بالدليل القضيض ولا يشترط الزيادة على ذلك بالاطلاع على ما حققه المستكمل من ارجح الراجح وهو ان
 واشتملت عليه كتب الحكماء واهل الفقه والاشهر من اجوبة الشبهة وان معرفة كفاية من جهة اخرى
 ثم خرج جماعة من المحققين بان الكلام ليس شرط في الثقة فان يتوقف عليه من يشترك بين ما لم يكن
 ومن اهل القول ما يعرف ادلة الحكماء من الامور والاهل والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد والاحكام
 والبيان وغير ما اشتملت عليه مقاصد ومن النحو والمعرف ما يختلف باختلاف المعنى بل يحصل بسببه
 المراد من الخطاب ولا يشرط الاستقصاء في الوجه التام بل يكفي الوسط منه فمادون ومن تلقاها
 بكماله منهم كلام اقدار رسول الله ونوابه بالحفظ والرجوع الى اصل صحيح تثبت على معناه الا ان الله لا يترك
 في ذلك ومن شرط الادلة معرفة الاشكال الاقرائية والاستثنائية وما يتوقف عليه من المعاني المفردة
 ولا يشترط الاستقصاء في ذلك بل يقتصر على المجزئ منه وما زاد عليه فهو مجزئ وتصنيع العرف ورجوعه
 للوقت والمعتبر من الكتاب الكريم معرفة ما يتعلق بالحكام وهو نحو من جملة آياته ما يحفظها او لم يحفظها
 لرجوع اليها متى شاء، وسوف على معرفة النسخ منها مع المنسوخ ولو بالرجوع الى اصل تثبت عليه ومنه
 جميع ما شتمل على الحكم ولو في اصل صحيح رواه عدل سيد متصل الى النبي او الائمة ع، ويعرف بعضها
 بالحسن والموثق والضعيف والموقوف والمرسل والمواتر والاحاد وغيرها من الاقسام التي اوتيت
 في رواية الحديث لم يقف اليها في استنباط الحكم وهو امر صلاحيته توقيفية لا مباحية عليه بل
 في اصول الفقه معرفة احوالها عند التعارض وكثير من احكامها ومن الاجماع واخلاف ان يميز
 ان لا يفتي لا يخالف الاجماع اما لوجود موافق من المتقدمين او لعلية طاعة علان واهل معتزلة
 لم يثبت عنها التايقون بحيث حصل فيها احد الامرين معرفة كل مسئلة اجمعوا عليها او اختلفوا
 ودلالة العقل من استصحاب البراهين والادلة غير ما دخل في الاول وكذا معرفة ما يحتاج به الى القياس
 يشتمل كثير من مخبرات اصول الفقه كالتهدية والمخضرة الاول لان صاحبها على ما يحتاج اليه من شرائط

الدليل المدون في علم الميزان وكثير من كتب التجويز يحتاج اليه من التصريف نعم شريفة من ذلك ان
 يحسن القوة يمكن بها من رد الفروع الى اصولها وتبسيطها منها وهذه هي العدة في هذا الباب والتحصيل لك
 المقدمات قد صارت في زماننا سهلة لكثرة ما حققه العلما والعقلاء فيها في سائر استعمالها وانما تلك القوة
 بنيت لغيرها من شأها عسى ان يكون في حكمة واردة لكثرة المجاهدة والمجاهدة كما عليها من كبرها
 والذين جاهدوا فيها لنهتد بهم سبلنا وان اتبعنا الحسنيين وانما تحقق المفرد بهذا الوصف وجب على الناس
 الترفع اليه بقوله والارام حكمة لا ترصوب من حيث الالام على العموم بقوله انظر الى الرجل منكم تدرى
 حديثا وعرف احكامنا كما لو كان في حيلة عيسى قاضي فحاكموا اليه في بعض خيافا فاضوا
 حاكما فانه جعله عليكم كما فادكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما بحكم الله استخف وعلمنا رد والراعي
 راد على الله وهو على حد الشكر بغير وجل من عدل عنه الاضاحي كمان كما فاسقالاتك
 كبره عندنا في مقبول عمر من خطه السابق من حاكم الطاغوت فحكمه فانما ياخذ سحطا وان كان
 حقا ثابتا لانه اخذ بحكم الطاغوت وقدم الله ان يحضر بها وشككته بوقت ولاية الله المنصوب من
 الامم الشيعية وهو اخباره يغلب الظن صدقهم او يشهد عدلين ان لم يكن من بين حاكمين
 بهما امره عند كل من معهما وثابت بالواحد لا بقوله وان شهد لها القرائن ولا يخطئ مع القرائن
 مع حمالة ولا بد في الله المنصوب من الامم من الكمال بلوغ العقل وطهارة المولود واعد الله
 وجهه فيها الايمان والامانة فاستباليه بالعلم بالامور المذكورة والذكورة والكتابة لعرض الصبغة وبهذه الطريقة
 منهم ولا يبرر لا تقاربه الا التميز بين المصنوع وتقدر ذلك مع المعنى في حق غير النبي وقيل انما ليس شرط
 لا شفاء الاول في النبي والثاني في الشيعية ولا مكان الصبغة وبهذه الطريقة لا يشهد وبقية الشيعية
 التي اعتبرها الله وغيره عليه يحفظ وانشاء اسخره واسخره على حاله في اجهزة يكون دخول الاول في
 شريط الكمال عدم اعتبارها الا بغيرها مع قطع به في سن السنين في الكمال اولى من دخول

والكتابة فكان لازم ذكره او ادخال الجميع في الكمال وهذه الشروط كلها معتبرة في القاسم المسمى
قاضي الحكم وهو الذي تراضي به الخصمان بالحكم بينهما مع وجوب قاض منصوص قبل التام ١٠ وذلك في حال
حضوره فان حكمه ماض عليهما وان لم يستجمع جميع هذه الشروط هذا مقتضى العبارة ولكن المراد
انه يجوز خلوه منها اجمع فان استجمع الشروط الفتوى شرط اجماعا وكذا بلوغ عقله وطهارة
مولده وعلية حفظه وعدالة واما تبعية الاشياء في التام والمسمى في مسقط بيان شروط قاضي الحكم
هي شروط قاضي المنصوص اجمع من غير استثناء وكذلك قطع المحقق في بيع والعلة في كونه وولده
فخر المحققين في الشرح فانه قال في التحكيم الشرعي هو ان يحكم الخصمان واحدا بعد الآخر بالشروط المحكم سوي
منه توليته شرعا عليه ولاية افعاء ويمكن حمل هذه العبارة على ذلك بحسب استثنائهم من اعتبار جميع الشروط
كلها التي من جعلتها توليته المدلول عليه بقوله اولادنا به ثم قوله وثبت ولاية القاضي اه ثم ذكر باقي
الشروط فيصير التقدير ان يشترط في القاضي اجماع ما ذكره الا قاضي الحكم فلا يشترط فيه اجماعا بحسب قوله
التولية وهذا هو النسب الفتوى المسمى والاحكام يمكن على بعد استثنائهم مع الشرط المذكور امر اخر
لا يعتبر المسمى فيه ابصر والكتابة لان حكمه في واقعة او قايح مما يمكن ضبطه بدونها ولا عيب
ضبطها لانه قاضي تراضي ارجح من غيره فقدمنا على ذلك من اراد ضبطها بفتح اليد اشهد عليه
في الشرطين خلافا في شرط القاضي فلهذا ما يجوز لانهما لما منع الوارد في العام لكثرة الوقائع
التي ضبط بدونها واما المذكورين فلم ينقل حديثا خلافا ويعد خصما قاضي التحكيم بعدم استراطها
وان كان محملا ولا ضرر بنا الى استثنائهما لان الاستثناء هو مجموع افراد و علم ان قاضي التحكيم
لا يصور في حال الغيبة لانه ان كان مجتهدا نفذ حكمه بغير حكم ولا يلزم فيه حكمه اجماعا واما
يتحقق مع جملة الشروط حال حضوره ١٠ وعدم نصبه كما بيناه وقد تحرر من ذلك ان جهاد شرط
في القاضي في جميع الازمان والاحوال وهو موضع وفان هل يشترط في نفوذ حكم قاضي التحكيم تراضي الخصمين

الذي يدل قوله الاستثناء مستثنى منه
او يدل قوله هو مجموع افراد
فان سلك

به بعده قولان اجماعا لعدم علم اطلاق التصريح بحجوز اوراق القاضي من بيت المال اسماجة الى الارزاق
لعدم المال او اوصلة اليه سواء تعين القضاء عليه ام لا لان بيت المال معد للمصالح وهو من عظمها قيل لا يجوز
تعيينه عليه لوجوبه بضعف بان المنع من اجابة الاموال من الزن لا يجوز جعله واجبة من انهم من غيرهم
لانه في معنى ارشاد المزرقة من بيت المال المؤذن والقاسم والكتاب لانه لا يخط بيت المال او لا يجوز
من المصالح وعلم القرآن والاداب العربية علم الاطلاق القابلة ونحوها وصاحب الديوان الذي يخط
القضاة والسجدة وازرار اقام المصالح والبيت المال الذي يخطه ويضبط يعطى منه ما يوزن ونحوه
الارزاق من غير من ذكر بل من غيره من مصالح الامم ليس لها تجوز او قصر عنها وجب على
القاضي التسوية بين الخصمين في الكلام معها والسلام عليها وردة او استلامها ونظر اليها وغيره
انواع الاكرام كالان في الدخول والقيام والمجلس وطلاقة الوجه والانصات للكلام والانتظام
منها اذا وقع منه ما يقتضيه هذا المثل بين الصحاب وذهب الى القول في الخ الى التسوية بينهما
مستحبة عملها بالبرائة ويستغفانا مستند الوجوب اذا كانا مسلمين او كافرين ولو كان احدهما مسلما
والآخر كافرا كان له ان يرفع المسلم على الكافر في المجلس بخاصة صوريا او عن باب كبرية على القاضي
او عليه كما جلس على عجب شيعي في خصوصته له مع يهودي وان جلس المسلم مع قدام الكافر
يجب التسوية بينهما فيما عدا ذلك ظاهر العبارة وغيره ما ذلك ويجعل تعديته الى غيره من وجوه الاكرام
ولا تجب التسوية بين الخصمين بطلان القلبة او لا غرض منه فيه على النقص ولا ادلال للمقتضى لعدم
اطلاعهما ولا بينهما عليه نعم تسوية التسوية فيه ما كان اذا ابدرا احد الخصمين يدعوى سمع منه وجوبا
تلك الدعوى لا جميع ما يريده منها ولو قال انك كنت انا الذي لم يفت الحق مني تلك خصوصية
ولو ابتدرا معا سمع من الذي يظلم من جهة دعوى واحد ثم سمع دعوى الآخر لاداة محمد بن
مسلم عن الباقر وقيل يفرع منها لو رددما لكل شكل وهذا منه ومثله ما للوزنم الطلبة عند مدرست

ولم يستقروا عند المشتبه مع جواز التسليم والافتاء لكن من يقدم السابق قالوا جازوا فخرج منهم
 ولو جمعهم على درس واحد مع تقارب فهمهم جازوا والآلة اذا سكنت فلا ان سكنت حتى يتكلموا
 فليقل ليحكم المدعي منكما او تكلموا او يأمر من يقول ذلك ويكره تخصيص احدهما بالخطاب لما فيه من التبع
 اقل مراتبه الكراهية وحرم الرشوة بغيره والراء وكسرها وهو اخذه فالمن احدهما او منها او من غيرهما
 على الحكم او البدية الى شيء من وجوبه سواء حكم لباذلتها ام باطل وعلى تحريمها اجمع المسلمين
 وعلى البتة عليه السلام انه الكفر بالله ورسوله ونكسهم على الميراث يحرم على المعطي لا عاقبة
 على الأثم والعدوان الا ان يتوقف على التخصيص فحرم على الميراثي خاصة فحجب عاقبتهما مع وجود
 ومع ثلثها مثل او القيمة وثلثين احد الخصمين حجه او ما فيه ضرر على خصمه واذا ادعى المدعي فان وضع
 لزم انفسا او انفسه المقضي فيقول حكما قضيت او انقضت او الرمت ولا يكفي ثبت عندى او ان
 وعواك ثابته وفي اخراج البين حقه واداه باخذ العين والتصرف فيها قول حرم به اطلاقه ولو قضت
 ويستحب قبل الحكم غريبهما في الصلح فان تعد حكم مقضي شرع فان اشتبه ارجح تسعين
 وعليه الاجتهاد في تحصيله ويكره ان يشفع الى استحقاق اسقاط حق او الى المدعي في ابطال دعوى
 او يتخذ حاجبا وقبض العضد انتهى السبى ص غنة او يقضي مع اشتغال القلب بغيره او لم غم
 او غيب او جمع او شفع مفرطين او مدافعة الاشبين او وجع ولو قضى مع وجود احد فانفذ
القول في كيفية الحكم المدعي الذي ترك لو ترك المحضونه وهو المعبر عنه باله الذي
 وسكوته وقيل هو من سجايف قوله الاصل او الظاهر انكره مقابل في جميع ولا يختلف موجبها لها
 كما اذا طالب زيد عمرو ادين في ذمته او عين في يده فانكره فزيد لم يترك ونجايف قوله انك
 لاصالة بر انه ذم عمرو من الدين وعدم تعلق حق زيد في العين ونجايف قوله الظاهر ان
 عمرو وعمر ولا يكره ولو اقر قوله الاصل والظاهر هو مدعى عليه وزيد مدعى على الجميع وقد يختلف

انما يتصل بغير المدعي ان كان من حاشا الحكم
 عليه لان رتب حكم من حاشا الحكم
 من غير حاشا الحكم من غير حاشا الحكم
 من غير حاشا الحكم من غير حاشا الحكم
 من غير حاشا الحكم من غير حاشا الحكم

كما اذا سلم زوجا قبل الدخول فقال الزوج سلم معا فقال الزوج سلم معا فالتكليف قُلت
 مرتبا فلا ينكح نفي على الاولين عتية لانها لو تركت لخصت لترك واستمر التكليف معلوم وقوله والزوج
 لو تركت لرغها انفساخ النكاح والاصل عدم التعاقب لاستدعائه تقدم احدا كما ثبت على انحراف
 الاصل عدمه على ان الزوج يدع بعد الفراق فعلى الاولين يحلف الزوج ويستمر النكاح على الشا
 يحلف المرأة ويسئل وكذلك الواعى الزوج انما يقع اجتماعهما وبيان وانكرت فعه الظاهر
 ومهما اُصل حيث عرف المدة فادعى دعوى طرقة معلومة جازية بقتل اتفاقا وان تخلف الاول
 كدعوى مبهمة غير مقبوضة او وقع كذلك او ليس عند مشترط لم تسمع ان تخلف الثاني كدعوى
 او ثوب او فرس في سماعها قولان احدهما وهو انك جرم به الكسر في س العدم لعدم فاته
 وهو حكم احكام بها لواجب المدة على غير علم بل لا بد من ضبط المدة بصفة والقيمة بغيره والامانة بحسنها
 ونوعها وقدرها وان كان السبع وشبهه يعرف اطلاقا بنقد البلد لانه ايجاب احوال ويؤخر مختلفا
 اجبا عن الماضي ويختلف والثاني وهو الاقوى السماع لاطلاق الادة الدالة على وجوب حكم وذكر
 لا يصلح للتقييد لكان الحكم الجوهري خمس حتى يتبين ان قراره لان المدعى بما يعلم حقه بوجه ما كان
 يعلم ان له عنده ثوبا وفسا ولا يعلم شخصها لا صفها فلو لم تسمع عوا بطلق حقه فالتفت له موجودا
 مفقود والفرق بين القرار والدعوى بان المقرر لو طلب بالتفصيل تراجع والمدعى لا يرجع لو جرد
 داعي الاحتياط دون غير كاف في ذلك لما ذكرناه وان تخلف الثالث وهو جرم بان صرح بالجرم
 الوهم في سماعها اوجه او جهها السماع فيما يعبر ^{الادلة على ذلك} لادع على كالعقل والسرقة دون المعاقلة
 وان لم يتوجه على المدة هنا يحلف بركة ولا ينكح لامع شاهد بل ان خلفت كروا وقرأ وكل قضيتا
 والا وقفت الدعوى اذا تقرر ذلك فاذا ادعى دعوى مسموعة طول المدعى عليه بالحواب جواب المدة
 عليه اما قراره بالسحق المدعى بالجمع او انكاره بالجمع او تركه منها فليدفع حكمها او سكوت وجعل السكوت

هذا هو الحكم في النكاح
 والطلاق والنفقة
 والعدة والحبس
 والطلاق والنفقة
 والعدة والحبس

جدا ما جاز شاع في الاستعمال كثيرا من تركت اسجوا حوا المقال فالأقارب يعني على المقترح الكمال أي
 كمال المقترح على وجه سمع اقراره بالبلوغ والعقل مطلق ورفع الحجر فيما يمنع نفوذه بوسيلة تعضيد فان لم ينس
 المدعى حجرا حكم عليه فيقول ان تركت ذلك او قضيت عليك به ولو لم ينس المدعى من اجلكم كتابة اقرار
كتب واشهد مع معرفته وشهادة عيدين معروفة او قضاة حكيمته بالبحر والقران به وان صادقه المدة
 هذا من توطنها على نسب لغيرها ليرى ان التمسب الاستحي عليه فان ادعى انكاره وهو محجور عن ادعى
 اسحق لعدم ملكه لما راد عن ارده وشيابه الا انه يحال له ودائمه لكت في قوت يومه وسيله له
 ولعلاله الواجب الثقة وثبت صحة فيه بنية تطلعه على بلن امره مراقبة له في خلواته واجد صبره
 على ما يصبر عليه واجد المال عادة حتى ظهر لها قران الفقر ومخال الأضاقه مع شهادتها على نحو
 ذلك مما يتصور الأثبات لا على النفي الصرف او بتصديق صمد على انكاره وكان اصل الدعوى
 بغير مال بل خباية اوجب بالادعاء فانما خرج يقبل قوله فيه هالة عدم المال بخلاف ما اذا كان
 اصل الدعوى بالافان اصاله بقاءه تمنع من قبول قوله وانما ثبت انكاره باحد الأمرين
 البينة او تصديق الغريم وظاهره انه لا يتوقف مع البينة على المحمين وهو اوجود الغيوب ولو
 شهدت له بنية ما انكاره القسم الثاني فاولا بعدم محمين بل على تقدير كون الدعوى لغيره لا
 على انكاره تركت الى ان يقدر ولا تكلف التمسب في المش وان علب السعة عا وفا، الذين
 والاتيق في كماله ان لم يقيم بنية ولا صادقة لغريم مطلق ولا حلف حيث لا يكون اصل الدعوى حلف
 وسجت عن ماطن امره حتى يعلم حاله فان علم له مال امر بالوفاء فان اقطع بشارته القاضي ولو
 بيع ماله ان يكون مخالفا للحق وان علم عدم المال ولم يف الموجود دونها بجميع اطلاق لعدم
 الموجود واما الانكار فان كان اسحاكم عالما بما يحق فبني بعلقه مطلق على جميع القولين ولا فرق بين علمه
 في حال ولا بية ومكانها وغيرهما ليس له طلب البينة من المدعى مع نقدا قطعاً ولا مع خور

سادكون غنونا له وخوفنا بالدين ولو كان
 احكامهم حسب او غير ذلك في سبب التراجع
 وان قال كلفه مستندة

بالحق والادب
 بالحق والادب

الظن

على الأقوى وان قصد دفع التهمة الآن مع رضا المدعى والمراد بطلان ما يعلم من ادعاءه انما هو الاطلاع على ما
لا يشك وجوه خطية به اذا لم يذكر الواقعة وان ابن التزوير نعم لو شهد عدلا بحكمه ولم يتذكر
علا قوى جوار الغضا كما لو شهد بذلك عند غيره ووجه المنع المكان رجوع العلم لا فعله بخلاف
شهادتها عند اسحاكم على حكم غيره فانه يكفي تزييرا لكل باب على الممكن فيه ولو شهد عليه بشهادة
لا يحكمه فالظاهر انك والا يعلم اسحاكم باسحق طلبية من المدعى ان لم يكن عالما بانه موضع
المطالبة به والا جاز لحاكم السكوت فان قال لا يثبت له ان له خلافا فان طلبه اي طلبه خلافا
حلفه اسحاكم ولا يتبرع اسحاكم باحدا لانه حق للمدعى فلا يستوفى بدون مطالبة وان كان
ايضا لا اسحاكم فلو تبرع المنكر به بخلافه اسحاكم من دون التمس المدعى لغا وكذا لا يتقبل
الغير من دون اذن اسحاكم لما قلناه من ان ايقاعه موقوف على اذنه وان كان حقا لغيره
لانه وصيفة فان حلف المنكر على الوجه المعبر سقطت الدعوى عنه وان بقي اسحق في ذمته
وحرم مقاصده ولو غفر المدعى لغيره ان كان حاشا لوجه الا ان يكتب المنكر نفسه بعد ذلك
وكذا لا تتم البينة من المدعى بعد اي بعد حلف المنكر على اصح الا قال الصحابي ابن ابي يعفور الرجوع
اذا رضى صاحب اسحق بيمين المنكر لوجهه فاحلفه خلف ان لا حق له فيه وان اقام بعدها
بخلفه عشرين فبانه ان اليمين قد بطلت كلها ادعاه وغيره من جنس البر وقيل تسعة بنية
وقيل مع عدم علمه بالبينة وقت تحليفه ولو بنسبها وادار حجة عليها وان لم يحلف المدعى عليه ورد
اليمين على المدعى حلف المدعى ان كانت دعواه قطعية والاثم يتوجه الرد عليه كما مر
وكذا لو كان المدعى وليا او وصيا فانه لا يمين عليه وان علم بحال المظنم المنكر بحلف
فان ابي حنبله ان يحلف او يقضه بكونه فان المنع المدعى من اخلف حيث يتوجه عليه
سقطت دعواه في هذا المجلس قطعا وفي غيره على قول شاذ الا ان ياتي ببينة ولو كان مهمل

[illegible]

زكاهما بشايد على كل من الشايدين يعرفان العدالة ومن عليها فبشبا ثم سأل شخص عن ابراهيم فان
 اعترف بعديه حكم كما مر وان تنظر اهل ثلثة ايام فان ابراهيم ابراهيم نظر في امره على حسب ما راى ان
 يعقل واجل من غيرهما فان قبله قدم على التزكية لعدم المناجات فان لم يات بابراهيم مطلقا او بعد
 المدة حكم عليه بعد الايمان اي التمس المدعى الحكم وان ارباب الحكم لم يوافقوه فحكموا بحجابه وسأله
 عن مشغعات القضية زمانا ومكانا وغيرهما من التغيرات فان خلفت اقوالهم سقطت شهادتهم وبشبا
 له عند الزينة وعظم داهمهم بالتثبت والاخذ بابراهيم ويكره له ان يعنى الشهود اي يخل عليهم
 وهو المشقة اذا كانوا من اهل البصيرة بالتفرق غيره من التحيز ويحرم عليه ان يمنع الشايدان
 في الكلام التردد فيه وهو من ان يداخل في الشهادة فيدخل مضلعات توقعه في التردد والغلط بان
 يقول الشايدانه اشترى كذا فيقول الحكم بما في المكان الغلطي او يريد ان يلقط بشي ينفع فيدخل
 بعينه ليمتلكه من اتمامه نحو ذلك ويتعقبه بكلام يجعله تمام ما يشهد بحيث لو لاه التردد او لاه بعينه
 عنه حتى يفتي به وان لم يقيد او يردد ثم ترتب عليه ما يلزمه او يوجب له الاثام اذا وجد مترددا او
 يردد له لو توقف ولا يقف عزم الغريم عن الاقرار الا في حقه نعم فيسحب اليه من المترددة تمام ما يكتف عنه
 والتمويل القضية ما عارض ما كلف عند النبي حين اقر عنه بالترنا في اربعة مواضع والتمويل يردده
 ويوقف عنه فريضا رجوعه يقول لعنك قبلت او عذرت او نظرت قال لا قال افكنتها لا تكفي قال
 نعم ثم قال حتى غاب لك منك في ذلك منها قال نعم قال لا يغيب المبرود في المكمل والارشاف البئر
 قال نعم قال ان تدري ما اترنا قال نعم ايت مناصرا ما ياتي الرجل من منته حلالا فعند ذلك ابراهيم
 وما يستحب بعينه لا كما يكره لمن علم منه غير حاكم حتى على ان لا ازال ان هذا قال لما غاراد الى رسول الله
 قبل ان يزل منك قرآن فقال النبي ص ما علم به الاكسرتة بنوكيت كان خير لك و علم انك منكر
 اولان حوال المدعي بالافراد او سكوت ولم يذكر القسم الثالث ولعل اربعة قسم الحكم على تقدير
 الشايد

كذا المتن في نسخة اخرى
 على ابراهيم
 وعنه
 بعد

وقد انما نصيبه او فخره فخره

من اهل

پاکستان

قوله واما السكوت فان كان تأدب من طيش اذ حرس تفضل احكام المعرفة باجواب الماشاق المصيدة لليقين

ولم يترحمين عليين وان كان السكوت عناد حس حتى يحكي على قول الشيخ فيه لان جواب وجه عليه

فأذا اتمع منه جلس حتى يؤتىه اوصيكم عليه بالنكول بعد عرض اسجواب عليه مان يقول ان حجت الاله عليه السلام

ناكلا فان اصر حكم سبكو له على قول من يقضيه بخروجك من ارضك فاما ما ادعى المدعي اعلق بعد ذلك

من القوم المتغيرين الأمرن والأولى جعلها شارة القبولين في من أقصر على حكايتهما

ولم يرح شيئاً والأول أقوى **القول** في المذهب المتفق الميمين الموجبة للحق من البتة ^{على} المستطاد

لَدَعُوِي مِنَ الْمُنْكَرِ الْبَاقِيَةِ نَعَمْ وَاسْمَاءُ نَحْمَدُهَا سَلَامًا كَارِهُمُ الْكَافِرُ الْكَافِرُ وَلَا يَجُوزُ نَعَمْ دَلَّتْ كَا

المزلة والنفاء والأئمة على القول الصحيح لا يكلف معزاة وقال الهندي ولينصاف المحمدي لا يتخلف عنهم

ما تدر في تحريمه غير انما يقع في غير الدعوى نظر من ظاهر الذي في الحتمه واما جملته على اكرامه انما

والعناق ويكفر والرائة في ايام قطعها ولوصاف من اسماها حاله كما شئت في لم يجرى كما حينا امامه

لَا مَأْوَى لَهُمْ إِلَّا فِي عَذَابٍ مُّقْتَدِرٍ

مستعاجاً محرم كمال شتم على اسلاف ملأه والأولاد وسخ ذاك وعلية ما روى

اشكوا تخلف بعض الكفار ما قد تغلبوا بها من الفناء

ان عیالہ ملک یورپیاں اور یورپیاں کے یہاں

له حرمه فاجوز ان لم يسمعوا من ولاة من اهل البيت عليهم السلام

اس دور بدلتے ہیں یہاں سے ان کے لیے ایک نیا دور شروع ہوتا ہے۔

[illegible]

فَأَمَّا زَكَاةُ فَالْيَدِ الْعَفْوَ فَإِنِ بَلَغَ إِلَى ثَمَرِهِ وَأَنزَلَ إِلَى ذُرِّيَّتِهِ لَبَسَ مِن تَشَاقُكُم فَتُجَنَّبُهَا إِنَّ هِيَ تَحْطَأُ فَمِصًّا إِنَّهُ يَرْفَعُ رَأْسَ بَنِي آدَمَ لِيُظَاهِرَ فِي ذُرِّيَّتِهِ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَيُخَوِّفُهُ لَعَنَ الْكُفْرَ وَكُنَّ أَجْزَاءً لِّلْبَشَرِ إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

وَمَسْجِدَ أُحُدٍ إِذْ يَخْرُجُونَ

[illegible]

الحاكم

وينار ولا يجب على المحلف التلجاة الى التعليط وكيفية قوله واقعة له عند حق وجب الحكم وعظ المحلف قبل وقته
 في ترك العيين اجلا لا يتقدم او نحو فاس عقابه على تقدير الكذب تلو عليه ما ورد في ذلك من جنس الادلة
 مثل ما روي عن النبي من اجل التهمة ان يحلف به عطاءه اشد خيرا مما ذهبه وقولهم من طلع بيا
 كاذبا كفر ومن حلف بالله صادقا ثم ان التهمة رجل يقول لا تجعلوا التهمة لايامكم وعندهما قال شي
 ابي ان اباه كانت عنده امرته من اخراج نفقي لابي ان تطلقها فادعت عليه صداقتها في است
 به لايام المدينة مستعدة فقال امير المدينة يا علي اما ان تحلف ان تعطيها فقال لا يا بني ثم فاطها
 اربعة ايام وطلعت يابا حلفت انك است محقا قال لا وكنتي حلفت التهمة غرويل ان حلفت بين
 صبر وكيف المحلف على نفق الاستحسان وان اجابته النكاح بالخص كما اذا ادعى عليه فرضا فاجاب باني ما
 اقرضت لان نفق الاستحقاق شغل المتنازع وزيادة ولان المدعى فيكون صادقا ففرض مسقط
 الدعوى ولو عترف به وادعى المسقط طوالب بالسبب ويحجز عنها دعوتها الى قبول السجود المطم
 وقيل لميزد المحلف على وفق ما جابته لانه برغبة قادر على الحلف حيث نفاه بخصوصه ان عليه من المدعى
 ويضعف بما ذكرناه وبما كان التمسح في اجواب ما لا يسامح في العيين المحلف يحلف بالقطع
 في فعل نفسه وتركه وقيل غيره لان كسب التمسح في اطلاع على الحال الممكن معه القطع وعلى نفق العلم
 في نفق فعل غيره كما لو ادعى على مورثة ما لا يكفيه حلف على انه لا يعلم به لانه يعسر الوقوف عليه
 اثباته فان الوقوف عليه لا يعسر **القول** في الشاهد والمبين كماليت بشاهد وامر
 ثبت بشاهد ومبين هو كل ما كان الا او كان المقصود منه المال كالدین والعرض تخصيص بعدم
 والعصب وعقود المعاقاة كالبيع والصلح والاجارة والهبنة المشروط بالبعوض والنجاسة الموجبة للدية كخطا
 وعمل الخلفا وقتل الداء ولو قتل اسحر العبد لمسلم الكسندر وكسر العظام وان كان عمدا وكذا في
 والما مومة والمنفعة لما في اجابها لقصاص على تقدير العزم في التعزير ولا يثبت بالشاهد والمبين عيوب

ان من خرج من بين يدي
 المحلف يعبر عليها

كلفه

وكذا
 في الدماء والنفوس
 في الدماء والنفوس
 في الدماء والنفوس
 في الدماء والنفوس
 في الدماء والنفوس

وكذا عيوب الرجال شتر كما في عدم تضمنها المال ولا الخلع لأنه إنزاله فيد الخلع نفقة وهي شرط فيه
لادخله في حقيقة ومن ثم أطلق المصم والأكثر وهذا يتم مع كون المدعى هو المرأة أما لو كان الرجل فليس
يتضمن المال وإن انضم إليه امرض فيقطع القطع بثبوت المال كما لو اشتملت الدعوى على الأمرين في غيرهما
فإنهم قطعوا بثبوت المال هنا قوتى وبجزم في سري الطلاق المحرر عن المال هو واضح والرجعة
لا تضمنون الدعوى اثبات حق الزوجية ليست ملا وان لم ينفق لم ينفق فحقها حقيقة ولو
على قول مشي تضمنه اثبات اسحقته وهي ليست لا وقيل بثبت بها تضمنه المال حيث إن العبد
للوط هو يدعى زوال المالية والكتابة والتبدير والاستيلاء وظاهره عدم اختلاف بينهما أن
البحث آت فيها وليس ما يدل على أنها بحكمة لكن لم يقرر ما بخلاف فلذا فرمنا ونسب أن عليه
وجوب الأنفاق لأنه خارج عن حقيقة كماله لأنها ولاية على التصرف وإن كان مالاً لأنه
أي كماله كالشاهد باليمين متعلق بالفعل السابق أي لا يثبت هذه المذكورة بها لأنه الخ
قولان أحدهما وهو المشي عدم البشوت مطر لأن المقصود منه أحسان واقامة استنكاف
النفق عن أحرام النفس والتمسك بالتمسك والنفقة فانها تابعان والثاني بقبول مطر نظر التضمن المال
ولا نفق قائم في ثالث متبدر من المنة دون الرجل لأنها ثبتت النفقة والمهر ذهب لأنه
والأقوى المشي ولو كان المدعون جماعة واقاموا شأها أحداً فكل واحد لأن كل واحد
حقا لنفسه ولا يثبت مال أحداً من غير شرط شهادة الشاهد أو لا وتعدله لأنه يحلف بعد حثام حكم
يتم بها لا بما أحداً فلورج أحداً من نصف لأنه أحداً من سبب المال على المدعي عليه لأنه
لورج أحداً من جميع أحداً من المالك مع كونه قد قبضه ولو فرض سلم الشاهد المالك
رجع أحداً من ضامه أحداً من المالك أحداً من المالك أحداً من المالك أحداً من المالك أحداً من المالك
ويقتض على الغاي أحداً من القضا أحداً من القضا أحداً من القضا أحداً من القضا أحداً من القضا

على الأقوى لعموم الأدلة ولو كان في المجلس لم يقض عليه إلا بعد عليه ثم الغاية على حجة لوضوح أن ادعى بوقوع
أو ابراء أقام بالبينة والآا حلف المدعى بحمله حقوق الناس لا حقوق المدعى لأن القضاء على الغايب
وحقوق المصلحة على التحفيف لغناه ولو شمل على استحسان كاتبة قضى بالمال دون القطع وتجب المصالح على
بقاء السحق إن كانت الدعوى لنفسه ولو كانت لمصلحة غيره عليه فلا يمين عليه ويسلم المال بكفيل
إن يحضر المالك أو يكفل وحلف بقاء المدعى عليه غيا. وكذا السحيق مع البينة في الشهادة على
الميت والطفل والمجنون ما على الميت موضع وفاق واما على الغايب والطفل والمجنون فليست كركم
له في العلة الموصى اليها في القضاء وهو انه لا ساله للجواب ينظر احكامها اذ يستعمل لغيره كما ان
يجب بالائفاء اذ ابراء فيوجه اليمين في هو من باب استحاد طرق المسلمين لا من باب القس في مينة
نظر للفرق مع فقد القضاء هو ان الميت لا سال له مط في الدنيا بخلاف المتنازع فكل من اجتهد اذا
حضر او كمل ويرتب حكم على جوابه بخلاف الميت فكان أقوى في ايجاب اليمين فلا يتحد الطريق
بقضه عدم الفرق بين دعوى العين والدين وقيل بالفرق بثبوت اليمين في الدين تحت
احتمال ابراء منه وغيره من غير علم الشهود بخلاف العين فلن يلزمها اذ ثبت استحباب وضعف
احتمال تحبذ نقل الملك ممكن في المسائلين لا شهادته وعدم التمسك فيها **القول**
في التعارض أي تعارض الدعوى في الأموال المتداخلة أي إذا ادعى كل منهما الحق في ثبوت
حلفا كل منهما على نفق اتحقاق الآخر واقترافا بالتسوية وكذا لو تكلم على اليمين وحلف احد حلفا وكل
الآخر في الحلف فان كان يمينه بعد كل صاحبه حلف بينا واحد شجع النفس والاثبات والآا
افقر الميمين اخرى للأثبات وكذا يقتضيه ان اقام بينة ويقضي لكل منها بما في حجة بناء على حجة
بينة استخراج ولا فرق بينا بين تساوي البنتين بعدا وعدله وتختلفا ولو حضر جافد واليد
خاف من سي سي مع اليمين وعلم لمصلحة الميمين لكن فان اتفق حلف الآخر ورغم له لمصلحة بينة

[illegible][illegible]

في قولنا لا تقصر الا لصيغة ويدخلها ايجابا ويلزمها ويتعدا احد النصبين بقدر الاختيار
 ليس في شيء من ذلك اختلاف اللوازم يدل على اختلاف اللزومات وشهر ان كل جزء يفرق عليها
 بينهما وخصاص كل واحد بجزء معين وازالة ملك الاخر عنه بعد ما يجوز تقديره بالترخي ليس هو
 حتى يدل عليه وتظهر الفائدة في عدم ثبوت الشفعة للشريك بها وعدم بطلانها بالتفرق بين النصبين
 فيما يعبر فيه التقابض في البيع وعدم جواز المجلس وغير ذلك وبجر الشريك على القسمة لزم تركه
 القسمة ولا ضرر ولا داء والمراد بقصر قيمه الشفعة بما عدا منها نقصا حاشا عما اختاره البعض
 في س وقيل منطلق نقص القيمة وقيل عدم الاستفاد منه فدا وقيل عدمه على الوجه الذي كان
 يقع قبل القسمة والابحار والاول لو تضمنت رد الامرى دفع عوض خارج عن المال المشترك من احد

خارج في وعلى القول الآخر يقسم منها نصيب كل لولم يكن بينه لما ذكرناه من استقلال يدعى النصف عليه فاما
 رجحت بينة برأيه ولما قام احد بها حتى يحكم بها ولو كانت في يد ثالث وصد واحد بها صار
 فيرتب عليه فضل والاخر اطلاقا ولو اقام باينه فلا عيب بالنصف وتعاضت البينتان في الآخر فيحكم للاحد
 فالأكثر فالقرعة ويقضى لمن خرج بميمنه فان انتفع حلف الآخر فان تخلف من بينهما فلم يستوفى ثلث
 اربع ولا غير الثلج وقيل يقسم على ثلثة فلم يدعى الكل اثنان فلكل نصف واحد لان التنازع وقعت في
 اجزائه غير معينة يقسم على طريقتي القول على حسب سهاهما وهي ثلثة كقر البين مع قصور المال
 وكل موضع حكما يتساوى في شئنا او ترجحها باحد الايات هو مع اطلاقها او اتجاها والتنازع ولو كان
 تاريخ احد البينتين قدم قدمت بثبوت الملك بها سابقا فيستحب ان اذا شهدنا بالملك المظن
 او لمسبب او بالتفرق اما لو شهدنا بها باليد والاذى بالملك فان كان المتقدم هو اليد وجعل الملك
 لقوة ونسحقه الآن وان انعكس ففي ترجيح اتيها قولان للشيخ وتوقف المصنف في من مقتصر على نقلها

القول

في القسمة وهي تميز احد النصبين فصاعدا عن الآخر وليست بيعا عندنا وان كان
 فيهما دلالة لا تقصر الا لصيغة ويدخلها ايجابا ويلزمها ويتعدا احد النصبين بقدر الاختيار
 ليس في شيء من ذلك اختلاف اللوازم يدل على اختلاف اللزومات وشهر ان كل جزء يفرق عليها
 بينهما وخصاص كل واحد بجزء معين وازالة ملك الاخر عنه بعد ما يجوز تقديره بالترخي ليس هو
 حتى يدل عليه وتظهر الفائدة في عدم ثبوت الشفعة للشريك بها وعدم بطلانها بالتفرق بين النصبين
 فيما يعبر فيه التقابض في البيع وعدم جواز المجلس وغير ذلك وبجر الشريك على القسمة لزم تركه
 القسمة ولا ضرر ولا داء والمراد بقصر قيمه الشفعة بما عدا منها نقصا حاشا عما اختاره البعض
 في س وقيل منطلق نقص القيمة وقيل عدم الاستفاد منه فدا وقيل عدمه على الوجه الذي كان
 يقع قبل القسمة والابحار والاول لو تضمنت رد الامرى دفع عوض خارج عن المال المشترك من احد

في
 جاز
 ان
 مع
 بعد
 القسمة
 وان
 كانت
 جاز
 بغير
 من
 القسمة
 ولا
 لا
 كذا
 البيع
 كذا
 تبين
 فان
 كذا
 كذا
 كذا

في قولنا لا تقصر الا لصيغة ويدخلها ايجابا ويلزمها ويتعدا احد النصبين بقدر الاختيار
 ليس في شيء من ذلك اختلاف اللوازم يدل على اختلاف اللزومات وشهر ان كل جزء يفرق عليها
 بينهما وخصاص كل واحد بجزء معين وازالة ملك الاخر عنه بعد ما يجوز تقديره بالترخي ليس هو
 حتى يدل عليه وتظهر الفائدة في عدم ثبوت الشفعة للشريك بها وعدم بطلانها بالتفرق بين النصبين
 فيما يعبر فيه التقابض في البيع وعدم جواز المجلس وغير ذلك وبجر الشريك على القسمة لزم تركه

اجابين لم يحرم التمتع منها لاستلزام المعاوضة على جزء صوري او معنوي وهو غير لازم وكذا ان
 التمتع لو كان فيها صراحا بجواهر العضاية الضيقة والسيف والضرر في هذه المذكورات يمكن اعتبار
 بجميع المتاع الثالث في السيف فانه يتقنع بقبضته غالباً في حيزه مع نقص حش فلو طلبت بهما الهبات
 وهي قيمة المنفعة بالاجزاء والزمان جاز ولم يحجبانية سواء كان متاعاً قيمته جباراً ام لا
 وعلى تقدير الاجابة لا يلزم الوفاء بهما بل يجوز لكل منهما فسخاً فلو استوفى احدهما وفسخ الآخر او بوجوب
 عليه اجرة حصة الشريك اذا عدلت السهام بالاجزاء ان كان في متساويهما كلاً او وزناً او ذراعاً
 او عدداً بعد الانصباء وبالقيمة ان خلفت كما يحتمل في الارض واتفقا على اختصاص كل واحد
 لازم من غير رقة لصديق القسمة مع الرضا الوجه لتمييز الحش ولا فرق بين قسمة الزرع وغيرها والاشياء
 على اختصاص اقرع بان يكتب سهم الشراك او السهام كل في رقة وتضان ويؤمر من المطلع على
 الصورة باخراج احدهما على اسم احد المتقاسمين او السهام هذا ان اتفقت السهام قدر اول
 خلفت قسم على اقل السهام وجعل لها اول يعينه المتقاسمون والا كما حكم وكتب اسماءهم لا أسماء
 السهام حذراً من التفرقة فمن خرج سهمه او لا اخذ من الاول واكمل نصيبه منها على الترتيب ثم
 يخرج الثاني ان كانوا اكثر من اثنين وبكذا ثم ان شئت القسمة على ردة غير رضاها بعد ذلك والا فلا
 ولو ظهر غلط في القسمة عند ابطالها او بطلت ولو ادعاه في الغلط احدهما ولا يلزم حلف
 الاخر لا صالة لصحة فان حلف تمت القسمة وان كلف العيين حلف المدعى ان لم يقض بالانكول
 ونقضت ولو ظهر في المقسوم سخفاً في بعض معين بالتسوية لا يحل اخرجه بتعديل فلا يقض لان
 فائدة القسمة باقية وهو ان كل حصة والا يكن متساوية في السهام نسبة نقص القسمة لان
 ما يقبض لكل واحد لا يكون بقدر حصته بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الاشياء وكذا
 لو كان يستحق مشاعاً لان القسمة لم تقع برضا جميع الشركاء **كتاب الشهادت**

وفصوله اربعة **الاول** الشاهد وشرطه البلوغ الاتى الشهادة على السحاح مالم تبلغ النفس وقسط

بشرط بلوغ العشرين وان يجمعوا على مباح وان لا يفتروا بعد الفعل المشهود به الا ان يؤيدوا الشهادة والمراد ان شرط البلوغ نفي وسقي ما عدا من الشرط التي هي كلتها العدد وبها

في ذلك الذكرية ومطابقة الشهادة للدعوى وبعض الشهود وبعض غير ذلك من روى منها

بأقول قولهم لو خلتف والتهم على التما، في غير محل التوافق المسجدي، وأما العدة الثالثة فالله أعلم

متممة لعدم التكليف الموجب للقيام بوظيفتها من جهة التقوى والمروة غير كافية وإستبار صوت

الأفعال التروك لا دليل عليه وفي اشتراط اجتماعهم على التباح تبينه عليه العقل فليقبل شهادة

حال جنونه فلموار جونه قبلت شهادته مفیقا بعد العلم باكمال فطنته في التحمل والاداء وفي حكمه ان

والمعطل الذي لا يتفطن لمزاي الأمور والآلام فلا قبل شهادة الكافرين أن نبياً ولو كان المشهور

عليه كافرًا على الصحيح لقصده ما يفسد الظلم المانع من قبول الشهادة بخلاف الشيخ حيث قبل

شهادة اهل المدينة عليهم السلام والارواية ضعيفة وللصدق حيث قبل شهادتهم على

مشهد وان خالفهم في الملة كما يهوى وعلى النصارى وقيل شهادة غير الدي اجماعا ولا شهادة

على المسلم اجماعا الا في الوصية عند عدم عدول المسلمين فنقبل شهادة الذمي بها ولكن ان يريد

شروط هذا المسلم من بناء على تقديم المستورين والفاقة. الذي يستند فيها الكذب

وہر قول العترة فی الذکر و وضعف سترانہ تعمیم اسکا کہ فی عمری الوفاق و فی شہادۃ السیف قولان

ظهر بها لعدم ذكرها في هذا العصر فاحتمل أنه على نظر الأئمة والاشتهار بعدم قنيتها

فليكن بصيرة أئمة آل الله و أئمة أهل بيته في ما تقدمت من ولو كان ذوقا و لا تكلمت شيئا

[illegible]

كان ابراهيم مستورا عن الناس في ذلك الوقت

[illegible]

و ترویل

[illegible]

شروعاً غلبت بر من تا که ایستاد و آن گشت که عالم بحصل العلم و عید التهنه رفیم انتا فوج الهادی

ان يحجر اليه بشهادة نفا او يدفع عنه بها ضررا فلا يقبل شهادة الشريك لثبوت الشريك بها بحيث تقتضي
الشهادة المشاركة ولا شهادة الوصي متعلق وصيته ولا يقيح ذلك مجرد دعواه الوصي ولا مع شهادة
من لا تثبت بها لان المانع ثبوت الولاية المجهدة للتمتع باوخال الماتحتم ولا شهادة اعراض للمفسر

والسيد بعد عا القول بملكه لان نفع بالولاية عليه والشهادة في هذه الفروض جالبة للنفع وانما يدفع
فيها دة العاقلة بحجج شهود ايجابية خطأ ودعوى مفسر بعين شهود دين اخر لانهم يفتنون بها ضرر
المرحمة ويكسب اعتبارا في النفع وشهادة الوصي والوكيل بحجج الشهود على المولى والمكول وشهادة
الزوج بزنا زوجته التي قد ينفيها لدفع ضرر احد ولا يقيح مطلق التهمة فان شهادة الصيد لصيقة
مقبولة والوارث لمورثه بدين ان كان مشرفا على التلف فالم يرثه قبل الحكم بها وكذا شهادة

رفقاء العاقلة على التصور ان الم يكونوا مأخوذين ويعرضوا الذكر ما اخذ لهم ولغيره في شرط
العبارة في الشهادة وقت الا والا وقت الحفل ولو تحققت فيها ثم كل حين الا اذا سمعت وفي شرط
استمراره الا حين الحكم قولان حيا المص في نسركت ويظهر من العبارت عدم وضع العداوة

الدينية وان لم تتضمن نفا وتحقق بان تعليمه السرور لم يثبت وبالعكس او بالتقاضي ولو
كانت العداوة من احد ايجابين انجس بالقبول احمالي منها والا لم تكت كل عزم رد شهادة

العدل عليه بان يقذف ويخاصمه ولو شهد للعدو وعدوه قبل اذا كان للعداوة تتضمن نفا
لانقضاء التهمة بالشهادة له وتمرز بالدينية عن الدينية فانها غير مانعة لقبول شهادته

المؤمن على اهل الايمان ون العكس مط ولا يقبل شهادة كثير الشواحيث لا يثبت له الشهادة
وان كان عدلا بل بما كان ولما ومن هنا قيل نرجو شفاعته من لا يقبل شهادته ولا شهادته

المشروع باقامتها قبل استطاق اسحاكم سوء كان قبل الدعوى ام بعدا للتهمة بالمرح على
ان اداء ولا يصبر بالرد مجردا فلو شهد بعد ذلك غير ما قبلت في اعادتها في غير ذلك الحين

ملكه لا يقتضي
انما على تقدير عدم التملك لعدم
شهادته في غايته لا يظهر لانه شهادة
لنفسه فلا يقبل مط

الظاهر لفظ منهم ليه الا ان غلبت
بالشهادة ولا يقيح تعدد الظان
لفظ لا يتصور فيه لما هو في
دخل على الجمع من حيث هو مجمع فكيف
لقبول انتفاء هذا القول بامر
مط

و جهات و التبرع مانع الا ان يكون الحق تقدم كالصلوة والزكوة والقوم بان يشهد بتركها ويعتبر
 عنها بنية المحسنة فلا منع لان التقدم امر باقامتها فكان حكم سب طلاق اسي كم قبل الشهادة ولو شكت
 اسحق كالعق والسرقة والطلاق واستخلع ولحقه من القصاص ففي ترجيح حق تقدمه بالادى وجهان
 اما الوقت العام فبقوله لهما في قوى بخلاف من صار على الاقوى ولو ظهر للحي سبق القادح في الشهادة
 على حكمه بان يشك فيهما صبيين او احدهما اذ يفتن او غير ذلك نقص لفتن الخطأ فيه مستند
 الشهادة العلم القطعي بالمشهود به او روية فيما يكفي فيه الرواية كالأفعال من الغضب والسرقة والقتل
 والرضاع والولادة والزنا والوطء وقبل فيه شهادة انهم لا تتقاء استجابة لا التسمع لفعل او عا
 في الاقوال نحو العقود والايقاعات والحدف مع الرواية ليرى يحصل العلم بالملفوظ الا ان يعرف
 الصوت قطعاً فكيف على الاقوى ولا يشهد الا على من يعرفه بنسبه وعينه فلا يكفي انسابه له
 لجواز التزوير وكيف يعرفان عدلان بالنسب فيجوز ان يسفر المنة عن وجهها ليعرفها الشاهد
 عند التحمل والاداء ان يعرف صوتها قطعاً وثبت بالاستفاضة وهي استفعال الغيب في الظهور
 والكثرة والمراعاة بها بناسيبها من غير الا حد يفيد السامع الظن الغالب بالمقال للعلم وتخصر في علم
 بل يختلف باختلاف المجزئين نعم يعتبر ان يزيدوا عن عدد الشهود والمعدلين لم يحصل الفرق من خبر العدل
 وغيره والمثبت انه ثبت بها سبعة بالنسب والموت والملك المطلق والوقف والكساح والعق
 وولاية العا نصراً فاقامة البنية في هذه الاسباب مطلقاً وكيف في استجواب هذه الاسباب بتأخير العلم
 اى مقارنته على قول في وبه جزم في من قبل يشترط ان يحصل العلم وقبله كيف مطلق لظن حتى
 لو سمع من شاهدين عدلين صارت محتملة لا فائدة قولهما لظن وعلى المختر لا يشترط العدالة ولا استجابة
 والذكرة لا مكان استفادته من نقضها وجزز بالملك المطلق المستند الاسباب كالبع فلا ثبت
 استنبط بل الملك الموجود في ضمنه فلو شهد بالملك واستداه الاسباب ثبت بالاستفاضة كما ان يشك

انكر الصبح ان انكرت دفعة واحدة

ولولم يثبت بها كايك قبل في أصل الملك لا في السبب متى اجتمع في ملك استغاضه ويدتصرف في المنافع
 متى الامكان فلتا القطع بالملك في الاكفاء بكل واحد الشك في الشهادة بالملك قول قبيح
لا يحل للشهادة على من له هذه الشهادة اذا ادعى اليها خصوصا وعموما على الكفاية لقولهم ولا يثبت
اذا ما دعوا فتره الصاوق على التحمل ويمكن جعله دليل عليه وعلى الاقاضي ثم اجمع لو خلا به مع القدرة
فلو فقد سواء فيما ثبت به وحد ولو مع اليمين ان كان تمام العقد تعين الوجوب فيه من فرد ككفاية
اذا لم يقيم بغيره ويصح تحمل الآخر للشهادة واذا دونه للقطع براده ولو بغير عمن عاين لبي
 فزعين عليه ولا يكتفي في شهادة الناطق وكذا يحجب الاداء مع العذر على الاكفاء اجماعا
 سواء استدعاه ابتداء ام لا على الاظهر الا مع خوف ضرر غير حق على الشاهد وبعض المتأخرين
 بغير المستحق عن مثل ما لو كان المشهود عليه حق على الشاهد لا يطلب به ونيثا من شهادته لمطالبة
 فلا يكتفي ذلك في سقوط الوجوب لانه ضرر حق وانما يجب الاداء مع ثبوت الحق بشهادته فتمام
 من يتم به العقد وحلف المدعي ان كان مما ثبت بشا بهين فلو طلب من اثنين ثبت بهما لزوما
 وليس لاحدهما الاتباع بناء على الاكفاء بحلف المدعي مع آخر لان من صدق ان الشاهد
 عن اليمين ولو كان الشاهد ازيد من اثنين فيما ثبت بهما جعلي اثنين منها كفاية ولو لم يكن الا
 واحد لزمه الاداء ان كان مما ثبت بشا بهين والا فلا ولو لم يعلم صاحب الحق بشهادة الشاهد
 وجب عليه تعريفه ان خاف بطلان الحق بدون شهادة ولا يعمتها الشاهد الا مع العلم القطعي ولا
 الخط بها وان حفظه بنفسه ومن التزوير ولو شهد به ثقة على اصح القولين لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم على مثلها فاشهد ودع وقيل اذا شهد معه ثقة كان المدعي ثقة اقامها بما عرفت من خطه
 وخاتمة استناده والرواية شاذة ومن نقل عن الشيعة جوار الشهادة بقول المدعي ان كان اخفى لثبوت
 معهود الصدق فقد اخطأ في نقله لاجتماعهم على عدم حوار الشهادة بذلك نعم هو مذموم على

قوله لا يحل للشهادة على من له هذه الشهادة
 قوله ولا يثبت اذا ما دعوا فتره الصاوق
 قوله ويمكن جعله دليل عليه وعلى الاقاضي
 قوله فلو فقد سواء فيما ثبت به وحد ولو مع اليمين
 قوله اذا لم يقيم بغيره ويصح تحمل الآخر للشهادة
 قوله فزعين عليه ولا يكتفي في شهادة الناطق
 قوله سواء استدعاه ابتداء ام لا على الاظهر
 قوله بغير المستحق عن مثل ما لو كان المشهود
 قوله فلا يكتفي ذلك في سقوط الوجوب
 قوله من يتم به العقد وحلف المدعي ان كان
 قوله وليس لاحدهما الاتباع بناء على الاكفاء
 قوله عن اليمين ولو كان الشاهد ازيد من اثنين
 قوله واحد لزمه الاداء ان كان مما ثبت بشا بهين

قوله لا يحل للشهادة على من له هذه الشهادة
 قوله ولا يثبت اذا ما دعوا فتره الصاوق
 قوله ويمكن جعله دليل عليه وعلى الاقاضي
 قوله فلو فقد سواء فيما ثبت به وحد ولو مع اليمين
 قوله اذا لم يقيم بغيره ويصح تحمل الآخر للشهادة
 قوله فزعين عليه ولا يكتفي في شهادة الناطق
 قوله سواء استدعاه ابتداء ام لا على الاظهر
 قوله بغير المستحق عن مثل ما لو كان المشهود
 قوله فلا يكتفي ذلك في سقوط الوجوب
 قوله من يتم به العقد وحلف المدعي ان كان
 قوله وليس لاحدهما الاتباع بناء على الاكفاء
 قوله عن اليمين ولو كان الشاهد ازيد من اثنين
 قوله واحد لزمه الاداء ان كان مما ثبت بشا بهين

اشتمل على العز القوي نسبة الى العز القوي بالعين الملهو والزاء والقاف والزاء خبر من العزلة لغه
 ووجه الشبهة علم من نسبة الى الاشعة ان هذا رجل الملعون كان منهم اولاً وصنف كتاباً سماه كتاب
 التخليف وذكر فيه هذه المسئلة ثم غلا فظهر منه مقالاً ذكره قنبراً شيعته منه وخرج فيه توبيعات
 كثيرة من الناحية المقدسة على يد ابي القاسم ابن روح كسل الناحية فاعده السلطان فقتل من يرى
 في الكتاب وهو على ابي الشيخ وهو لم يمت منهم وهم بريئون منه وذكر الشيخ المفيد رحمه الله
 ليس في الكتاب ما يخالف سوى هذه المسئلة **الفصل الثاني** في تفصيل الحقوق بالنسبة الى اليهود
 وهي على ما ذكره في الكتاب خمسة اقسام فمنها ما ثبت باربعة رجال هو الزنا واللواط والسرقة
 في الزنا الموجب حبس ثلثة رجال امرأتان وللجلد رجلان واربع سنوة ولو فرود من
 القسم الاول جعل الزنا قسماً برأيه كما فعل في من كان انبث خلاف حاله بالظلال الاول الثاني
 الاولين لا يثبتان الا باربعة رجال الزنا يثبت بهم ومن ذكر ومنها ما يثبت برجلين خاصة
 وهي الردة والحدف والشرب شرب سحر وما في معناه وحد السرقة حترز عن نفس السرقة
 فانها يثبت بها وبشاهد وامرئين وبشاهد وعين بالنسبة لا يثبت المال صح والركن والحق
 والنذر والكفاح وهذه الاربعة استحقاقها لهم بحقوق الله وان كان لا ادعى فيه خطيئته هو
 المقصود منها لعدم تعيين استحقاقه على خصوص وضابطه في القسم على ما ذكره بعض الاصحاب
 ما كان من حقوق الادعي ليس الا والمقصود من المال هذا انما لا يدخل في الحقوق
 الاربعة ومنه الاسلام وبيع وبيع ولواء والتعديل والجرح والعفو عن العاصي والطلاق
 واستلح وان تضمن المال لكنه ليس بحقيقة والوكالة والوصية الى حترز عن الوصية له
 بال فاق من القسم الثالث بالنسبة الى المال بهذا يظهر ان المال من حق الادعي
 فيه الشهادة على الشهادة كما سبقت ومنها ما يثبت برجلين ورجل وامرئين وشاهد ورجل وهو

في الزنا الموجب حبس ثلثة رجال امرأتان وللجلد رجلان واربع سنوة ولو فرود من
 القسم الاول جعل الزنا قسماً برأيه كما فعل في من كان انبث خلاف حاله بالظلال الاول الثاني
 الاولين لا يثبتان الا باربعة رجال الزنا يثبت بهم ومن ذكر ومنها ما يثبت برجلين خاصة
 وهي الردة والحدف والشرب شرب سحر وما في معناه وحد السرقة حترز عن نفس السرقة
 فانها يثبت بها وبشاهد وامرئين وبشاهد وعين بالنسبة لا يثبت المال صح والركن والحق
 والنذر والكفاح وهذه الاربعة استحقاقها لهم بحقوق الله وان كان لا ادعى فيه خطيئته هو
 المقصود منها لعدم تعيين استحقاقه على خصوص وضابطه في القسم على ما ذكره بعض الاصحاب
 ما كان من حقوق الادعي ليس الا والمقصود من المال هذا انما لا يدخل في الحقوق
 الاربعة ومنه الاسلام وبيع وبيع ولواء والتعديل والجرح والعفو عن العاصي والطلاق
 واستلح وان تضمن المال لكنه ليس بحقيقة والوكالة والوصية الى حترز عن الوصية له
 بال فاق من القسم الثالث بالنسبة الى المال بهذا يظهر ان المال من حق الادعي
 فيه الشهادة على الشهادة كما سبقت ومنها ما يثبت برجلين ورجل وامرئين وشاهد ورجل وهو

كان مالا او يعرض منه المال مثل الديون والاموال الثابتة من غير ان يسئل في اسم الدين وانما الثبوت
 للدية كقتل الخطأ والعقد المشتعل على التغير لنفسه كالماتمة والمنقذة دمالا وفيه كقتل الولد وله والمسلم
 الكافر واكثر العبد وقد تقدم في ما شاهد اليقين ولم يذكر بثبوت كذا براتبين مع اليقين مع انه قوي
 في من ثبوت به الرواية وسادتها لرجل حاله انهما معا اليه في ثبوت بهما من غيريين وبقي من الاحكام
 امور متجمعة من الادعى المالى وغيره كالنكاح والخلع والسرقة فيثبت بالشاهد اليقين للمال دون غيره يستحق
 بهما بثبوت المحرور دون النكاح الثاني ومنها ما يثبت بالرجل والنسب ولو منفردات وضابطها بغير اطلاق
 الرجل عليه غالبا كالولادة والاسلال وهو ولادة الولد خيال يثبت تسمى لك استمالا لا تصب
 احمل عند ولادته مخرج عادة كمنصوب من رأى الكمال في شئ من وعيوبه الثاني البتة كالم
 والرقق ودون الظاهرة كالحزام والبرص والعنف فانه من القسم الثاني والرضاع على الاقوى الثالث
 له اى بالمال احرار عن الوصية اليه وبذلك يخرج من الضابط ولو افردته فتساكن في مكان
 حسنا ليرتب عليه بانه حكاه فانه يفتى بثبوت جميع الوصية برجلين وباربع سنة وثبوت بعضها
 بكل واحد فبالوصية الربع وبالاثنين النصف وبالثلاث ثلثه الاربع من غيريين وباليقين مع
 براتبين ومع الرجل في ثبوت النصف بالرجل او الثلث من غيريين او سقوط شهادته صلاحا او
 من مساواة الاثنين في عدم النص وانه لا يقصر عن المرأة والاوسط اوسط وشكل منه ان يفتى
 والحاجة بالمرأة قوى وليس للثمة لضعف المال لتصير ما وصى به ربعا شهدت به لكن لم يفتى
 استحباب الموصى لجمع مع عليه الوصية لا بد منه وكذا القول لما ثبت بشهادة جميع منها ما يثبت ما
 منفضات الا الرجل خاصة او اليقين على ما تقدم وهو الديون والاموال والقدم الثالث البتة
 قيل وانما افرد ليعلم حاجته الى الرجل فيصير كالموصى لان الانضمام يصح مع اليقين في
 الاول وتصح بانضمام الرجل صياغته على المعتذر كان اوله ولقد كان بغيره بعضا

جواز كون الاوسط وسطا في حكمه
 بثبوت الثلث من رجلين
 انما وسطا من الدين موصى به
 استحق بالمرأة من طلاق مراده كالم
 او كمال فاول

فيمنع من ان يكون
 جازا في ثبوت الثلث

ایہ من الامم سابقا لى اور جفا و ادراجہ ہوا لى ثم افاض فى حق الفصل الثالث فى الشهادة

على الشهادة و محققا حقوق الناس كافة بل ضابطا لهما لكي لا يغتصب به اجماعا او شريعة

بـخلاف سواء كانت حقوق عقوبة كالقصاص وغير عقوبة مع كونها غير مالية كالطلاق والنسب

اولا كالتعريض وعقود التعاود وما عيوب الشئ بهذا وما بعد من افرا الحقوق التي ليست لارتباطها مشقة

والولادة والاستئذان والوكالة والوصية بقسميها وهما الوصية اليه وله ولائب في حق المذموم كما

كأثرنا و التواط و السجى أو مشركا كالسفر و الهدف على خلاف مثبته مرعافا و اسحقين لم يرج

پیشانی و کذا فی نفس الوقت علی موضع الیقین اول و دوم و یار الاکثر بقی مضابط محل الشهادة علی

الشهادة بالمسححة ولو اتم على الامرين كما نرى ثابت بالشهادة على الشهادة من الناس

فثبت بالشهادة على الشهاده على قرآن بالزمانه الحزبه لانها من حقوق الامميين لا احد لا

عقوبة الله وانما ينقر الاخلاق الشهادة على الشهادة التصير من تحت تحت القوس على

باینرا نشاید ان حکم کند که خلاف گفته من حکام بقسم السابق و مثله ما لو شهد علی اقرباره

بایمان البهیمه شان بدان غیب باشهاده علیهما تحمیم البهیمه تبعه اولی احمد و حجب آن

عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمُ لَعْنَةُ اللَّهِ لَمَّا كَانُوا عَلَى الشَّهَادَةِ

جاء حصول العرض في موهبة كل واحد بعد لين بل يجوز ان يكون الالف غلاما آخر فثبت

مع آخر الدنيا يقبل فيه شهادة النبي يجوز على كل امرأة أربع رجال وقيل لا يكون النساء

لان شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا تشهد به و يقتصر في قبول شهادة تعدد خصوصاً

الصلب موت أو مرض أو سفر وشبهه وضابطه المشقة في حضوره وإن لم يبلغ حد التعذر

انه لا يشترط تعديل الفرع بالاصل وانما ذلك منسرحا كما نعم يعتبر تعيينه فلا يكفي ان يشهد ما عدل ال

ان اشهد بما قالوا اشهدنا فلان انه يشهد بكذا وان سمعنا بما يشهدك حازت شهنا وشرها عليها

[illegible]

الأقرب شارة الإمانه فيشرط في الشهادة
على الشهادة كون الشهود من جنس
الناس بل بشرط عدم كونه عقوبة
لأن من حقوق الله ما لا يزكوه ونفس
وشار لها عند محليها
حقوق الله في

ای که از دنیا عبور کرده
از دنیا عبور کرده

۱۲۱

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

في اختلاف ان كان بعد الدخول فلا غرم لاول مستقر المحرم في رفته به فلا تقويت البصع لاهل التقوية
 والاحرج على المريض بالطلاق الا ان يخرج من ثلث ماله ولانه يهيم بوقتها قاتل او قتل نفسها او حُرث
 كماها برضاع وحى رتبة السادة لان الحكم لا ينفذ بعد وقوعه وان كان سئل الدخول على الاول نصف المحرم الذي
 غرمه لانه وان كان ثابتا بالبعد كثبتت جميع بالدخول لانه كان معرضا للتسقوط بردها او الفصح بغير
 سجلا فبعد الدخول لا يستقرح مطر وها هو الاقوى ويرقطع في دفعه هنا قولنا لا كذا يدل على تردده في دفعه
 لمعارضة الرواية المعتمدة وعلم انهم اطلقوا الحكم في الطلاق من غير فرق بين البايين والآخرى ووجه حصول
 الزيل للكناح في سجلة خصوصا بعد نقصان عقد الرجمي فالتقوية حاصل على التقديرين ولو قيل بالفرق
 وخضاض الحكم بالبايين كان حسنا فلو شهد بالرجعي لم يضمن اذ لم يفوت شيئا لقدرة على ازالة التوبة
 ولو لم يرجع حتى انقضت العقد اجل الحاق بالبايين والفرم وعدم تقصيره بترك الرجعة ويجوز تقدير الحكم
 في الطلاق مطر لعدم عروض وجه زيل للكناح ولو شهد به ففرق فوجعا فقامت بنية تة كان بهما
 رضاع محرم فلا غرم اذ لا تقويت ولو ثبت تزوير الشهود بقطع علم احكام به لا باقرارهما لانه لا يوجب
 ولا يشهد به غيرهما لانه تعارض نقص الحكم بالبايين بانه قد تغيب الحال ان كان الحكم به لا فاق
 اغرموا وكذا لا يزعم كل فاقات يشهدونهم وعزوا على كل حال سواء كان بثبوت قبل الحكم ام بعد فاقات
 شيء ام لا وشهدوا في بلدهم وما حولها لتجنب شهادتهم ويرتفع غيرهم ولا ذلك من تبين غلظه او
 ردت شهادته لمعارضة بنية اخرى او ظهور فسق او تهمة لا مكان كونه صادقا في نفس الامر فلم يحصل منه
 بالشهادة امر زايد **كتاب الوقف** ويجوز بيع الامل اى جعله على حاله لا يجوز البيع
 فيه شرعا على وجه ناقل عن الملك لا ما تشي واطلاق المنفعة وهذا ليس بغيره فبالفكر شيئا
 او تعريف لفظة موافقة للحديث الوارد عليه صلى الله عليه واله وسلم لسان التمرة والا لا ينقص
 ما سكنه وختمه بحسن وهي خارجة عن حقيقة كاشيها اليه وفي س عرفه بانه القصد اسجارية تبعا

فانما قال بالبرء ولو لم يكن ملكا
 ان يكون بالبرء في ما لا يملك
 فانما قال بالبرء في ما لا يملك

القولين

لما ورد عنه اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية اخذت ولفظ الصرح الذي لا ينفقني
 دلالة عليه الاشياء اخر وقت خاصة على اصح القولين واما ثبتت وسبقت وحسرت وقصد فمقتدر القرنية
 كالتأنيد في معنى السبع والهيئة والارث فيغير ذلك صرحا وقيل لا ولان صرحا ان يفتدون ^{لضعف} لضعف
 بشر كما بينه وعينيه فلا يدل على انما يصح فلا يدين انضمام قرينة تعينه ولو قال جعلته وقفا وقتة موقوفة
 محترمة كلفه وفاقا للرسول لان كالتصرح ولو نوى التوقف فيما يقتضيه القرنية وقع باطنا ودين بنيتها ولو اؤا
 او اؤى غيره ويظهر منه عدم اشتراط قبول العلم ولا القرية اما الثانية فهو اصح القولين لعدم دليل صالح على
 اشتراطها وان توقف عليها الثواب اما الاول فهو احد القولين في ظاهر الاكثر لاصاله عدم اشتراط ولا
 ازاله ملك فيكون فيه الاستصحاب ليقع قبل بشرط ان كان الوقف من يمكن في حقه القبول هو اوجود وكذا
 دخل في باب العقود لان ادخال شئ في ملك الغير يتوقف على رضاه ولذلك في تمام السبب ^{فمنسحب} فمنسحب
 هذا يعتبر فيه ما يعتبر في العقود اللازمة من ايقاله بالاستصحاب ووقوعه بالعبودية وغيره لان لم كان على حجة
 عامة او قبلة كالفقراء لم يشترط وان امكن قبول احكامه وهذا هو الذي قطع به في س وربما قبل شرط
 قبول احكامه فيماله ولاية وعلى القولين باعتبار قبول البطن الثاني ولا رضاه لتمامية الوقف قبله ولا
 ولان قبوله لا يتعلل بالاستصحاب فلو عثر لم يقع له ولا يلزم الوقف بعد تمام صيغة بدون القبض وان كان
في حجة عامة تجوزها الناظر فيها او احكام او القيم لنصب من مثل الوقف لقبضه ويعبر وقوعه بان
الوقف يعبره لاقتناع لغيره لغيره اذنه واسمال انه لم يعط الا الموقوف عليه ونه فلومات
الوقف قبله اي قبل قبضه لستد لا اذنه بطل و داية عبد بن رزاره مركبة قيد منه يظهر ان يعبر بقرينة
والظاهر ان موت الموقوف عليه كذلك مع جمال قيام دارته مقامه ويقيم من نفذ للزوم بدون ان
العقد صح قبله فليس الملك استقالا تميز بلا تيم بالقبض وصرح عبد وهو ظاهر في س انه شرط الصحة
ويظهر الفائدة في التماء لما يختل بينه وبين العقد ويمكن ان يريد مننا باللزم الصحة بقدر حكمه البطلان

لومات قبله فان ذلك من مقتضى عدم العقد لا لزوم كما صرح به في مذهبنا وحيثما ارادته مكلا
معن الاجاب فيها وحيث وكتفي ان البنة وصوفة وما شك الموجود ان حال العقد ما لم يقتضها
كما يدل ذلك في السبع لا تنها كما يجوز من الموقوف بدلالة العرف وهو الفارق بينهما بين
التمرة فانها لا يدخل ان كانت طليعا لم يؤبر واذا تم الوقت لم يسجد الرجوع فيه لانه من العقود لا تارة
وشرط مضا الا ما سلف التجيز فلو عاقده على شرط اوصفه بطل الا ان يكون واقعا ووقت
عالم بوقوعه كقولك قلت ان كان اليوم الجمعة وكذا غيره من العقود والدوام فلو قرنه بمدة ؟
جعله على من ينقضي غالبا لم يكن قفا والا قويا موجب بطلان بقضائها والفرض في ج الى
الوقت او ارثه حين انقراض الوقف عليك الاول او الارثه عند موت ويسر سل في الا ان يصاد
الانقراض وسمي بذا منقطع الار ولو انقطع اوله او وسطه او طرفه فالاموي بطلان ما انقطع
الاول الخير ويصح اول الخير والا قباص هو مستطيل الوقت للقا بعض عليه يرفع يده عنه وقد يغاي
الاذن في القبض الذي غيره سابقا بان ياذن فيه ولا يرفع يده عنه وخرج اجز نفسه فلو وقف على
نفسه بطل وان عقبه ما يصح الوقف عليه لانه منقطع الاول وكذا الشرط لنفسه ان يخرجه نفسه مضى
او في مدة معينة نعم لو وقف على قبل موتهم ابتداء او صار منهم شارك او شرط عوده عند حاجته فامرو
ولم يتبع شرطه ويعبر بقره فموتهم من مئة سنة فتعود عند ما يورث عنه لومات وان كان
قبلها ولو شرط اكل اهل منه مع الشرط كما فعل النبي بوقفه وكذا كذلك فلم يتم ولا يصح كونهم ذمي
فيستقط نفقتهم ان كانوا له ولو وقف على نفسه وغيره صح في نصفه على الاقوى ان اتحد وان تعد
فحسبه فلو كان جمعا كالنقر او بطل في ربه وسجل التصف وبيان رأسا وشرط الموقوف
ان يكون عيناً فلا يصح وقف النسيئة واللايين ولا لهم لعدم الارتفاع به مع بقائه وعدم وجود
خارجا والمقبوض المعتبر بعد غيره مملوكه ان اراد المملوكه صلحها لا ينظر الا الواقف ليجوز

وحيثما ارادته مكلا
معن الاجاب فيها وحيث وكتفي ان البنة وصوفة وما شك الموجود ان حال العقد ما لم يقتضها
كما يدل ذلك في السبع لا تنها كما يجوز من الموقوف بدلالة العرف وهو الفارق بينهما بين
التمرة فانها لا يدخل ان كانت طليعا لم يؤبر واذا تم الوقت لم يسجد الرجوع فيه لانه من العقود لا تارة
وشرط مضا الا ما سلف التجيز فلو عاقده على شرط اوصفه بطل الا ان يكون واقعا ووقت

منه فلو كان جمعا كالنقر او بطل في ربه وسجل التصف وبيان رأسا وشرط الموقوف
ان يكون عيناً فلا يصح وقف النسيئة واللايين ولا لهم لعدم الارتفاع به مع بقائه وعدم وجود
خارجا والمقبوض المعتبر بعد غيره مملوكه ان اراد المملوكه صلحها لا ينظر الا الواقف ليجوز

عن وقف نحو اسخر و اسخر من المسلم هو شرطه الحق وان اراد الملك الفاعل اسخر من وقف الملك
وان صلح له فهو شرط اللزوم والا و ان اراد به الاشم وان ذكر بعض تفصيله بعد ينفع به مع بقائها فلا يصح
وقف ما لا ينفع به الا مع ذم عيونه كاسخر والطعام والفاكهة ولا يعتبر في الانتفاع به كونه في الحال بل
المتوقع كالعبد والكسب الصغير والرمس الذي يرمى زوال زمانته بل يعتبر طول زمان المنفعة طالما
العبارة والاكثر يقتضي عدم هدم وقف ربحان يسرع فساد به يحمل اعتباره لقلة المنفعة ومنافاتها
للتأبيد المطلوب من الوقف وتوقف في س د لو كان مرزوعا صح وكذا ما يطول نفع كسك وعين
ويمكن ابقائها فلا يصح وقف الطير في الهواء ولا السمك في الماء ولا يكون قبضة ولا الاذن المصوب نحو ما لو
وقف على من يمكن قبضه فالنفع لا يثبت الا من المعتبر للمالك اذ في قبضة وتسلط عليه ولا يعتبر الموقوف
عليه مستقلا وهو ممكن ولو وقف لا يملكه وقف اجازة المالك لغيره من العقود لا عقد صدر من صحيح العاقد
قابل للنقل ومد اجازة المالك فيصح بحمل عدمها بها وان قيل في غيره لان عبارة الفصول لا اثر
لها وتأثير الاجازة غير معلوم لان الوقف فكت ملك في كثير من مبادئه لا اثر لغيره وتوقف المصطفى من
لانه نسبهم الصفة الى قول لم ينف بشئ وكذا في التذكرة وذهب جماعة لا المنع منها ولو جاز ان ينفذ
قوى المنع لعدم محو التقرب بملك الغير ووقف الشئ حار كالمقسم لحصول الغاية المطلوبة من الوقف هو
تجسيم الأصل واطلاق الثمرة به وقبضة كقبض المبيع في توقفه على اذن المالك والشريك عند قسم مطلقا
ان ذلك في المنقول وغيره لا يتوقف على اذن الشريك لعدم استقلال التولية له صرف في ملك الغير
وشرط الواقف الكمال بالملوغة والعقل والاشياء ورفع الحجر ويجوز ان يحمل النظر على الموقوف لنفسه
في متن القصة فان اطلق لم يشترط لاحد فالنظر في الوقف العام الاحكام الشرعية في غيره وهو وقف
على معين الى الموقوف عليهم والواقف مع اطلاق كالتعدي في مشروط ومشروطا لم ينظر العدة والاشياء
الا بتصرف ولو عرض العنق انزل فان عادات ان كان مشروطا من الوقف لا يجب التشرط

القول وقيل لم يجز عليه الاستمرار لانه معنى التوكيل جعل شرط النظر لصيرها لولا بشرطه ولفظه انظر
مع الاطلاق العامة والاجارة وحصيل العدة ومقتضاها على مستحقها ولو فرض ان يعجزها لم يتعد ولو جعله لا
واطلق لم يستقل احدهما بالعرف وليس للواقف غل المشروط في العقد ولا غل المصوب قبل الشرط
انظر لنفسه فوله لانه وكيل ولو جاز النافذة فزادت الاجرة في المدة او ظهر طالب بالزيادة لم ينفذ العقد
لانه جرى بالعطف في وقت الا ان يكون في من خياره فباعتين عليه الفسخ ثم ان شرطه شيء عوضا عن
عمله لزم ليس له غيره وانه اجرة امثل عن عمله مع قصد الاجرة به وشرط الموقوف عليه وجوده وحتى
ملكه واباحة الوقف عليه فلا يصح الوقف على المعدم ابتداء بان سيأبى ويجعله من الطبقة الاولى فيوقف
على من يتجدد من ولد شخص ثم عليه مثلاً ويصح تبعا مان بوقف عليه وعلى من يتجدد من ولده والصحيح
بتبعية المعدم الحكم بوجوده عادة كالولد اما لا يمكن وجوده كالتبعية لم يصح مطلقا فان ابتداء بطل
الوقف وان خيره كان منقطع انظر الى الوسط وان منعه الاموجود بطل فيما يخصه خاصة على الاقوى
ولا يلزم من لا يصح ملكه شرعا مثل العبد وان نشئت باسحقية كام الولد وجبريل وغيره من الملائكة
والجن والبهائم ولا يكون وقفا على سيد العبد وملك الدار بخلافه وينبغي ان يستثنى من ذلك العبد
المعد لخدمته كخجته والمشهد والمسجد ونحوهما من المصالح العامة والدار المدة لعدم ذلك لانه كالموقوف على
ملك المصلحة ولما كان شهرا امانة الموقوف عليه للمالك يذهب عنهم عدم صحة ما لا يصح ملكه من المصالح العامة
كالمسجد والمشهد والقطعة تبة على صحة وبيان وجه بقوله والوقف على المساجد والقطعة حقيقة
وقف على المسلمين وان جعل متعلقا بحسب لفظ غيرهم اذ هو صرف المصالحهم وانما افاض تخصيصه
تخصيصا لبعض مصالح المسلمين وذلك لا ينافي الصحة ولا يرد ان ذلك يستلزم جواز الوقف على البيع
والكفايس كما يجوز الوقف على اهل الذمة لان الوقف على كفايتهم شبهها وقف على مصالحهم
للفرق فان الوقف على المساجد للمسلمين في معنى ذلك طاعة وقرينة في جهة من جهة المصالح

المأذون فيها بخلاف الجس فان الوقف عليها وقف على جهة خاصة من مصالح اهل الذمة لكنها معصية لانتهاجها
 لهم على الاجتماع اليها للعبادات المحترمة والكفر بخلاف الوقف عليهم لغرض عدم استئثاره المعصية بذاته او لغرض من
 حيث اسماجه وانهم جباوا الله ومن جلا بني آدم المكرمين ومن يجوز ان يتولد منهم المسلمون لا معصية
 فيه وما يرتب عليهم من هاتمهم به على المحرم كشراب الخمر واللعن الخنزير والذباب تلك السمات المحترمة
 مقصود الوقف حتى لو فرض قصده لم يكن سبلا ولا مثله الوقف عليهم كونهم كفارا كما لا يصح الوقف
 على فسقة المسلمين من حيث هم فسقة ولا على الزناة والعصاة من حيث هم كذلك لانه اعانة على ذلك
 والعدوان فيكون معصية اما لو وقف على شخص متقف بذلك لامن حيث كان الوقف مناط الوقف
 صح سواء اطلق ام قصده محله والمسلمون من صلا الا قبله اي عتقد الصلوة اليها وان لم يزل
 لا مستحلا وقيل بشرط الصلوة بالفعل وقيل بخفض المومن وبما ضعيفان الاخراج والغلاة فلا
 مفهوم المسلمين وان استولوا اليها الحكم بكفرهم ولا يخصص بها بل من كفر ما علم من الدين
 لك عنده والنواصب كالأخارج فلا بد من استثنائهم ايضا واما المجنونة فمقطع الكفر عنهم في الباطن
 من سن غيرنا وفي هذا الباب منها شرب خمر المشبهة منهم الا قيل مشربا بوقف فيه والاقوى
 خروجه الا ان يكون الواقف من احد الفرق فيدخل فيه من نظر الا قصد يدخل الاناث تبعا وكذا
 من حكمهم كاطفال المجانين ولذا لا العز عليه والشيعة من شايع عليا صلوات الله وسلامه عليه اي شيعه
 وقدمه على غيره في الامامة وان لم يوافق على امامية في الاصل عليهم السلام بعد فدخل فيهم الامامية وسجارتهم
 من الزيدية والاعممية غير المتأخذه منهم والواقفية والفقيرية وغيرهم وربما قيل بان ذلك مخصوص
 بما اوزان الواقف من غيرهم اما لو كان منهم صرف لاهل نخلته خاصة نظر الاشهاد لا يخفى قوله
 وحسب مع وجود القرينة والاشتمال اللفظ على عمومهم اجمود والامامية الاثني عشرية اي العالمون بالامانة
 الاثني عشر المعتقدون لها وراو من اعتقادهم هم ايضا لانه لا ريب في انهم لا يشترط هنا جنت الكبار

هذا هو الوجه في كون الوقف على
 الكفار معصية لانتهاجها
 لانها معصية لانتهاجها
 لانها معصية لانتهاجها

هذا هو الوجه في كون الوقف على
 الكفار معصية لانتهاجها
 لانها معصية لانتهاجها
 لانها معصية لانتهاجها

خط الاقرب وكذا كل قبيلة لالهوتية وحسينية يدر
فيها من اقص المنسوب اليه بالاب دون الام

منه
قد اجتمعت النعم على ان تقدم على الكبر
طوبى للغائب الذي لم يترك من نفسه
لنفايع مع عدم تركه المال والهدم
والمرئوف عليه من حسن خلقه
من انه اجتهد وان فاضل
المليك

وید باقاربه و سلیل الحجز
الفقراء والمساكين ص

في المسئلة وقيل لا يخل او لا والاولى ولا وسط في اسم الاول اعدم فهم عند الإطلاق ليعني السبق فقال ولد الولد
 ليس ولدي بل ولد ولدي اجاب في الشرح عن الاول انه قد اقبل على الدخول بان ثم من ديل خارج واما
 اسم الولد لو كان شاعرا لم يسم الشراك وان عورض لم يردم الجاز فهو اول وهذا هو نعم لو دلت قرينة
 على دخولهم كقولهم انما اعلانا على استجاء دخول من ثلث عليه ومن ثلث في دخولهم كالفصلين من فصولا
 المسئلة فيما لو وقف على اولاد اولاده فانه يخل اولاد البنين والبنات بغير اشكال وعلى تقدير ذلك لهم
 بوجه فاشترط لهم بالتبوية لان ذلك مقتضى الإطلاق والاصل عدم التفاضل لان الفضيل بالترجيح
 بقوله على كتابه وسنوه ولو قال علم من استب لم يخل اولاد البنات على شهر القولين على ما بدلالة
 اللغة والعرف والاستعمال **الرابعة** اذا وقف مجد لم يفتقد فيه بحراب القرية للزم له
 وعدم صلاحية اخراجه لزم والمواعود وان شفع المارة بكذا لو خرج المجد خلافا لبعض القياس
 على عود الكفن الى الورثة عند اليأس من الميت كما سمعنا من المصنفين كما سنعلم من
 الكفن في الفرق وانما لان الكفن ملك للوارث وان وجب له في الكفن بخلاف المجد لا وقف عليه
 الملك كالتحريم ولا مكان احاطة اليه بجماع القرية وصلوة المارة بخلاف الكفن واذا وقف على
 الفقراء او العلوية تصرف اليه من بلد الوقت منهم وحضره معنى جواز اقتصار عليهم من غير ان
 يتبع غيرهم ممن سمي له الوصف فلو وقع جاز وكذا لا يستلزم ان يسميهم عند القيمة وانما يجب
 استيعاب من حضر ظاهر العبارة ذلك بناء على ان الموقوف عليه متى حضره شئ ذلك لا على وجه
 بيان المصروف بخلاف الزكاة وفي الرواية دليل عليه ويحتمل جواز اقتصار على بعضهم نظرا الى كون
 الجهة المعنية مصرفا وعلى القولين لا يجوز اقتصار على اقل من ثلثة مراعاة لصيغة الجمع نعم
 لا يجب التبوية بينهم خصوصاً مع اختلافهم في الزمة بخلاف الوقت علم المخير من فجب عليه ان يسميهم
 وعلم ان الموجود في نسخ الكتاب بلد الوقت والذي دلت عليه الرواية وذكره اصحاب المصنف

نعم لو كان في الأرض الموقوفة
 لان جوارحها من الوقت
 تابعة لا من المصروف

في س غبار بلد الوقف لا الوقف في موجود **انعامه** اذا اهر البطن الاول الوقف ثم
انقصوا بقية اطلاق الاجازة في المدة الباقية لاستقبال استحقاق الغيرهم وقسم وان كان باعند
الاجارة الا انه مقيد بحقوقهم لا مطلق فحالت الصحة في جميع المدة مراعاة باستحقاقهم لها حتى لو جرد مدة
يقطع بعدم بقاها اليها عادة فالزائد بطمن استبداء ولا يباح لهم اخذ قسط من الاجارة واما
يبيع في المكان استحقاق الاستحقاق بحسب الامكان لاحالة البقاء حيث تطلب في بعض المدة فيخرج منها
عامة ودرية الموصر بقسط المدة الباقية ان كان قد مضى الاجارة كلها وخلف تركه فلم يخلف لا
لم يحجب على الوارث الوفا من الذي غير ثامن الذين في هذا اذا كان قد اجر المصلحة اول من كان
فلو كان ناظرا واجر المصلحة ليطول الاجازة وكذا لو كان الموصر هو الناظر في الوقف

مع كونه غير مستحق **وهي العينة** عنها بحسب رتبة **الاول**

الصدقة وهي عقد يقتر الى ايجاب **وبول** اطلاق العقد على نفس العينة لا يخفى من تساهل بل
في اطلاق على جميع المصروفات المشهورة من السبع والاثني وخمسة واما هو ان عليها ويعتبر في ايجاب
وقبولها باعتبار غير ثامن العقود والآلة وقبض باذن الموصر بل باذن المالك فانه لو كان في
الايجاب لم يكن للوكيل الا قباض من حيث شرطها القربة فلا يصح بدونها وان حصل الايجاب والقبول
والقبض للردايات الصحيحة الدالة عليه فلا يجوز الرجوع فيها بعد قبض لتمام الملك وحصول العون
وهو القربة كما لا يصح الرجوع في الهبة بعد التعويض وفي تفرعها بقاء اشارة الى ان القربة
بل العوض الا حري او قومي من العوض الديني ومفروضها محرم على من ياتى من غيرهم
الا مع تصور محرم لان ائتمار جعل لهم بحسب عوضها وحررها عليهم مغللا بانها او سائر
والا قومي خصاص التحريم بتركه المفروضة دون المنذورة والكفارة وغيرها لتعليل
بالا وساخ يشهد اليه بجواز الصدقة على الذي رحما كان ام غيره وعلى الخالف للحن لا يجوز

والناصب قيل بالمنع من غير المؤمن وان كان نبيا وهو بعيد وصحة النص افضل اذا كانت مندوبة للنص
عليه الكتاب السنة الا ان يتم بالترك فالأطهار افضل دفعا لجعل عضة غرضه للتم فان كانت مر
مطلوب شرعا حتى للمعصوم كما ورد في اخبار وكذا افضل اخبارا لو قصد به متابعة الناس فيها

لما فيه من التحريض على نفع الفقراء **الثانية** الهبة ويسمى تحلة وعطية وبيع لا الايجاب وهو
كل لفظ دل على ملك العين من غير عوض كومتك وملكك وعطيتك وتحلتك وهديت اليك
وهذا لاك مع غيرها ونحو ذلك والقبول هو اللفظ الدال على الرضا والقبض باذن الواهب ان لم يكن

بيده من قبل ولو وهب بيده لم يفتقر الى قبض جديد ولا اذن فيه ولا مضى زمان يمكن فيه قبضه
لحصول القبض المشروط فاغنى عن قبض اخر وعن مضى زمان سعيه اذا دخل للزمان في ذلك مع كونه مقبضا
وانما كان معتبرا مع عدم القبض لضرورة اتمام حصوله بدون واطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق
بين كونه بيده بايداع او عارية او غصب او غير ذلك والوجه واحد قيل بالفرق بين القبض وغيره وهو

باذن

حسن اذ لا يلزم الفاصلة شرعا وكذا اذا اوجب البصير والتبعية ما في ذيل الواجب كفي الايجاب والقبول
من غير تجديد القبض بطريق جديد في غير زيارته ولا مضى زمان وقيل يعتبر قصد القبض عن المال

مقبوض به لولا انه فلا يصرح الا المطلق الا بصرف وهو المقصد وكلام الايجاب مطلق ولا يشترط
البراءة وهو سقاط ما في ذمه الغير من استحقاق القبول لانه سقاط حتى لا يفلح ذلك قبل اشتراطه

على المنة ولا يجزى قولها كهدية العين والفرق واضح وكذا لا يشترط الهبة القدر لئلا يكون الايجاب عليها
بدونها ومما يصير عوضا كالقصد وبكره تفصيل بعض الولد على بعض ان اختلفوا في التكررة والاثارة

لما فيه من كسر قلب المفضل عليه وتبرئهم للعادة وروى ان النبي قال لمن اعطى بعض اولاده
شيئا اكل وليك عطيت مثله قال لا قال فلتقوا الله واعلموا بين اولادكم فوجع في تلك العطية

في رواية اخرى لا تشهد على جور حيث يفعل يستحب الفسخ مع مكانة الجور وبعض الصحابة

الى التيمم وفي الخ خص الكراهة بمن او الاله لا لبعض ايجاب عليه الا قوى الكراهة مطلقة مستثنى من ذلك
 ما لو شغل المفضل على معنى يقتضيه كجائزة زائدة وزمانه واشتغال يعلم او نقص المفضل عليه لسفاهة او غيبة
 ونحو ذلك ويصح الرجوع في الهبة بعد الاقباض لم يصر في الموهوب تصرفا مستقلا للعين او انقلا للملك
 او مانعا من الرد كالاستيلاء او مغيرا للعين كقصارة الثوب ونجارة الخشب وطحن الخيط على الخشب
 في الخيز قبل سطر التصرف وهو ظاهر العبارة وفي تنزيل موت المتهب من التصرف قولان من عدم
 وقوعه منه مسا ولما لا دلالة المحوذة للرجوع من انتقال الملك عنه بالموت بفعلة نعم وهو اقوى في نقل
 بفعلة وهو اقوى وخبره في س والشرح ويعوض عنها بما يتفعل عليها وبشئها او قيمتها مع الاطلاق
 او يمكن رحا فرسا وان لم يحرم كخايرين زوجها وزوجه على الاقوى لصحة زارة ولو عانت لم
 يرجع بالارش على الموهوب ان كان بفعلة لا نهية مضمونة عليه وقد سطر على انقلاهما تجاها فاجبا
 اوله ولو زادت زيادة متصلة كالسمن وان كان بعلف المتهب فلا ريب ان يجوز الرجوع وح المنفعة
 كالولد والبن للموهوب لانه ما حدث في ملكه فخصه سواء كان الرجوع قبل انقضاءها بالولادة
 ام بعده لانه متفضل حكما هذا اذا استجدت الزيادة بعد ملك المتهب بالقبض ولو كان قبله لاني للموهوب
 ولو وهب اذ وقف او تصدق في مرض موته فهي من الثلث على جود القولين الا ان يجزئ الوارث
 ومثله ما فعل ذلك في حال الصحة واما القبض المرض ولو شرط في الهبة عوضا يساوي الموهوب
 نفذت من اصل لانها معاوضة بالمثل كالبيع ثم المثل **المثلث** السكنى ونواجها وان
 الاول عقد الباطل يسمى لانها عم موضوعا كما فعل في س ولا بد فيها من ايجاب وقبول
 كغيره من العقود وقصر على تقدير لزومها اما لو كانت جائزة كالمطلقة كان الاقباض شرطاً في جواز
 التسلط على الانقضاء ولما كانت المفاداة بذونه منقضية اطلاق اشتراطها فيها ويعم من اطلاق عدم
 اشتراط التقرب به بصرح في س وفي شرط الاول اقوى نعم حصول الثواب بتوقف على نية

ثمة ان كان التمسك بها وان كان
 مع الملك التمسك دون التمسك بالملك
 ان كان التمسك بالملك دون التمسك
 بالملك التمسك بالملك دون التمسك

فان اقبلت بامر مضبوطة او عراها احداهما لمسكن او لم يكن انزلت ثلث المذكور وادام العمر ما قبله والا
 توقفت بامر ولا سحر عراها جازا الرجوع فيها متى شاء وان مات احداهما مع اطلاق طلاق طلاق وان لم يرجع كما
 هو شأن العقد وسجاسة بخلافه فلاولين يعبر عنها اي عن التمسك بالعمري ان قرنت بعمر احداهما والرتبي
 ان قرنت بالمدى ويفرقان عنها بوقوعها على ما يصلح للتسكن فيكون ان عم منها من هذا الوجه وان كانت
 منها من حيث جواز اطلاقها في مسكون مع اقرارها بالعمر والمدى والاطلاق بخلافها وكما هو في عقد
 عيان الاموال صح اعيان وارقاب وان لم يكن مسكن وهذا نظير عموم موضوعها وطلاق التمسك الشال
 حيث يتعلق بالتمسك بغيره من حيث عادية اى عادة الساكنين اي باسكانه كذا قوله والولد
 والضيف والآية ان كان المسكن موضع عقد لمثلها وكذا وضع ما جرت العادة بوضعه فيها من الامتعة والعتاة
 بحسب حالها وليس له ان يجرها ولا يعبرها ولا ان يسكن غيره وبغير من جرت عادته به الا بالتمسك فيكون
 مسلم والاول شخصه وحيث يجوز الا جارة فالجدة لكان **الترابع** الخمسين وحكمه حكم التمسك
 في اعتبار العقد والتمسك والتفصيل بمدة اطلاق محله كالوقف اذا حبس عبده او فرسه او غيرها مما يصلح
 لذلك في سبل العدا او على زيد لزوم ذلك ودمت العين باقية وكذا الكورسج او امانة في حقه كعبه او
 او مشهد واطلاق العبارة يقضي عدم الفرق بين اطلاق العقد بيقينه بالمدوم ولكن مع اطلاق
 في حبس على زيد سيادة ما يخالفه وفي من ان حبس على هذه القرب غير صحيح عن الملك بالعقد لم
 يذكره ولا غيره حكم ذلك لو قرنه بمدة ولا حكم غير المد كورات وما يحكمه ككلامهم في هذا الباب غير متفق ولو كان
 رجل ولم يعين بقا ومات احدهما كان ميراثا بمعنى انه غير لازم كالتسكن في بطل الميراث وبجواز الرجوع
 فيه متى شاء ولو قرن فيه بمدة لم يرد فيها ورجع اليه بعد ما وعلم ان حمله اقسام التسكن كالتسكن في
 ان يكون على قرينة كالمسجد او على ادمي ثم ان يطلق او بقرينة بمدة او بصرح بالمدوم والمجلس اما ان
 يكون عبدا او فرسا او غيره بهان الاموال التي يمكن ان يبيع بها ذلك الوجه في الادمي يمكن

سكناه

ومن ما يراد بالمال المستوفى ما فيها وفي سبيل التبرع بفضله والعبد والكسر والبعر والبغل والكلاب
وعينها وفي خدمة المسجد نحو ما كان من العبد والامة والدابة والاحتياج اليها في نقل الماء ونحوه
وغيره من الاماكن ليستوفى منفعها بالاجابة ويصرف على مصالحهم وكما هم في تحقيق حكم

هذه الصور قاصدة اذ ينبغي تأمل

جمع متخبر و مفعل من

اتجاره اما مصدره بمعناه ما يقتل وهو هنا نفس المكتسب واسم مكان محل التجارة وعلى الا
المكتسب بها والاول البق لمقصود يعلم فان الفقيه من جعل المكتسب اعيان متعلقات بفعله
وقد اشار المصنف الامرين معا فلا الشك بتقسيمه الاول والاوّل بقوله خسران التجارة تنقسم
الحكام الخمسة والمردبها من المكتسب بما اعم من البيع فعدّ البا بعد ذكر الامم للبيع من غير حجة
وكان افرادها بكتاب ثم ذكر البيع وكتابه فيه ما يحيل على الكتاب كما صنع في س اوله

وفيه فصول **الأول** ينقسم موضوع التجارة وهو ما يقتب ويحت فيها عن عوارض التجارة من حيث الحكم الشرعي إلى محرم ومكره ومباح ووجه المحصر في الثلاثة أن المكتتب أن لا يتعق بنهي ولا والثاني المباح والأول أن يكون النهي عنه مانعا مما يحتاج إلى تقصير ولولا ذلك والأول المحرم والثاني المكره ولم يذكر الحكم الآخر من وهما النوعان استحبابا ونها عن عوارض التجارة كما سيأتي في كتابها

فاحترق الجان الخمسة كاحترق المتخذ من الغيب واليه المتخذ من القمر وغيرهما من الآيات الكائنة والمنتجة
والسبعة والفضيح والنفق وغايتها كسر وان لم يكن فانها كاششة ان افرها فافع حرو
بمعها المنفعة المحللة والفقاع وان لم يكن مسكرا لا يخرج من صغره الناس والماء الخبيث عن القابل للطهارة
الماكون نجاسة ذاتة كاليات الميتة والمبانة من اتحي او عرضية كالوضع فيه نجاسة وقلنا بعد
بقوله الطهارة كما هو اصح القولين في غير الماء الخبيث الا ان من جميع اصنافه للفسوخ السيلما لا
الانطلاق في المشه وانما هو ان مطبوخة وخصاص بالمشه بعد الانجاسة وخانه فان انجان

[illegible]

الجرس غدا طاهر سحابة قد تعلق بها عشي من اجزاء مع الدخان قبل حاله النار السبيخية الى
 ان يلغ الظلال فياثر بنجاسة وفيه عدم صلاية مع سبيخية لان نجس ما كنت العين لها غير محرم
 والمراد بالرجس العرض كل الرتب يموت فيه الفارة ونحوه لا بالذات كالميتة فان استعماله محرم
 للنهي عن استعمال الميتة واجزائها التي تحتها الحيوان دون ما يتصل مع طهارة صلاية الميتة
 وان فرض نفع حكمي كالقصب واريوات وابل غير المأكول ان فرض لها نفع اما بما حيا او لم يحم
 فيجوز طهارة طهارتها ونفعها وقيل باليمن مطلق الا بول الابل لا تشفاه به وانحيزه وكله باليمن طهرا
 كلب الصيد والماشية والزرع والحيوان كالبشاة والجماد والقمل لتعليم ولو خرجت الماشية عن ملكه او
 الزرع او سبل احاط لم يحرم قتلها وارجاء لغيرها ما لم يطل الزمان بحيث يظن بالكرش والاشجار
 من الدف والمزار والقصب وغيرها والصنم المتخذ لعبادة الكفار والصلبان الذي يقدس له نصارى
 القمار كالزبد بفتح النون والسطح كجسر الشين فكون الزنا ونفع الرأء والبقيرى بفتح الباء الموحدة
 وتشديد القاف مفتوحة وسكون الياء المثناة من تحت ففتح الراء الملهمة قال الجوهري هي لعبة
 للصبيا وهي كوتة من تراب حولها خطوط وعن لعم انما اربعة عشر وبيع السلاح كجسر السنين من
 السيف والرمح والقوس والسهام ونحوها لا عداء الذين يملكونها كانوا كفارا ومنهم قطاع الطريق
 في حال الحرب انتهى لا طه ولو ارادوا الاستغانة به على قتال الكفار لم يحرم ولا طعن المسلما ببيعة
 جنة للقتال كالزرع والبيضة وان كره واجارة لمساكن واسحوه بفتح الحاء وهي اسحوان التي
 يصلح للحد كالابل والبغال والحمير والسفن اخذت في بيع المحرم كالحجر وركوب الظلمة وان كانهم لا يجدون
 وبيع الغنم والتمر وغيرهما ما يعين منه للمسلم ليعمل سكراسوا سواء شرط في العقد ام حصل الاثنا عليه واشتبه
 ليصنع صنما او غيره من الآلات المحرمة ويكره بيعه لمن يعلم من غير ان يبيع لذلك ان لم يعلم ان يبيع
 فلا جود اقيم وغلبة الظن كالعلم وقيل يحرم من يعلمه مطلقا ويحرم عمل الصور المحسنة وذوات الارواح وحز

التمس في لفظ احكامي كالميتة
 لكن المتعذر كالميتة بالفتح كافي
 لفظ الارضية حاشية برطالع

المولى الماشية من الكلاب والاربعاء وغيرها

تصبي او امرته في كشف امر غلاسه ونحو ذلك ففعل ذلك كله وتعليمه حرام المكتسب سحره ويسخله
واسحق ان لا اثار حقيقيا وهو موجد لا مجرد تخيل كما زعم كثير ولا بائس بغيره ليتوق به او يدفع سحره المتنبئ
وربما وجب على الكفاية لذلك كما خفف لمص في مس والكمهاتة بكسر الكاف وهي عمل يوجب طاعة بعض

الاجان له فيما يأم به وهو ترتيب من السحر اجزاء منه والقيافة بكسر القاف هي استنباط الامارات
وامارات ترتب عليها الحاق نسب ونحوه وانما يحرم اذا ترتب عليها محرما او جرم بها والشبهة وهي انما

البحرية المرتبة على سرقة اليد بالحوكة فيلبس على كثر كذا فيهما لمص وتعليمه غير ما من العلوم وايضا المحرمة والقائم
بالاثالات المعدولة حتى اللعب بخاتم ويجوز بلهضم ولا يملك ما ترتب عليه من المكتسب ان وقع من غير المكلف

فيجب له على ما كره ولو قبضه غير مكلف فالخاطب برده آتولا ولو جهل ما كره لصدق به عنه ولو اخذ من غير
وجب التخلص منهم ولو بالصلح والغش بكسر الغين اسخى كشوب اللبن بالما ووضع الحمرزة البرودة لتكسب

ويكره بالاسخى كمن خرج كخطه بالتراب لبن وجيدها بمرديها بغير المشط باظهاره في المرة لمحسنت
فيها من تحميم وجهها وصل شعرها ونحوه ومثله فعل المرأة له من غير ما شطه ولو استغنى النيس كل لو كانت قد حرم

فلا يحرم وترين كل من الرجل والمرأة بما يحرم عليه كلبس الرجل السوار والخنخال والنباح الخفية بها عادة
وتختلف ذلك باختلاف الازمان والاصقاع ومنه ترسيمه بالذهب ان قل واحمر بالانثى وكلم

بالرجال

المرأة بما يخص الرجل لمنطقة والعمامة والاكبرة على تعجيل الموت وكفهمهم وحملهم المتعطل والا بغير حفر
قبورهم ودفنهم واصلوة عليهم وغير ما من الافعال الواجبة كفاية ولو اشتملت هذه على مندوب فكيف يعلم زيادة

على الواجب وتنظيفهم وضوئهم وكفهمهم بالقطع المندوبة وحفر القبر زيادة على الواجب الجامع لوصفي
كتم السج وحراسة اجنبته الا ان يبلغ القامة وثق التحد ونقله لا ما يدفن فيه من مكان زايد على ما كان

من غرض

وفنه فيه لم يحرم التكسب والاكبرة على الافعال الخالية عن غرض حكمي كالعبث مثل التذباب الى مكان بعيد
او في الظلمة او رضع صحرة ونحو ذلك مما لا يعتد بفائدته عند العقل والاكبرة على الزنا واللواط وما شاكلها

ورشا القاضى بفتح اوله وكسره مقصورا جمع رشوة بها وقد تقدم واكثر على الاذان والامة على شهر القنطرة
ولا بأس بالرزق من ميت المال لفرق بينهما ان الكبر يتقرر لا بتقدير العمل والعوض والمدة والصفة الخاصة
والرزق منوط بخطر الحاكم ولا فرق في تحريم الكبرة بين كونها من معين من اهل البلد والحلة وبسبب المال
بها اخذنا بعد التوفيق من اوقاف مصالح المسجد وان كان مقتدا باعنا على الاذان نعم لا يثبت في اطلاق
تقييد الاصل من كغيره من العبادات والقضاء بين الناس لوجوه سوء احتاج اليها ام لا وسواء تعيين
عليه المعطاء ام لا وسحر الرزق من ميت المال قد تقدم في القضاء انه من جملة المترتبة منه والافادة
على تعليم الوجوب الكلي سواء عجب بالافادة بالسوء وحكام العبادات العينية كالفدية كالشفقة
في الدين وما يتوقف عليه من المقدمات على عملا وتعليم الكليتين من سبب العقود والافادات ونحو ذلك
واما الكبرية فكما صرفت عقل في اخباره لا يعلم فاعلم من الزيادة بيع الكافين لانه يمتنع كبرية لموت
والوفاة والرفيق فشر الناس من باع الناس وحكماء الطعام وجوبه بتوقع زيادة السعر والافادة
متمم مع سببها عنه وجها للناس اليه وهو سبب منع من وقد قال صلى الله عليه واله السلام لا يبيع المحل
لمعون وسببا في الكلام في بغيته حكاه والذباحة لا فضاها المقتسرة القلب سلب الحمد وانما يكونه
اذا اتخذنا حرفة وصنعة لمجرد فعلها كما لو حلق الاصر فدينار وسع كفن او ذبح شاة ونحو ذلك
والتعليل بما ذكرناه في اخباره يرشاه وليس بانه المراد بها ما يعيها كذا وانما منطوقه بالتمتع
والمباينة في ضعفها ونقصانها على ما هي في من الصلوة خلفه والظن بخصائص الشبهة وسببها
بالمغزول نحوه فلا كراهة عمل الخوض نحوه بل روى انه من اعمال الانبياء ٣ والاواليا والسجدة مع شرط
الاجرة لا بد منها كما قيده لمص في غيره ^{فان قيل} حرمه ^{فان قيل} دل عليه بحجته ومطهره هنا الاطلاق وضرب
القول بان يأجره لذلك مع ضبطه بالمرة والمرأة لمعيته او بالمدة ولا كراهة فيما دفع اليه على
جهة اجرائه لا حبله وكسب سببا لمجول صليما يخله من شبهة الناشئة من اجرائه

على ما لا يحل بحكمه او على ما يقع العلم عنه ولو علم كذا من محل فلا كراهة وان علم الاكثر كما انه لو علم تحصيل الغبصة
 من محرم وجب سنا به وجب ان يعلم منه او يشبهه بمحل المكراهية كتحصيل الوفاء او اخذه منه او التصبي بعد رفع
 الحجر عنه وكذا يكره كسب من لا يحب المحرم في كسبه ^{خطه على ما} والمباح ما خلا من جهة رجحان من الطرفين ان لا يكون
 راجحا ولا مرجوحا لتحقيق الاجتهاد ثم التنازع وفي نفس الكسب قيم بانقسام الاحكام اربعة فالحكم المحرم
 ما توقف تحصيل مؤنة وموته على الواجب التفت عليه مطلق التجارة التي يتم بها نظام النوع الا فان
 ذلك من الوجبات الكفائية وان زاد على المؤنة واستحب ما يحل المستحب هو التوسط على العيال نفع
 المؤمنين ومطلق الحاج غير المضطرين والمباح ما يحصل الزيادة في المال من سبل الجهاد والرحمة
 والمكروه ما سخره الكسب بالاعيان المكروه والمحرمة وقد عهد **فصل اثنان** في عقد

المعنى انهم لو لم يدر ما هو العلم
 من الرجوع الى المانع من النقص والكم
 لا يقتضيه اللفظ متبوعه

بيع واذا به هو اى عقد البيع الايجاب والقبول الدالان على نقل الملك بعض معلوم وهذا كما هو
 تعريف للعقد يصح تعريفه لبيع نفسه لانه عند المصنف جماعة عبارة عن العقد المذكور سلفا والى
 ان ذلك هو المبدأ ومن معناه يكون حقيقة فيه ويمكن ان يكون الضميمة الى البيع نفسه وان يكون ضمة
 لبيع سابقة وتؤديته انه في عرف البيع بذلك من ذل قيد التراضي وجب نيل تعريف الايجاب والقبول
 اولا من جملة اللفظ الدال كما صنع غيره لا سيما في قريب اللفظ بعيد وبما في القيد وخاصة في كسبه
 بها من العقود ما نقل منه كالوديعة والمضاربة والوكالة وان نقل الملك لغير عرض كالهبة والوصية بما
 ويشمل كان ملكا لنفسه وغيره فيدفع اليه الوكيل والاولى وخرج بالعوض المعلوم اليه شرط فيها شرط الثواب
 وبيع المكروه حيث يقع مجازا اذ لم يعتبر التراضي وهو وارد على تعريفه في بيع الاثرس بالاشارة والشرط
 فانه يصدق في الايجاب والقبول ويد على تعريفه عند اللفظ جبا كاشرايع وبقية فيه دخول عقد الاجابة
 اذ الملك يشترط العين والمنفعة لهبة المشروط بها عوض معين ^{المشترط} على نقل الملك بعض معلوم
 فليس ببيع عند المصنف والمتأخرين وحيث كان البيع عبارة عن الايجاب والقبول المذكورين فلا يكون

كسبه المكروه لا يصح مجازا
 على الدرس والاشارة في المذنب
 لمطلق البيع صحيح كالنقد في المذنب
 بشرط ان لا يفسد فاسد

بالمعاطاة وهي عطية كل واحد من المتبايعين ما يريد من المال عوضا عما يأخذ من الآخر باقتضاها على كل
 بغير العقد المخصوص سواء في ذلك البيع والاشتراك والبيع على المشي من أصحابها بل كان كون اجماعا بغير
 بالمعاطاة بصرف من كل منهما فيما صار اليه من العوض لا مستلزما دفع ما كمل له على وجه الاذن في التصرف
 فيه بل هي اباقة ام عقد تنزل ظاهر العيان الاول لان الاباقة ظاهرة فيها ولا ينافي قوله ويجوز
 الرجوع فيها مع بقاء العين لان ذلك لا ينافي الاتفاق وربما ظهر من بعض الاصحاح التي لتعريف
 منها الدال على وقوع امر وجبه ويظهر الفائق في التام فاعلم ان في قوله ان من لم يتحقق الرجوع بعد
 الاول تحمله وعدمه فيمن حوالة الرجوع مع بقاء العين عدمه مع ذهابها وهو كذا في العقد بلفظ
 واحد بها وبعض كل واحد منهما ونقلها عن ملكه وتغيرها كطرح الحظ فان عين المنقول غير مقيمة
 احتمال لعدم التمسك بغير عدم تغيره فلا اثر له في صفة وقصره وتفصيله وخطاؤه وسخو
 ذلك من الصفات المغيرة للعقد مع بقاء حقيقة نظره على تقدير الرجوع في العين وقد استعملها
 من انقلبت اليه يأخذها بغير اجرة لانه في التصرف مجانا ولو تمت بلفظ التام فلا رجوع به كما هو
 قالوه ان ذلك تصرع مع ذهاب العين سعي او معاوضة خاصة وجهها من مخرج المعاطاة وما لا يرتبها
 ومن اتفاقهم على انها ليست سعي بالالفاظ الدالة على التراضي فليفسر سعي باللفظ متفق للمعاطاة
 انها متفاد من ايجابين فلو وقعت بعض احد العوضين خاصة مع ضبط الآخر على وجهه من اجماله
 في حقوق احكامها نظر من عدم تحققها وحصول التراضي وهو اختياره في سعي تقديره في التسليم
 ودون التمسك ويشترط وقوعها الايجاب والقبول لفظ المسمى العربي ليعت من البائع وشريته من
 وشريته منها لا يشترط بين البيع والشرء وملكته بالثبوت من البائع والخصف من المشتري و
 وكيف الاشترط الدالة على الرضا على الوجه المعين مع العجز عن النطق بالخس وغيره ولا يكتفي
 نعم تفيد المعاطاة مع الاقدام بالبرج ولا يشترط تقديم الايجاب على القول ان كان تقديمه من قبل

للقصة ١٢

تعيينه ووجه عدم الاشتراط اصاله الصبر ونظروا كونه عقداً محجوباً بالقبول ولست داهية الله الدلالة على الرضا بتركها
الماكين في نقل ملكه الا اخرج ووجه التعيين الثبوت في ترتيب الحكم مع غيره ومخافة لاصل ولله الاثر
القبول على ترتيبه على انما لا يرضى به ومنه يظهر وجه الحسن ومجمل اختلاف وقوع القبول لمفظة اشتتر
كما ذكره او باعتق امتلاك الخ لا بقبول وشبهه وان اضاف اليه باقي الاركان لا تضر في صحة البناء على

ام لم يقع ويشترط في المتقدين الكمال برفع الحجاب الملبس بعقل والرشد والخيال الا ان
 هو مضمون الا كما سلك

الكرامة
فان يجمع بين الالفاظ العاديه
وان الغرض من الحديث مجمع
الانسان والحيوان على ان
ان الانسان والحيوان على ان
ان الانسان والحيوان على ان
سلطان

فلا تجزأ جازة الولي ولا رضاء بعد بلوغه ولقد غفلوا وقد غفلوا والنايم والهازل على وجه الحقيقة
الأجازة لعدم القصد إلى اللفظ أصلاً بخلاف المكره وربما أشكل الفرق في الهزل من جنس قصد
الالفاظ من حيث كونه عاقلاً مختاراً أو أتماً تختلف بقصد مدلوله واسم المصم بذلك المكره على وجه الحقيقة
وقد صمد فلا يؤثر فيه الرضاء المتعقب كالغافل والسكران والجنون مع تحقق الأكره بهذا
المعنى فإن الظاهر من معناه حمل المكره على الفعل خوفاً على نفسه وإن حكمها محض عقلة متوفرة
وعلم أن بيع المكره انما يقع موقوفاً مع وقوع بيع عرق من ثم جاز بيعه في مواضع كثيرة كمن أجبره الحاكم
على بيع ماله بوفاء ودينه ونفقة وجه الحقيقة وتقوم العبد على معنى بضمينه وفي فقه من أقرق ليرث أو أقر
اسلم عبد الكافر أو اشتراه أو شتره أو اشتري لم يصف ببيع أحيوان إذا انتفع المالك من القيام بحق
نفقته والطعام عند المحضه بشرطه فإن التملك والتمتع بوجوده وغيره حيثما أناس إليه وسخو ذلك
وبشرط في اللزوم المالك لكل من البائع والمشتري لما يقتل من العوض أو إجازة المالك فبذلك يقع
العقد موقوفاً على إجازة المالك لا باطلاً من أصله على أشهر القولين وهي إجازة الله من الكفا

از و ان کان علیاً لانه محمد التوهم
فصلاً عن التوهم جاهد

فان اخرجنا من المشتري لا عين مال له ولو تصرف المشتري فيه بالجهل كسكنه الدار وركوب الدابة رجع بها عليه
 الرجوع بعض المنافع وان لم يستوفها مع وضع يده عليها لانها كانت كالعاصب ان كان جاهلا ولو لم يكن كان التمسك
 لما لم يكن متصلا كان ام منفصلا باقيا كان ام مائلا فرجع عليه بعضه وان كان جاهلا وكذا يرجع بعضه
 نفسه لو ملك في يده او بعضه مع تلف بعضه بقرض وغيره ولم يعتبر في القيمة يوم التلف ان كان
 اتقاوت بسبب التوق بالاعلى ان كان سبب زيادة غنيته ويرجع للمشتري على البايع بالثمن ان كان
 باقيا عالما كان او جاهلا لانه لم يحصل منه ما يوجب الرجوع بل عن ملكه فانه انما دفعه عوضا عن شيء
 لم يسلم له وان تلف قبل التقابل اكثر من اوعى عليه التذكرة الاجماع لا رجوع به مع العلم كونه غير
 ملك ولا وكيل لانه سلفه على اتقاوت مع علمه بعدم استحالة فيكون بمنزلة الاجناب بل ظهر كلامهم عدم
 الرجوع به مطلقا لما ذكرنا من الوجه وهو مع بقاء العين في غايه البعد ومع تلفه بعيد مع توقع الا
 لاقح لم يحسب له بل دفعه متوقفا كونه عوضا عن المبيع فيكون مضمونا له ولو تصرف البايع فيه تصرفا
 مضمونا عنه فيكون مضمونا عليه فاما مع بقاءه فهو عين مال المشتري ومع تسليمه للبايع لم يحصل
 ما يوجب الملك فيكون القول بجواز الرجوع به مطلقا قويا وان كان نادرا ان لم يثبت الاجماع على خلافه
 والواقع خلافه فقد ذهب المحققون الى الرجوع به بطريق وكيف يتحقق كحكم تصرف البايع فيه مع عدم رجوع
 المشتري في حال فانه حاله كحال المالك بالطل لا فرق في هذا الحكم بين العاصب والمشتري
 فصوليا مع عدم اجارة المالك ويرجع المشتري على البايع بما غترم للمالك حتى بزيادة القيمة
 ان لم يملك العين فرجع بها عليه على الاقوى لدخوله على ان يكون له ثمنها اما قبل الثمن من القيمة
 فلا يرجع به الرجوع عوضا بله فلا يرجع بين العوض والمعرض قبل لا يرجع بالقيمة منطل لدخوله على ان يكون له
 مضمونة عليه كما هو شأن البيع في القام كما لو تلفت العين في ذيل انما له للتمثل والقيمة امر زائد عما
 العين الذي قد قدم على ثمنه وهو عرض الثمن البايع يكون مجموع له بالثمن فالرجوع به مضمونة عليه به

فان اخرجنا من المشتري لا عين مال له ولو تصرف المشتري فيه بالجهل كسكنه الدار وركوب الدابة رجع بها عليه
 الرجوع بعض المنافع وان لم يستوفها مع وضع يده عليها لانها كانت كالعاصب ان كان جاهلا ولو لم يكن كان التمسك
 لما لم يكن متصلا كان ام منفصلا باقيا كان ام مائلا فرجع عليه بعضه وان كان جاهلا وكذا يرجع بعضه
 نفسه لو ملك في يده او بعضه مع تلف بعضه بقرض وغيره ولم يعتبر في القيمة يوم التلف ان كان
 اتقاوت بسبب التوق بالاعلى ان كان سبب زيادة غنيته ويرجع للمشتري على البايع بالثمن ان كان
 باقيا عالما كان او جاهلا لانه لم يحصل منه ما يوجب الرجوع بل عن ملكه فانه انما دفعه عوضا عن شيء
 لم يسلم له وان تلف قبل التقابل اكثر من اوعى عليه التذكرة الاجماع لا رجوع به مع العلم كونه غير
 ملك ولا وكيل لانه سلفه على اتقاوت مع علمه بعدم استحالة فيكون بمنزلة الاجناب بل ظهر كلامهم عدم
 الرجوع به مطلقا لما ذكرنا من الوجه وهو مع بقاء العين في غايه البعد ومع تلفه بعيد مع توقع الا
 لاقح لم يحسب له بل دفعه متوقفا كونه عوضا عن المبيع فيكون مضمونا له ولو تصرف البايع فيه تصرفا
 مضمونا عنه فيكون مضمونا عليه فاما مع بقاءه فهو عين مال المشتري ومع تسليمه للبايع لم يحصل
 ما يوجب الملك فيكون القول بجواز الرجوع به مطلقا قويا وان كان نادرا ان لم يثبت الاجماع على خلافه
 والواقع خلافه فقد ذهب المحققون الى الرجوع به بطريق وكيف يتحقق كحكم تصرف البايع فيه مع عدم رجوع
 المشتري في حال فانه حاله كحال المالك بالطل لا فرق في هذا الحكم بين العاصب والمشتري
 فصوليا مع عدم اجارة المالك ويرجع المشتري على البايع بما غترم للمالك حتى بزيادة القيمة
 ان لم يملك العين فرجع بها عليه على الاقوى لدخوله على ان يكون له ثمنها اما قبل الثمن من القيمة
 فلا يرجع به الرجوع عوضا بله فلا يرجع بين العوض والمعرض قبل لا يرجع بالقيمة منطل لدخوله على ان يكون له
 مضمونة عليه كما هو شأن البيع في القام كما لو تلفت العين في ذيل انما له للتمثل والقيمة امر زائد عما
 العين الذي قد قدم على ثمنه وهو عرض الثمن البايع يكون مجموع له بالثمن فالرجوع به مضمونة عليه به

فان اخرجنا من المشتري لا عين مال له ولو تصرف المشتري فيه بالجهل كسكنه الدار وركوب الدابة رجع بها عليه
 الرجوع بعض المنافع وان لم يستوفها مع وضع يده عليها لانها كانت كالعاصب ان كان جاهلا ولو لم يكن كان التمسك
 لما لم يكن متصلا كان ام منفصلا باقيا كان ام مائلا فرجع عليه بعضه وان كان جاهلا وكذا يرجع بعضه
 نفسه لو ملك في يده او بعضه مع تلف بعضه بقرض وغيره ولم يعتبر في القيمة يوم التلف ان كان
 اتقاوت بسبب التوق بالاعلى ان كان سبب زيادة غنيته ويرجع للمشتري على البايع بالثمن ان كان
 باقيا عالما كان او جاهلا لانه لم يحصل منه ما يوجب الرجوع بل عن ملكه فانه انما دفعه عوضا عن شيء
 لم يسلم له وان تلف قبل التقابل اكثر من اوعى عليه التذكرة الاجماع لا رجوع به مع العلم كونه غير
 ملك ولا وكيل لانه سلفه على اتقاوت مع علمه بعدم استحالة فيكون بمنزلة الاجناب بل ظهر كلامهم عدم
 الرجوع به مطلقا لما ذكرنا من الوجه وهو مع بقاء العين في غايه البعد ومع تلفه بعيد مع توقع الا
 لاقح لم يحسب له بل دفعه متوقفا كونه عوضا عن المبيع فيكون مضمونا له ولو تصرف البايع فيه تصرفا
 مضمونا عنه فيكون مضمونا عليه فاما مع بقاءه فهو عين مال المشتري ومع تسليمه للبايع لم يحصل
 ما يوجب الملك فيكون القول بجواز الرجوع به مطلقا قويا وان كان نادرا ان لم يثبت الاجماع على خلافه
 والواقع خلافه فقد ذهب المحققون الى الرجوع به بطريق وكيف يتحقق كحكم تصرف البايع فيه مع عدم رجوع
 المشتري في حال فانه حاله كحال المالك بالطل لا فرق في هذا الحكم بين العاصب والمشتري
 فصوليا مع عدم اجارة المالك ويرجع المشتري على البايع بما غترم للمالك حتى بزيادة القيمة
 ان لم يملك العين فرجع بها عليه على الاقوى لدخوله على ان يكون له ثمنها اما قبل الثمن من القيمة
 فلا يرجع به الرجوع عوضا بله فلا يرجع بين العوض والمعرض قبل لا يرجع بالقيمة منطل لدخوله على ان يكون له
 مضمونة عليه كما هو شأن البيع في القام كما لو تلفت العين في ذيل انما له للتمثل والقيمة امر زائد عما
 العين الذي قد قدم على ثمنه وهو عرض الثمن البايع يكون مجموع له بالثمن فالرجوع به مضمونة عليه به

[illegible]

[illegible][illegible]

للقطع تجدد الآثار في جميع دورها عما كانت عليه عام الفتح وربما عطل المنع بالرواية عن النبي بالتهني عنه وبكونها
 في حكم المسجد لانه لا يمنع ان كان من غيت ام في ذلك من اجزائها ثبت حقيقة المسجدية فحققت ومجانة
 المجاورة والشرف واستحرمه مكلن والاجماع غير متحقق فاجازت الثانية بشرط البيع ان يكون ^{مطلوب}
 على تسليمه لبيع الاحكام الطيرة او غيره من الطيور المملوكة لم يصب الا ان تقضي العادة بعوده فيصح لانه
 يكون كالعبد المنفذ في استحقاق والداته المرسلة ولوبايع المملوك الا ان المعتذر بتبعية المصنوع الم
 ببيع سبع مائة فان وجد المشتري وقد عاين اثبات يده عليه الا ان كان الثمن زاد القيمة في منزل الات
 بالنسبة الى الثمن منزله لم يعدم ولكن لا يخرج بالتعذر عن ملك المشتري فيصح عقده عن الكفارة وبيع
 لغيره مع القيمة وانما المشتري مع العلم بابقائه لقدمه على النقص لا وجه له ان يفسخ ان كان البيع
 صحيحا ويشترط في بيعه ما يشترط في غيره من كونه معلوما مروجوا عند العقد وغير ذلك من القدرة على
 تسليمه فلو ظهر منه حين البيع او تحققت لغيره البايع او مخالفا للصفة لطلب البيع فيما يقابل في الاولين
 وتخير المشتري في اذخير على الظن ولو قد اشتري على تحصيله دون البايع فالأقرب عدم شرط
 القيمة لوصول الشرط وهو القدرة على التمسك ووجه شرطه صدق الا باق معلوم لوجوب النص
 وكون الشرط تسليمه وهو امر غير التمسك ويضعف بان الغاية المقصودة من التسليم حصوله ^{المشتري}
 بغير مانع وهي موجودة والموجبة للتصميم العجز عن تحصيله وهي مفقودة وعدم ملوك احكامها لو تم
 فيوزع الثمن عليها لو لم يقدر على تحصيله وتلف قبل القبض لا يتخير للمعلم بابقائه ويشترط في القيمة
 صحة افرادها بالبيع لانه حزمة المقبوض وغير ذلك من الاحكام ولا يلحق بالابقائه غيره مما في معنا
 كالبعير اذ رد والفرس العاير على الاقوى بل المملوك المعتذر بتسليمه الا باق اقتصارا لبايعا
 اصل على النصوص انصال المحرم من غير اباق فيصح البيع وبرا على المالك تسليمه فان كان في وقت
 قريب لا يفوت به شيء من المنافع يعتد به او رضى المشتري بالصبر الا ان تسليمه لازم وان تعذر ففسخ

ان شاء وان شاء الرمز وبقى على ملكه يتفقد به بالعق وسخوه ويحتمل قويا بطلان البيع لفقد شرط الصفة
وهو إمكان التسليم وكما يجوز جعل الآتي شتمنا يجوز جعله شتمنا سواء كان في مقابلة آت أو آخر غير ذلك
معنى البيع في الثمن والمثل في احتياج العبد الآتي المجهول ثمنه القيمة احتمال الصدق الآتي المقصود لها
ولعله أن ترتب شرطهما في العلة المقضية لهما يجوز أن يكون أحدهما شتمنا والآخر شتمنا مع القيمة الآتية
في القيمة في الثمن والمثل في المثل لان الغرض من القيمة ان تكون شتمنا اذا انقضت حصة تكون حصة
لشرائط التي من جعلها إمكان التسليم والآتي الاخر ليس كذلك ولو تعدد العبد في القيمة في الثمن والمثل
ضميمة واحدة لصدق الضميمة مع الآتي ولا يشترط فيها كونها متحدة اذا وقعت على كل واحد لآتي
ولذلك يعين بركة ضام مع ان الواحدة كافية وهذه الفروع مخرج من الكتاب في مثله في تصانيف كثير
ننبه عليه في موضع **الثالثة** يشترط في البيع ان يكون طاقا لا يصح بيع الوقف العام
الا ان يتلوا شي يرضى بغيره لا يمكن الانتفاع به في استجالة المقصودة مطلقا كغيره ولا يصح انتفاع به في كل
وجع ينكره كذا ولا يمكن صرفهما باعيانهما في الوقت والمصلحة كاجر المسجد فجز بيعه وحده في
مصلحة ان لم يمكن الاستيلاء عنه بوقف ولو لم يكن اصله موقوفاً بل اشترى للمسجد لانه غلته
بذلك لما اذبح للناظر بيعه مع المصلحة لم ولو ادعى بقاؤه الاخر بخلاف بين اربابه في الوقف المخصوص
فالتمس اسجوا را مي جواز بيعه وفي كل الكفة في جواز بيعه خوف خرابه او خلف اربابه المؤدى الى
فساد وقل ان يتفق في هذه المسئلة فتوى ابن في كتاب احدى بالبيع والوقف فاما وطالع
المسئلة وتطلع على ذلك والآقوى في المسئلة ما دلت عليه حجة على ابن من غير ان يحظر جواز عدم
من جواز بيعه اذا وقع بين اربابه خلف شديد وغلته بانه ربما جاز في تلف الاموال والنفس ظاهر
ان خوف اداءه اليها والى احدى ليس بشرط بل هو غلته لذلك ومن غير ان يحدث خلفها
في الشرط المستوع للبيع ففهم له هنا ان يعتبر بخلاف المؤدى الى اسباب نظر الانعقاد بغيره

فان الظاهر ان المراد بالوقت الاول دخل الغيرة في ذلك ولا يجوز بيعه في غيره وكرناه وان احتاج الى الرجوع
 الوقت ولم يكفهم غلته او كان بيعه يعودا وغير ذلك مما قيل لعدم ايسر صالح عليه حيث يجوز بيعه بشئ من
 ما يكون وقتا على ذلك جده ان كان مراعى لا قرب لصفة فلا قرب للموالتكث انما طرأ كان والا لكونه
 عليهم ان يخصصوا واما فائده العام ولا يصح له ان يمتد له من المولد تحقيق الاصل المانع من البيع ليعا
 في حكمه وان لم يجره كذا شيئا في قوله ما دام الولد حيا يعني ان الغالب على التجوز لا قبل ولوج الروح لا يولد
 باحقية الا تجوزا ولو مات صارت كغيره من امانه عندنا اما مع حيوة فلا يجوز بيعها الا في ثمانية مواضع وهذا
 من خواص هذا الكتاب **احد** في من رقبته مع عسار مولاه سواء كان حيا ام ميتا اما مع الموت فليس
 وفاي واما مع الحيث فظاهر القولين لا خلاف ان النصف والميراث باعساره ان لا يكون له من المالك ما يورثه منها
 زايده المستغنى في وفاء الدين **ثانيها** اذا جنت على غير مولاه فيدفع ثمنها في ابعائها او قبضتها
 ان رضى المجنى عليه ولو كانت ابعائها على مولاه لم يجز لانه لا يثبت له على ما له مال **ثالثها** اذا عجز مولاه
 عن نفقتها ولو امكن تاديبها ببيع بعضها وجب ان يقصا عليه وقوفها خالف الاصل على ما مر في الفقرة
رابعها اذ مات قريبها ولا وارث له سواء اتفق وترثه وتعيث عن اولها باسكن من ابقائها لتعق بغيرها
 مولاه **خامسها** اذا كان مملوكها بعد ان كان لها فيه من الميراث سبقه قبل مقدم حرمها لا يملكها الميراث على الغيب
 ولعدم اتفق من يهبها **سادسها** اذا كان مملوكها بعد ان كان له اسلاس اي بعد كسرها على مغلط فارجح ظهوره ان كان
 لا يوجب تعق حرمها ان كان المالك ان كان له من يهبها **سابعها** اذ مات مولاه ولم يخلف سواه وعليه من يتصرف
 لم يكن مثالا لها انما تعق بموت مولاه من نصيب ولد ولا نصيب له من ميراثه اوق الدين تعلق فترث في الدين
ثامنها بيعها على من يتفق عليه في قوة التعق فيكون يحصل خبره فاد من مفهوم الموافقة حيث ان المنع من البيع
 لا يعلق في جواز بيعها بشرط التعق نظرا لجواز ما ذكره فان لم ينعى الشرط ففسخ البيع وجوبه فان لم يفسخ
 احتمل انفسا في نفسه ففسخ احكام ان اتفق وهذا موضع تاسع وما عداه اول موضع والمواضع غير مخصوص بغيره

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ارشدیه جبره کثر

[illegible]

البيع فيه نظر الا يتعلق حتى المخرج عليه قبله ويرجع الامر اليه فان ذلك لا يقتضي البطلان ولا يفسد البيع

حاله مع حبله للعب المعروض للفتيات ولو كانت اجنبية في غير النفس واستودعنا فتيه مبيع والمشتري اجنبيا

فذا يبع البع يحكم الحدائق في الدنيا وحيي نفا وان ورد في رواية ساده جوار عليم المستر في كبره

بالقيمة فزاد ولا ينحل التدرج وان شوبه لبقا، اجملا ونحو المنفعة معها خلافا للشيخ والموزون والمقضي
في مال السلم ولا ينحل الجمل من اذ كان المبيع مبررة مع اختلافها حيث ولا يجوز الصفح كما ذكره
وان كانت مشاهدة لا يعلم وصفها مع تعدد المنفعة الموجود ولا يجوز ^{بمنزلة الزا} اجملا وان علم قدره لتحقق اجملا في جميع فلو
باع كذا كان فاسدا وان فصل القبض لا يكون كالمطاعة لان طرح اجتماع شرائط صحيح سوى العقد
انما من فان قبض المشتري المبيع واكمال هذه كان مضمونا عليه لان كل عقد يضمن بصحة من يبايعه وبإكس
يفرج به وبزوايده متصلة ومنفعة منها فحسبها وغيره على الاقوى ويضمن ان تلف بقيمة يوم
التلف على الاقوى وتسليم المقبض قبل الاكمال منه يوجب حسن ان التقاوت بسبب في العين
او زيادة اما جهتها في السوق فالأول حسن ولو كان مثليا ضمنه بمثله فان تعدد فقيمة يوم
الا عوارض الا اقوى الاستدانة اذا كان العوضان من الكيل والموزون والمعدود فلا يضمن
اعتبارهما بالمقادير من الكيل والوزن والمعدود فلا يكتفي المكيال المحمول كالتفصه حاضرة وان نرضاه
به ولا الوزن المحمول كالتما على صحفة معينة وان عفا قدر ما تخمين ولا المعدود المحمول ان عفا
ما اليد ولا يحيل ما شغل عليه ثم اعتبر العقد بالغرض المستغنى عنه في ذلك كل ولو باع المعدود وزنا صح
لا ارتفاع اجملا تبه وربما كان اضبط ولو باع الموزون كسب لا العكس اكن الصحة فيها لا لفظ
ورواية ومسب عن المصدق درجته في سلم س ويحيل صحة العكس به ببيع المكيل موزون
لا الطر لان الوزن اصل الكيل واضبط وانما عدل الا الكيل تسهلا ولو شق العقد في المعدود
كثرت اول فروض عنه كمثال نسب الباقية اليه فتم التفاوت وتحال سببه لكل القول المكيل والموزون
حيث يشق وزنها وكيلها وغير كثير من التفاوت تعد العقد والاكتفاء بثقة العمر كالمثل
المص اول بل لو قيل سجواره مط لزال الغرر وحصل العلم واختار التفاوت كالحسن و بعض
الاخبار ولانه عليه الاستدانة سجورا ببيع جزء معلوم النسبة كالنصف والثلث مساغات وتأخر

كما يجوز ان اختلفت كجواهر وحيوان اذا كان الاحتمال الذي يبيع جزؤه معلوما بما يعبر فيه من كسب
 او وزن او عدد او مشا بقدر فبيع بصف الصبرة المعلومه المقدار والوصف ونصف المشاة المعلومه
 بالمشاة هذا والوصف ولو باع شاة غير معلومة من قطع بطل وان علم عدداً شتمل عليه من شاة وشتاً
 اثنا بل جملة العين ببيع ولو باع بغيره من صبرة صح وان لم يعلم كمية الصبرة لان المبيع بضو المقدار
 وظاهره الصحة وان لم يعلم شتمل الصبرة على القدر المبيع فان نقصت شتمل المشتري ان لا يوجد منها بقية
 اي يحتمل من الثمن في البيع المتعوض الصفقة وغيره العلم بتمالكها القدر المبيع او جزار البائع بدلالة
 لم يبيع وهو حسن نعم لو قيل بالاكفاء بالنظر الغالب شتملها عليه ان تمها وتفرغ عليه ذكره ليعلم وان علم ان
 اقسام بيع الصبرة عشرة ذكر المص بعضها منطوقاً وبعضها مفهوماً وحملتها انها اما ان يكون معلومة
 المقدار او مجهولة فان كانت معلومة متبع بعضها بالجمع ببيع جزء منها معلوم مشاع وبيع كالمقيس
 عليه بعضها كل بغيره كذا لا يبيع كل بغيره كذا المجهول بطل ببيعها في جميع اقسام الخمسة الا الثالثة
 وطل ينزل القدر المعلوم في الصورتين على الاشياء ويكون المبيع لك المقدار في سبعة اقسام وجودها الثانية
 وتظهر الفائدة فيما لو تلف بعضها فعلى الاشياء يتلف من المبيع لثبته وعلى الثاني ببيع المبيع ببيع
الاشياء مستمرة كفي المشاهدة عن الوصف ولو غاب وقت البيع بشرط ان يكون مما لا يتغير عادة كالأ
 والاواني والحدود والتكس او تضي مدة يتغير فيها عادة وتختلف باختلاف زيادة ونقصانها كالمكة
 والطعام والحيوان فلو مضت المدة لم يبيع لتحقيق الجمالة المرتبة على تغيره عن تلك الحالة فلو جعل الأمر
 صح على حاله البقاء فان ظهر الخلفه بزيادة او نقصان فان كان يسيراً يباح بمسكه عادة فلا خياراً
تخيير المبيعون منها وهو البائع ان ظهر زياد المشتري ان ظهر نقصان ولو خلت في التغير قدم قول
بيع عليه ان كان هو المبيع للتغير الموصوف والمبيع ينكره لائق البائع يدعي عليه علمه بهذه الصفقة
 ينكره ولان الاحتمال عدم وصول حقه اليه يكون في معنى المنكر ولا ماله بقاء يده على الثمن رتباً قبل تقديم

انسخ هذا مع جدول الفروضين الوط
 بطلان لافراعه او كانه سهرم عالم
 ناصر ملك

البائع المحقق الاطلاق المجوز للبيع واصالة عدم التغير ولو انعكس الفرض بان ادعى البائع تغيره في جانب الزيادة
 وانكر المشتري احتل بقديم قول المخلص المشتري ايضا كما يقضي إطلاق العبارة لاصالة عدم التغير ولو ادعى البيع
 والظاهر تقديم قول البائع لعين ما ذكره المشتري وفي تقديم قول المشتري فيها جمع بين متنافيين مدعى
 ودليلا والمشهد كما هم هو القسم الأول فلذا أطلق المصنف هنا لكون ما ذكره بغيره من غير المتغيرين منها قبله وعظميته
 مطلقا ولو اتفقا على تغيره لكن اختلفا في تقدمه على البيع فانه فان شئت الفرع باجدهما حكم بان
 حمل المان فانه جهان وكذا لو وجداه تالفا وكان مما يكفي في قبضة التحلية فاختلف في تقدم التلف

في صورة هذا
 وانما لو علمنا
 احداهما في حال
 لكانت الاشارة فقط
 فلو لم

على البيع وتاخره او لم يختلفا فانه يتعارض اصل عدم تقدم كل منهما فيستبان بان وقتها وتجه تقديم
 حتى المشتري لاصالة بقاء يده وملك الثمن والعقد لما قل قد شككنا في تأخره لتعارض الأصلين المتاخر يعتبر
 يرا دطمة كالتبس ورسيه كالمسكت او بوصف على الاول ولو اشتراه من غير خبث بار ولا وصف بناء على الا
 وهو الصحة جاز مع العلم به من غير هذه الجهة كالفقهاء والادون وغيرهما مما يختلف قيمة باختلاف قول
 بعبارة التاخر اعتبارا او الوصف كغيره للفرق والظاهر جواز البناء على اهل حاله على مقتضى الطبع فانه
 امر مضبوط عرفا لا يتغير غالبا الا بغير فجوز انما عليه لا ارتفاع الغرض به كالتفاهير بروتية ما يدل
 بعضه على بانيه غالبا كظاهر العبارة وانما مثل المتماثل ونحوه نقصا في سحره فان خرج معيبا تخرى لغير
 بين الرد والارش ان لم يتصرف فيه بقر فزيدا على خبث باره وتعيين الارش لو تصرف فيه بخر
 غيره من انواع السبيع وان كان المشتري المتصرف اعني لتا والادلة له خلافا لسلار حيث خير الا
 بين الرد والارش ان تصرف في المبلغ في اسجواز من غير اعتبار ما يفسد خبث باره كالبطخ واسبور
 والبصير لكان الضرورة واسمح فان اشتره فظهر صحا فذاك وان ظهر منه ابعاده رجح باثره
 وليس الرد للتصرف ان كان له قيمة ولو لم يكن مسورة قيمة كالبصير الفاسد رجح ما تمم البطلان
 البيع حيث لا يقابل الثمن بل ان يكون العقد مفسوخا من اجل عدم المانية من حين العقد فيقع

باطلا ابتداء او بطلان عليه الكسر فظهر الغش الثاني الاصول شرط التحسين العقد واما تبين الفساد
 بالكسر فيكون هو المفسد نظرا وحجنا الاول واضح لان ظهور الغش وكشف عن عدم المالية في نفس الامر حين البيع
 لا يحدث عندها حينه والتمسح بطلية على الظاهر وبكس جزم بالتأني وجعل الاول احتمالا وظاهر كلام شيخنا يظهر
 القاعدة في مؤنة نقله عن الموضع الذي اشتراه في الموضع ختيارة فعلا الاول على البايع وعلى الثاني على المشتري
 لوقوعه في ملكه ويشكل ما نذكره ان كان ملكا للبايع ح لكن نقله بغير امره فلا يتجرب الرجوع عليه بالمؤنة ويكون
 المشتري هنا كالمشتري في حق حجب ببيع ما غرم انما يتجرب مع الغرور ومؤني التأني كذا في اصول ولوازيد بها
 مؤنة نقله من موضع الكسر لو كان مملوكا وطلب الكسر نقله واما حكمه فالحكم حكمه واشتراكه على البايع شرط
 لبطلان البيع على التقديرين واحتمال كونه على المشتري كونه من فعله وزوال المالية عنهما مشتركة
 بين الزوجين وكيف كان فبناء حكمهما على الزوجين ليس بامتناع وربما قيل بظهور الفارقة ايضا فيما لو
 ابايع عن سببه فيجب كون ثمنه من المشتري على الثاني دون الاول ويشكل صحة الشرط على تقدير فساد
 الجميع لمنافاة لمقضي العقد ولا شيء في مقابلة الثمن فيكون اكل اباي بطلان وفيما لو رضى المشتري بعد
 وفيه بغير نظر لان الرضى بعد الحكم بالبطلان اثره العاثرة يجوز بيع المسكت في فاره بالهرج فاره
 بايضا كالغاره في غيره وهي اجملة لشمس على المسكت وان لم يفتق بنا على اصل التسليم فان ظهر بعد فقه
 معينا يتخير وفقه بان يدخل في ضبط بآلة ثم يخرج ويتم احوط لترفع الجهالة رها الحاشية لا يجوز بيع
الايجام منع صميمه القصب وغيرها لجهالة ولو في بعض المبيع ولا يلزم في اضرع بفتح الضاد وهو الذي لكل
 حقت او ظلت كذلك اي وان ضم اليه شيئا ولو لم يملكه بالانضمية المعلوم الى الجهول فيغير المعلوم
 بجهول انا عدم استجواز بدون الضمنية موضع وفاقا معها فامتنع ان ذلك وقبل بفتح السين والاروائية
 ضعيفة وبالع اشيع في ضميمة ما في اضرع لا يتجدد مدة معلومة والوجه المنع نعم لو وقع ذلك بلفظ اضرع
 استجواز ونقل اخرون فخلوا بالتحسين كمن المقص بالذات المعلوم وكون الجهول بطلان مع الكسر وتساوي

والقصد التام وهو حسن كذا القول كانه مجهول ضم المعلوم ولا يحل دوا ان ضموا والاعمال انعام وان
 ضم اليغينه اليه لجماله مقداره مع كون غير جلود موزنا فلا يساع جوا اذا ان يكون التصوف ^{شبهه}
 مستجرا او شرط جزه فالأقرب الصحة لان المبيع ح مشاهد والوزن غير معتبر مع كونه على ظاهره وان
 استجرت كالثمره على الشجرة وان استجرت وينبغي على هذا عدم تسبب شرط جزه لان ذلك لا يخل
 في صحة بل غايته مع تأخير ان يتبع بالابيع وهو لا يقتضي بطلان البيع كالماترخت لقطه
 اخضر غير ما فيجب الا تصح ولو شرط تأخير مدة معلومه وتبعه المتجدد في القاعدة الساقية
 فان كان المقصود بالذات هو الموجود صح والا فلا ^{الثاني} ^{شبهه} يجوز بيع دوا القرض لانه حيوان ظاهر ^{منفق}
 منفقة مقصوده محتملة ونفس القرض وان كان الدودينه لانه كالتوى في التمر فلا يمنع من بيعه ^{ويعتبر}
 احتمل المنع لانه ان كان جيا عرضه للفناء وان كان تينا دخل في عموم التين من بيعه لمية وهو خفيف
 لان كونه عرضه للفناء لا يقتضي المنع والدوديه يقصد بالبيع حتى يمنع مئيته والرجاء بالشر المص
 بقوله لانه كالتوى وقد يقال ان التوى منفقة مقصوده كالكلف الدواب فبما التمتيت
 وكيف كان لا يمنع من صحة البيع ^{الثاني} ^{شبهه} اذا كان المبيع في ظرف جازي بيع مع وزنه ^{سقط}
 ما جرت العادة بالظرف سواء كان ما جرت العادة رايد اعمن وزن الظرف قطعا ام نقصا
 ولولم تقدر العادة لم يجر سقاط ما يزيد الاعم الراضي ولا فرق بين اسقط بيعه من اصله وبين
 للمظروف ولو باع مع الظرف من غير وضع جاعلا مجموع الظرف والمظروف بيعا واحدا بوزن
 واحد فالأقرب سحاز لوصول معرفة السجلة الزافعة للجم ولا يقدر سحاز بقدر كل منهما منفردا لان
 المبيع هو السجلة لا كل فرد من خصوصه وقيل لا يصح حتى يعلم مقدر كل منهما لانها في قوة بيعين
 وهو ضعيف **القول في الاداب** وهي اربعة وعشرون **الاول** النفقة فيما يتولا

من التكسب في صحيح العقد كانه لا يملك من التبر او لا يسيطر معرفة الاحكام بالسنه لانها لا تقتضيه

فانه انما بالثقة بل كلف التخليد لان المراد به من معرفتها على وجه صحيح وقد قال علي عليه السلام من اشترى علم فقد اتم
 في الربوا ثم انظر **الثاني** في التوبة بين المعاملين في الانصاف فلا يفرق بين المالك وغيره ولا بين الشريف
 والحقير نعم لو فاقوا بهم فببعضه فلا بأس بكونه الاخذ بقول ذلك ولقد كان السلف يوجبون الشراء
 لا يعرفون كماله ههنا من ذلك **الثالث** اقاله المادوم فقد قال الصواعدا يا عبد الله اقال مسلما في بيع اقال
 الله عشرة بوم القيمة هو مطلق المادوم وغيره الا ان ترتب الغاية مشعرة وانما يقتصر الا اقاله
 من المجلس او من طاعدهم اخيار فلو كان المشتري خيارا فربح ولم يكن محتاجا اليها اقل فشرع في ربحه انما هو
 نعم لشمول الاوله خصوصاً اسد حديث السابق فانه لم يقيد بتوقف المصلحة عليها ولا يملك بيعه الفائدة في اقاله
 ح الا اذا قلنا في بيع قيرتب عليها حكم البيع من الشفعة وغيرها بخلاف الفسخ او قلنا بان الاقل
 وفي خيار اسقاط لغيره لدلالتها على اتمام البيع واستقاط اخياره لا يقتصر بل يكتفي
 دل عليه من قول وفعل وتظهر الفائدة فيما يتبين بطلان الاقاله فليس له الفسخ باختياره ولا يحتمل سقوط خياره
 بنفسه عليها مع علمه بحكم لما ذكرناه من الوجه ومن ثم قيل بسقوط خياره لمن قال لصاحبه اختر وهرد
 البصر والاقوى عدم التسقوط في الاحالتين لعدم دلالة على اتمامه ويجوز ان يكون مطلوب من الاقاله
 تحصيل الثواب فلا ينافي في امكان منحه فيجب وجوبه من اتم الفوائد **الرابع** عدم تبيين المتاع لغيره
 اجمال مع عدم غايته اخرى للربية اما تبيينه لغايته اخرى كما لو كان للربية مطلوبة عادة فلا
 بأس **الخامس** ذكر الغيب في وجوده متاعه ان كان في حيب ههنا كان ام خفيا للخر ولان ذلك
 من تمام الايمان والنجية **السادس** تركت اسكف على البيع والشراء قال مهدي للتاجر من الاول
 وبل والله وقال صلى الله عليه وسلم من باع وشترى فليحفظ على نفسه حال والا فلا يشترط ولا يبيع الا
 واسكف وكتمان العيب والنجية اذا باع والدم اذا اشترى وقال الكاظم عليه السلام لا يضر الله احد
 رجل اشترى ثوبا من رجل فباعه لغيره لا يبيع الا بيمين وموضع الادب اسكف اذا كان الكاذب

عشر اراكتك وجهه

والتخصيص بالشرع غير معلوم في العلم
سطح

ولو بالانعام
٩٤

فقط لغيره **السابع** المستحب فيها وهو شراء آلات الطهارة فان لم يوجب له بركة والزيادة وكذا المستحب
القضاء والاقضاء **الثامن** بمكة لشرى ثلثا وشهدته الشهادتين بعد الشراء ويقبل بعد الايام في استيرته
التمس من فضلك فاجعل لفضل الله ان اشتريته التمس من رزقك اجعل فيه رزقك **العاشر** ان يعقبنا قضاء ويدفع

راجح لقضائنا ورجحنا لا يؤدى الى استهتان يزيد كثير بحيث يكمل مقداره قريبا ولو تنازعنا في حصوله
قدم من بديه المكيا لالميران لانه الفاعل المأمور بذلك دة على كونه معطيا واخذ العاشرة

ان لا يمدح احد بما سلقه ولا يذم سلقه صاحبه **الحج المقدم** وغيره ولو ذم سلقه نفسه بالاشتغال بالكذب **الحج الثاني**

ترك الرج على المؤمنين قال الصادق رجع المؤمن على المؤمن حرام الا ان يشتري بكثر من ثمة درهم فاج
عليه قوت يركب او يشترى التجارة فارحوا عليهم وارفعوا بهم الامع ارجا فباخذتم نفقه يوم له وبالعاد
موزعة على المعاطين في ذلك اليوم مع نضابهم والترك الرج على المعاطين بجعل قوت يومه كل

مع شرهم للقوت اما التجارة فلا بأس مع الرفق كما دل عليه **الحج العاشر** ترك الرج على الموعود

بالجهان بان يقول اتم حسن اليك فيجعل حسنة الموعود ترك الرج عليه قال الصادق اذا قال

الرجل للرجل اتم حسن اليك يحرم عليه الرج والمراد به الكرامة المؤكدة **الحج الحادي عشر** ترك السبق الى السوق

والتمس حرفة بل يابو الا قضاء حاجته ويخرج منه لانه ماوى شيطانك الى المسجد ماوى الملائكة يكون

على العكس ولا فرق في ذلك بين التاجر وغيره ولا بين اهل السوق عادة وغيرهم **الحج الثاني عشر**

ترك معاملة الاوثان وهم الذين يحاسبون على الشيء الذين اوسن لاميته الا ان لا تقسو سائة

او من لا يبالى بما قال لا يقبل فيه والمخارفين بفتح المراء وهم الذين لا يبارك لهم في كسبهم قال السجدي

رجل محارف بفتح الراء اى مجذوم ومجروح وهو خلاف قولك رجل مبارك وقد حورف فلان

اذا شد عليه في معاشه كانه ميل من رزقه عنه والموفين اى ذوي الآفة والنقص في ابدانهم

عنه في الاخبار معللا بانهم اظلم شيء والاكراد الحديث عن الصادق ع معللا بانهم حي من احياء الجن

كشف الله عنهم الغطاء ونهى فيه اليعلم عن مخالطهم وابل الذمة للنهي عنه ولا يتعدى الى غيرهم من اصناف الكفا
للال والفارق وذوى الشبهة في المال كالظلمة لسيان شبههم الي بالعشر ترك التعرض للكل والذين
ارادوا
اذالم يحسن جذرا من الزيادة والنقصان المؤديين الى الحرم وقيل يحرم ح للنهي عنه في خالفه
للحريم وحمل على الكراهة بالعشر ترك الزيادة في السلعة وقت النداء عليها من الدلال بل يحترق
يسكت ثم يزيد ان اراد لوقوله عليه السلام اذ نادى المتأذى فليس لك ان تزيد وانما يحرم الزيادة
النداء ويحتملها استكونت بالعشر ترك السوم وهو الاستغال بالتجارة ما بين طلوع الفجر الى
طلوع الشمس لئلا يضره ولا يضر غيره وقت غاؤه وقت مدتها لا وقت تجارة وفيه سحر ان كان
فيه المانع فطلب الترتيق من الضرب في البلاد والعشر ترك دخول المؤمن في سوم اخيه ببيع وشراء
ان يطلب ببيع الذي يريد ان يشتريه ويبدل يادة عنه ليقدمه لبيع او يبدل المشتري ما غير
يقنع هو البائع عليه لقول النبي لا يسوم الرجل على سوم اخيه وهو جبره معناه النهي عن ثم قبل الحريم
لانه ان فعل في النهي وانما يكره او يحرم بعد التراضي او قربة فلو ظهر له ما يدل على عقد فلكراهة ولا تحريم لو
كان السوم بين اثنين سواء دخل احدهما على النهي ام لا بان ابتداءه معا قبل محلي النهي لم يجعل
بدلا من احدهما لصدق النجول في السوم ولا كراهة فيما يكون في الدلالة لانها موضوعه غير فالطلب الزيادة
ما دام الدلال يطلبها فاذا حصل الاتفاق بين الدلال والغيرم تعلقت الكراهة لانه لا يكون حج في الدلالة
وان كان بيد الدلال في كراهة طلب المشتري من بعض الطالين الزك له نظر من عدم صدق الدلال
في السوم من حيث الطلب ومن مسأله في المعنى حيث اراد ان يحرم من مطلوبه والظن القطع بعدم
الحريم على القول في السوم وانما الشك في الكراهة ولا كراهة في ترك الملمس منه لانه قضاء حاجته لاجنه
وزيادته حاجته لو كان مؤثرا ويحتمل الكراهة لوقوله بكرة طلبه لاجنه لانه على فعل المكروه وهذه الحدود
من خواص الكتاب العشر ترك نكاح حاربا وهو الغير الحارب للسبب لان كان قريبا قال

وعبادته

وينزل خافرا بادعوا الناس يترقبون فبعضهم من بعض وحسن التحريم على التحريم وحسن الوصية استحسانا
 والافعال كراهية واجبة الشايع في دليلها بشرط ابتداء كحضرى به فلو تمس من الغريب فلا بأس به وهل الغريب
 البلد فلو علم به لم يكره بل كانت عدة محض كخبره ولو باع مع النهى انعقد وان قيل تحريمه ولا بأس بشراء
 البلدى له أصل **العشرون** ترك التلقية وهو اخراج الي الركب القاصد الي البيع عليهم والشرع بهم
 اربعون نسخ فنادون فلا يكره ما زاد لانه سفر للتجارة وانما يكره اذا قصد اخراج الجبل فلو
 مصادفة الركب في خروجه لغرض لم يكن بأسا ومع جهل البائع او المشتري القادم لا بأس في البلد
 فلو علم به لم يكره كما يشعر به تعليق في قوله لا يتلق احدكم تجارة خارجا من المصرو المسلمون
 الله بعضهم من بعض والاسباب يعلم من يعامله خاصة وكذا ينبغي ترك شراء ما يتلق من شرا من الركب
 بالشرايط ومن تربت يده عليه وان ترمى لقول الصواع بلا تلق ولا شرا ما يتلق ولا تأكل منه
 وذم جماعة الي التحريم لظاهر النهى في هذه الاخبار وعلى القولين يصح البيع ولا خيار للبائع والمشتري
 الا مع العيب فيخير المبعون على الفور في الاقوى ولا كراهة في الشراء منه بعد وصوله الى الحدود
 البلد بحيث لا يصدق التلقية وان كان جابلا سبعة كذا ولا في بيع نحو الماكول والعلف عليهم ان
احادي عشر ترك الحكة بالنظم وهو جمع الطعام وجبته يترقب الغلاد الاقوى تحريم مع حاجة
 الناس اليه يستحق خبر النهى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحكم الطعام الا طاهرا وانه ملعون وانما ثبت
 الحكة في سبعة اشياء: الحنطة والشعير والتمر والزيت والسمن والزيت والملح وانما يكره اذا وجد
 غيره يكفي به الناس ولولم يوجد غيره وجب البيع مع استحبابه ولا يقيد بثلاثة ايام في الغلاد وان
 في اخره من ماروى من التحديد بذلك حصول استحبابه في ذلك الوقت لانه منقها وسعر
 عليه حيث يخلو بالبيع ان اجحف في الثمن لما فيه من الاضرار المنفى والافلا ولا يجوز التسعير في
 انخص مع عدم استحبابه قطع الاقوى ان مع الاجفاف حيث يؤمر به لا يسع عليه ايضا بل يؤمر له

عن الحسن ان كان في معنى التسمية انه لا يحصر في قدر خاص **ك** ترك الربا في العدد وعلى القول
 بخيار الصحبة الدالة على احصاء ما يكتسب والموزون وفيه من غيرهم ايضا استنادا الى رواية ظاهرة في كبره وكذا
 في نسبة في الربوي مع **ح** الحسن كالتزامه بما ذكره فيه لا جوار الدالة على التقي عند التباين
 الكراهة اظهر لقوله اذ اختلف الحسن في بيعه كيت شتم وقبله بطله الذي كان بوق **س** ترك
 نسبة الرج والوصفة الى رأس المال ان يقول بعتك بمائة ورج المائة عشرة او وصفتها للتبني
 ولانه يصدق الربوا وقيل بحرمه على ظاهره الذي ترك نسبة لك ان يقول بعتك بمائة ورج كذا
 او وصعه **ك** ترك بيع ما لا يقبل مما لا يحال ويوزن للمني عنه في اخبار صحيحته
 على الكراهة مجمعا بينها وبين ادل على اسجوار والا قوى التحريم وفاقا لشيخ في طاعة الجاهل
 في ربه والارشاد لضعف روايات اسجوار لمقتضى حمل النهي في اخبار الصحبة على غير ظاهر **المسألة**
 في بيع اسجوان وموستان اناسي وغيره ولما كان البحث عن السبع موقفا على الملك كان
 الاول موقفا على شرائطه عليها او لا ثم تحقده باحكام السبع والثاني وان كان ملك الا ان
 يقبل الملك منه محلا احرج سببا على فقال الاناسي يملك السبي مع الكفر المصلحة وكونهم
 غير ذمة وحرز بالاصح عن الارتداد فلا يجوز السبي وان كان المرتد يحكم الكافر في جملة من الحكم حيث
 يكون بالسبي يسرى الرق في اعتقادهم وان اسلموا بعد الاسلام بعرض لهم سبب من
 عتق او كتابة وتكليف او تحميم على وجهه والمفقود في دار الحرب ق او لم يكن فيها مسلم صالح لولا
 منه سبب لاقط دار الاسلام فانه شرطها ان يسلع ويرشد على الاقوى ويقر على نفسه ان
 فيقبل منه على اصح القولين لان اقرار العتلاء على انفسهم جائز وقيل لا يقبل سبع احكام سيرة
 شرعا فلا يعتقها الرق بذلك وكذا القول في لقيط دار الحرب ان كان فيها مسلم وكل مقبر
 بارقية بعد بلوغه ورشده وجهه ان يمسك ان كان كافرا المسلم اقرام الكافر وان بيع على كذا

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a dark ink on a light-colored, aged paper. The script is dense and flowing, with many ligatures and flourishes. The text is arranged in a single column, running diagonally from the top left towards the bottom right. The handwriting is characteristic of the Ottoman or Persian styles, possibly a form of Rika script. The text is mostly illegible due to the cursive nature and the angle of the page.

مع الشرط أي شرط دخوله لا بد منه في صحة القولين للمعاينة كالشرط والقابل بدخوله شرط نظر الالة كالجوز
 الأم وفتح عليه عدم جواز استثنائه كما لا يجوز استثنائه بجز المعين من الجوزان وعلى المختار لا
 جهالة من دخوله مع الشرط لانه تابع سواء قال لعلهما وجمعهما ام وشرطت لكت حملها ولو لم يكن
 معلوما واريده داخله فالعبارة الثانية ونحوها لا غير ولو لم يشرط واحتمل وجوده عند العقد وعدمه
 للمشرى لاصالة عدم تقديمه ولو خلفا في وقت العقد قدم قول البائع مع المبيع وعدم البينة
 للأصل والبعض تابع لمط لا كما حكى كسائر الأجزاء وما يحويه المبيع ولو شرط فسقط قبل القبض رجح
 من الثمن بنسبة لغوات بعض المبيع بان تقوم حاملا وتخصا أي مسقطا لا حاملا لا تقبل في مطابقة
 الأول للواقع ويرجع بنسبة التفاوت بين القيمتين من الثمن ويجوز ابتاع جزءا من الجوزان
 كالتصديق والثلث لا معين كالتزويج والسجل ولا يكون شريكا بنسبة قيمة على الأصح لغفقت استحكام
 بالبركة وتحقق اجماله وعدم القصد في الاشاعة فبطل البيع بذلك إلا ان يكون مذبوحا أو
 ونسبة فيقوى صحة الشرط ويجوز النظر لاداء المملوكة اذا اراد شرائها والى محاسنها وهي مواضع التزوية
 كالكنين والرجلين والشعوان لم يأذن المولى ولا يجوز الزيادة عن ذلك لا بانه ومعه
 يكون تحليلا يتبع ما دل عليه لفظ حتى العورة ويجوز من ابيع لفظه مع اسجاجة وقيل يباح
 النظر لامة العورة بدون الاذن وهو بعيد وتجب لاسم المملوك عند شرائه أي بعده فوه
 في الذر وسقط اقراره في الملكا كادب مطم والصدقة عنه بارتبة دراهم شرعية واطعامه شيئا
 ويكره ويلي الأمانة المملوكة من الزنا بالملك اجمالا لعقد الذي عنه في الجوز مغللا بان ولد الزنا
 لا يبيع وبالعار وقيل يحرم بناء على كفره وهو محرم والعبد لا يملك شيئا مطم على الاقوى على انظر
 الآية والاكثرة على ان يملك الجملته فيقول ان يرضيه وهو مروي وقيل ان يشاءه وقيل ان يملكه ولو
 معها وقيل مطم لكنه يجوز عليه لرق استناده الى الاخبار يمكن جعلها على اباة تصرفه في ذلك لا بانه محرم

وعلا الأول لو استبرأه ومعه مل فلما بيع لان الجميع مال الموأ فلا يدخل في بيع نفسه لعدم دلالة عليه ^{الاستبراء} الاباء
 فيراعي فيه شروط المبيع من كونه معلوما لهما او ما في حكمه وسلامته من الربو بان يكون الثمن من ثمن المبيع ^{الاستبراء} الربوي
 او زايده عليه قبض مقابل الربوي في المجلس وغيره ولو جعل العبد لغيره جعلا على شرائه لم يلزم لعدم صحة
 تصرفه باسحق او عدم الملكة قيل يلزم ان كان له ان يبايع على القول بملكه ووضوحه ويحجب على البيع
استبرأه الامة قبل سعيها ان كان قد وطئها وان عرن بحبيبة او مضي خمسة اربعين او ما ضمن
 لا يحض ويحفي من من تحض ويحجب البشري ايضا استبرأها الا ان يحجره الثقة بالاتباء والمراعاة
 العدل وانما عبرة بتجارب الامة مع احتمال الاكتفاء من تسكن النفس الى جرة في حكم اخباره له بان
 اخباره بعدم وطئها او يكون لامرته وان لم يكن تكليفا لرجل لا طلاق النص ولا طعنها لعين في طوبى
 والصغير الذي لا يمكن حقه الوطئ وان شارك فيما لم يكن عنه لم يطلان الثمين في جعل سعيها امرته
 ثم شرأوا منها وسيله الى سقوط الاستبراء فطر الا طلاق النص عن غير القفاط الى التعليل بالامن وطئها
 لانها ليست منصوطة وضع العلم المستند به وان كانت مناسبة او تكون يستبرأه او صغيرة ايضا
 الا زمان حبسها وان بقي منه خطه واستبرأه بحال بل بوضع الحمل مطلقا لا طلاق النبي عن وطئها في
 بعض الاخبار حتى تضع ولدها واستنسه في س ما لو كان الحمل عن زنا فاحرمته له والا قوى كنفه
 بعض اربعة اشهر وعشرة ايام حملها وكراته وطئها بعدا الا ان يكون من زنا فنجوز مطلقا على كراهته
 جمعا بين الاحكام الدال بعضها على المنع مطلقا كالنكاح وبعض على التحديد بهذه الغاية كالحمل
 على الكراهية ولا يحرم في مدة استبراءه غير الوطئ قبل او دبر امن الاستماع على الا قوى للبرص ^{الاستبراء} قيل
 يحرم الجميع ولو وطئ في زمن الاستبراء ثم وعز مع العلم بالتحريم ولم ينج الولد لانه قد شرأها
 حايضا في سقوط الاستبراء وجدها ثقاء فائدة حيث قد خلط الماء ان والا قوى وجوب ^{الاستبراء} الاغتسال
 ببقية المدة لا طلاق النبي فيها ولو وطئ اسحامل بعد مدة الاستبراء غزل فان لم يفعل كرهه الولد

والتحجب له غل فله من ماله يعيش بل يجوز له ان يتخذ منه بطفه وان شارك في انما لم يمس في الاجارة فله
 القسط وفي بعضها انه يفتقر ويجعل شيئا يعيش به لانه غذاه بطفه وكما يجب الاستبراء في البيع
 كل ملك زائل وحادث بعينه من العقود والتسبب والارث وقصره على البضع ولو باعها من غير استبراء
 اثم وصح البيع وغيره ويتعين تسليمها المشتري من في حكمه اذا طلبها الصغير ورثها ملكا ولو لم يكن
 ابقاؤه برضا مدة الاستبراء ولو بالوضع في يد عدل وجب ولا يجب على المشتري الاجابة وكيفية التفرقة
 بين الطفل والام قبل سبع سنين في الذكر والانشى وقيل كيف في الذكر حولاان ولو لم يوجد لبشوت فلكه
 في حضنة امه فله الامه وللفقد التصبينا وقيل يحرم التفرقة في المدة لتطافر الاجابة والمشتري
 وقد قال من فرق بين والده وولده فرق بينهما وبين اجبته والتحريم احوط على قوي يدل
 يزول التحريم او الكراهة برضاها او رضی الام وجها اجمودها ذلك لافرق بين البضع وغيره
 على الاقوى ولا يتعد الحكم الى البهيمية لان يجوز التفرقة بينها بعد تبعضها عن اللبن وطه وقيل ان
 كان ما وقع عليه الذكوة او كان له ما يموه من غير لبن امه وموضع اختلاف بعد في الام القبا
 اما قبله فلا يجوز مطاها منه من القسب اليها كولد فانه لا يعيش بدونه علامه في جملة **مسائل اولي**
 لو حدث في احد الوان غيب البعس فله شئ الرد والارشاء الترد فموضع وفاق واما الارشاه
 اصح القولين لانه عوض عن جزاءه واذا كانت اجملة مضومة على البائع قبل البعس فكذا اخرها
 وكذا لو حدث في زمان اخيار الخفض للمشتري او الشترك بينه وبين البائع او غيره لان اجملة مضومة
 مضومة على البائع ايضا اما لو كان اخيرا فخصا بالبائع او مشتركا بينه وبين جاني فلا خيار للمشتري
 هذا اذا كان الغيب من قبل البائع ولو كان من اخذ في فله شئ عليه الارش خاصة ولو كان
 بتعريف المشتري فلا شئ وكذا الحكم في غير احوال من في البعس اجمع الا ان الرجوع فيه مجموع البهيمية
 فان كان التلف من قبل البائع او من المشتري ولو مباشرة غير فالتلف من البائع والامن للمشتري

والتحجب له غل فله من ماله يعيش بل يجوز له ان يتخذ منه بطفه وان شارك في انما لم يمس في الاجارة فله
 القسط وفي بعضها انه يفتقر ويجعل شيئا يعيش به لانه غذاه بطفه وكما يجب الاستبراء في البيع
 كل ملك زائل وحادث بعينه من العقود والتسبب والارث وقصره على البضع ولو باعها من غير استبراء
 اثم وصح البيع وغيره ويتعين تسليمها المشتري من في حكمه اذا طلبها الصغير ورثها ملكا ولو لم يكن
 ابقاؤه برضا مدة الاستبراء ولو بالوضع في يد عدل وجب ولا يجب على المشتري الاجابة وكيفية التفرقة
 بين الطفل والام قبل سبع سنين في الذكر والانشى وقيل كيف في الذكر حولاان ولو لم يوجد لبشوت فلكه
 في حضنة امه فله الامه وللفقد التصبينا وقيل يحرم التفرقة في المدة لتطافر الاجابة والمشتري
 وقد قال من فرق بين والده وولده فرق بينهما وبين اجبته والتحريم احوط على قوي يدل
 يزول التحريم او الكراهة برضاها او رضی الام وجها اجمودها ذلك لافرق بين البضع وغيره
 على الاقوى ولا يتعد الحكم الى البهيمية لان يجوز التفرقة بينها بعد تبعضها عن اللبن وطه وقيل ان
 كان ما وقع عليه الذكوة او كان له ما يموه من غير لبن امه وموضع اختلاف بعد في الام القبا
 اما قبله فلا يجوز مطاها منه من القسب اليها كولد فانه لا يعيش بدونه علامه في جملة **مسائل اولي**
 لو حدث في احد الوان غيب البعس فله شئ الرد والارشاء الترد فموضع وفاق واما الارشاه
 اصح القولين لانه عوض عن جزاءه واذا كانت اجملة مضومة على البائع قبل البعس فكذا اخرها
 وكذا لو حدث في زمان اخيار الخفض للمشتري او الشترك بينه وبين البائع او غيره لان اجملة مضومة
 مضومة على البائع ايضا اما لو كان اخيرا فخصا بالبائع او مشتركا بينه وبين جاني فلا خيار للمشتري
 هذا اذا كان الغيب من قبل البائع ولو كان من اخذ في فله شئ عليه الارش خاصة ولو كان
 بتعريف المشتري فلا شئ وكذا الحكم في غير احوال من في البعس اجمع الا ان الرجوع فيه مجموع البهيمية
 فان كان التلف من قبل البائع او من المشتري ولو مباشرة غير فالتلف من البائع والامن للمشتري

والتحجب له غل فله من ماله يعيش بل يجوز له ان يتخذ منه بطفه وان شارك في انما لم يمس في الاجارة فله
 القسط وفي بعضها انه يفتقر ويجعل شيئا يعيش به لانه غذاه بطفه وكما يجب الاستبراء في البيع
 كل ملك زائل وحادث بعينه من العقود والتسبب والارث وقصره على البضع ولو باعها من غير استبراء
 اثم وصح البيع وغيره ويتعين تسليمها المشتري من في حكمه اذا طلبها الصغير ورثها ملكا ولو لم يكن
 ابقاؤه برضا مدة الاستبراء ولو بالوضع في يد عدل وجب ولا يجب على المشتري الاجابة وكيفية التفرقة
 بين الطفل والام قبل سبع سنين في الذكر والانشى وقيل كيف في الذكر حولاان ولو لم يوجد لبشوت فلكه
 في حضنة امه فله الامه وللفقد التصبينا وقيل يحرم التفرقة في المدة لتطافر الاجابة والمشتري
 وقد قال من فرق بين والده وولده فرق بينهما وبين اجبته والتحريم احوط على قوي يدل
 يزول التحريم او الكراهة برضاها او رضی الام وجها اجمودها ذلك لافرق بين البضع وغيره
 على الاقوى ولا يتعد الحكم الى البهيمية لان يجوز التفرقة بينها بعد تبعضها عن اللبن وطه وقيل ان
 كان ما وقع عليه الذكوة او كان له ما يموه من غير لبن امه وموضع اختلاف بعد في الام القبا
 اما قبله فلا يجوز مطاها منه من القسب اليها كولد فانه لا يعيش بدونه علامه في جملة **مسائل اولي**
 لو حدث في احد الوان غيب البعس فله شئ الرد والارشاء الترد فموضع وفاق واما الارشاه
 اصح القولين لانه عوض عن جزاءه واذا كانت اجملة مضومة على البائع قبل البعس فكذا اخرها
 وكذا لو حدث في زمان اخيار الخفض للمشتري او الشترك بينه وبين البائع او غيره لان اجملة مضومة
 مضومة على البائع ايضا اما لو كان اخيرا فخصا بالبائع او مشتركا بينه وبين جاني فلا خيار للمشتري
 هذا اذا كان الغيب من قبل البائع ولو كان من اخذ في فله شئ عليه الارش خاصة ولو كان
 بتعريف المشتري فلا شئ وكذا الحكم في غير احوال من في البعس اجمع الا ان الرجوع فيه مجموع البهيمية
 فان كان التلف من قبل البائع او من المشتري ولو مباشرة غير فالتلف من البائع والامن للمشتري

وان كان التلف من البائع او من احد المشرى خياره فسخ لم يرجع الباشن والارجح على التلف
او القيمة ولو كان خيار البائع والتلف احب والمشرى يتخير ورجع على التلف **الشيء لو حدث**
في اختيار عيب من غير جهة المشرى في زمن اختياره الرد باصل اختيار لان العيب كذا في غير ما
بنا لا يضمنون على البائع فلا يكون ثبوت اذ رفع خياره والاتقرب حوازي الرد بالعيب لكونه مضمونا
وتظهر القاعدة لو اسقط اختياره الاصل او شرطه فله الرد بالعيب وتظهر الفائدة ليضرب ثبوت اختيار
بعد انقضاء البتة وعدمه فعلى اعتبار خيار المضمون خاصة بسقوط اختياره وعلى ما حارجه
يبقى اذ لا يتقيد خيار العيب البتة وان شرط حصوله في الثلثة فما قبلها وغاية ثبوتها فيها بسبب
وهو غير قاطع فانها تعرفت لكن اجتماع كثر منها في وقت واحد كما في خيار المجلس وايجوان والشرط
والعين اذا اجتمعت في عين واحدة قبل الفرق وقال الفاضل نجم الدين ابو القاسم جعفر بن سعيد
في الدرر على ما نقل عنه لا يرد الا باختياره وهونيا في حكمه في الشرايع بان يحدث الموجب فيكون
في الثلثة من مال البائع وكذا التلف مع حكمه فيها بعد ذلك بفضل بعدم الاثر فيه فانه اذا كان
مضمونا على البائع كما يحل لزمه الحكم بالارش لا معنى لكون اجزاء مضمونا الا بثبوت ارش لان الارش
عوض اخبر الغائب او التخيير عنه وبين الرد كما ان ضمان الجبله يقضي الرجوع بمجموع عوضها وهو
المشترى الا قوى التحريم من الرد والارش كالمقدم فكذا كما في ضمان البائع ومنع عدم المانعة من الرد
وهو المنقول عن شيخه بن حبيب الدين بن غارره ولو كان حدوث العيب الثلثة منع الرد بالعيب السابق
لكونه غير مضمون على البائع مع تفسيره فان رده مشروط ببقائه عما كان في ثبوت السابق
الارش خاصة **الاشياء** لو ظهرت الامنة مستحقة فاعزم المشرى الواطى العشر من ان كانت بكذا
ان كانت ثبوتيا لما تقدم من حوازي رجوع المالك على المشرى عالم ان كان ام جابها بالعين ومنها
المستوفات وغيرها وان ذلك هو عوض يضع الامنة للنقض الدال على ذلك مهر المشرك لانه القاعدة الكلية

في عوض البع بترقيمة المثل في غيره واطراحا لتقصير الدال على التقدير بالبعث ونصفه وهذا التردد يوقف
المص في الحكم واشارته الى القولين لا تخيير بين الامرين بل بينهما الاول وانعم الاجابة عما سؤفاه
من منافعتها او فانت تحت يده وقيمة الولد يوم ولادته لو كان قد احبلها وولدت حيا رجعا
اي بهذه المذكورات جمع على البائع مع جملته بكونها مستحقة لما تقدم من رجوع المشتري ^{ببعضه} انجبال
البائع على البائع بجميع ما يقرمه والغرض من ذكر هذه هنا لتبيين على مقدار ما يرجع به مالك الامنة على
مشتريها الواطي لها مع استيلادها ولا فرق في ثبوت العهر الواطي بين علم الامنة بعدم صحة بيعها
على اصح القولين وهو الذي يقتضيه اطلاق العبارة لان ذلك حق للمولا ولا لزوم لوزنه ^{العهر هو المهر اذا وطئت بها بغيره} وزنه
اخرى ولا تصير بذلك ام ولد لانتها في نفس الامر ملك غير الواطي في سن لا يرجع عليه المهر الا
مع الاكراه استنادا الى انه لا مهر لغيره ويضعف بما مر وان المهر المنفي هو الحرة لظاهر الاستحقاق
ونسبة المهر من ثم يطلق عليها المهرية ولو نفقت بالولادة ضمن بقصها مضافا لما تقدم ولو كانت
ضمن القيمة بل يضمن مع ما ذكره ائمة الكفاية لو كانت بكرا ام تقتصر على احد الامرين في جهان
وجودها عدم التدخل لان احد الامرين عوض الواطي وارش البكارة عوض جنانية فلا يدخل احد
في الآخر ولو كان المشتري عالما باحتجابها حال الانقضاء لم يرجع شي ولو علم مع ذلك بالتحريم
كان رانيا والولد رقيق وعليه المهر مطر ولو خلت فان كان حيا لا عند البيع ثم تبدل له العلم ^{حاله} رجوع
باعتها حال الحمل وسقط الباء الرابعة لو خلت مولى مادون وغيره في عبدة المأ
عن العهر ولا يملك المولى مادون ولا لا غير خلت المولى اي مولى المأدون وستره في العبد
لاق يده على ما بيده المأدون فيكون قوله مقدما على من خرج عند عدم البينة ولا فرق بين كونه
اي العبد الذي عتقه المأدون ابا للمأدون او لا وان كانت الرواية تعني كونه ابا له اكرهما
في المصلحة المقصصة لرجح قول ذي اليد والابن دعوى مولا ابنته من ماله بان يكون قد دفع للمأدو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ما لا يشترى اباه من سيده ماله وعدمه لا على التقدير الأول أي في البيع وعلى صحة مقدم على
الثاني خارج لمعارضة يده القديمة بالمأذون الحادث فقدم والرواية تضمنت الأول ولا بين إيجاب
على حج وعدمه لأن ذلك لا يخل في البرج وإن كان له رواية تضمنت الأول والأصل في هذه المسئلة رواية
على ابن أبي عمير عن الباقر عن نعيم بن دفع المأذون الفاليعق عنه بسنة وحج عنه بالكتاب عن اباه
واجب بعد موت الدافع فادعى وارثه ذلك في زعم كل مولى المأذون ومولى الأب أشهر
بما له فقال إن الحجته متضمنة ويرد رقالمولاه حتى يقيم الباقر بنية وعمل مضمونها الشيخ رحمه الله
ومن تبعه ومال إليه في سن والمص منها جماعة أطرحوا الرواية لضعف سندها وخالفها لأصول
المذهب رد العبد للمولاه مع اعتراف ببيعها ودعواه فساده وعلى الصحة تقدم وهي شركة
بين الآخرين إلا أن مولى المأذون أقوى يد أقدم وعلى رد الدرعين ذلك لأن
المأذون بيده مال لمولى الأب وغيره ويتصادم الدعوى المتكافئة يرجع إلى أصالة بقاء
الملك على ما ذكره قال لا يعارضه قواهم بتقديم دعوى الصحة على الفساد لأنها مشتركة بين مشتق
متكافئين فسقطا وفيها نظر لمنع تكافؤهما مع كون من عدم مولاه خارجا والدخل
مقدم فسقطا ودنه ولم يتم الحال ومنه يظهر عدم تكافؤ الدعويين الآخرين لمخرج الأمر
وورثته عما في المأذون التي هي بمنزلة سيده وأخارجه لا تكافؤ الدخلة فقدم
واقرار المأذون بما في يده لغير المولاه غير مسموع فلزم أطراح الرواية ولشتمها على ماضي أشهر
مع أن ظاهر الأمر حججه بنفسه ولم يفعل بمجامعة صحة حججه لعوده وقا وقبح بغير سيده
فما حارها هنا أوضح وثبت بقوله ولا بين دعوى مولى الأب أشهر من ماله وعدمه على حاشا
الشيخ زه ومن تبعه حيث حكموا بما ذكر مع اعترافهم بدعوى مولى الأب في البيع وعلى حاشا
والعلم به حيث جعلها على انكار مولاه البسعة لضعفه من تقدم مدعى الفساد والتجاء إلى

تقديم سكر بغير عبادة و قد عرفت ضعف تقديم مدعى القضاة و ينعقد الثاني بما فاته من لفظ قوله
الدال على دعوى كونه اشترى بماله هذا كله مع عدم البينة و معها تقدم ان كانت لواحد لو كانت لثلاث
او للجميع بنى على تقديم بنية الدال او اخراج عند التعارض فعلى الاول احكام كما ذكره على الثاني
معارض اخراجا بن و يقوى تقديم ورثة الامر مع صحة دعوى ان اختلاف تقيضي تعدد الخلفين
والمص اقرض على نسبة المولى المادون وكان حقه صافه غيره معه و كما به اقرض عليه للمقام
على العز او على ما شجر من المتنازعين في هذه المادة الحجرات لو تنازعا المادون بعد شراء
كل منهما صاحب في الاجتناب منها ليطول مع المتنازعين لبيان الاذن بزوال الملكات لابتية لهما
ولا لاحد بها لتقدم قبل رفعه و الفاعل بها مطم غير معلوم والذي نقله لمص وغيره عن الشيخ القول
بها مع تساوي الطرفين على الرواية و ردت بذلك قبل بها مع اشتباها السابق او السابق
مسح الطريق التي سلكها كل واحد منهما الى المولى الا انه يحكم بالسبق لمن طرقة اقرب تساو بينهما
فان قسدا يطل السعيان الاقران هذا اذا لم يجر المولى ان ولوا جيرة عقد بها هذا الحال في صحتها
ولو تقدم العقد من احدهما صح حجة من غير توقف على اجازة الامع اجازة الاخر فيج العقدان
ولو كانا وكليهما صحا معا و الفرق بين الاذن في الوكالة ان الاذن ما جعلت تابع للملكة و الوكالة
ما باحت تصرف المادون فيه مطم و الفارق بينهما مع شترهما في مطلق الاذن اما تصريح المولى
بخصوصيتين او دلالة الطرفين عليه و لو تجرد اللفظ عن القرينة لاحدهما فالظاهر حكمه على الاذن دلالة
العرف عليه و اعلم ان القول بالقرينة مطم لا يتم في صورة الاقران لانها لا تظهر المشتبه ولا اشتباه
ج و اولى بالامع شخصيتها بهذه الاحكام و القول مسح الطريق مستند الى رواية ليس فيه الطريق و حكمه السابق
مع علمه بالاحكام في كمال ان القول بوضع الاقران كانت ومع اشتباه شجرة القرينة مع اشتباها السابق
يسخرج برقين لاخرجه ومع اشتباه سبق بنى ثلث رقع في احديهما الاقران الحكم بالوقوف مع هذا

بن اجماعا على تحقيق اسم السلف

في نسخة في حقه قال وان
المسألة ان كان في نسخة في حقه
وان كان في نسخة في حقه
في نسخة في حقه

المراد من قوله في نسخة في حقه
المراد من قوله في نسخة في حقه

كان شرعها لمواظباتها لو كان لانفسها كما يظهر من الرواية فان احكامها على العبد بطلان وان شرعها
السابق وبطلان المقارن الا ان حقا اذ لا يتصور ملك العبد **بذاته** الا انه المسروق من الرضوخ
لا يجوز شرعا لان مالها محترم بطور شرعا احد السارقين جازا بالسرقة او احكام رد ما عليها معاودة
ثمنا منه ولو لم يوجد التمسك بان عسر البائع او قطع من رده ولم يكن اجبارا او بيع ذلك من الاصل
على ان دفعه دليل على الامانة لرواية مسكين السمان عن الصلوق عا ولا ينعف جهالة الراوي ومخالف الحكم للامانة
حيث انها ملك للغير وسعيها كذلك فالكلام يفيد في التمسك كيف يتوفيه معجب مع ان ظاهرا لا يستحقها
ولا كسبها ومن ثم المسبوق الا العول فربما له ولكن بشكل حكمه برده اذ ان سحر عاردها على الكفا
لا على البائع طرعا للرواية الدالة على ردها عليه في نفس استقر العمل بالرواية المشتهرة على ردها على البائع
واعتقاده في ثمنها لو تعذر على المشتري اخذه من البائع ووارثه مع موته وعقد عن الرواية بانه
تكتيف ليردها الا انهما امانا له سارقا ولانه ترتبه عليه وعن استعاضتها بان فيه جمعا بين
حق المشتري وحق صاحبها نظر الا ان مال السحر في في الحقيقة وانما صار محررا بالبيع اتم انما
فلا يعارض في مال محترم في الحقيقة ولا يخفى ان مثل ذلك لا يصلح لتأسيس الحكم وتقريره في انما
لو كانت الرواية مما صلح للحجة وهي بعيدة عنه وتكتيف البائع بالرد لا يقتضي جواز دفعها كما كان قسما
وقدّم يدا اثره في هذا الحكم والا كان الغاصب الغاصب عليه رد الرواية بطر والقر في مال الجرم
بالا والعارض لا دخل في هذا التمسك شرعا في التحريم وكون التمسك للثمن ليس هو موافقا لتكليف يستوفى
من انه وبتقنين مال اهل الذمة فان تحريمه عارض ولا يترفع عليه مال المسلم المحترم بل ان عند التعارض والادلة
اطرح الرواية بواسطة مسكين في شحرتها لم تبلغ حد وجوب العبد بها وانما عمل بها في شرحه على قاعدة
واشهرت بين ابناء عوردها المستنبطون لمخالفها للقول الاقوى جواز التمسك على الكفا او كسبه
او وارثه ومع التعذر على احكام واما التمسك في طالب البائع مع بقائه مطلقا ومع تلف ان الشري

عن الشيخ الذي سئل عن الموقوف كماله
استجاب له في منع ثبوت الفرق وعلى
في واحد من الموقوفين ثبوت الفرق
عدم الفرق انه اوجه الموقوف
تحت احوال جارية لا الموقوف
المذكور من كلامه لا انه منع
مسألة

على الوجه بخالف قبض السوم للموعد الذي ذكرنا او غيره تارة لا يند التحريم من انسخار الذي لا يضمن اسجوان التفت
في وقت تشكيل الخصام حتى الكفا قبل تقديمه في فزون ومنع ثبوت الفرق بين حصه في واحد وبقا كلياً وبقا المبيع
في نصف الموجود لمقتضى الشك مع عدم المرجح لها ثم الرجوع الى التحريم لوجوده الا بقر وان دفعه الاثنان ليس تسخيراً
والجهر الامر فاما لا صالداً بقاء استحقاق الزمة الا ان يثبت الميل شرعاً كما لو حصره في عشرة واكثر بذاضعف الزمة
عن اثبات مثل هذه الاحكام المخالفة للاصول في النسخا به في الزيادة على اثنين ان قلنا في اثنين علمنا
بالرواية رد من صدق العبد في بحمله وعدم ظهور تأثير الزيادة مع كون محل التحريم زائداً عن استحقاق
واستخرج من المخصوص المخالف للثبوت فانما حكمنا حكمه وكانوا اثنتي فائق واحدات ثلث المبيع وارتجع ثلث
لشمن الا اخر ما ذكر وسحق لبقاء التحريم وعدم فوات شيء سواء حكمنا ببقاء الا بقر ام لا بقاء محل التحريم الزيادة
عن استحقاقه وكذا لو كان المبيع غير عبد كما قد دفع اليه امة من امانه ووقف في من ثبوت حكمنا
بل في نسخا حكمه في عيني كانت كذب وكما ان دفع اليه من اثنين او اكثر الرد من المشاركة في
فرض كونه على حكمه وبطلان القياس والذي ينبغي القطع بهنا بعدم النسخا به في من محض لبقوله ولو
هات احد العبد في نفي نسخا حكمه الوجه من ان تزيل الباقي من ثلث المبيع يقيق حكمه مع التلف بطريق
اول ومن المصلحة ضعف تحريم التضييف من غير رجاء لعود التحريم لبقا الا بقر والا قوى عدم الا لحيق بنا
كل على تقدير العمل بالرواية نظر الى اسباب ضعفها بما نعه من الشهرة والذي اراه منع الشهرة في ذلك وانما
حكم الشيخ ههنا ولطائر على قاعدته والشهرة بين تابات خاصة كما اشترى اليه غيره والذي ياب
ان العبد ان كانا مطا بقين للمبيع يتجزئين ختساراً بقر وبقا فان ختار الا بقر رد الموقوف
ولا يثبت له وان ختار الباقي استحقاقه فيه وبني ضمان الا بقر على ما سبق ولا فرق ح بين العبد في غيرها
من الزائد والمخالف وهذا هو الا قوى **الفصل الرابع في بيع الثمن** ولا يجوز بيع الثمن قبل ظهوره
وهو برزنا الى الوجود وان كانت في طلع او حكم عاماً واحد في ثمره ذلك العام وان وجدوا اقل

سواء

في الزيادة الى الوجود وان كانت في طلع او حكم عاماً واحد في ثمره ذلك العام وان وجدوا اقل
الموقوف والمطلوع العام من الموقوف
الموقوف والمطلوع العام من الموقوف
الموقوف والمطلوع العام من الموقوف
الموقوف والمطلوع العام من الموقوف

فليس البيع الفسخ للبشره نظرا قرب ذلك اذا لم يكن تأخر القطع بسببه بان يكون قد مضى المشتري منه وحاشي
 حين ان يكون اختيار البائع بسبب التفريط لو كان اختياره بالتفريط لمشتري مع كون البائع
 وقبض المشتري امكن عدم اختياره للمشتري لان التعيين من قبله فيكون ذلك عليه لا على البائع كما حصل
 مجموع التلف من قبله ولو قبل ان لا يحل ان كان قبل القبض غير المشتري مطعون في حصول التلف مضمونا على البائع
 كما يفهم من الحكم كذا وان كان بعد هذا خيارا لاحد كما لا يتقرر البيع بالقبض وبرائة البائع من ذلك بعده
 كان قويا وهذا القول لم يذكر في مسخره جازما به وهو حسن ان لم يكن الاغتباط قبل القبض بتفريط
 المشتري ولا لعدم اختياره احسن لان التعيين جهة فلا يكون مضمونا على البائع حيث ثبت اختياره للمشتري
 بوجه لا يسقط بنقل البائع له ما شاء ولا اجمع على الاقوى لاحالة لبقاء اختياره وان تلفت العلة الموجهة له كما
 لو بدل للمقبضون التفاوت لما في قول المصنف من المنة وكذا يجوز بيع ما يحل من اصل الخط ان يقبض باليد
 على ما يقبض ثم يرد على السلفه لياخذ منه الورق ومنه المثل السائر وانه شرط التقاد والمرا^ص
 هنا يقصد من ثمرته ورده كاشحا والتوت بالتأين المتأين من فوق شرطه وضرطه
 وما يجوز كالمربح يقع الرأى وتكون الطاء هي الفضة والقصبة والبقيل كالنفاع جرة وجرات ولان
 الثمرة بعد ظهوره في بيع الاول مط ولا غيره من العقود الا في ثمره التحمل فانها تدخل في بيعها خاصة
 عدم التأبير ولو نقل اصل التحمل بغير البيع فكيفه من الشجر ويجوز استثناء ثمره شجرة معينة او اشجار
 معينة وجر مشاع كالنصف والثلث وارطال معلومة وفي دين الفدين وهما استثناء اشجار
 وارطال المعلومة تسقط من الاستثناء وهو المستثنى بحسب ما في نسبة الاول لخاصة الثمرة بامر من
 بخلاف العين كالشجرة والاشجار فان استثنىها كبيع البات منفردا فلا يسقط منها تلف شيء من
 شيء لا يقيح كل واحد منهما عن صاحبه بخلاف الاول لانه تحت بيع في اجمع فموقع الناقص عليها اذا
 كان التلف بغير تقطع قال المصنف قد يفهم من هذا التوزيع تنزيل شراء صاع من القبرة على الاشياء

وقد تقدم ما يرجح عنه فنفيد اللفظ وطريق توزيع النقص على جهة المشقة جعل الداء علبا
 والباقي لها على نسبة الجدة واما في الارطال المعسولة فيعبر بحملها بالتحمين وميبها المستثنى ثم
 يطرأ الله فيسقط تلك النسبة **سئل الاول** لا يجوز بيع الثمر كحطبها ابي نوحها انما هي كالب
 بالعنب **والرطب بالرطب** والتمر على اصولها اما بعد جمعها في بيع مرتب وهي نخلا كان المبيع ثمرة
 او غير من الثمار اجماعا في الاول وعلمت في الثاني فعدية للعلم المفروضة بالمنع من بيع
 بالتمر وهي نقصان عند الجفاف بيعت بياض وتطرق احتمال الزيادة في كل العيون
 الربويين ولا فرق في المبيع بين كون الثمر منها وعين ثمر وان كان الاول اظهر معناه
 في النخل مرابية وهي مفاعلة من الرزق وهو الدفع ومنه الزمانية سميت لذلك لئلا يها على
 المتقضى العنب فريد المبعون دفعه والغابن خلافة فيدافعان وجب التعريف لعل النقص
 عليه بخصوصه ففسر الزمانية في محبة عبد الرحمن بن عبد الله عن الصادق ع والحق في غيره لما ذكرنا
 وفي الحاق اليابس **ثم والرطب بطر ولا يبيع** **سئل الثاني** من او من غيره من ثمره يبيع
 ما خذ من الحقن جمع حقه وهي الساحة التي ترعى سميت بذلك لتعلقها بزرع في حقله خرج
 بالنسب يبيع قبل ظهور حبة يجره لانه غير مطعوم الا عبرة به استثناء من تحريم بيع المزا
 والمزا بها التخلية يكون في دار الانسان او بستانه فيشترى ما لكما او بستانا جردا او غيره
 رطبها بجرها تراس من غير ما مقدار موصوفه حاله وان لم يقبض في المجلس ابلغت فتمت وتكون
 بتمزنها لتأجيل العوضان ويعبر طابقه ثمرتها جارة لثمنها في الواقع كل كيف لمطابقه طنا
 فلوراءت عند الجفاف حشره ونقصا ليقض في القصد ولا عبرة في غير النخل فان الحقة بالآ
 والام بتقيد يقود **الثانية** يجوز بيع الزرع قائما على اصوله سواء احصاه ام لا قصد
 ام لا لانه قابل للعلم ملكوت قبله وله ادلة خلافا للصدق حيث شرط كونه سنبلا او انفصل وحيد

البيع في القدر يكون كونه حيا
 بيع الثمر كحطبها ابي نوحها
 زان القدر لما ذكره في البيع
 تحقق الزمان بالقبض
 الربويين والتميز منه
 ابيع المبيع الذي جعله ثمارا على
 انفسه على الاول ان يبيع من حقله
 المذكور في البيع سواء كان
 المبيع من ان يبيع من حقله
 بيع الرطب او غيره
 حشره لانه غير مطعوم الا عبرة
 في الحاق البيع ويطرأ الله
 انفسه وهي الساحة التي ترعى
 ابيع المذكور بجرها
 بستانا جردا او غيره
 بجرها تراس من غير ما
 بتمزنها لتأجيل العوضان
 فلوراءت عند الجفاف حشره
 والام بتقيد يقود

أي محصورا وان لم يعلم مقدار ما فيه لانه غير كامل ولا موزون بل في معرفة المشاهدة ^{بالقوة} وقصلا ^{بالمقابلة} أي مقطوعا
 بان شرط قطعه قبل ان يحصد لعطفه واباذا باع كالتحريم المشتري فقصله كحجب شرط فلو لم ^{يقصله}
 المشتري فليبايع فقصله وتفرغ ارضه منه لانه ظالم ولا حق لعرق ظالم وله المطالبة بحجرة ارضه
 عن المدة التي بقي فيها بعد امكن قصله مع الاستمرار وبعد المدة التي شرطت فقصله فيها
 منع التعيين ولو كان كاشرا قبل ان يقطع وجب البايع الفدية الا وانتهى مع الاطلاق كما
 لو باع الشجرة والزرع للمعاد ومقتضى الاطلاق جواز تولي البايع قطع مع منع المشتري منه
 وان قدر على احكامه وكذا اطلق جماعة والا تولى توقفه على اذنه حيث يمنع المشتري مع مكانه
 فان قدر جاز له ح مباشرة القطع ونحوه لا يفرز المنع وله ابقائه والمطالبة بحجرة
 الارض عن زرع البعد وان ارشش الارض ان نقصت بسببه اذا كان التاخير غير ضررا
الثالث يجوز ان يقبل احد الشريكين حصته صاحبه من الثمرة بخبر معلوم وان كان منها
 ولا يكون ذلك بيعا ومن ثم لم يشترط فيه شروط البيع بل معاملة تقبله وفي كل نوع
 من البيع وشكله ما لم يميز بشرط الاستيفاء وكان صحيحا لا يميز موطا ظاهره واما ما
 بصيغة لفظ القباله فظاهر اخبارنا ودية مبادل على ما اتفقا عليه وبذلك يقبل الزايد بجزء
 لا نقص واما الحكم بان قرآن شرطه بالستة فوجهه غير واضح والنقص خال عنه وبوجهه ان
 القبول لما رضى حصته معينة في العين جارية ثمرة الشريك فيه ان العوض غير لازم كونه منها
 وان جاز ذلك فالمرحوم بالقدر لا يشترط كالاتي ان ينزل على الاشياء كما تقدم ولو كان النقص
 لابقا بل للخلل في انقص شيء كما لا ينقص لو كان بتفريط القبول وبعض المحاجبات
 باب هذه المعاملات لفظها للاصول الشرعية واحسن ان اصلها ثابت ولو زودها مقتضى
 العقد وباقى فروعه لا دليل على **الرابعة** يجوز الاكل مما يربيه من ثمرة النخل والفواكه

والزعم بشرط عدم القصد وعدم الاستحالة الجواز فعليه أكثر رواه ابن عمر مسندا
 عن الصادق ٣ رواه غيره واما اشتراط عدم القصد فلأنه ظاهر المراد عليه المراد كون الطريق
 قريبة منها بحيث يصيب المرور عليها عرفا لان يكون طريقه على نفس الشجرة واما اشتراط
 فزواجه عند الله بنان عن الصادق قال يأكل منها ويغيب والمراد به ان يأكل كثيرا بحيث
 فيها اثرا يثبت ويصدق معه انسا عرفا ويختلف ذلك بكثرة الثمرة والوقت وقلتها وزاد
 عدم علم الكرامة ولا ظنها وكون الثمرة على الشجرة ولا يجوز ان تسقط شيئا منها وان قل
 عنه صريحا في الخشب ومثله ان يطعم اصحابا ذوقا فيها خالف الأصل على موضع الرخصة
 اكله بشرط وزنه بالكلية ولا الحسنة في الماروي ايضا من المنع منه مع اعتضاده
 الكتاب بل الدال على ان كل اكل من الثمار باطلا وغير تراض ولقبح التصرف في مال الغنم
 وبشمال اخبار التي على حفظ وهو مقدم على تبخير الامانة والرخصة ومنع كثر من العمل بحكمها
 مما وافق كلفها الحال في التصرف وهو سبب ايمان وهي الذميمة والنفقة
 بمثلها ويشترط فيه زيادة على غيره من افراد البيع الثمن في المجلس الذي وقع فيه العقد
 او اصطي بها في المشي عرفا وان فارقاه الا حين القبض ويصدق الاصطحاب بعدم زيادة الثمن
 التي بينهما وفي العقد فلوزادت ولو خطوه بطل او رضاه اي رضا الغريم الذي هو المشتري
 كما يدل عليه خبر المسئلة بما في ذمة اي ذمة المديون الذي هو البائع قبضا اي قبضها قام
 بمصدرهما المفعول بوجهه اي به في القبض لما في ذمة وذلك فيما اذا اشترى من في ذمة
 نقد بما في ذمة من النقد نقد اخر فان ذلك يصير بمنزلة المقبوض مثله ان يكون يزيد
 في ذمة عمر ودينار فغير يري زيد من عمر ودينار عشرة دراهم في ذمة ويؤكله في قبضها في
 الذمة بمعنى رضاه بكونها في ذمة فان البيع والقبض صحيحان لان في الذمة بمنزلة المقبوض من يد من

يبايعان بها فيصرف كل المخالف ويجوز بيعها باحد جامع زيادة الثمن على نفسه ما يصلح عوضا في
 الآخر داو له منها بيعها بغيرها ولا عبرة باليسير من الذنب في الخماس بضم النون واليسير من القصة
 في الرصاص يفتح الرائ فلا يمنع من صحة البيع بذلك حبس وان لم تعلم زيادة الثمن عن ذلك
 ليس ولم يقف في المجلس ما يوجب لانه متضمن وتابع غير مقصود بالبيع وشك المنقوش منها على
 السقوف والسجدان بحيث لا يحصل منه شيء يعتد به على تقدير نزعه ولا فرق في المنع من الزيادة
 في احد المتجانسين بين العيسية وهي الزيادة في الوزن والحكمة كما لو بيع المتساويان
 بشرط مع احد هما شرطا وان كان صنعة وقيل يجوز استراط صياغة خاتم في شراء درهم
 بدرهم للرواية التي رواها ابو القصب الكنا في عن الصادق قال سألته عن الرجل يقول الله
 صنع لي هذا خاتم ابدل لك درهمين او خاتميا بدرهم غلة قال لا بين واختلفوا في ثمن الزيادة
 فقيل ان حكمها تستثنى من الزيادة المنعوتة فيجوز بيع درهم بدرهم مع شرط صياغة خاتم
 ولا يتعدى الي غيره اقتصارا فيما خالف المال على موضع التصرف هو القول الذي حكاه
 وقيل يتعدى الى كل شرط لعدم الفرق وقيل الى كل شرط حكمي والا قوال كلها ضعيفة لان سائلا
 على دالة الرواية على اصل الحكم وهي غير صحيحة في المطلوب لانها تضمنت ابدال درهم طارح
 غلة مع شرط الصياغة من جانب الغلة وقد ذكر اهل اللغة ان الطارح هو الخالص والغلة
 وهو المنقوش وخرج فارتباده الحكمية هي الصياغة في مقابلة الغش وهذا لا مانع منه
 وعلى هذا يصح الحكم ويتعدى لا في مظهر الدرهم كما ذكره ونقله عنهم المصنف مع مخالفتها
 اي الرواية لئلا يسلح على اطلاق كما ذكره لان اصل المطر عدم جواز الزيادة
 احدا جانبا بين حكمية كانت ام عينية فلا يجوز استثنائها وفيما خالف اهل هذه الرواية مع ان
 طريقها من لا يعلم حاله والا وان المصنوعة من القيد اذا بيعت بها معا جاز مظهر وان بيعت

وابدل

او وكذا بقدر المطلق الدرهم غير المنقوش
 يستعملها اذا كان احدهما طارحا والاخر
 اذ لا مانع من ذلك

باجدتها خاصة بشرط دية على جنبه لكون الزيادة في مقابلة الجنب التي بحيث يصلح مثاله وان قل
ولا فرق في حالين بين العلم بقدر كل واحد منهما وعدمه ولا بين امكان تخليص احدهما عن الآخر
وعدمه ولا بين بعضها بالاقول ما فيها من النقيض والاكثر وتلك عليه الظن في زيادة الثمن على جانب
من الجوز بهر لعلم اليقين بقدره غالبا وشقه لتخليص الموجب وفيه من غير القطع بزيادة الثمن
وهو اوجود وحلية السيف المركب بما فيها العلم ان اريد بها اي اكلية بحسبها والمراجع
اكلية والمحال لكي لما كان الغرض تخليص الربا والعرف خص اكلية ويعتبر مع بعضها بحسبها زيادة
الثمن عليها لكون الزيادة في مقابلة السيف والمركب ضمها اليها فان تعد العلم في الظن
الغالب بزيادة الثمن عليها والاقرب اعتبار القطع وفاقا للدروس وظاهر الاكثر فان تعدرت
بعضها بل يجوز بعضها بغيره من غير ما وانما خسر الموضع التبا ولو باع نصف زينة
فتشق اي نصف كل مشاع لان النصف حقيقة في ذلك الا ان يراود نصف صحيح عرفا بان
يكون هناك نصف مضر بحيث يعرف الاطلاق اليها ونظما بان يصرح بزيادة النصف
وان لم يكن الاطلاق محمولا عليه فيعرف اليه وعلى الاول فلو باع نصف دينار اخر تخبر ان
شقي دينارين ويصير شرهما دينارين ان يعطيه دينار كمالا عنهما وعلى الثاني لا يجب
الكامل وكذا القول في نصف درهم واخرها غير النصف وحكم تراب الذهب والفضة عند الصياغة
بفتح الصاد وتشديد الياء جمع صانع حكم تراب المعدن فجوز بيعه مع اجتماعها بغيرها
وباجدتها مع العلم بزيادة الثمن عن مجاشه ومع افراد بغيره وبجانب الصانع
الصدقة به مع جعل ربا به بكل وجه ولو علمهم في محصورين وجب القلص منهم ولو باع مع
حق كل واحد بخصومة ويخبر مع الجهل بين الصفة بعينه وبقيمتها والاقرب الصمان لو ظهر
ولم يرصوا بها اي بالصدق لعموم الادلة الدالة على ضمان ما اشترى اليه خرج منه ما اذا رضوا به

اي مجموع النقيضين ان يضر كل واحد
بكاله فلا يضر الاكثر وقلة ولكن يمكن
رواية قول من قال ان تعدر في تخليص كل
الغالبين بما يبيعون بالافضل

والاجود

وهو من اراوة مع الكثرة في جودها
الكلام عند عدم تعذر العلم بزيادة
يجوز بعضها بغيره من غير ما وانما خسر الموضع التبا ولو باع نصف زينة
الاشياء والتمتع انما خسر بالذكرا هو
موضع الاشياء

خرج منه اذا رضوا او استتمت اشتباهه فيبقى الباقي ووجه التعليم اذن الشارع له في التصديقه فيما
القضاء ومعرف هذه الصدقة الفقراء والمساكين ولحقها ما يشابهها من التصانيع الموجهة لمختلف اثار
المال كالحداثة والنحن والحيطة والاحتياط ولو كان بعضهم معلوما وجب له وجع من حقه وعلمنا هذا
بالتحليل من كل غريم يعلمه وذلك تحقيق عند الفرع من عمل كل واحد فلو اخر حتى صار مجهولا اثم
بالأخير ولم يره حكم ما سبق **عاشرة** الدراهم والدينارين تعينان بالتعيين عندنا في العقد
وغيره لعموم الأدلة الدالة على التعيين والوقوف بالعقد والقيام المقضي في غير ما فلو ظهر عن المتعينين
مثلا كان او شتمنا من غير **سبعة** بان ظهرت الدراهم نحاسا او رصاصا بطل البيع فيه لان ما وقع عليه
العقد غير مقصود بالشراء والعقد تابع له فان كان باراه محابسه بطل البيع من اصدان ظهر
لك ولا فبالنسبة كدراهم بدراهم وان كان باراه محابسا في الجبس صح البيع في التسليم
قابل ولا يجوز لكل منها الفسخ مع الجهل بالعيوب الصفة ولو كان العيب من جنس خشونة الجوز
واضطراب البسكة وكان باراه محابسا فلا الرد وبغير ارش لا يلزم زيادة جانب المبيع
الى الربوا لان هذا النقض حكمي فهو في حكم الصحيح وفي الخلاف ما زاد العيب كان حراما
كما لو باعه ذهباً بفضة فظهر احداهما معيبا من اجتناب على الارش في المجلس والرد اما ثبوت
الارش فللعيب ولا يضر من زيادة عوضه بخللاف او غير كونه في المجلس للمعرف ووجه الرد
مقتضى خيار العيب بشرط وبعد التفرق له الرد ولا يجوز اخذ الارش من التقدير لئلا يكون
صرفا بعد التفرق ولو اخذ الارش من غيرهما قبل والتأمل العلل جاز لا تنجح كالمعاوضة
بعين اثمان فيكون جملة العقد مبرور مع صرف والبيع ما اخذ عوضه بعد التفرق ويشكل
بان الارش جزء من الثمن والمعتبر فيه النقد الغالب فاذا جهل الارش لم يتم النقد
واتفاقها على غيره معاوضة على النقد الثابت في الذمة ارش لا نفس الارش ويمكن دفع

لا يخفى ان ما في العيب من الشك في احوالها او في احوالها
واحد لانه على تقدير بطلان البيع بطلت كل
بازائه محابسات او فاقعة على تقدير بطلان البيع
كون العيب من جنس خشونة الجوز او اضطراب البسكة
فانه كما خرج في المجلس والرد اما ثبوت الارش
والا فبالنسبة كدراهم بدراهم وان كان باراه محابسا
قابل ولا يجوز لكل منها الفسخ مع الجهل بالعيوب الصفة
ولو كان العيب من جنس خشونة الجوز واضطراب البسكة
كان باراه محابسا فلا الرد وبغير ارش لا يلزم زيادة
جانب المبيع الى الربوا لان هذا النقض حكمي فهو في
حكم الصحيح وفي الخلاف ما زاد العيب كان حراما كما
لو باعه ذهباً بفضة فظهر احداهما معيبا من اجتناب
على الارش في المجلس والرد اما ثبوت الارش فللعيب
ولا يضر من زيادة عوضه بخللاف او غير كونه في
المجلس للمعرف ووجه الرد مقتضى خيار العيب بشرط
وبعد التفرق له الرد ولا يجوز اخذ الارش من التقدير
لئلا يكون صرفا بعد التفرق ولو اخذ الارش من غيرهما
قبل والتأمل العلل جاز لا تنجح كالمعاوضة بعين اثمان
فيكون جملة العقد مبرور مع صرف والبيع ما اخذ
عوضه بعد التفرق ويشكل بان الارش جزء من الثمن
والمعتبر فيه النقد الغالب فاذا جهل الارش لم يتم
النقد واتفاقها على غيره معاوضة على النقد الثابت
في الذمة ارش لا نفس الارش ويمكن دفع

الارش سلطان زعمه انما
في ذمة المبيع كونه في ذمة المبيع
سلطان زعمه انما

بان الثابت ان كان هو النقد لكن لما لم يتحقق الاختيار له الا ان كان له ان لا يشرط بان
 ابتداء تعلقه بالذمة الذي هو بمنزلة المعاوضة اختياره فيعبرج قبضه قبل التفرق المعاوضة
 للصرف وكما يكفي لزوم المعاوضة الصرف في نفس الاثنان قبل التفرق كما يكفي دفع عوضها
 لدفع ثمنه ان لم يحصل قبض الثمن قبل الصرف فمما يكفي لصحة عوضها جاز التفرق ^{سلط}
 قبل بل مطلق برائة ذمته من بطلان ما فالتفقا على جعله من غير النقدين جاز وكان
 المعاوضة كانه واقعة وفيه ان ذلك يقتضي جواز اخذه ومجس اختياره من النقد
 ايضا ولا يقولون به ولزومه وان كان موقوف على اختياره الا ان سلب البعيب ثابت
 حاله العقد فقد صدق التفرق قبل اخذه وان لم يكن مستقرا واسمى انما ان غير ثابت
 بثبوت الاثر السبب لزوم بطلان البسيع فيما قابلا بالتفرق قبل قبضه مط وان غير ثابت
 حاله اختياره او جعله تمام السبب على وجه النقل لزوم جواز التفرق اخذه في مجلسه مط
 وان جعله ذلك كاشفا عن ثبوت ما بعقد لزوم البطلان فيه ايضا وعلى كل حال فالمعبرمة
 النقد الغالب ما اتفقا على اخذه امر اخر الوجه الاخر اوضح فيتم اختياره البطلان
 فيما قابله مط وان رضى بالمدفع لزوم فان قبل المدفع ارش ليس هو احد عوضي الصرف وانما
 هو عوض صف فائتة في احد العوضين يرتب استحقاتها على صحة العقد وقد حصل التقابض
 في كل من العوضين فلا مقتضى للبطلان في وجوب التقابض انما هو في عوضي الصرف لا فيما حجب
 بسببه قلنا الاثر ان لم يكن احد العوضين لكنه كالحجز من الناقص منها ومن ثم حكموا بانه
 جزء من الثمن نسبة اليه كسبة قيمة ليعم المعيب والتقابض اسجل في العوضين وقدر مرارا
 او يحتمل ردده راسا واخذ ارش النقصان الذي هو كسبة العوض الناقص فكان بمنزلة جعفر

عوضا والتخيير بين اخذه والعفو عنه ورد المبيع لاني في ثبوت غايته لتخيير بينه وبين امر
 اخر فكون ثابتا بثبوت تخييره بينه وبين ما ذكر ولو كان العيب في غير صرف بان كان العوض

خزن فتم المعاوضة والقبض قبل ثبوت فلا
 ردده في العوضين فكون عدم قبضه
 قبل التفرق مبطلا سلط

والأفضلية ثم إن كان العقد المدفوع اردي فهو اسحق ولا دفع اجميد عن الردى جائز وقوله
ازم فيمكن التخليص بخلاف الأجدو وشكل بان ضبط المسلم فيه معتبر على وجه يمكن الرجوع اليه
استجابة مط ومن حملتها ما لا واقع المسلم اليه من دفعه فيؤخذ من ماله بما يحاكم هذا وذلك
غير ممكن هنا لان اجميد غير متعين عليه فلا يجوز لغيره دفعه فيعذر التخليص فعدم الصحه واضح
وترد المص في مس وكما لا يضبط وصفي تنفع السلم فيه كاللحم وانجزه والبس المتخوف بكونه
قبلة لا مكان ضبطها بالعدد والوزن وما ينبغي فيه من اختلاف غير قاصح لعدم حسن
التمسك بسببه بخلاف المعمول لا يحل ولا تعذر ضبطها بالوزن لا يفيد الوصف المعبر لان ام
اوصافها التمسك لا يمكن اجمع بشدة حكمة بفضل المسلم فيه في منها من غير تعيين وعوض
مخرج عن وصفه كاشرا ط من غلة قرية معينة لا تحبس عادة وخرج مكنه شهادة احيوان عن
الامعان الوصف والمتمنع مط واجواهد اللوا الكبار لتعذر ضبطها على وجه نفع

أعيين بعلم الله ما مقتضاه في
المسلمين من ضبطها وان لم يذكر
فكفى فترها نحو نسائها
لم يذكر الوصف الصواب وهذا خلط

در آن حصه قسما که از آن حصه که در آن حصه

آخوند

اختلاف الثمن وتفاوت الثمن منها تفاوتاً باعتبار كسبها دون المشقة ما لا يؤول إلى المصفاة
التي لا يثبت على وصفات كثيرة تختلف القيمة باختلافها فيجوز مع ضبطها بغيرها سواء في ذلك
المتخذة للدواء وغيره وكذلك القول في بعض أحوال التي لا يتفاوت الثمن باعتبار تفاوتها بيننا
كعوض العقيق وهو خيرة الدرر في مجوز السلم في أحوال الفواكه وأخضر الشحم والطيب
وأيضاً أن كل ما طفا وصامتا حتى في شاة لبون لا مكان ضبطها وكثرة وجود مثلها وجهان
مقدار اللابن غير مانعة على تقدير وجوده لا تابع ويلزم تسليم شاة يمكن أن تحل في مقارب
زمان التسليم فلا يكفي إحاطة أن قرب زمان ولادتها ولا يشترط أن يكون اللبن حيا
بالفعل حلو حليها وسلمها أجزأت. لصدق اسم الشاة اللبن عليها بعد ما أجزأت
إحاطة ذات الولد والشاة كذا فلا قرب المنع لا اعتبار وصف كل واحد منهما فيعتبر أحدهما
2 واحد ولها الحاحل وعدم إمكان وصفه وقيل يجوز في الجميع لا مكانه من غير غش وغش
إحاطة الحاحل لا تابع وفي سن يجوز في إحاطة مطم و2 ذات الولد المقصود بها استحالة
دون التسمية والوجود لا يجوز مطم لأن غرة وجود مثل ذلك غير واضح وعموم الأمر بالولاء
بالعقد تقيضية لا بد من قبض التفرق والخاصية بمن دين عليها على المسلم إذا لم
ذلك في العقد بأن الثمن نفس ما في الذمة ولو شرط كذا بطل لأنه سبغ دين ديناً ما
كون اسم فيه ديناً فواضح وأما الثمن الذي في الذمة فلا نه دين في ذلك المسلم فإذا جعل عوضاً
للمسلم فيه صدق سبغ الدين بالدين لأن نفس الدين قد قرن بالياء فصار ثمناً بحال
الخاصية قبل التفرق إذا لم يشترط أنه استيفاء دين قبل التفرق مع عدم ورود
العقد عليه فلا يقتصر عما لو أطلقه ثم أحضره قبل التفرق وإما يقتصر إلا الخاصية مع إحاطة
جناباً أو وصفاً ما لو انفق في الذمة والثمن فيها وقع التماثل فقيها ولم يرم العقد كون

فيعززه

الدين كالمسلم الذي كان المسلم
والدين كالمسلم الذي كان المسلم

الذمة العاقلة في ذمة العبد
الذمة العاقلة في ذمة العبد
الذمة العاقلة في ذمة العبد
الذمة العاقلة في ذمة العبد

في من استشكل على هذا صحة العقد استنادا الى انه يلزم منه كون مورد العقد دينين في دفع
بات بيع الدين بالدين لا يتحقق الا اذا جعل معا في نفس العقد متقابلين في المعاوضة فقيته
لبا وهي منقضية لان الثمن هنا امر كلي فقيته بعد العقد في شخص لا يقتضي كونه الثمن الذي جرى
عليه العقد ومثل هذا التقاصر والتجاسب شيئا للمعاوضة ولو اثر مثل ذلك لا اثر مع اطلاق ثم
دفعه في المجلس لصدق بيع الدين بالدين عليه ابتداء بقتل سجون الصلوات الثانية ايضا
لوجعل الدين ثانيا في العقد نظر الى ان في الذمة بمنزلة المقبوض بقدره اي المسلم فيه او يتم
اثره بالكيل او الوزن المعلومين فيما يكال او يوزن وفيما لا يضبط الا به وان جاز به جازا
كما حطبت التجارة لان المشاهدة ترفع الغرر بخلاف الدين وتجزأ بالمعلومين عن الاثالة على
كلما لم يصحجه بوليين فيبطل او العدد في المعدود مع قلة التفاوت كالنصف استخرج من يجوز
والوزن اما مع كثرته كالزمان فلا يجوز بغير الوزن والظاهر ان البسيط يلحق بجوز في جواز مع
النصف وفي من قطع بالحق بالزمان المتع به وفي مثل التوزيع ضبط بالذرع والجاز
بيعه بدونه مع المشاهدة كما مر وكان عليه ان يذكره ايضا لمخروجه عن اعتبارات المذكورة
ولو جعلت هذه الاشياء فان كان مشاهدا لم يحكم بالبيع لمطلق فكيف مشاهدا ما يكفي مشاهدا
فيه و اعتبار ما يعتبر وتعين الاجل والمحرور من التفاوت بحيث لا يحتمل الزيادة والتقصير
ان اريد موضوعه ولو اريد به مطلق البيع لم يشترط وان وقع بلفظ السلم والاقرب جواز
اي السلم حال مع سبب الوجود اي وجود المسلم فيه عند العقد ليكون مقذورا على وجهه يكون
مستحقا ووجه القرب ان السلم بعض صيغ البيع وقد استعمل لفظه في نقل الملك على الوجه
فيما يستعمله في كسبه لانه عليه حيث يصرح بزيادة المعنى العام وذلك عند قصد اسحلول كما
ينفقد البيع بملكته كذا بكذا مع ان التملك موضوع لمعنى اخر الا ان قرينة العوض المقابل عنه

فلا يجوز بيعها بغيرها لان المشاهدة
بين كون البيع غير سلم دفع الغرر فلا
احتياج الى الوزن كعقود السلم فانه
لا مشاهدة فيه لان البيع دين سلط
البيع الزمان في التملك

ان السلم حال مع سبب الوجود اي وجود المسلم فيه عند العقد ليكون مقذورا على وجهه يكون مستحقا ووجه القرب ان السلم بعض صيغ البيع وقد استعمل لفظه في نقل الملك على الوجه

لبيع بل هذا اوله لانه بعض افراده بخلاف التحكيم المستعمل شرعا في الهبة بحيث لا يثبت عند الإطلاق
غيره وانما صرفه هنا ليقودا بخارجية ومثله القول فيما لو استعمل السلم في بيع عن شخصه واوله يكون
لانه بعد من الغرر اسكلوا في ايجال تسليم من التاجيل ومن التعليق بلوح وجه المنع فيها حيث
بناء على البيع الموجب ثمنه الثابت في الذمة وقد قال النبي ص من اسلف فلبيس في
كيل معلوم او وزن معلوم واجل معلوم حيث تسليمه حيث يقصد السلم من من البيع فيما لو
به البيع المطلق واستعمل السلم فيه بالقرين اما اذا اريد به السلف المطلق بشرط ذكر الاجل والبيان
كونه عام الوجود عند رسل الاجل او بشرط الاجل في البلد الذي شرط تسليمه فيه او بله العقد
يطلق على رأي المصنف هنا او فيما قارب به بحيث ينقل اليه عيادة ولا كيف وجوده فيما لا يتقيد
منه اليه الا اذا راعى ما لا يشترط وجوده حال العقد حيث يكون موجبا ولا فيما يلزمه ولو غلبت
بله كيف وجوده في غيره وانما سيد نقله اليه ولو انعكس بان عينه في غيره مع لزوم التسليم به
سارط نقله اليه فالوجه الصحيح وان كان يطلع مع الطلاق والفرق ان البيع التسليم به فمعه شرط المحو
هو بله المسلم فيه والشهور يحيل اطلاقا على الركنية مع امكانه كما اذا وقع العقد في اول
البيع ولو وقع في اثنائه ففي غده هلا ليا يجبره مقدارا مضى من احواله ثلثين وانما ارجع جميع
مخبره وعده ثلثين او جاز وسطها الوسط وقواه في سن ويظهر العيا الاول ولو شرط جيل بعض
الاجل في جميع امانه الموجب فله شرط قبض ثلثين في التفرق المناقاة وعلى تقدير عدم منافاة
الاجل يمنع عن وجاخر لانه بيع الكاين ايكال فقد فسر اهل اللغة بانه بيع مضمون موجب مثله ما
الاطلاق في احوال على تقدير بطلان اثنائها تسقط من الثمن ان جعل منها قدرا معلوما كما قيل
من ثمة لان المعجل يقابل المبين بيع قسطا اكثر مما يقابل الموجل لتقييد الثمن على الاجل لخصته
عند العقد غير معلومة وربما قيل الصحة للعالم بحمله الثمن والتقييد غير مانع كما لا يمنع لو باع ماله

به البيع اسكال اعلم ان ظاهره ان المصنف
وفي كثير من اختلاف مع قصد السلم
التي جازية في كل حال مع التزم بها
ولو قصد ابل مع الاطلاق في العقد
اسكلوا الذي مرشد بالتعديل وانما
ان اختلاف فيها لو قصد صحيح

ان البيع اسكال اعلم ان ظاهره ان المصنف
وفي كثير من اختلاف مع قصد السلم
التي جازية في كل حال مع التزم بها
ولو قصد ابل مع الاطلاق في العقد
اسكلوا الذي مرشد بالتعديل وانما
ان اختلاف فيها لو قصد صحيح

ان البيع اسكال اعلم ان ظاهره ان المصنف
وفي كثير من اختلاف مع قصد السلم
التي جازية في كل حال مع التزم بها
ولو قصد ابل مع الاطلاق في العقد
اسكلوا الذي مرشد بالتعديل وانما
ان اختلاف فيها لو قصد صحيح

هذا هو الحق في كل حال ولا يفتقر الى دليل
فان كان البيع اسكال اعلم ان ظاهره ان المصنف
وفي كثير من اختلاف مع قصد السلم
التي جازية في كل حال مع التزم بها
ولو قصد ابل مع الاطلاق في العقد
اسكلوا الذي مرشد بالتعديل وانما
ان اختلاف فيها لو قصد صحيح

ولو رضى المسلم به اى بالادون صفقة لزم لانه سقط حق من التنايد برضاه كما يلزم لو رضى بغير حسمه ولو
 انقطع المسلم فيه عند التحول حيث يكون موقعا لا يمكن حصول بعد الاجل عادة فالتقيد منه بخير
 المسلم بين الفسخ فخرج برأس ماله لتعذر الوصول للحقة وانتفاء الضرر وبين العبره لان كحل
 ان لا يفسخ ولا يصبر بل يأخذ فتمتج لان ذلك هو حقه والا فولى ان انجبار ليس في رايه فله الرجوع
 بعد العبره الا احدا من المدين لم يصرح باستيفاء حقه من انجبار ولو كان الانقطاع بعد ذلك لم يضر
 بالتأخير سقط خياره بخلاف ما لو كان بعدم المطالبة وبيع البايع مع كانه وفي حكم النقطه
 عند التحول موت المسلم اقبل الاجل وتل وجوده لا العلم قبله بعدة بعد كل توقف انجبار على كحل
 على الاقوى لعدم وجود المحققين له لان اذ لم يستحي شيئا ولو قبض البعض من البايع بالفسخ
 في الجميع والعبره بين اخذ ما قبض والمطالبة بسخم غيره من البين وقيمة المتمسك على القول الآخر
 وفي تخيير المسلم اليه مع الفسخ في البعض وجه قوي لتبعض الصفقة عليه الا ان يكون انقطاع
 من قصيره فلا خيار له **الفصل السابع** في اقسام البيع بالهبة الى اصحابها بالقبض وعده
 وهو اربع اقسام لانه اما ان سخره او لا والثاني المساومه والاولى ان يبيع معه برأس
 المال او بزيادة عليه او بعتان خمسة والاول التولية والثاني المراكمة والثالث المواضعه
 وربعي قسم خامس وهو عطاء لبعض برأس ماله ولم يذكره كثير وذكره المصنف هنا وفي بعض
 الاخبار دلالة عليه قد سمع الاتام في عقد واحد ان اشترى خمسة ثوبا بالسوية لكن من نصيب
 احدى عشر ثوبا والاخر خمسة عشر والثالث عشرة والرابع خمسة واشخاص بيتين ثم باع من
 عند الرابع نصيبهم بيتين بعد اخبارهم باسحال الرابع شرك في حصته فله الهبة الاول
 مواضعه والثاني تولية والثالث مراكمة والرابع شرك في خمس مساومه وجميع قسمين
 وثلاثة واربعه منها على قياس ذلك والاقسام الاربعه **احدها** المساومه وهى البيع بما

من ان كان الرعا اذ الفسخ المصلحة
 الفسخ بعد المصلحة والمصلحة
 من ان كان الرعا اذ الفسخ المصلحة
 الفسخ بعد المصلحة والمصلحة

المراحمه فلهذا من استحقاقه
الرجاء وهو ما لا ينفك عن
الرضا والعبد لا يملكه
الرجاء وان خضع لملكه
الرجاء وان خضع لملكه
الرجاء وان خضع لملكه

عليه من غير تعرض لثبته بالثمن سواء علمه المشتري ام لا وهي افضل القسام وثانها المراد بوجوب شرط

علم فيها العلم اى بكل من البائع والمشتري بقدر الثمن وقدر الزبح والغرامة والمؤمن ان ضمنها وجوب

البائع الصلح في الثمن والمؤمن ما طرأ من وجوب النقص والاصل وغيره فان لم يحدث فيه زياده قال

المشتري بكذا او هو على او تقوم بكذا وان زاد بفعلة من غير غرامة مالية اخبر بالواقع مان يقول اشتري

بكذا وعلمت فيه علم السابى كذا او مثله ما لو علم فيمن تطوع وان زاد او سبى تجارة فيه فيقول يقوم

عليه كذا لا اشتريته لان الشراء لا يدخل فيه بخلاف يقوم على فانه يدخل فيه الثمن ما لم يمتنع من

البيع او الدلال او الحارس والمحرر والقصار والرفا والصباغ وسائر المومن المرادة للابا

لا ما يقصد به استبقاء الملك دون الابا ببيع كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة نعم العلف الزايد

على المعاد للتأمين يدخل الاجرة وما في معناها لا تضم الى اشتريته كذا ان لم يوافق استا بقر

بكذا فان الاجرة تنضم ح الى الثمن للصرح بها واعلم ان دخول المذكور ليس من جهة الاجارة

بل فائدة اعلام المشتري بذلك ليدخل في قوله بعثت ما اشتريته او بما قام على او بما اشتريته

عليه م
الا الثمن

المراحمه فلهذا من استحقاقه
الرجاء وهو ما لا ينفك عن
الرضا والعبد لا يملكه
الرجاء وان خضع لملكه
الرجاء وان خضع لملكه
الرجاء وان خضع لملكه

بكمه احاطه بالنقصان الذي هو
اجرة ولو كان الارش من جنسية
لم يسقط من الثمن م

عليه العقد لغزوة وتيسر له احدى سبط الزيادة ورسم الكد به مع كون ذلك مقتضى المباحة
 شرعا ويصنف بعدم العقد على ذلك فكيف ثبت مقتضاها بل شرط في ثبوت خيار المشتري
 على الاول بقاؤه على ملكه وجهان اجمالا لعدم لاحاله بقائه مع وجود المقتضى عدم ثبوت
 ذلك للمانع منع التلف وانتقاله عن ملكه استقلالاً لازماً ووجود مانع من رده كما يستدل
 ير مثله بقيمة ان اختار الفسخ وياخذ الثمن او عوضه مع نقده ولا يجوز اخباره بشرائه
 من غلامه او ولد له او غيرهما حيلة لانه خديعة وليس فعله فعل ذلك ثم وصح البيع
 لكن تخير المشتري اذا علم بين رده واخذه بالثمن كما لو ظهر كذبه في الاخبار انعم له بشرائه
 من ولده او غلامه ابتداء من غير سابقة بيع عليهما ولا مواطاة على الزيادة وان لم يكن سبق
 منه بيع جاز لا انتفاء المانع اذ لا مانع من معاملة من ذكر وكذا لا يجوز الاخبار بما قوم عليه
 التاجر على ان يكون له الزيادة من غير ان يعقد معه البيع لانه كاذب في اخباره اذ مجرد التعميم
 لا يوجب التعميم على تقدير بيعه كانه امي للتاجر والدلال الاجرة لانه عمل غلامه اجرة عادة و
 اذا فات المشتري رجع الى الاجرة ولا فرق في ذلك بين ابتداء التاجر له به وبينه والدلال
 ذلك من خلافه للشئخين حيث حكاه مالك لال الزايد في الاول سنادا الى اخبار صحيحة يمكن حملها
 على استحالة بناء على انه لا يقدح فيها بالنوع من الجمال والشأنا المواضعة وهي كالمراحة
 في الاحكام من الاخبار على الوجوه المذكورة الا انها تنقيح معلومة فيقول بعثت عاترة او
 تقوم على ووضيعة كذا وحرط كذا فلو كان قد اشتراه بمائة فقال بعثت بمائة ووضيعة وازم
 من كل عشرة فالتمن تسعون او لكل عشرة زاد عشرة اجزا من احد عشر جزء من درهم لان
 الموضوع في الاول من نفس العشرة عملا بظاهر التبعية وفي الثاني من خارجها كانه قال من كل
 احد عشر ولو اضاف الوضعية الى العشرة جعل الامر من نظر الى احتمال الامتداد للعام ومن

ان على الزايد ان يبيع التاجر لال ان يقول
 التاجر على الف درهم مشروط بعشرة
 منه فالزيادة على الف درهم

كونه ووضيعة عشرة فعمل ذلك هو
 عشرة فتمت ما ذكره في قوله تعالى

والتحقيق هو الاول لان شرط الاضافة بمعنى من كونها تبينية لا تبعية بمعنى كون المضاف خاليا
 من جزئيات المضاف اليه بحيث يصح اطلاقه على المضاف وغيره والاخبار عنه كما تم فقط لا
 من كل بعض العوم ويد زيد فان كل القوم لا يطل على بعضه ولا زيد على يده والموضع هنا
 بعض العشرة فلا يخبر بها عنه فكون معنى اللام رابعا التولية وهي الاضافة برأس المال
 فيقول بعد علمها بالتميز ما تبعه وتلك هذا العقد فاذا قبل لزمه ملكه حبا وقدر اوصفة
 ولو قال بعتك أحطه بالتميز او بواقام عليه نحوه ولا يفتقر في الاول الى ذكره ولو قال لتلك
 السلعة احتل في من اسجوا زوال الشريك ما يروى هو ان يجعل له فيه نصيبا بما يخصه من الثمن
 بان يقول شركتك بالتصيف بصفة بنسبة ما اشترت مع علمها بقدره ويجوز تقيده
 بالهبة ولو قال شركتك بالتصيف كلف ولزمه نصف مثل الثمن ولو قال شركتك في نصف
 كان له الربع الا ان يقول بنصف الثمن فتعين النصف ولو لم يبين احصى كما لو قال
 في شيء منه او طلق بطلان المبيع ويحمل حمل شيئا الثاني على التصيف وهو اي الشريك
 في الحقيقة مع اسجوا المشاع برأس المال لكنه يختص عن مطلق البيع بصحة بلفظ الفصل
الثامن في الربا بالقصر الفبدل من الواو ومورده اي محله ووروده المحتاج ان اذا
 قدر بالكيل او الوزن وزاد احداهما عن الاخر قدره ولو يكونه مؤجلا وتحريره مؤكدا ومور
 من عظم الكبار والدرهم منه عظم وزاد من سبعين زنية بفتح اوله وكسره كلها بدلت
 محرم رواه هشام بن سالم عن الصمم وضابط الحسن هنا ما دخل تحت اللفظ الحسن
 كالتزو والتزيب والتلحم فالتم حسن جميع مناداة والتزيب سركك والخطبة والشعر هنا
 واحد في المشد وان اختلفا لفظا واشتلا على اضافة له لانه اجاب الصحيح على اتحادهما
 استحالته عن المعارض وفي بعضها ان الشعر من الخطبة فدعوى اختلافهما نظر الاختلاف

حقيقة
 ايرقاس
 وضع
 يكون
 ان
 و
 يدل

صورة وشكلاً ولونا وطعماً وادراكاً وحساً واسماً غير مسموعة نعم بما في غير الزكاة كزكاة جنات ايمان

والقوم تابعه فيما فلم يلقان المخرجين لثمن النعم لهما والبقر والجاموس والعرا والنجاة

جنس ولا ربا في المعدوم على حق القولين بسم بجره ولا بين الوالد وولده فيوز لكل منهما

اخذ الفضل على الأصح والوجود خصاص الحكم بالشيء مع الأب ولا يتعدى اليه مع الأم ولا مع

الجد ولو للأب ولا المولود الرضاع أو تقاربا بالرحمة على مورد اليقين مع احتمال التعدي

في الآخرين لا طلاق الولد عليهما علا ولا بين الزوج وزوجته داما ومنعه على الظاهر ولا بين

المسلم وأخرجه إذا أخذ المسلم الفضل والأثبت ولا فرق في إخراج بين المعاهد وغيره ولا بين

كونه في دار الحرب أو السلام وثبت بينه أي بين المسلم وبين الذي على الأشهر قبل ثبت

كإجرائه للرواية لمقتضاه كاختصاصه وموضع اختلاف ما إذا أخذ المسلم الفضل على

أياه فحرام قطعا ولا في القسمة لأنها ليست سبعا ولا معاوية بل هي ميراث حتى عن غيره ومن جعلها

مطلقا أو مع ما لها على الرثبة فيها الربوا ولا يضر عقد التبن والزوان بضم الزا

وكسراً وبالهمز وعدمه يسير في أحد العوضين دون الآخر وزيادة عنه لأن ذلك لا ينفذ

في إطلاق المشلية والمساواة قد راو لو خرجا عن المعاوضا وشكها يسير الزا وغيره مما

لا ينفك النصف عنه غالباً كالدردي في الدبس والزيت وتخلص منه أي من الزا إذا

أريد بيع أحد المتجانين لا ظهر متفاضل لا بقيمة الأنقص منها أو القيمة المتساوية حال

فككون الضميمة في مقابل الزيادة لا يجوز بيع مدحجة ودرهم مدين ودرهمين ومدين ودرهمين

واحد ودرهم ودرهم وكل الاحتمال وان لم يقصد وكذا الوضم غير روي ولا شرط في الضميمة

فكون ذات وقع في مقابل الزيادة فلو ضم دينار إلى ألف درهم مثلاً في درهم جاز للزوجة

وحصول التفاضل عند المقابلة وتوزيع الثمن عليها باعتبار القيمة على بعض الوجوه لا ينعقد

صحيح في نسخ
انظر في هذا في نسخ
الشيخ فانه ان خلاف مقتضى
الشيخ بل من مقتضى مقتضى
المعدوم على ان لا يرد
فكذلك في نسخ

انظر في هذا في نسخ

انظر في هذا في نسخ
انظر في هذا في نسخ
انظر في هذا في نسخ

انظر في هذا في نسخ
انظر في هذا في نسخ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فخصو له حقه بقسطه لا بالبيع فانه انما وقع على الجميع فلهما غير محرم ولا لمفسد النعم لو عرضت
كما لو تلف الدرهم لمعين قبل القبض او ظهر استحقا وكان في مقابلته وجوب الزيادة في الغضبية
الاثر بما حصل بطلان البيع في لزوم التعاقب في اجنس الواحد والبطلان في مخالف المانع
لان كلامي المجنين قد قبل بمخالفة فاذا بطل بطلان قبوله خاصة هذا هو الوجود والموافق

[illegible]

أصول المذهب والصحيح لا يبيع ولا كان مقتضى المقالة لزوم الربا من رأس
 فان المدين كان يحسن في نفسه فانه لم يكن في محله

ويخلص من الربا ايم بان يبيع بالمال ويبيع الرايد في عقد واحد او بعدين من غير
شرط للتهبة في عقد البيع لان الشرط ح زيادة في العوض المصاحب له او بان يقر بطلانها

صاحبه يتبين بعد التقابض الموجب لمكان كل منها لما اقرضه وصيرورة عوضه في اليد
ومثله مالو وجب منها الاخر عوضه ولا يقدح في ذلك كله كون هذه الحقول غير مقصود بها

مع ان العقود تابعة للقصد لان قصد التلخيص من الربا الذي لا يتم الا بالقصد المبيح هو الزك
او غيرها كاف في القصد اليها لان ذلك غاية مرتبة على صحة العقد مقصودة فكيف جعلها غا

اولا تصحيح الغايات المرتبة على العقد ولا يجوز مع الربط بالتملص المعلق بكونه ينقص
 اذا جازم بكونه لا ينقصه من وجهه لان الغف المرتبة على المصلحة المضمرة المباشرة واما ما ذكره من ان

الاول من غير تعديته رد القياس العلة وقيل بالسجرات 2 اجمع رد الجواهر الواحد وسنادا

جعل التعدي الاخر المنصوص له ارفع من خلاف المحبس في العوضين بحجة الفصل نقد اعم

و سیه علی الاوی لائل و انجارد و سید المانع و جبرائیل و علی الکریه و حسن
 بهاد و آخبره بابا جبراء المائیه و اسخبر و اسخبر و الدین سبب سبب مقدار فی کل من العوالم

الموجب لهما مقدارهما وكذا لو كانت مفقودة من احدهما كان بخلافه الياس واللين

[illegible]

بالمعنى خاصة بالثمن وهو ما قرن بالباء حيوانا ومدة هذا استخراثة امام مبدء ما من جن العقد على الاقوى ولا يفتح اجتماع خيار فريضه على خيار التفرق بناء على حصول الملكة ويسقط شرط سقوطه في العقد واستقاطه العقد كما تقدم او تصرف في تصرف ذي خيار سواء كان لازما كالبيع او كالاختيار كالقيد قبل القبض بل مطلق الاستفاد كركوب الدابة ولو في طريق الرشد ونعلها وحلب سحلب ولو بقيد كالاختيار ولو لم يتجاوز مقدار اسبابة فقي منه من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة الامر له فان كان

ظاهرا وان كان بعد اتمامه فربما يجتزى لايضا تصرفا غير فاضح والافلا ح خيار الشرط وهو كالتبنيط اذا كان الاصل مضمونا

بالمعنى خاصة بالثمن وهو ما قرن بالباء حيوانا ومدة هذا استخراثة امام مبدء ما من جن العقد على الاقوى ولا يفتح اجتماع خيار فريضه على خيار التفرق بناء على حصول الملكة ويسقط شرط سقوطه في العقد واستقاطه العقد كما تقدم او تصرف في تصرف ذي خيار سواء كان لازما كالبيع او كالاختيار كالقيد قبل القبض بل مطلق الاستفاد كركوب الدابة ولو في طريق الرشد ونعلها وحلب سحلب ولو بقيد كالاختيار ولو لم يتجاوز مقدار اسبابة فقي منه من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة الامر له فان كان

بالمعنى خاصة بالثمن وهو ما قرن بالباء حيوانا ومدة هذا استخراثة امام مبدء ما من جن العقد على الاقوى ولا يفتح اجتماع خيار فريضه على خيار التفرق بناء على حصول الملكة ويسقط شرط سقوطه في العقد واستقاطه العقد كما تقدم او تصرف في تصرف ذي خيار سواء كان لازما كالبيع او كالاختيار كالقيد قبل القبض بل مطلق الاستفاد كركوب الدابة ولو في طريق الرشد ونعلها وحلب سحلب ولو بقيد كالاختيار ولو لم يتجاوز مقدار اسبابة فقي منه من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة الامر له فان كان

بالمعنى خاصة بالثمن وهو ما قرن بالباء حيوانا ومدة هذا استخراثة امام مبدء ما من جن العقد على الاقوى ولا يفتح اجتماع خيار فريضه على خيار التفرق بناء على حصول الملكة ويسقط شرط سقوطه في العقد واستقاطه العقد كما تقدم او تصرف في تصرف ذي خيار سواء كان لازما كالبيع او كالاختيار كالقيد قبل القبض بل مطلق الاستفاد كركوب الدابة ولو في طريق الرشد ونعلها وحلب سحلب ولو بقيد كالاختيار ولو لم يتجاوز مقدار اسبابة فقي منه من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة الامر له فان كان

بالمعنى خاصة بالثمن وهو ما قرن بالباء حيوانا ومدة هذا استخراثة امام مبدء ما من جن العقد على الاقوى ولا يفتح اجتماع خيار فريضه على خيار التفرق بناء على حصول الملكة ويسقط شرط سقوطه في العقد واستقاطه العقد كما تقدم او تصرف في تصرف ذي خيار سواء كان لازما كالبيع او كالاختيار كالقيد قبل القبض بل مطلق الاستفاد كركوب الدابة ولو في طريق الرشد ونعلها وحلب سحلب ولو بقيد كالاختيار ولو لم يتجاوز مقدار اسبابة فقي منه من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة الامر له فان كان

بالمعنى خاصة بالثمن وهو ما قرن بالباء حيوانا ومدة هذا استخراثة امام مبدء ما من جن العقد على الاقوى ولا يفتح اجتماع خيار فريضه على خيار التفرق بناء على حصول الملكة ويسقط شرط سقوطه في العقد واستقاطه العقد كما تقدم او تصرف في تصرف ذي خيار سواء كان لازما كالبيع او كالاختيار كالقيد قبل القبض بل مطلق الاستفاد كركوب الدابة ولو في طريق الرشد ونعلها وحلب سحلب ولو بقيد كالاختيار ولو لم يتجاوز مقدار اسبابة فقي منه من الرد وجهان اما مجرد سوق الدابة الامر له فان كان

الأمر وانما يتوقف فسخه على موافقة الأمر وهذا احتمال انفس الحكم لكن دلاله ظاهر العيب على الأول يخرج خصوصا
 بقرينة قوله ولا يلزم الاستيفاء فان التردم المنفي عن جعل المأمرة وقوله وكذا كل من جعل له خيار
 فان المجهول انما يخياره هو الذي المشترا لا المشتري له الا ان المشتري له خطا من اجبا عند من انفس الفسخ
 وكيف كان فالأقوى ان المستأمر يفتي ليس له الفسخ والايجاب وانما اليه الأمر وحكم مثله ما قلنا وعلى
 فالفرق بين شرط المأمرة بخير جعل خيار له واضح لان الغرض من المأمرة انها المأمرة لاجل خيار له
 بخلاف من جعل له خيارا وعلى الأول شكل الفرق بين المأمرة وشرط اسخار والمراد بقوله وكذا كل
 من جعل له خيارا انه ان فسخ او اجازته وان سكت الى ان انقضت مدة الخيار لم يلزم البيع كما ان سكتا
 هنا لو سكت عن الأمر لم يستأمر بالكمه لو سكت الاستيفاء لم يلزم العقد لان الأصل في التردم الا باظهار
 وهو منقبة ويجب شرط المأمرة بوجوب منضبط خذرا من الغرض خلاف الفسخ رجعت تجوز الاطلاق
د خيار التاخير متى ما خيرا اقباض الثمن والتمتع من ثلثة ايام فيم باع قبل الثمن ولا قبض المبيع
 ولا شرط التاخير متى ما خيرا اقباض الثمن والقبض فللبايع اخيارا بعد ثلثة في الفسخ وقبض البعض فلا
 لصدق عدم قبض الثمن وقبض البعض مجتمعا ومنفردا ولو قبض الجميع او قبضه فلا خيارا
 عاد اليه بعده وشرط القبض للمانع كونه باذن المالك فلا اثر لما يقع بغيره وكذا لو ظهر من صحا
 بعضه ولا يقطع بمطالبة البايع بالثمن بعد الثلثة وان كان قرينة الرضا بالعقد ولو بذل المشتري
 الثمن بعد ما قبل الفسخ ففي سقوط خيار رهان منشا وبما استجاب له ذوال الضرر وتلفه في
 المبيع من البايع مطلقا في الثلثة وبعده لانه غير مقبوض وكل مبيع تلف قبل قبضه هو من مال البايع
 بالاطلاق على خلاف بعض النسخ حيث زعم ان تلفه في الثلثة من المشتري لان حال المبيع الذي كونه
 التاخير لمصلحة وهو مسموع في مقابلته القاعدة الكلية الثانية بانفس والاجماع **هـ** خيار ما
 يفسد بوجه وهو ثابت بعد دخول البطلان في المواقف لمذلول الرواية وكذا في خيار البيع

المستأمر

خلافا لما في حاشية مع الاطلاق محتملة
 ايام مدعيه الفسخ والامحاح وبها محتملة

في الثلثة قولان فعند المفيد وسلام المشتري
 وعند شيخه والاكثرون ان يبيع وهو لا يبيع

مستند ذلك ما ورد في الصالحين عليه السلام او الحكم
 عليه السلام في قوله ان يفسد بوجه كان باوبا
 ففسد بوجه بغيره او لا ففسد بوجه

الفرع واذا توقف ثبوتها على دخول التمسك مع كون الفسخ كجمل في نفسه لا يندفع الفرع وانما يندفع الفرع
 قبل الفساد وفرضه المص في سن خيار ما يفسد المبيع وجسم وان كان فيه خدع عن النقص لثبوتية خبر الفرع
 واستقر بتقديره الاكل ما سارع اليه الفسخ عند خوفه ولا يتقيد بالليل والتخفي في الفسخ بنقص الوصف
 وفوات الرغبة كما في خفراوات والتم ولغيره من القواكه وشكلها لو استلزم التام فوات السبق
 فخط هذا لو كان ما يفسد في يومين ما خراجه عن الليل الى حين ختمه وهذا كله متجه والخرج عن قولنا
 الدال على هذا الحكم لقصوره عن افادة الحكم فمما سندا وخبر الفسخ المتفق عليه يفيده الجميع **و** خيار
 الردية وهو ثابت لمن لم ير اذ باع او اشترى بالوصف ولو اشترى بزيادة قدسية فلكي يتخير لو ظهر كماله
 ما رآه وكذلك من طرف البائع الا انه ليس من ايراد هذا القسم بقدرته قوله ولا بد منه من ذكر الحسن الخ
 فانه مقصور على ما لم ير اصالا اذ لا يشترط وصف ما سبقت رؤيته وانما ثبت اختيارا فيما لم ير اذ
 زاد **و** طرف البائع انقص في طرف المشتري ولو وصف له ما فاد ونقصت سائر من تخير او قدم
 الفسخ منها ولم يعلو على الفور والراجح وجهان اجماعا والاول اخيرته في سن ولا بد منه في بيع
 يرتب عليه خيار الردية وهو العاين الشخصية من ذكر الحسن والوصف الراجحين للجملة والاشارة
 الامعين فلا تنصف الوصف بل لا تنصف الاشارة كان البيع كمالا لا يتخير ولو لم يطابق المدفوع
 بكونه عليه بدله ولو راي البعض وصف يتخير في الجميع مع عدم المطابقة ليس له ان يفسخ
 ما لم ير لانه مبيع واحد **س** خيار الفسخ بكون الباء وصلة اختيارية والمراد بها بيع افسد
 نوع القية وهو ثابت في كل من البائع والمشتري مع اجماله بالقيمة اذ كان العاين في الشراء
 بزيادة عن القيمة او البيع بنقصان عنها بما لا يتجاوز ما يتيسر به غالبا والمرجع فيه الى القية
 لعدم تقديره شرعا وتغير القيمة وقت العقد ويرجع فيها الى البينة عند اختلاف في اجماله
 ايها المطلع على حاله والا قوى قول انه فيها يمينه مع مكانها في حقه ولا يقطع اختيارا ببدل

هذا هو الوجه في خيار الفسخ
 وهو ان يفسد المبيع في وقت
 القبض او في وقت التسليم
 او في وقت التسليم في وقت
 القبض او في وقت التسليم
 او في وقت التسليم في وقت
 القبض او في وقت التسليم

لا يملك المالك من غير ان يملك العبد

بعضه كالطحن والقضارة فلهما في اجرة عمله ولو زادت قيمة العين بها شارك في الزيادة بمسئلة القيمة
وان كان قد من وجه عشرين من اخرى كالصنع صار شركا بمسئلة كماله ولو لم يملك ولو كان في زيادة
عينه بمسئلة كالعرض اخذ المبيع وتخير بين قطع العرض والامتناع بالاجرة لانه وضع ولو رضى بقبضه
بما وجده المشتري قلعه فالظاهر لا ارسله وعليه تسوية اخذ فخرج ولو كان وزرعا جاز القضاة الاول ان
لو عثر بالاجرة وان وجد ما دفعه احد ما جاز ان يملكه وان وجد ما دفعه بغيره فان كان مساويا
او اوردى صار شركا ان شاء وان كان باجره ففي سقوطه او كونه بمسئلة بمسئلة القيمة او الرجوع او بغيره
ولو لم يملك بغيره كمن اشترى لانيمة فكالعدو وان وجد ما دفعه عن ملكه بعقد لازم كالبيع القوي
رجع المثل او القيمة وكذا لو وجد ما دفعه مع عدم إمكان رد ما استولى ثم ان استمر المانع
استمر السقوط وان زال قبل الحكم بالعوض بان حوت الملك او مات الولي اخذ العين مع جمال
العدم لبطان حقه بالخروج فلا يعود ولو كان العدو بعد الحكم بالعوض فعلى رجوعه الى العين وجهان
من بطلان حقه من العين وكون العوض للمدونة وقد زالت ولو كان الناقض ما يمكن الطالع كالبيع
الزمن بالبيع فان قطع فسخه صح كما فان تعذر فسخه المعنوي وان وجد ما منقوله المانع جاز
له الفسخ وانظار انقضاء المدة ويعبر بملكه من حينه وليس له فسخ الاجارة ولو كان النفل جاز
كالسكنى المطلقة فله الفسخ هذا كله اذا لم يكن يتصرف بغيره من رده والاستقطاع خياره كما
لو تصرف المشتري في العين والاحتمال السابق قائم فيها فان قلنا به دفع مثله او قيمته وان كان
المعنوي هو المشتري لم يسقط خياره بتصرف البائع في الثمن مطلقا فيرجع العين الثمن او مثله او قيمته
واما تصرفه فيما عين فيه فان لم يكن ناقلا عن الملك على وجه لازم ولا مانعا من الرد ولا منقصا
للعين فله رده وان قل المانع ما تقدم ولو كان قد زاد ما فاولا بخياره او نقصها او جحها
او اوجرها فوجهان ظاهرهما مهمان غير مانع لكن ان كان النقص قبل رد ما مع الاشترط وان كان

وأنه فيمنع المبيع ولم يذكر هنا جهات
اخرى لانه لا مانع من الرد هنا من باب
المشتري لان المبيع انما هو المبيع
اروى فالبايع المالك يرضى بالمبيع
الذي وضع او يعبر بشركا في المبيع
او الردي بجلوف الامتراج بالاجرة
سلط

من قبل الله نعم فالظاهر ان كذا لو كانت الارض مفردة فعليه من غير ان يضمن
البايع بالاجرة وفي خطه بالاردي الاشتر والابودان بذل بنسبة فقد انقضت والافا شكل **ح**
خير العيب هو كذا راعى الصلبة وهي خلقة اكثر النوع الذي يعتبر فيه كذا انا وضعت وانقضت منها
عينا كان الزايد والناقص كالاصبع زائدة على انقضت منها اوصفت كالحج ولو يوما بشيرة فحده
فمحمودا وقيم قبل القبض وان برأيه فان وجد ذلك في البيع سواء انقضت قيمة ام زادها ففضل من المساواة
فلما شئنا ان يحل العيب عند الشراء بين الرد والاشتر وهو جزء من البيع بنسبة الله مثل نسبة النقا
بين القيمتين فيؤخذ ذلك من الثمن بان يقوم المبيع صحيحا ومعيها ويؤخذ من الثمن مثل تلك النسبة لا تافاة
ما بين المبيع الصحيح لانه يحيط بالثمن او يزيد عليه فيؤخذ اخذه العوض والمفوض ان اشتره كحسين فيقوم
معيها بها صحيحا مائة او ازيد على حسب النسبة رجع في المثال خمسة وعشرين وعاشا القياس ولو تعدت
القيم اما اختلاف المقويين او اختلاف قيمة افراد ذلك النوع للتساوية للبيع فان ذلك يقيدنا ورا
والاكثر وزعم المص في حس عروا عن ذلك باختلاف المقويين اخذت بنسبة واحدة مساوية لنسبة الجميع
اي منفرعة منه نسبتها اليها السوية من القيمتين يؤخذ نصفها ومن الثلث ثلثها ومن الخمس خمسها وكلها
وضابط اخذ قيمة منفرعة من الجميع نسبتها اليك نسبة الواحد لا عدد ذلك القيم وذلك لتساوي الجميع
ان جمع القيم الصحيحة علاجه والمعية كذا فيجب احدها الى الاخرى وياخذ تلك السه ولا فرق بين
اختلاف المقويين في قيمة صحيحا ومعيها وفي احدهما قبل ليس بمعيك قيمة الاصحها وتجمع قدره
من الجميع بنسبتها وهذا الطريق منسوب الى المص وعيا لانه في الدرر والاندلس عليه في اكثر
تجدد لارتقاء وقد خالفنا في سيرة كما لو قالت احدى البنات ان قيمة اثني عشر صحيحا ومعيها
والاخرى ثمانية صحيحا خمسة معينا فالتفاوت بين القيمتين الصحيحتين مجموع المعيتين الربيع صحيح
الثنى وهو ثلثه من اثني عشر لو كان كذا على اثني يؤخذ تفاوت ما بين القيمتين على قول الاول او

لاطلاق النعم للاتفاق على النعم عيبا
زيادة المالبية ع

انما كانت الارض مفردة فعليه من غير ان يضمن
البايع بالاجرة وفي خطه بالاردي الاشتر والابودان بذل بنسبة فقد انقضت والافا شكل
خير العيب هو كذا راعى الصلبة وهي خلقة اكثر النوع الذي يعتبر فيه كذا انا وضعت وانقضت منها
عينا كان الزايد والناقص كالاصبع زائدة على انقضت منها اوصفت كالحج ولو يوما بشيرة فحده
فمحمودا وقيم قبل القبض وان برأيه فان وجد ذلك في البيع سواء انقضت قيمة ام زادها ففضل من المساواة
فلما شئنا ان يحل العيب عند الشراء بين الرد والاشتر وهو جزء من البيع بنسبة الله مثل نسبة النقا
بين القيمتين فيؤخذ ذلك من الثمن بان يقوم المبيع صحيحا ومعيها ويؤخذ من الثمن مثل تلك النسبة لا تافاة
ما بين المبيع الصحيح لانه يحيط بالثمن او يزيد عليه فيؤخذ اخذه العوض والمفوض ان اشتره كحسين فيقوم
معيها بها صحيحا مائة او ازيد على حسب النسبة رجع في المثال خمسة وعشرين وعاشا القياس ولو تعدت
القيم اما اختلاف المقويين او اختلاف قيمة افراد ذلك النوع للتساوية للبيع فان ذلك يقيدنا ورا
والاكثر وزعم المص في حس عروا عن ذلك باختلاف المقويين اخذت بنسبة واحدة مساوية لنسبة الجميع
اي منفرعة منه نسبتها اليها السوية من القيمتين يؤخذ نصفها ومن الثلث ثلثها ومن الخمس خمسها وكلها
وضابط اخذ قيمة منفرعة من الجميع نسبتها اليك نسبة الواحد لا عدد ذلك القيم وذلك لتساوي الجميع
ان جمع القيم الصحيحة علاجه والمعية كذا فيجب احدها الى الاخرى وياخذ تلك السه ولا فرق بين
اختلاف المقويين في قيمة صحيحا ومعيها وفي احدهما قبل ليس بمعيك قيمة الاصحها وتجمع قدره
من الجميع بنسبتها وهذا الطريق منسوب الى المص وعيا لانه في الدرر والاندلس عليه في اكثر
تجدد لارتقاء وقد خالفنا في سيرة كما لو قالت احدى البنات ان قيمة اثني عشر صحيحا ومعيها
والاخرى ثمانية صحيحا خمسة معينا فالتفاوت بين القيمتين الصحيحتين مجموع المعيتين الربيع صحيح
الثنى وهو ثلثه من اثني عشر لو كان كذا على اثني يؤخذ تفاوت ما بين القيمتين على قول الاول او

السِّدْسُ عَلَى قَوْلِ الثَّانِيَةِ ثَلَاثُ أَشْهُانٍ وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ مِنَ الثَّانِيَةِ عَشْرَةِ وَنَعْفُ يُؤْخَذُ نَفْصُهَا ثَلَاثَةُ رُبُوعٍ

فقط التفاوت و لیکانیت مثلث فضاات احدیها کائلا و الاثنیه عشره صحیح و ثمانیه معیبا و الاثنیه
و دهم از ترم

ثمانية عشر مئة معية فالصحيح ثلثون والمغيبة اربعة وعشرون والتفاوت مئة هي الحسن وعلا

بغير المنع اذا كان الثمن اثنا عشر مئة وخمسة
لكن كون ثلثة اشان وثمان وثلثة وخمسة

كانت تحت ذوال المعصية فوالا له ما في ذلك من غير استئذان من الله تعالى ولا من المعصية ونسب لنفسه

لا یسر دون یسبیه فعالیت خدا یما خستہ والا ہی سہہ و طریقہ یسبیل یسبیل

إلى الصيغة أو جميع المعنيين مع تضعيف الصيغة واحدة مثل سبعة المجمع اليه وهو الثالث على التمام

يؤخذ من الأول السدس من الثانية النصف يؤخذ نصف وهو الثالث أيضا ولو انعكس ان تقاطع
جميعها

استه معيها وقال بعد ما ثمانية معيها واخرى عشرة فان شئت جمعتهما واخذت لثقات وهو

او اخذت نصف التجميعين المتبقيين المعية هو الثالث ليضم مع الثاني يكون التفاوت ربعا وخمسين فيضه

وهو من خمس ينقص عن الثلث بنصف خمس وعلا هذا القيس ويسقط الرد بالتصرف لجميع هؤلاء

كان قبل علي بن ابي طالب لم يرد وسوا كان الترف ناطق الملك ام لا معه العيز ام لا عا والي بعد

ضروعه عن ملكه ام لا و ما تقدم ذكره و احكام آيتنا و من بعد القصة مضى على

المستوفى من الاموال والاعمال والنفقات في ايامه عليه السلام

المستبرى بسوءه كان حادثة من حبه ام لا وحررنا بالاصحاح كما لو كان حيوانا وحديثه فيه العيب

الملتقى من عبرة المشتري فانجح لا يمنع من الرد ولا الكسر لانه مضمون على البائع ولورضى البائع بردة المشتري

بالايش و غير مستور جاز في حكمه بالاشترى صفقه متعدده او فله دفعه و تلف احد ما او اشترى انسان

صفحة فامنع احداهما من الرد فان اجمع منه دليل الاكبر وان اسقطه الاخر سواء اتحدت

العين أم تعدت قسمها أم لا و لا يمنع من التفرق الوراث عن واحد لان العدد هنا طار

عنه العقد سواء في ذلك خال العيب وغيره وكذا الحكم لثبوت شيئين فصاعدا فطر في أحد عيائب

فلم يرددها ولم يمسكها وارسل المعنى السقط الردون الاشرف فيهم

[illegible][illegible]

لم يشترط ما ذكرناه خصوصاً في الصغيرة التي لم تحت التوطى في أصل اختلقه الغالب طبقاً في مثلها على
البشارة فيكون فواتها عيباً وهو في الصغيرة قوى وفي غيرها متجه إلا أن الغالب كان على خلاف ذلك
كانت الشيعة فيمن غير ذلك اختلقه الأصلية وإن كانت رضة واقفاً ثبت الحكم مع العلم بسبق الشيعة على
البيع بالبيعة أو أثار البيع أو قربان ختم السبيل بأن البيع بحيث لا يمكن تجديد الشيعة فيه عادة
وآثار اختيار لانها قد تدرست بالعلم والرفقة وغيرهما نعم لو تدرست في ربح أو خسران اختيار الشرط
ترتب الحكم ولو انعكس الفرض بأن شرط الشيعة فطهرت كبريا في الاقوى تخير بعض بين الرد وال
بغير ربح لجواز تعليق غرضه بذلك فلا يقدح فيه كون البكر أتم غلباً وكذا التقوية وهي جمع بين
وما في حكمها في مضرها بتركها بغير طلب ولا رضاء فبطون كمالها كثر ما تكتبه في غرض نثرها زيادة
وهو ليس محرم وكذا ثبت للشاة اجماعاً والبيعة والناقصة علم لم يزل اجماعاً فان ثبت
فهو صحيح والآفة المنصوص الشاة والخاص غير ما يفتقر إلا أن الجليل ليس العام وثبت الرضوة
ان لم يعرف بها البائع ولم يفهم بها بيعة بعد شارة كذا الله أيام فان انقضت فيه حكمها عادة
او زادت الا حقه فليس مضره وان اختلفت في الثلثة وكان بعضها ناقصة عن الاخر انقصا
خارجاً عن العادة وان زاد بعد ما في الثلثة ثبت استحقاق الثلثة بطل على الفور ولو ثبت فلا قرار
او البيعة جاز الفسخ من حين الثبوت مدة الثلثة ما لم يعرف بغير الاستسار بشرط انقصان فلو
تساوت او زادت اجتهاد من الله فالاقوى رد الوكيل ما لم يعلم بالعيبي زال وهو معها ان
خيار رد الوكيل الذي جلبه منها هي المتجدد منه بعد العقد وملكه لو تلف اماره الموجود فظاهر لانه
جزء من المبيع واما المتجدد فلا طلاق النص بالرد والشامل ويشكل بانه تمام المبيع الذي هو
ملكه والعقد انما ينفسخ من حينه والاقوى عدم رده وانشكل في الدرر في اولى نيل السبيل لكن
تغير في ذاته او صفته مان عمل جنتنا ونحيطها ونحوها ففي رده بالشر ان نفع او مجاناً او انتقال

اجمال صح

فلو كان بها عيب فخره وبعض الكتاب
الحكم في سائر محرمات حتى لا يدرى في ذلك
انه ليس بذلك البعيد للذي ليس صح

المبدل اوجدهما الاول ان العلم ان الطاهر من قوله بعد ثبات ثلثة ثبوت اختيار المستند في الاختيار
 بعد الثلثة كما ذكرناه سابقا وهذا يفرق بين مدة التصرية واختيار الحيوان فان اختيار ثلثة يكون
 فيها ثلثة لتصرية بعد ما ولو ثبتت تصرية البيع بالانفراد البعثة فاختيار ثلثة ولا فورية فيها الا ان
 اختياره في سن وشكل الفرق بل بما قبل انشاؤه فائدة اختيار التصرية لجواز الفسخ الثلثة
 بدونها ويندفع محوار تعدد الاسباب فيظهر الفائدة فيها لو انقطعت احدهما ويظهر من سن تقييد اختيار
 التصرية بالثلثة مطعون ونقل عن الشيخ انها المكان اختيار الحيوان وسكن بالطلاق توقفه على اختيار
 ثلثة فلا يجامعها حيث لا ثبت بدونه واحكم كونه اختيارية اخرجه منها بوجوب الجواز في الثلثة **ي**
اختيار شرط حيث لا يلزم الشرط المشترط بايعا وشريا ويصح شرط سائغ في العقد اذا لم يود الراجح
في احد العوضين او يمنع منه الكتاب **ث** ثمة وجعل ذلك شرط بعد قيد السائغ مكلف كما يشترط
ما في المبيع في يد البائع او الثمن في يد المشتري ما شاء كل واحد منهما هذا مثال ما يودي الى الجاهلية في احدهما
 فان الرجل يقطع من الثمن فاذ كان محبوبا لا يحبل الثمن وكذا القول في جانب المعوض او عدم **ط**
 الامة او شرط على البائع ايا ما بعد البيع مرة او ازيد او مطعون هذه مثله ما يمنع من الكتاب **ث**
وكذا يبطل الشرط بشرط غير المقدور للمشرط عليه **ط** شرط على الداية فيما بعد ان الزرع
يسبل سواء شرط ان يبلغ ذلك بفعل او بفعل الله **ك** اذا في عدم المقدورية ولو شرط بتقنية الزرع
في الارض او بيع احدهما دون الآخر **ل** وان السبل جائز لان ذلك مقدوره ولا يترتب عقوبة
القبول على كل حال المتعارف من السبل **ز** لا يفسد ولو شرط غير السائغ يبطل الشرط ويبطل العقد
في اصح القولين **ح** بقائه بدونه لانه غير مقصود بانفراده وما هو مقصود لم يستل لان الشرط فسخا
من الثمن فاذ ابطال جمل الثمن قبل الشرط خاصة لانه المتعنى شرعا ودون البيع وتعلق الارضي كمالهما
 ويضعف بعدم قصد منفردا وهو شرط الصحة ولو شرط حق المالك الذي باعه منه جاز لانه شرط

يبطل

سابع بل لا يجوز سواء شرطه عن المشتري ام أطلق الوشرطه ففرضه قولان اجماعا المنع او لا
 في ملك فان اعتقه فذاك والاخير العاجل بين فسخ البيع ومضائه فان فسخه استرده وان انتقل قبل ان
 ملك المشتري وكذا يخير لو مات قبل العتق فان فسخ رجوع بقيمة يوم التلف لانه وقت انتقال القيمة
 وكذا لو انتقل قبله وكذا كل شرط لم يسلم بشرط فانه يفيد تخيره بين فسخ العقد الشرطية ومضائه
 ولا يجب على المشرط عليه لاجاله العدم وانما فائدة جعل البيع عرضة للزوال بالفسخ عند عدم سلامة ^{الشرط}
 ولو لم يسمي السبع عند الايمان به ومثل الوفاء بالشرط ولا يتسلط المشرط على الفسخ الا بعد تفرده
 الا بشرط العموم الامر بالوفاء بالعقد الا على الوجوب قوله صلى الله عليه وآله المؤمنين عند شرطهم الا
 من صلى الله عليه فعلى هذا الواقع المشرط عليه من الوفاء بالشرط ولم يكن اجاره رفع امره الى الحاكم
 يجبره عليه ان كان مذهبه ذلك فان تعذر فخرج ان شاء والله في بعض تفقاه تفصيل وهذا الشرط
 الواقع في العقد لازم ان كان العقد كافي في تحققه ولا يحتاج بعده الى تصحيحه هذا لازم لا يجوز ان
 كثره الوكالة في العقد وان احتاج بعده الى امره واداء ذكره في العقد شرط العتق فليس لازم ان يقلب
 العقد اللازم جائزا وجعل الشرط ان يشترط بالعقد كافي في تحقيقه كذا في الاحتجاج والقبول في تبايع
 لهما في لزوم واجواز الشرط لا يميزه من العقد وعلى عليه العقد وعلى على كل من كان
 وهو معنى قلب اللازم جائزا والا تولى بالزوم مطروحا في تفصيله اجماعا احتجاره هنا ^{يا} خيار
 البكره سواء قارنت العقد كما لو اشترى شيئا فظهر بغيره سحقا او باخرت بعد الاقبال القبض كما لو اشترى
 المبيع بغيره بحيث لا يميزه فان المشتري يخير بين الفسخ لغيب البكره والبقاء في غير البكره كما ينبغي
 الاول بعض الصفقة بغيره ويسمى في اعيان مجاز المناسبة للغيبة نقص المبيع البشركه كما لا يشترط ان
 وصفه وهو هنا من المشتري من التفرغ في البيع كيف شاء بل يتوقف على اذن الشرك في التسلط
 على البكرين تمام مكان كالغيبة في وصفه فغيره بخيار وانما كان اطلاق الغيب في مثل ذلك ^{المجاز}

لعدم خروجه عن خلقته الأصلية لأنه قابل بحسب ذات الممتلك منفردا وشركا فلا ينقص في خلقه بل في ضيقه
الوجه **يب** خيار تعدد التسليم فلو اشترى شيئا ظاهرا لمكان تسليمه ما كان طارا ليقا وعوده وعندا
مطلقا او ذاتية مرسله ثم يخرج بعده بان ينفذ وتزودت ولم يجد الطائر ونحو ذلك في الشئ الذي لا
البيع قبل القبض ضمنون على البائع ولما لم يزل لك منزلة التلف لا مكان ارتفاعه به بعد
الرجوع جبريا تخير فان اختار انزاله لم يمسح به بل الرجوع شئ يحتمل لان قوات القبض
حدث على البيع قبل القبض فكون مضمونا على البائع ويقتضي ان الشئ ليس في مقابلته مطلقا القبض
البراءة وعمل مقتضى التعديل في مقابلته العيب فيقتضي ان خلقه او زيادتها كما ذكره وهو من **تب**
خيار تخفيض الصفقة كما لو اشترى سلعتين **تب** اشترى احدهما فانه يتخير بين التزم ان يسطرهما من الثمن والفسخ
ولا فرق في الصفقة المتباعدة بين كونها متا عاوا جدا فظهر ان حق بعضه او متبعا كما مثل ان لا
الصفقة البيع الواحد يسمى السبع بذلك لانهم كانوا يتصانفون به كحكم اذا تباعوا بجعلوا له دالة على ان
به ومنه قول النبي في العودة البارة لما اشترى السادة بآرك الله ما لك في صفقة يسكن انما تنقص الصفقة
بما بالسليتين لا دخاله الواحدة في خيار الشرط وجعل من موضوع بعض الصفقة اعلم كما هو كان جودا ان
في التسعة الواحدة خيارا بالشرط وبعض الصفقة نفقة جميع انواع **تب** في مبيع واحد لعدم التباين
يد خيار التعليل ان اوجده غريم المفسر من انه فانه يتخير بين اخذه مقدما على الغرامة وبين الغرض
بالثمن مهم و شيئا تفصيل في كتاب الدين ومثله غريم الميت مع وفاة التركة بالدين اقبل مطر وكان التباين
جعله فاما خريجه في التمسك انما انقسام اختياره بالم يذكره غيره **افصل العاشر في الكا**
وهي خمسة **الاول** انفق وانسيه اي السبع احوال والمحل سعي الاول نفقة باعتبار كون ثمنه مقدرا
والثاني ولو بالقوة ما يؤخذ من الشيء وهو ما يتخير الشئ نقول ان الشئ ان اذا خيره وانسيه اسم وضع
موضع المصدر واعلم ان السبع ينسب اليه الثمن والتمسك وما يتخيرهما والتفرق اربعة اقسام فالاول

بزيادة عن الثمن الأول ونقصان عنه لا تنافي، المانع في ذلك كله مع مسموم الأول على حوازه ^{فيكون}
 ببيع بعد الأول زيادة عن ثمنه الأول ونقصان عنه مع اتفاقهما في تحصيل استناد الرواية
 قاصرة السند الدلالة إلا أن يشترط في بيعه الأول في ذلك أي ببيع من البائع فيقبل البيع الأول
 سواء كان جالاً أم مؤجلاً وسواء شرط ببيع من البائع بعد الإحل أم قبله على المشقة مستندة في
 فقهاء على استلزام الدور لأن بيعه لا يتوقف على ملكية المتوقفة على سعة في أن المتوقف يحصل
 الشرط ولو زوم البائع لا انتقاله الملك كلف لا يشترط نقله الملك البائع المشتري مستلزم
 لا انتقاله إليه غاية أن تملك البائع موقوف على ملك المشتري وإنما أن تملك المشتري موقوف
 على ملك البائع فلا ولا في ما في الشرط خصوصاً بشرط بيعه للغير مع صحة إصاحامها واضح
 فهذا من لفظة الثانية والمراد ملك الزكية ^{في نفسه} في بيعه من البائع ^{نقل}
 ملك المشتري بالوصول بشرط بيعه من البائع بعد الإحل لملك المشتري فيه وعلى عدم حصول
 القصد بالنقل عن البائع ويقتضي أن الفرض حصول القصد لا ملك المشتري وإنما يتب عليه
 نقله ما يابل شرط النقل فيما يستلزم القصد بالنقل لا المتوقف عليه لا اتفاق على أنها
 لم يشترط ذلك في العقد صحيح وأن من قصد إمارده مع أن العقد تابع القصد والمصالح ما ذكرنا
 من أن قصد إمارده بعد ملك المشتري غير مناف لقصد البيع لوجه وإنما المانع عدم القصد
 في نقل الملك إلى المشتري أصلاً بحيث لا يترتب عليه حكم الملك ويجوز قبل الثمن لو دفعه
 البائع مع الحصول مطرد ^{الأي} بعده لا قبله لأنه غير متحقق وجاز تعليق البيع
 بتأخير القبض الإجمالي فإن ^{الأي} لا ينطبق على ما منع البائع من قبضه حيث ^{القبض}
 أحكام أن وجد فإن تعذر قبض أحكام ولو لم يشق البالغ في الوصول إليه أو قناعاً من القبض
 فهو أمانة في يد المشتري لا يضمنه لو تلف بغير تقريطه وكل من أنفق من قبضه ومقتضى البيع
 أن المشتري يبيع بغيره يميز على وجوب الأمانة ويضمن مع ذلك لا يجوز له التصرف فيه وإن كان

البائع تحقيقا للبيعة له ورتبا قبل بيعه على المشتري وان كان ثمة من البائع وفي سائر المشتري في
 فيبقى في ثمة ولا يخرج في زيادة الثمن ونقصا على البائع والمشتري او عرفت المشتري القيمة وكذا اذا لم
 يوازن البائع العين اجماعا وكانه اراد نفي الحجر عما يترتب عليه خيار فيخرج البائع بدين قيمته وضعا
 الا ان يودي الى السقف من البائع والمشتري فيقبل البائع ويرفع السقف بغيره من البائع او نقصان
 ثمنها او ترتيبه من غير ثمنها بل كالمعبر من حال ونحوه ولا يجوز ان يحيل اكلان زيادة منه ولا بد منها
 الا ان يشرط الاجل في عقد لازم فيلزم الوفاء به ويجوز تبعية نقصان منه باثر اصل وحكم المشتري
 اذا عا ما اشتره من قبله في غير المساوية فيبيع للمشتري بدونه اي بدون ذكره بين الفسخ
 به حال لا يكتسب يودي للمشتري من الاجل منه **الثاني** في القبض اطلاق العقد تجزئة عن تأخير
 احد العوضين او تأخيرهما اذا كانا عيينا واحداهما يقبض قبض العوضين فقبضهما معا لو نما نحل
 التقدم سواء كان الثمن شيئا او دينيا وانما لم يكن احدهما اولا بالقدم لتساوي الاحتياج في
 تسليم كل منهما الا ما كان قبيل سائر البائع على الاقباض الا ان الثمن من البائع يضعف بتأخير العوضين فاذا ملك
 كل منهما فان اخذها جبرهما استحكام معا مع كل ما يجبر المتعسر من قبض ما له ويجوز تأخير البائع في
 معينة كما يجوز تأخيرها من الثمن والاشفاق به منقعة معينة لانه شرط بائع فيدخل تحت العموم
 والقبض في المنقول كالمثل والاشفاق في الموزون والمعدو في غيره كالحلقة بنية بنية بعد البيع
 وانما كان القبض مختصا بالثمن لانه لم يرد في بيع الا العوض اولا كما ذكر في المسئلة اقول اخذها
 اجمعا فانها اختاره في سائر من انه في غير المنقول كالحلقة في حيوان فطره في المعبر له وورثه او غيره
 او نقله في الثوب يضعف اليد ويستند في اعتبار الكل او الوزن في المعبر بها الاحتياج متوحد
 وبين الصانع وفي ولايتها على غيره والحق في المعبر بها قياس الفرق من الحيوان وغيره ضعيف ومنها
 الاكتفاء بالتحلية مطروقة عنه البائع من نسبة الانقل الضمان لادراك الترخيم والكثرة

ابتداء كلام والمقصود بيان الصور لا تدور على السقف
 مع وجود الزيادة والنقصان لانه حكم بغيره
 الزيادة والنقصان الى السقف ونقصان كقولهم
 رلفظ الا يعلق من ثمنه قلنا ما علمنا

فان تعذر فكالمثل اذا بدله
 المتديون فاقبض من غيره

عن السبع قبل القبض والعرف ياباه والأخبار تدفعه حيث يكفي التحليل فالمراد بها رفع المانع المشتري من الغبن
بالاذن فيه ورفع يده وبغيره عنه ان كان لا يشرط معنى زمان يمكن حصول المشتري اليه الا ان يكون في
غيره بحيث يثبتهل العرف على عدم القبض كالتظاهر ان اشتغاله بمالك البائع غير مانع وان
على البائع التفرغ ولو كان مشتركاً ففي توقفه على اذن الشرك قولان اجماعاً لعدم لعدم سبب التفرغ
في مال الشرك نعم لو كان يقول لا توقف على اذنه لا تقارقفه الى التفرغ المتعلقان اشنع من الاذن
الحاكم من يقضه اجمع بعضه مانع وبعضه لا بل السبع يكفي التحليل وان لم يكف بها قبله وبني
بالقبض كيف فرض مسألة الضمان الى المشتري والممكن ان يجازي مخمقاً او مشتركاً بينه وبين احسن فلو
كان اختيارهما فله بعد القبض زمنه منه ايضا واذا كان انتقال الضمان شرطاً بالقبض فلو تلف
قبله من البائع مطلقاً ان التمس المنفصل المتحد بين العقد والتلف للمشتري ولا بعد ذلك لان
التلف لا يطل السبع من اصل بل يقضي من جهة كما لو انفسخ بخياره اذا كان تلف من اقدمه
اما لو كان من اجنبى او من البائع بخير المشتري بين الرجوع بالقبض كما لو تلف من اقدمه او من طالبة
التلف مثل او القبة ولو كان التلف من المشتري فهو بمنزلة القبض وان تلف بعضه او تعين
قبل ادمه تعالى او من قبل البائع بخير المشتري في الاكس مع الارش والفسخ ولو كان العيب من قبل المشتري
فلا ارش عليه للمشتري ان الرزم والبائع ان فسخ ولو غصب من يد البائع قبل اقباضه وهرج عود
بحيث لم يفت من منافع ما بعد عرفاً او لمكن البائع زعمه مبررة كذلك فلا جاز للمشتري لعدم
موجبه ولا يمكن تحميله بغيره بخير المشتري من الفسخ والرجوع على البائع بالتمسك ان كان دفعه والا لزم
بالبيع وارتقاء حصوله فيفسخ بما لا يتوقف على القبض كقبض العبد ثم ان تلف يد الغاصب فهو
تلف في قبضة فطل السبع وان كان قد رضى بالتصريح احتمال كونه قبضاً وكذا لو رضى كونه في يد
البائع وادلى بحسن القبض منها ولا اجرة على البائع في تلك المدة التي كان يد الغاصب ان كان الغيب

مضمونة عليه لان البقرة فبقرتها المتجددة وهو غير مضمون وقيل بغيرها لانها بمنزلة القرض الذي لا يقبل الرجوع
وكالتقاضي المتصل والا تولى اختصاص الغاصب بها الا ان يكون النسخ منه فيكون غاصبا اذا كان المنع بغير
حق فلا حيلة يستقاضيها او يقبض الثمن حيث شرط تقدم قبضه فلا يجوز عليه الاذن في المسألة كغيرها
وحيث يكون المنع سائغا فالقبض على المشتري لانه ملكه فان تسع من الانفاق رفع امره الى الحكم
بجبره عليه فان تعذر انفق بنية الرجوع ورجع نظاره ولكن ليس ببيع عند قبضه مغرا من امتناع البائع
وغيره كما لم يدخل في البيع ولو كان مشغولا بزرع لم يبلغ وجب القبض الا انه ان اقتارده البائع ولو كان فيه
ما يخرج الابهام وجب ارشده على البائع والتعريض وان كان وجبا الا ان القبض لا يتوقف عليه فوري
المشتري بقبضه مشغولا ثم القبض وحسب التعريض بعد وكبره ببيع المكمل والموزون بل قبضه للثمن المحل
على الكراهية جمعها قبل حرم ان كان طعنا وهو الا تولى بل يحرم بيع مطلق المكمل والموزون لصحة الاخبار
الادلة على التمسك وعدم مقاومت المعارض لها على وجوب حملها على خلاف ظاهره وقد تقدم ولو ادعى
المشتري نقصان البيع بعد قبضه حلف ان لم يكن جعرا لا تسبارة لاصالة عدم وصول حقه اليه
والا يكن كلف بان حضر البائع حلف البائع على ما يظهر من ان صاحب الحق اذا حضر اعتاد حقه
نفسه ويعبر بمقدار حقه ويمكن بواحدة اصل للظاهر باعتبار آخر وهو ان المشتري لما قبض حقه كان
في قوة المعترف بوصول حقه اليه كما فاذا ادعى بعد ذلك نقصانه كان غيما لا يخالف اصل ولا يلزم
منه في الصورة الاولى لانه اذا لم يحضر لا يكون مغررا بوصول حقه اليه لعدم اطلاعه حتى لو فرض غير
فهو منفي على الظاهر بخلاف المحذور ولو تحول المشتري الدعوى حيث لا يقبل فليس القبض لعدم قبض
الجميع من غير تعرض لظهور الآثار وعدمه او معه حلف لاصالة عدم وصول حقه اليه لم يكن سبق
بالدعوى الاولى فلا تسمع الثانية بقبضه من اجل التي يترتب عليها الحكم المشتري كدعواه
برأيه الزمة من حق المدعى لو كان قد دفعه اليه بغير نية فانه لا وقت له بالقبض لزمه **الثالث** في حال

في البيع عند اطلاق لفظ الضابط اثيراعى فيه اللغة والعرف العام والخاص وكذا ايراعى الشرع بطريق
 اولى بل هو مقدم عليها لعلنا ندرجه في العرف لان عرف حاصلي ان اتفقت الاعداد الشرعية ثم العرفي
 ثم اللغوي ففى مع البستان لفظ يدخل الارض والشجر قطعاً والبناء كاستجار وما اشبهه من الزكائر المثبتة في
 لفظ الاربعين الانتقال الى البناء المعد للسكنى ونحوه ففى قوله وجهان اجماعاً اتباع العادة وجدان
 الطريق والشرب للعرف ولما عطف الكرم ثناءً وشجراً الغلب لانه يدل على اقله واما الارض والعريش والبطريق
 والشرب فيرجع فيها الى العرف وكذا ما استعمل عليه من الاشجار غيره وما شئت من اقل اللفظ لا يدل على
 الدار الارض والبناء اعلاه واسفله الا ان يغيره الا على عادة فلا يدخل الا بالشرط والقيمة والابواب
 المثبتة في المنفصلة كالزواجر الدكاكين وجهان اجماعاً للمدخل للعرف وانفصالها لا ارتفاع فليكون
 وان انفصلت واطلاق البساتين ولها وفي الدرر وقته بما بالمثبتة فخرج وان غلق المقصود وان
 المنفصلة كالارتفاع ان كانت المثبتة كالمنحة لوضع الاستعة وغيره دون المنفصلة وان تنفع بها في الدار
 لانها كالات الموضوعة عليها والسلم المثبت في البناء لا يرفع من درجته بخلاف غير المثبت لا يملك
 وكذا ارفق في حكمها اسواها المثبتة في الارض كالحيطان والمقاصد ان كان منقولاً لا يرفع من درجته
 لان غلق الحكم يدخلها والمراد غير منقح القفل لانه تابع لعلته ولو شهدت القرينة بعدم دخول لم
 وكذا ايدى كحوض البر والسمام المعروفة والادوات ودون الروحي وان كانت مثبتة لانها لا يبعد
 منها وانما تسهولة الارتفاع بها ولا يدخل الشجر الكاين بها الا مع او يقول ما غلب عليه بها
 او ما دار عليها ايها او شهادة القرائن بدو له كالمساومة عليه وبذلك ينبغي ان لا يعلل الا لها ولا يكون
 ويدخل في العمل الطلع اذا لم يبرز بتشقيق طلع الاناث وذو طلع الذكر يرفع لغيره اصله ولو
 ابر بالثمرة للبايع ولو ابر البعض فلكل حكمه على الاقوى واحكم فحقن بالبيع فلا تغفل النحل لغيره لم يبد
 اطلع مطلقاً متى ظهر كالثمرة وحيت لا يدخل في البيع بحسبها الا وان اختلف ما عرف بحسب ملك الشجرة

جمع ركزاً وركزة بن ركزاً ركزاً
 اذا دقت نهابة

[illegible]

قد انقضت عن المشتري استقلاله بالبيع والعقد نفى تزنيه من البيع لان اوجوبها لعدم صدق
 عليها وهو البقاء ومنع مساقاة للثمن في العلة الموجبة للحكم ولو تلف بعضه نفى تزنيه من البيع جميعا او بقا
 الجميع او الحاق كل جزء باصله او جدا وحدها الاول الصدق عدم قيامها الذي هو شرط تقديم قول
 البائع ولو اخرج بعضه فان بقي الثمن وان التخليص فالعين قائمة والا فوجبان وعدم اوجه لعدم
 صدق القيام عرفا فان ظاهره انه خص من الوجود ولو اختلفا في تعجيله في الثمن فقد ارجل على تعجيله
انقضاءها عليه في اجماله وشرط من اوجبه من البيع كلف البائع لاصاله عدم ذلك كله وهذا في
 على الغالب من ان البائع يدعي التعجيل وتقبل الابل حيث يتفقان على اصل التعجيل فلا ينفى خلافه
 هو الابل او طول الغرض فعلق بنا خيرة القبض قدم قول المشتري لأجل ذلكنا يقدم قول البائع لو اختلفا في قدر
 البيع لأجل ذلكنا ينبغي مثله في قدر الثمن بالنسبة للمشتري لولا التروية ولا فرق بين كونه مطلقا
 ومقينا كذا الثوب فيقول بل هو الآخر هذا اذا لم يتغير الاختلاف في الثمن كمنعك هذا الثوب بالثمن
 نقال بل هو الآخر بالعين والاقوى التحالف لا شرك بنا يمكن الاخذ به وفي تعجيل البيع كما اذا
 بعثك هذا الثوب نقال بل هذا بغير التحالف لا داعيا كل منهما ما ينفيه الا حركته لم يتحققا على امر مختلفا
 فيما زاد وهو شرط التحالف فحلف كل منهما مينا وقد على نفى ما دعه الآخر لا على اثبات ما دعه ولا ما
 بينهما فادخلوا بنفس العقد ورجع كل منهما إلى عين له او بدلها والباقي منها باليمين من ادعى

لان حلف كل منهما حيث لا يحكم له حيث لا يحكم له
 لا الاثبات

عليه اولا فان حلف الاول نكح الثاني وقضيا بالكل ثبت ما دعه باليمين من ادعى
 على اثبات ما دعه ثم اذا حلف البائع على نفى ما دعه المشتري بقى على حكمه فالك في الثوب في يده والا
 اخرج من يد المشتري واذا حلف المشتري على نفى ما دعه البائع وكان الثوب في يده لم يكن البائع ملطفا
 به لانه لا يدعيه وان كان في يد البائع لم يكن له التعريف فيه لا غير ذلك كونه للمشتري وله منه في قوله
 فان كان وقضى الثمن رده على المشتري وله اخذ الثوب فصالحا وان لم يكن قضى الثمن اخذ الثوب

قصدا ايضا فان زاد قيمة هذا لا يغيره احد في بعض نسخ الاصل وقال السمعاني مختلف
 السماع كما يختلف الثمن بغير عيب في بعض النسخ المقررة على المصنوع وحيث يتجلى سيطر العقد حسن
 اى حسن التحالف لا من اصله فاما الثمن المنفصل المختلف بين العقد والتحالف للبايع واما البيع فيكون حيث
 لم يتعين نعم لو قيل في مسئلة الاختلاف في قدر الثمن فوجه حكمنا بالبيع واختلافها في شرط مفيد تقدم
 مدعى الصحة لانها الاصل في قدر ثبات السلم ولو خلف الورثة لول كل وارث ثم لم يورثه فيخلف ورثة
 البايع لو كان الاصل في قدر البيع الاصل في قدر المخرج قيام العين ورثة المشتري منع منها
 وقيل بتقديم قول ورثة المشتري في قدر الثمن مطلقا لانه الاصل وانما خرج عنه مورثهم بالبيع فيقدره على ورثه
 لمخالفة الاصل ولم وجع ان قيام الارث مقام المورث مطلقا لانه مورثه ولو قلنا بالتلف
 ثبت من الورثة قطعا **انما** الطلاق الكلي والوزن والنقد ينصرف الى التعاقد في بلد العقد
 لذلك لم يبيع ان يثبت ان تعدد الاغلب استمالا واطلاقا فان اختلفا في ذلك ففي ترجيحهما
 نظر ويمكن وجوب المعين كما لو لم ينفذ في تساوت في استمال المبيع انما هو التبعين استمالا
بموجب سيطر العقد المذكور مع عدم التبعين ووقع انفذت سلطة
 الترجيح بدونه واختلاف الاستراض لو لم يعين بطل البيع لما ذكره وجوه اعتبار المبيع بالكيل والوزن
 او النقد على البايع لانه اصله وبعث الثمن على المشتري وجوه الدلالة على الامر ولو اراه قال لو ان
 كان مراد كل منهما الماكسة مع دلو اراه تولى الطرفين الايجاب والقبول فكلهما جرة واحدة بالقياس
المراد كل الماكسة فثبت من وجود الدلالة الماكسة مع ذلك فيقال العينة لانه لا يصفى بغير
 سواء اقترنا ملاحقا ولو منعنا من تولى الطرفين من الواحد منع احدا جرتين لكن لا يتجسس كلام انما
 انه لا يجمع بينهما الوحد عليه لانه قد غلب من برى حوازة بل المراد ان يجمع بينهما لعل واحد وان امر
 البايع بالبيع والمشتري بالشراء بل لاجرة واحدة عليها او على احد ما كلفه ولا يضر الدلالة
 بالقياس بينهما من الامتداد بالفرط والمراد به ما يشتمل القدي مجازا او اثره كالحليف على عدمه
 لادعى عليه القرض لانه اذن فيقبل قوله في عدمه فان ثبت القرض في حقه ونقض القيمة حلف على

فان بناه وكان امران كونه يعمل به منطلق
 بطرفين لا يجلين فلا يخفى الاجرة واحدة سلطة

مقدار القيمة لو خالفه البائع فادعى انها اكثر مما عرفت به لاقط البرئة من الزيد ولان في التوقيط
 اوجب الاتم كما يقبل قول الغاصب فيها على اصح القولين **خاتمة** الاقالة في البيع عند سوء الوعد
 بلفظ الفسخ ام الاقالة في حق المتعاقدين والشفيع والشريك الا لشفيعهما بسبب الاقالة حيث كانت على
 بيعها ثابت بها شفيع للشريك ختمها بالبيع وبني بقوله في حق المتعاقدين على خلاف بعض العلماء
 حيث جعلها سعة في حقها وبقوله والشفيع على خلاف اخرين حيث جعلها بيعا في حقها ووجه ذلك
 له بها الشفعة ولا تسقط اجرة الدال على البيع بها لانه اشتمل بالبيع السابق فلا يطله الفسخ الا
 وكذا اجرة الزمان والتمثيل ان القدر بعد صدق هذه الافعال لوجود سبب الاحتياج والبيع بزيادة
 في الثمن الذي وقع عليه البيع سابقا ولا نقيصة لانها في البيع ومعناه رجوع كل عوض الى ما كان فاقا
 شرط فيها بما لا يفتقرها فسد الشرط وفسدت بفسادها ووافر بين الزيادة العينية والحكمة
 كما لا نظار بالثمن يرجع الاقالة كل عوض الى ما كان ان كان باقيا ونماؤه المتصل بالبيع له اما المنفصل
 فلا يرجع به وان كان جملا لا يفضل في انما لم يكن ان كان مثليا او قيمة يوم التلف ان كان قيميا
 او تعدد المثل ولو وجده معيبا يرجع بارشده لان اجرة الوصف الفاعل في التلف والفاصل تقا
 وتقالين معا او متماثلين من غير فصل يعيد به او يقول احدهما اقله في قبيل الاخر وان لم يسمع
 وحتم المصنف في سنن لاكتفاء بالقبول الفعلي كما في **الدين** وهو قسمان **الاول**
 القرض بفتح القاف وكسرة وفضل عظيم والدرهم منه ثمانية عشر درهما مع ان درهم الصدقة عشرة
 قيل والسرقة ان الصدقة يقع في يد المحتاج وغيره القرض لا يقع الا في يد المحتاج غالبا وان درهم
 القرض يعيد فيقرض ودرهم الصدقة لا يعود واعلم ان القرض لا يتوقف على قصد القرض ومطل الشوب
 يتوقف فليس كل قرض تبرع عليه ثواب بل كل الصدقة فان القرض معتبر فيها فطلاق كون درهم
 ثمانية عشرة اما مشروط بقصد القرض او تفصل من ابدع من غير حساب الثواب باسطة الوجهين وقد

في التواضع والبرهان
 في القرض سلك

يقع القبض على كثر من فاعل المهر من غير سائر القصة كما يكون في القرض الى ايجاب قبضه او قبضه
او استغفار بالتصرف فيه او ملكا او سلفا كذا هذا وانما هو عليك عوضه مما اذكي في المعنى لا من
العقد واما جازية وهي تخرج في لفظ لا تسمى بما افاد معناها وانما يحتاج الى التسمية عليك عوضه ما عدا
القبضه الا في فاتها صرح في معناها في القصة الى انصاف امر اخر في قول المقرض قبضت شيئا مما اذكي في الرضا
بالايجاب وتقر في حق الاكتفاء بالقبض لان ربحه الا اذن في التصرف وهو حسن حيث اياه
التصرف اما افادة الملك المترتب على صحة القرض فلا بد على ما استدل لا يرد في اليه ولا يجوز ان يرفع
للمنفذ عن قرض من غير تعاقب فلا يغير الملك لشرطه سواء في ذلك الودي وغيره وزيادة العين والمنفعة في الشرط
الصالح عوض الكسرة خلافا لاي اصطلاح اجماعي وجماعة حيث جوزوا له المفرد من النفع متنا والاروا
لاندل على مظهرهم وظاهر اعطاء الزائد للبيع دون الشرط ولا خلاف في بل لا يكره وقد روي ان
القرض بكذا فربما لا ربا عيا وقال ابن جرير انهم قضا وانما يصح اوضاع الكمال على وجه يرفع عنه كبحر
في المال واراد كمال المتعاقدين معا بما لا يصد الى انقضاء القابل كمالا يتساوى اجزأه في القيمة والمنفعة
وتتقارب صفاته كالحبوب والادمان تمت في الذمة منه وما لا يتساوى اجزأه كما يحسن في قيمته
يؤم القبض لانه وقت الملك وهاهنا القبض عليك المقرض القرض غايته لا تصرف قبل لا يرفع للملك
فيمنع كونه شرطه والادوار وفيه منع بتقييمه للملك على ان يكون في ذمة المالك وهو من حال العقد انما
وحيث قلنا ملكه بالقبض فلا رد منه مع وجوده وان كره المقرض لان العين لا يصح كونه من
امواله واسحق يتعلل بغيره في غير هذه القضا ولو قلنا بوقت الملك على التصرف في دفع العين
مع طلب كمالها وممكن القول بذلك وان ملكها بالقبض بناء على كون القرض غايته جازية او من شأنه
رجوع كل عوض الى المالكه اذا افسح كالمهنة والبيع بخيار ولا يلزم استصحاب الاجل منه والماله ولا غيره لانه
جازية فلا يلزم ما يشرط فيه اسما فالشرط بخبره نعم لو شرطه اجل القرض في عقد لازم لزم على ما سبق

يقول المقرض انما اذا اطلع عليه
بما في القرض من غير ان يتحقق ذلك
اذا رخص له كونه اسما بعد ذلك
تكون في حقه كونه نهائيا

البيع المهر من غير سائر القصة كما يكون في القرض الى ايجاب قبضه او قبضه
او استغفار بالتصرف فيه او ملكا او سلفا كذا هذا وانما هو عليك عوضه مما اذكي في المعنى لا من
العقد واما جازية وهي تخرج في لفظ لا تسمى بما افاد معناها وانما يحتاج الى التسمية عليك عوضه ما عدا
القبضه الا في فاتها صرح في معناها في القصة الى انصاف امر اخر في قول المقرض قبضت شيئا مما اذكي في الرضا
بالايجاب وتقر في حق الاكتفاء بالقبض لان ربحه الا اذن في التصرف وهو حسن حيث اياه
التصرف اما افادة الملك المترتب على صحة القرض فلا بد على ما استدل لا يرد في اليه ولا يجوز ان يرفع
للمنفذ عن قرض من غير تعاقب فلا يغير الملك لشرطه سواء في ذلك الودي وغيره وزيادة العين والمنفعة في الشرط
الصالح عوض الكسرة خلافا لاي اصطلاح اجماعي وجماعة حيث جوزوا له المفرد من النفع متنا والاروا
لاندل على مظهرهم وظاهر اعطاء الزائد للبيع دون الشرط ولا خلاف في بل لا يكره وقد روي ان
القرض بكذا فربما لا ربا عيا وقال ابن جرير انهم قضا وانما يصح اوضاع الكمال على وجه يرفع عنه كبحر
في المال واراد كمال المتعاقدين معا بما لا يصد الى انقضاء القابل كمالا يتساوى اجزأه في القيمة والمنفعة
وتتقارب صفاته كالحبوب والادمان تمت في الذمة منه وما لا يتساوى اجزأه كما يحسن في قيمته
يؤم القبض لانه وقت الملك وهاهنا القبض عليك المقرض القرض غايته لا تصرف قبل لا يرفع للملك
فيمنع كونه شرطه والادوار وفيه منع بتقييمه للملك على ان يكون في ذمة المالك وهو من حال العقد انما
وحيث قلنا ملكه بالقبض فلا رد منه مع وجوده وان كره المقرض لان العين لا يصح كونه من
امواله واسحق يتعلل بغيره في غير هذه القضا ولو قلنا بوقت الملك على التصرف في دفع العين
مع طلب كمالها وممكن القول بذلك وان ملكها بالقبض بناء على كون القرض غايته جازية او من شأنه
رجوع كل عوض الى المالكه اذا افسح كالمهنة والبيع بخيار ولا يلزم استصحاب الاجل منه والماله ولا غيره لانه
جازية فلا يلزم ما يشرط فيه اسما فالشرط بخبره نعم لو شرطه اجل القرض في عقد لازم لزم على ما سبق

في المهر من غير سائر القصة كما يكون في القرض الى ايجاب قبضه او قبضه
او استغفار بالتصرف فيه او ملكا او سلفا كذا هذا وانما هو عليك عوضه مما اذكي في المعنى لا من
العقد واما جازية وهي تخرج في لفظ لا تسمى بما افاد معناها وانما يحتاج الى التسمية عليك عوضه ما عدا
القبضه الا في فاتها صرح في معناها في القصة الى انصاف امر اخر في قول المقرض قبضت شيئا مما اذكي في الرضا
بالايجاب وتقر في حق الاكتفاء بالقبض لان ربحه الا اذن في التصرف وهو حسن حيث اياه
التصرف اما افادة الملك المترتب على صحة القرض فلا بد على ما استدل لا يرد في اليه ولا يجوز ان يرفع
للمنفذ عن قرض من غير تعاقب فلا يغير الملك لشرطه سواء في ذلك الودي وغيره وزيادة العين والمنفعة في الشرط
الصالح عوض الكسرة خلافا لاي اصطلاح اجماعي وجماعة حيث جوزوا له المفرد من النفع متنا والاروا
لاندل على مظهرهم وظاهر اعطاء الزائد للبيع دون الشرط ولا خلاف في بل لا يكره وقد روي ان
القرض بكذا فربما لا ربا عيا وقال ابن جرير انهم قضا وانما يصح اوضاع الكمال على وجه يرفع عنه كبحر
في المال واراد كمال المتعاقدين معا بما لا يصد الى انقضاء القابل كمالا يتساوى اجزأه في القيمة والمنفعة
وتتقارب صفاته كالحبوب والادمان تمت في الذمة منه وما لا يتساوى اجزأه كما يحسن في قيمته
يؤم القبض لانه وقت الملك وهاهنا القبض عليك المقرض القرض غايته لا تصرف قبل لا يرفع للملك
فيمنع كونه شرطه والادوار وفيه منع بتقييمه للملك على ان يكون في ذمة المالك وهو من حال العقد انما
وحيث قلنا ملكه بالقبض فلا رد منه مع وجوده وان كره المقرض لان العين لا يصح كونه من
امواله واسحق يتعلل بغيره في غير هذه القضا ولو قلنا بوقت الملك على التصرف في دفع العين
مع طلب كمالها وممكن القول بذلك وان ملكها بالقبض بناء على كون القرض غايته جازية او من شأنه
رجوع كل عوض الى المالكه اذا افسح كالمهنة والبيع بخيار ولا يلزم استصحاب الاجل منه والماله ولا غيره لانه
جازية فلا يلزم ما يشرط فيه اسما فالشرط بخبره نعم لو شرطه اجل القرض في عقد لازم لزم على ما سبق

ويحب على المديون نية التصاسوء قدر على اداءه ام لا بمعنى الغرم وان عجز على الاداء اذ اقدر وسواء كان
 صاحب الدين حاضرا ام غائبا لان ذلك مقتضى الايمان كما يجب الغرم على اداه بكل واجبه ترك
 كل محرم وقدر وديان من غرم على قضاء دينه اعين عليه وانه ينقص من معونه بقدر قصور نيته
 وعجزه عند دفعه والا ايضا به لو كان صاحبه غائبا يستميز الحق وسليم من تصرف الوارث فيه
 ويجب كين الوصاية به الى ثقته لانه تسليط على الغير وان قلنا بجواز الوصاية الاخرى في كتابة
 ولو جهل ومنه من يصدق به عنه في المشهور وقيل يتعين له فعله الا احكام لان الصلة تصرف
 في مال الغير غير اذنه ويضعف بانها احسان محض لانه ان ظهر ولم يرض بها ضمن له عوضها ولا
 فهي انفع من قضاء العين المفردة لمعرضه تلفها بغير تصرف المسقط لثقة الاقوى في تحيز
 الصلة والدفع الى احكامها ايقانه في يده ولا يقع فيه الدين المشترك بين شركين فصاعدا
 على المشهور بل احكام منه لها والشارع بالمشاهة وهو الهالك منها ويجوز ان يفتيه بان كل
 كل منهما صاحبه بحصة التي يريد عطافا صاحبه ويقبل الاخرى باء على صحة احواله من البرى وكذا
 لو عطل على ما في الذمم بعضها بعضا فاقا للصنف من ويح بيعه بحال وان لم يقبض من المديون فغير
 حالا كان الدين ام فوجلا ولا يمنع بعد قبضه حال البيع من صحة لان الشرط مكانه في الجملة لا
 البيع ولا فرق في بيعه بحال من كونه مشتملا بمضمونا على الاقوى لانه لا يخلو عدم صدق اسم الدين عليه
 لا يجوز لان بيع دين دين وفيه نظر لان الدين المبيع منه ما كان عوضا حاكمه دينه بتعقيل
 الباء به والمضمون عند التعديس بين وانما يصير دينه بعدو لم يتحقق الدين به ولا يملكه
 في بيعه بحال الفرق غير واضح ودعوى اطلاق اسم الدين عليه ان اراد قبل العقد فممنوع اذ
 فمشتك واطلاقاتهم لا عرفوا اذ ابيع فيقولون يا ع فلان مال بالدين مجاز يقصد ان الثمن في اتمه
 دينه بعد البيع ولو اعتبر هذا الاطلاق كما في مثله في حاله لم يقبضه خصوصا اذا اهل من غير حال

المراد منه ان الذمم مخرجها يكون للمكره
 فاعدا فرضه شركه موصوفة بدينين فصاعدا
 فاستبان ما قد كل مفر من مدوننا مثال
 احد زنا والالف منهما ساط

وزيادة عن قدره وتقصده الا ان يكون ربوياً فيعتبر المسوات ولا يلزم المديون ان يدفع الى الغير
الا ما دفع المشتري للبائع عدا رواية محمد بن الفضل الى الحسن الرضا ع ورواية اخرى
عن الباقر ع وانما اقر على الاول لانها صرح وعلى بضمونها الشيخ وجماعة ويظهر المصلي الى
وفي س لا معارض لها لكن المستند ضعيف وعموم الاول لا يدفعه وجعل ضمان مجاز الشبه للمبيع
المعاوضة وفساد البيع للربا وغيره فمكون الدفع ما ذواته من البائع في مقابلة دفعه وفي البا
لما كرهه الاقوى مع صح التبع لزوم دفع الجميع ويكسب براعة شروط الربا والقرف له ولو دفع
أخفق الثابت فاقامة وضع بن ادريس سراج الدين على عمر المديون استناد الاولين في تقسيم
حرمه المشهور الصحة مطلقا وعموم الاول لا يوجب الدق لا يملكه المسلم كما سحر واخبر زعم فمضى منه
دين المسلم مع قبضه ولو شاء به المسلم لا قوا الشارع له على ذلك لكن اشتراط استباره به كما هو مقتضى
الشرع فلو تظاهره لم يخرج من ثم بقيد الماضي لان الحرجي لا يفرض شي من ذلك فلا يجوز تأويله منه
ولا تحمل الديون الموجهة للمفسد على اهل خلافه لان مجتهد رجم انها تحمل على اهل البيت
وهو باطل مع وجود الفارق بفقر الورثة ان منعوا من القرف الى ان كل صاحب دين انما
يحتل المفسد لبقا وضمنه تحمل الديون الموجهة لاداءات المديون سواء في ذلك ان المسلم
الموجهة وغيرهما وعموم وكون اهل السلم بعضى تسلط من النفس واهل اجانية مع عدم الشارع للفق
الفرق بين اجنات لا يدفعه عموم النص ولا تحمل موبت المالك ون المديون المصل خارج منه
موت المديون فيبقى الثاني وقيل يحل استناد الا رواية مرحلة والتفصيل على موت المديون
وهو باطل للمالك استماع السلعة الى نقلها الى المفسدين من الحجر ولم يستوف عوضها مع وجود
مقدار فيها على سائر الديان في الفليس اذ لم يزد زيادة مقصده كالتمتع الطول فان زاد
ذلك لم يكن له اخذها لمصلحة على ملك الفليس فمشتغ اخذ العين بدونها ومعها وقيل يجوز اخذها

[illegible]

[illegible]

المتعلق بها وما يتعلق بذمة على تشارك الغرض المقر له جميعا بين المحققين دعوى الشيخ ره وتبعه العلماء
 في بعض كتبه المشاركة للجزء والعموم الاذن في مسماه بين غرضه والفرق بين الاقرار والشا فان الاقرار
 خيار عن حق سابق واكسحا انما يطل احدث الملك ولانه كالسنة ومعها لا اشكال في المشاركة
 وبشكل بان رد اقرار ليس لنفسه بل لمن غيره فلا ينافيه بغيره ^{في نفسه} قد قبلناه على نفسه الزايم بالبعد
 ومشاركة المقر له لغيره هو المانع من النفوذ للمرجع لسلطات الاقرار ^{في نفسه} لا يكون كالبينة مطلقا
 ثم لما خاره المصنف في موضع اختلاف بالوجه لا قبل السجرا بعد ان لا ينفذ مطلقا نعم كذا
 الا بلزم ذمته كاتفاقه في وجوبه تشارك لوقوع السبب بغير اختيار المستحق فلا يفسد كسائر الاعمال
ويعمل المعلن التعريف المبني على اعيان امواله التي في الغرض لا من مطلق التعريف ^{المصطلح} فخرنا ما لم ينفذ
 عن التعريف فماله مثل الفسخ كما لانه ليس بالبينة، تعرف بل بامره سابق على السجرا وكذا لو طرأ
 فيما اثره سابقا فله الفسخ، بل يعتبر جواز الفسخ العبطام كخود احوال الاقوى الشا نظر الى الصلح
 وان تختلف الحكمه في قبل تغير العبط في الشا دون الاول فرق المصروف بينهما بان اختيار ثابت اصل العقد
 على طرفين المصلحة فلا يقيد بها بجواز العيب في نظرتين لان كلاهما ثابت اصل العقد ^{المصلحة} على غير وجه
 وان كانت الحكمه المستقلة هي المصلحة والاجماع على جواز الفسخ بالعيب وان زاد القيمة ففقدان العبط
 ويشتمل التعريف على اعيان الاموال كان بعض غيره وما يتعلق بنقل العين والمنفعة وخرج به التعريف
 في غيره كالسكاح والطلاق واستيفاء القصاص والعفو عنه وما يقيد كالتأجيل والالتزام فيقول
 الرقيب وان منع منه بعد والمنا في عين وصيته بتدبيره فانما يخرج جان من الثالث بعيدا فله
 فخر في ذلك وسواء جائز او لا فخر على الغرض فيه ويباع اعيان امواله القابلة للبيع ولو لم
 كالمنفعة وجرت اوصول عليها وصفت العوض الى اثمان ما يباع ويقسم الغرض ان وفي الا ففلا
 شبه اموالهم ولا يدخر لمرحلة التي لم تحل حال القسمة ولو حل بعد قسمة البعض شارك في الباقي ^{بغير} وفي جميع
 فان القسمة قول ^{لا ينافي} لا ينافي في جازية الجازية

مثال

لا ينافي في جازية الجازية
 لا ينافي في جازية الجازية

اي وان كان ممنوعا لغيره فالتعريف
 قلنا انه جاز له ان يعرف انما حصل
 بسبب تصرفه في جاز لا ينافي في جازية
 اعيان امواله سقط

المال حرب ثانی الغربا بقية بونهم وجميع كل مناع على سيرة وجوب ما مع رجاء زيادة القيمة والا استجاب بان
 بعد فيه الشرط لا بد من ضبط القيمة ويجوز لو ادعى العسارى قيمة ما عرف الغريم او بالقيمة المطلقة على طين
 امره ان شهدت بالامر مطلقا او بتلف المال حيث لا يكون مختصرا في ضمان مخصوصه والا في اطلاقها
 على نفسها ويعبر في الاول مع الاطلاق على ما من امره بكثره من الحاطة وصبره على ما لا يصبر عليه واليسارة
 ان يشهد بانها تضمن النفع لا بالنفي الصرف بان يقول انه معسر لا ملك الا قوت يومه وشباب بدنه
 ونحو ذلك بل يتوقف ثبوت مع البينة مطلقا على الميمين قبال انما يحبس مع دعوى العسارى
 قبل اثباته لو كان اصل الدين بالمال كالتراض او عوضا عن مال كمن المبيع فلو اتفق الامر ان كان
 والا خلاف قبل قوله في العسارى بيمينه لاصالة عدم المال وانما يطلق المص استحالة على مقام الدين في
 الكتاب فاذا ثبت عساره على سبيله ولا يجب عليه الكسب لغيره تعاوان كان في عسرة فطرة الى سيرة
 ومن عليه السلام بطريق السكوني انه كان سكراني الدين ثم يظفر بان كان له مال اعطى الغرماء وان
 لم يكن له مال دفعه الغرماء فيقول صنعوا به شتم ان شتم وجروده وان شتم ستمعه وهو يدعي
 وجوب الكسب في وفاة الدين وحجاره ابن حمزة ره والعلامة في المحر ومنع الشيخ وابن ادرس للآية
 ولا صالة البراءة والاول اقرب وجوب قضاء الدين على القادر مع المطالبة والمكاتب قادر ولهذا اخرج عليه
 الزكركي وجه فهو خارج عن الآية وانما يجب عليه الكسب فيما لم يسهل عادة ولو هو حرة نفسه وعليه الزكركي
 وانما يحجر على المدين اذا قصرت امواله عن ديونه فمساوثة او زادت لم يحجر عليه اجماعا وان ظهر
 عليه امارات الفسار لكن لو طول له الدين فاتفق تحريمه كما حكم بين عصبه الى ان يقضي بنفسه بين ان
 عنه من ماله ولو بيع ما خالف اسحق وطلب الغرماء اسحق لان اسحق لهم غلايتيغ اسحاكم عليهم نعم
 لو كانت الديون لمن له عليه ولاية كان له اسحقا وبعضها مع التماس البقين ولو كانت لغيره
 لم يكن له اسحاكم ولا ولاية لانه لا يستوي له بل يحفظ عيان امواله ولو لم يمس بعض الغرماء فان كان بينهم

لا يلزم ان يدين نوال القيمة والادلة في نفي ان كان
 عليه الكسب من منع الشيخ ابن ادرس في السبيل
 في الجارة على الاطلاق حكاه على عدم
 كون الاثر من حيث القيمة او لا ولا يكون له
 الاصلين كذا في النكاح فخير

امر بعض الديون من الحكم عليه ولا يرد
 مثلاً مع ايمان بانه الغرماء كان الحكم بغير
 ايضا لو كانت الديون لمن عليه
 ولاية

في ماله ويريد جازا بغيره والافلا على الاقوى بشرط حلول الدين فلو كان كله او بعضه مؤجلا لم يجز لعدم
 المطالبة مع عدم لو كان بعضها حالا جاز مع قصر المال عنه والعاسر اربابه ولا يساع داره ولا خادومه ولا ثلثه
 ويعبر في الاول والآخر ما لم يتحاله كما وكفا في الوسط ذلك لشرف او عجز وكذا دابة ركوبه ولو احتاج
 الى المقدد استثنى كالمقعد ولو زادت عن ذلك احد الوصفين وجب الاستبدال الاقتصار على ما
 به وطاهر من الجديعها في الدين مستحب للغير تركه والروايات متطابقة بالاول وعليه العمل وكذا تجري
 عليه نفعه يوم القسمة ونفعه وجرى النفع ولو مات قبلها قدم كفته وتغير منه على الواجب سطا على من
 عادة وفوته تجيزه وهذه الاحكام استطرد ما في كتاب الدين لمناسبة وان حوت العادة ختصاص
 انفس سبابه عاينه لادراج الاحكام بسبيل **الخصار القسم الثاني** دين العبد نفسه على العايب
 من توليه ذلك دون الامة ولو ابدله بملوك كعبره غيره عم لا يجوز له التصرف في اي في اليد
 بان يستدين لانيها استدانه وان كان حكمه كدخوله في قوله ولا يفيديه من الاموال بالاذن السيد
 سواء قلنا بملكه ام اعلناه فلو استدان باذنه او اجازته فعلى المولى ان يعقده قبل يتبع برجع
 استدنا الاروايه لا تنهض حجة بما خالف القواعد الشرعية فان العبد ثمرة الوكيل والنفاذ على نفسه
 وتجارت باذن المولى انفاق المال للمولى فيلزمه كما لو لم يتفق وان كانت استدانه للمولى فهو قوله
 واحدا ويقدر المملوك في التجارة على محل الاذن فان عين له نوعا او مكانا او زمانا معين وان اطلق
 تجزؤ ليس له الاستدانة بالاذن في التجارة لعدم دلالتهما عليها الا ان يكون لضرورة كتنقل لبيع
 وحفظ مع الاستسكان فيلزم ذمة لو تعدى الماذون لطلقا او شرعا ولو تلف ببيع به بعقبة وسارة
 على الاقوى والاضاع ولو كانت عبية باقية رجح لا ما كنه لفساد العقد وقبل بيع في العبد محجلا استدنا
 الاطلاق واية ابي بصير وحلت على الاستدانة للتجارة لان الكسب في فاد الم طرفة فله لا يبيع ماله
 والاقوى ان استدانه لضرورة التجارة انما يلزم مما في يده فان قصر استثنى في الباقي لا يلزم

المولى من غير ما في يده وعليه تحمل الرواية ولو اخذ المولى ما اقتضته الملوك بغير اذنه او ما في حكمه مخبر
المقرض من رجوعه على المولى لترتب يده على ما له مع مساو المقرضين اتباع العبد بعدن
واليسار لانه كالفاسد ثم ان رجوع المولى قبل ان يعق الملوك لم يرجع المولى عليه لانه ثبت
له في ذمة عبده مال وان كان بعده وكان اخذ المال المأبى له فرجع المولى على الملوك ايضا
لقرضه وان كان قد غره بان المال لم اتجه رجوعه عليه لكان المقرض وان رجع المقرض على العبد
عقده ويساره فله الرجوع على المولى لاستقرار التلف في يده الا ان يكون قد غر المولى فلا رجوع
عليه **كتاب الوهن** وهو وثيقة للدين والوثيقة تعني بمعنى المفعول اي موقوف على
الدين التي فيها لفظ من الوصف الى الامة كانه بحقيقة لا لا يشك في عدم المطابقة المعنى
والسجدة في التذكير والتأنيث والى بالدين مع فاعل غير نفسه لانه لا يهن جنس من الدور عتبار
في التعريف وفي بعض النسخ الدين المهن ويمكن خلاصته كشفا بصاحب الدين او من له الوثيقة عن
ان ياخذ المهن في تعريفه والتخصيص بالدين اما يعني على عدم جواز دخول الزين عليه غيره وان كان
كالعصب لكن فيه ان المص قال يجوز الزين عليه وعلى ما يمكن تطرق ضمنا كالمبيع وثمة احتمال في
البيع باستحقاقها ونقصا قدرها او ان الزين عليها انما لا يتحقق الدين على تقدير ظهورها استلزامها
او تقدير العين وفيه يختلف مع انه ينبغي بحاله فلا يكون دينا وفيه على تقدير عدم ضمانه لا المهن
امكان الوثيقة بدون الزين انما لوديقه والعارية مطلق وضع اليد فيه خذ مقامه عند حدود المدة
الدين وهو وثيق في الجملة ويقصر الزين الى ايجاب قبول كغيره من العقود والايجاب ينسب
او وثقتك بالتعريف وارثتك بالضرورة او هذا من عندك او على ما لك او وثيقة عندك او خذ
على ما لك او بما لك او اسكنه حتى اعطيك ما لك بقصد المهن وشبهه مما ادى المعنى وانما لم يخبر
بذا العقد في لفظ كالعقد والازمة ولا في المعنى لانه جاز من طرف المهن الذي هو المقصود الذي

منه فثبت جانب كائنه مطلقا وجوز له المصنف من غير العتية فالتكثير وكفى الإشارة في الخبر ان كان
عارضاً او الكتابة معها اي مع الاشياء ما يدل على نفيه لا مجرد الكتابة لا كان العتية او اراده امر آخر
فيقول الميرزا فثبت وشهد من الالفاظ الدالة على الرضا بالاجاب في اعتبار المعنى والمطابقين لا يجاب
والقبول وجهان واولى اسماز من وقوعه ممن ليس لازم من طرفه بشرط دوام الرضا بمعنى عدم
توقيته بمدة ويجوز تعليق الاذن في التصرف على انقضاء اجل او طلاقه فيستلزم عليه من حين القبول
والقبض ان اعتبرناه فان ذكر اجلا للتصرف اشترط ضبطه بالاجل الزيادة والنقصان اما لو شرط
للمرئ بطل العقد ويجوز شرط الوكالة في حفظ الرضا وبعبارة اخرى في التين للمرئ وغيره
والوصية له ولو ارشاد على تقدير موت الرضا قبله وانما يتم الرضا بالقبض على الاقوى لاية والروا
ومعنى عدم تماميته بدون كونه بغير السبب للزوم من قبل الرضا من قبضه في الية بالنسبة الى المتعبد
وقيل يتم بدون ذلك وضعف سند الحديث ومفهوم الوصف في الآية وشروطه بالتصرف فيها وعدم
الكتابة رسدا الى كونه للارث ووثيقه كون استدامة العتية لغيره بشرط قبض المرئ لجواز كونه
الرضا منه وهذا اقوى وعلى اسراطه فلو جرح الرضا من اومات او اعمى عليه او رجع فيه قبل قبضه
بطل الرضا كما هو شأن العقود ايجازة عند عرض هذه الاشياء وقيل لا يطل للزوم من قبل الرضا من مكان
كما لازم مطلقا فيقوم عليه مقامه لكن راعى في المحن من حيث كان يخطئ الى الزامه بان يكون الرضا
شرطا في بيع تصرفه بقبضه والا ابطاله ونصنف بان لزومه على القول بشرطه بالقبض فثبت جاز
مطلقا في بطل كالهبة قبله ولو عرض ذلك للمرئ فاولى بعدم قبوله منه ولو قيل في طرف الرضا
فالاقوى عدمه مناه الفرق تعلق حق الورثة والعرض بقبول الرضا من ماله بسخاء وموت الرضا
فان الدين يبقى فيبقى وثبته لعدم الثباني وعلى هذا لا يجبر الرضا على الاقباض لعدم لزومه بعد
الاتان يكون مشروطا في عقد لازم فيبقى على القولين ولا بشرط دوام القبض لان بيعه عقد الاطلاق

اراد شرط القبض في اللزوم او ان عتية
عدم القبض لا يثبت كغيره فان اللزوم
بدون الاقباض لا يقتضي القبض من
سلط

والقولان في لزوم الرضا في العقد لازم
او كونه شرطاً للعقد في عقد سلط

فلما عاوده الى الزمان بغير موضع فاق يسأل الزمان بالذين لهم اقرار العقل ان ان يعلم كذا
 لما لو قال بيمينه اليوم داري التي بالسجادة بها بالشام واقبضه اياها فليقبل لانه محال عاده بناء على اعتبار
 وصول اوس بغير مقامه الى الزمان في حقيقة فلما دعي بعد الاقرار بالقبض المدا على الاقرار والاشهاد
 عليها فاقته لرسم الوثيقة هذا من بعد ذلك اذا ما خال ان تحقق القبض سمعت دعواه لجرمان العاة
 بذلك فله خلاف المهرن على عدما وانه وقع موقعه هذا اذا شهد الشاهدان على اقراره اما لو شهدا
 على نفس الاقبض لم يسمع دعواه ولم يوجب اليقين كذا لو شهدا على اقراره فانكر الاستدلال لا يكتفي
 للشهود ولو ادعى الغلط في اقراره واظهرنا ولا يمكن فله خلاف المهرن لنفاذ الاطلا على الاقوى
 ولو كان الزمان بعد المهرن فهو قصص لصدق كونه رينا مقبوضا ولا دليل على عيبه عند العقد
 واطلاق الجنا يقتضي عدم الفرق بين المقبوضين في غيره كالتعصوب به صرح في سن والوجه واحد
 وان كان متبعا عن القبض لانه في غير العادة غير مفسد وقيل لا يكفي ذلك لانه على تقدير عيبه في
 التزوم ركن خلاصة المنه عن منه وانما لا يقتضي النفاذ حيث يحل الاركان ولهذا لا يقيد بغير
 بغير اذن الزمان وعلى الاكتفاء لا يقتضي اذن جدي في القبض ولا الى معنى ان يكون تبيده ليقضي
 قبله فاعبار اخر يحصل للحال والاصل من سلطان في مطلق القبض السابق وقيل في غير الصحيح لان
 منه ما وقع بعد الزمان وهو لا يتم الا باذن كالمبذول والا فانه يستدعي تحصيله ومن ضروريه ان
 زمان فهو ان عليه المطاوع الزمان لا التزام لكن بدولة المطايع في نفسه لا فضا الى تحصيل الحال
 الا مثال فيقول الزمان فيضعف من اعتبار المقيد بالعبء بل الاعم وهو اصل الزمان المدلول عليه
 من توافقه ومقداره فيلزم من عدم سبب استفاذه نعم لو كان قبضه بغير اذن توجه سببا لعملا
 وعلى تقديره فانما ان تحقق ما يريد من قبل المالك على الاقوى ولو كان الزمان عا فله
 من اذن الشريك في القبض ارضاه بعد سوا كان مما قيل ان لا يترامه التصرف مال الشريك هو

بأنه زنا فاع
 ذلك حصول
 فان التحصيل

المستوعب خلاف الشئ حيث اجازته كانت مجتبان عن الزوال الذي في بيع كذا لو اعماه او فاه منها الفرق
واضح ولا ريب ان الحق مطلقا من مسلم وكافر عند مسلم وكافر لا شبهة في عدم ملكه ولو دون بالملك الزمان ولو
ملوك لغيره وقت على الاجازة من ملكه فان اجازته مع الشهرة الاقوال من كون عقد الفصول موقوف على مطلق فان
روده بطلان الاستعارة للمرجح ثم ان سوغ له الملكات الزمان كيف شاها جاز مطلقا وان اطلق في جواز غير
كما لو علم او المنع للغير ولو ان اختار او الهام في حق على الثاني فلا بد من ذكر قدر الدين وجبته ووجوبه
او تاجيله وقد راجع الاصل فان شغل كان فضوليا الا ان يربح على الاقل فيجوز بطريق اهل الجواز الرجوع
في العارية ما لم يربح على بالال ويزن بعقد الزمان فليس للرجوع منها بحيث يفسخ الزمان وان جاز
له مطالبة الزمان بالثمن عند استحقاقه ثم ان فكه رده تا ما يربح فيضمن الزمان لو تلف وان كان
تعرض او سبب ان يثبته يوم التفت ان كان قريبا هذا اذا كان التفت بعد الزمان اما قبله
فالا تولى ان يغيره من الاعيان المعقودة على تقدير بيعه فالا لازم لما كنه منه ان يبيع ثم المثل ولو بيع بازيد
المطالبة بما يبيع به وبيع من الارض احكامه كالمنقولة عترة والى صالح الامام اهلها على ان يكون
ملك المسلمين وضرب عليهم اخراج كما يبيع بيعا متعلا بالثمن والسجرا لا منقولة ولا ريب ان الطير في الهواء
لعدم امكان قبضه ولو لم يشترط المكن اجاز لا مكان الاستيفاء منه ولو بالقبض عليه الا اذا احتج
كالحكام الا على قبض لا مكان قبضه عادة ولا التفت في الماء الا اذا كان محصورا متناهيا حيث لا
قبضه عادة ويكون العلم به ولا ريب ان الحق عند الكافر والعبد المسلم لا يقضاه الا يستأن عليه فاد
على بعض الوجوه مبيع وسخه الا ان يوضع على مسلم لا نفع السيل في ذلك ان لم يشترط بيعه لم
لا تخرج لا يستحق الاستيفاء من قيمة المبيع الملكات او من بايره او اسحكم مع تعذره ومثله لا يحد
سبيل لتحقيقه وان لم يكن هناك ربح ولا ريب ان الوقت لتعذر الاستيفاء استحق منه بالبيع وعلى التفت
جواز بيعه بوجه يوجب ثمنه لملكه يكون وقفا فلا تخرج الاستيفاء منه مطلقا نعم لو قيل بعدم

ووجه فاقته بدله امكن منه حيث يجوز بيعه ببيع الرهن في رهن ايجار بقوت الثمن في القرض وان لم يكن مستقرا
وان كان ايجار للبيع لا فقال المبيع الى ملك المشتري العقد على الاقوى لان تصرف البيع يقتضي ترتيب اثره ولو ان
السبب له هو العقد فلا تخفف عنه السبب على قول الشيخ بعدم انتقاله الى ملك المشتري اذا كان ايجار للبيع
اولها ابيع الرهن على الثمن قبل انقضائه ويبيع من العبد المرنه ولو عن طرفة لانه لم يخرج به اجماع المالك
وجبت له لان حكر من المريض المايوس من بره ولو كان مرته اولها فالأصح عدم فسخه مطلقا
وقول توبه واجبا مطلقا عدا وخطا بقاء المايه وان استحق القتل ولو اوز العفو ثم ان قتل بطل الرهن
والفداء مولا او عفا الوالي بقي رهنا ولو استرق بعضه بطل الرهن فيه حتى ولو كان من المورث في
الخطأ التام بالعدا وجهها كالبيع فان حذر المورث عن فقه قدمت ايجار له لسبقها ولتعلق حق المصلحة
بالرقبة ومن ثم لو مات ايجار لم يلزم السيد بخلاف الرهن فان حذر لا يغير رهنا بل يشاركه فيه الرهن
ولو رهن ما يتسارع اليه الفاضل الاجل بحيث لا يمكن اصلاحه كتخفيف الغنم الرطبة بشرط بيعه ومن ثم
فيبيع الرهن ويحل ثمنه رهنا فان اشفع منه رفع الرهن امره الى الحاكم لبيعها دياره فان تعدد جاز
له البيع دفعا للضرر والسجح ولو اطلق الرهن لم بشرط بيعه ولا عقد حل عليه جميعا بل يحق من كونه حائلا
الرهن صالحا وقيل بطل العدم اقتضا اطلاق السجح وعدم صلاحته لكونه رهنا على الدوام فهو
قوة الهاكك وهو ضعيف لكونه عند العقد مالا تاما وكما المشاع مبيعة على تقدير ارضاء فيه صيانة للمال
جابر لقضائه واخر بقوله قيل الاجل على لو كان لانفسه لا بعد حله بحيث يمكن بيعه قبله فانه لا يمنع ذلك
لو كان الدين حالا لكان حصول المقصود منه ويحب على الرهن التسعي على بيعه باحد الوجه فان ترك
مع امكانه ضمن الا ان ينياه المالك فيقضي الضمان ولو امكن اصلاحه بدون البيع لم يجز بيعه بدون ان
ومرته اصلاحه على الرهن كنفه ايجار واما المتعاقدان فيشترط فيها الكمال بالبرع والعقل والرشد والاعمال
وجواز التصرف برفع ايجار عنها في التصرف المالي ويصح رهن المال الطفل للصبي اذا اقرق الرهن

لنفقته واصلاحه على ما يمكن من شئ من مال اعمه او لم يمكن لتوقفه على الزم وحسب كونه على يد نفسه يجوز ايداع
منه وكذا يصح اخذ الزم له كما اذا اسلف له من ظهور الغبطه او خففه على ماله من غرق او من غرق او من غرق او من غرق
بهذا يجوز بالعلم والمقصود منه الوجوب فيكون الزم مساويا للجن او زايدا عليه يمكن استيفائه
منه وكونه بيد الولي او بيد عدل لقيم التوثيق والاشهاد على اسحق لم يثبت عند صحة العادة فلا فصل
بعضه من ضمن الامكان ولو تعذر الزم منها وهو في موضع اخوف على ماله او فرض من نقه
عدل غالبا لكنه اتفقت الفسخ واجمع بين العدل والثقة بايد او حاول تفسيره بالعدل لو ردد
كثيرا في الاجازة وكلام الاحكام تحتها لما هو اعم منه ووصف الغلبة للتبعية على ان العدالة لا يعبرني
نفس الامر ولا في الدوام لان عروض الذنب ليس بقاوح على بعض كما عرفت في باب الشهادات
والمعسر وجودها غالبا واما اسحق فليس شرط ثبوته في الذمه اى استحقاقها وان لم يكن مستقرا
كالقرض فثمن البيع ولو في زمن اختيار والدية بعد استقرار اجباية وهونها وما الى الحد
الذي لا يتغير موضعها لا قبله لان ما حصلها في معرض الزوال لا يتقال الا غير ثم ان كانت
حالة لازمة للجاني كشبه العمد جاز الزم عليها وفي الخطا المحض لا يجوز الزم عليها قبل اكمل
لان المستحق عليه غير معلوم او لمعتبر من مذهبهم عند حلولها جميعا للمشرط بخلاف الذين الموقوف
لاستقرار اسحق المستحق عليه يجوز الزم من عند اكمل على قسط وهو الثلث بعد دخول
حول من الثلث وما الى الكتابة وان كانت مشروطة على الاقرب لانهما لازمة للمكاتب مطلقا على
الاصح والقول الاخر ان المشرطة حائرة من قبل المكاتب لم يجرى فيها ولا يصح الزم على مالها
لان قضاء فائدة اذ لا سقاطه متى شاد وهو على تقدير تسليمه غير نافع منه كالزم على الثمن
في مدة اختيار وفي قول ثالث ان المشرطة جائرة من الطرفين والمطلقة لازمة من طرف السيد
خاصة وتوقف عدم صحة الزم ايضا كالسابق وما الى ايجاله بعد الزم وثبوته في الذمه حلالا

وان شئ فيه لانه لا يستحق ثبوتها منه الاتباعه وفيه يجوز بعد الشروع لانه يؤهل للالتزام كالمشتري في مدة الخيار
وهو صحت الفرق واضح لان البيع كلف في لزومه القاعده على حاله فيقتضى المدة والاصل عدم العمل بحاله
ولا بد من إمكان استيفاء الحق من المبيع قبل القاعده المطلوبة من التوثيق ففلا يصح الزم على منفعة المبيع
عينه مدة معينة لان تلك المنفعة خاصة لا يمكن استيفاءه الا من العين المخصوصة حتى لو غلبت
الاستيفاء منها بوقت ونحوه بطلت لاجل فلو آجرت في الذمه جاز كما لو استأجره على تحصيل خطه
ثو بنفسه وبغيره لا مكان استيفاءه لاح من الزم فان الوجوب يفسد المنفعة على ابي جده تعين بيع
زيادة الدين على الزم في اذا استوفى الزم بقية الباقي منه متعلقا بذمته وزيادة الزم
على الدين في فائدة شدة الوثيقه ومنع الزم من التصرف في المجموع فيكون باعنا على الوفاة كما
تلف بعضه منبني الباقي حافظا للدين واما اللواتي في **الاولى** اذا شرط الوكالة في الزم
لم يملك غزله على ما ذكره جاعته منهم لعدم لان الزم لزم من جهة الزم ان هو الذي شرطها
على نفسه فيلزم من جهة ويضعف ان الشرط في الالتزام يوجب جواز الفسخ لو اخل بالشرط لا وجوب
الشرط كما تقدم من ان الشرط في العقد لازم بقلبه جائزا عند التصديق وجامع في انما يفيد اخل
الزم بالوكالة تسلط الزم على فسخ العقد وذلك لا يتم في عقد الزم لانه دفع ضرره بغير راقوى
وانما يظهر القاعده فيما لو كان الزم شرطها في عقد لازم كبعض لو فسخ الزم بالوكالة ففسخ الزم
البيع المشروط بالزم والوكالة ان كان هناك بيع مشروط فيه ذلك والافات الشرط على
الزم بغير فائدة ويسهل ما تقدم من وجوب الوفاة بالشرط على منقضي الامر خصوصا فيما يكون العقد
فيه كافي في تحقيقه كالوكالة على ما حقه المص من انه يصير كجزء من اكمال القبول لزم حيث يلزم
ولما كان الزم لزم من جهة الزم في الشرط من قبله كذا خصوصاً انما فان فسخ المشروط
وهو الزم ان اذ لم يكن في بيع لا يتوجه لانه يتردد ضرراً فلا يتردد فسخها وان كانت جائزاً بغير

لا تهاجم صارت لازمة بشرطها في التزام على ذلك الوجه ان يشترط يجوز للمؤمن بقية من بعض اذ كان
في البيع في بولي طرفي العقد لان العرض بيع بين المثل وهو حاصل وخصه بغير المشتري لغاية حيث لم يجر
وربما قيل بالمنع لان ظاهر الكمال لا يتناول له وكذا يجوز سعه على ولده بطريق اولي وقيل لا وهو مقدم
على الغرض ما كان الرأب من ايم مستمرا فليس كان ام لا سبق تعلق حقه ولو اعوز الزين ولم يفت
ضرب بالباقي مع الغرض على سبب ان لا يشترط يجوز لاحد ما يتصرف فيه بالتفاهع ولا فعل ملك لا
غيرها اذ لم يكن المرتهن وكذا لا الجاز له التصرف بالبيع والاستيفاء خاصة كما هو لو كان له دفع
كالدابة والدار وجراهما واما اجرة احكامه وفي كون الاجرة رهنه كاهل قولان كما في النماء
المختصة مطلقا ولو احتاج الى مونة كمن اذ كان حيوانا فعلى الراهن مونة لانه ان كان كان في
يد المرتهن وبذلك الرأب من امره بها انفق ورجع بما غرم والاشارة فان اتفق العقد
استيدانه لغيره ونحو ما رفع امره الى احكامه فان تعذر انفق بغيره الرجوع واشهد عليه لثبوت استحقاقه
بغيره وان لم يشهد فلا توى قبول قوله في قدر المعروف منه بمئنة ورجوعه بغيره
المرتهن به باذنه على وجه العوض وبدونه مع الاثم لزومه الاجرة او عوضا لما خود كما للدين نصا
ورجع ذو الفضل بفضله وقيل يكون النقص في مقابل الركوب والدين مطلقا استنادا الى رواة
حملة الاذن في التعريف والاتفاق مع تساوي السحقين ورجح في جواز الانتفاع بما ينجم
قوة على المالك عند تعذر استيدانه واستيدان احكامه وحسن ان لا يجره المرتهن استقلال
ماله ليعفاء اذ لم يكن وكذا لو خاف جحد الوارث ولا يثبته له على اسحق اذ القول قول الوارث يقع
في عدم الدين وعدم الزين لو ادعى المرتهن الدين والزين والمرجع في اسخوف الى القرائن
لانظر الغالب تجرده وكذا يجوز له ذلك لو خاف جحد الزين ولم يكن وكذا لو كان له مئنة
عند احكامه لم يجز له الاستقلال بدون اذنه ولا يلحق بخوف الجحد حيث لا يمين له لو عرف لعدم

الحق

الشرع بتعيين الصادق وان كان كونه تعيينا لاول المنفعة لرباع احد ما يدون الاذن توقف على ما
اظهره فان كان البائع الراهن باذن المهرن او اجازته بطل الزين من العين والشئ الا ان يشترط ان يكون
رهنه سواء كان الدين حالاً ام مؤجلاً فيلزم الشرط وان كان البائع المهرن كذلك في الشئ رهنه على الشئ
رهنه وليس له التصرف فيه اذ كان حصة مؤجلاً الا ان يحل ثم ان وافقه جعنا ومفاسد والا كان
كالرهن وكذا عتق الراهن توقف على اتمام المهرن فبطل برده ويلزم باجازه او سكوت الى
فك الزين باحد سببه وقيل يقع العتق باطلا بدون الاول السابق نظراً لكونه لا يقع مؤجلاً
لا اذ عتق المهرن فان العتق باطلا قطعاً متى لم يستوفى الاذن اذ عتق الا في ملكه لم يستوف
وكان العتق عن الراهن باطلا قطعاً ولو كان عن المهرن صحيحاً ايضا وقيل ملكه لا العتق من البائع
الصحة المقررة بالاذن كغيره من المأذونات ولو وطها الراهن باذن المهرن او بدونه وان
فعل محرراً صار كمولد مع الاجال لانها لم تخرج عن ملكه بالرهن وان منع من التصرف فيها
ومدته في شرائط البيع جواز بيعها كسحق المهرن على الاستيلاء المانع منه وقيل يتحقق شرط
للزمن عن بيع اتمات الاولاد المتأولان بطلاقه هذا الفرد وقيل ثالثا بحسار الراهن سببا
وسيارة فلهذه القيمة ويكون رهناً جمعاً بين استحقاق المهرن وفي بعض تحقيقات تفصيل
وهو بيعها مع وطية بغير اذن المهرن ومنعه مع وقوعه بونه وكيف كان فلا يخرج عن الزين باطل
ولا يجبل بغير البيع مادام الولد لانه مانع طارفاً من بيعه من الزوال المانع ولو وطها
المهرن فهو زان لانه وطى امره بغير اذنه فان اكرهها فعليه العشرة ان كانت بكر والا تكن
فصفه للزواني والشهرة وقيل مهر المثل لانه عوض الوطى شرعاً والمهر في بعض حواشيه قول بغير
الملك بين الامرين وحكم مع ذلك ان لا يدخل في المهر ولا العشرة لانه حق حياية ومومن
جزائرات والمهر على التقديرين عوض الوطى ولا يشكل بان البكارة اذا اضرارتها صارت شيئاً

البكارة

بغير

فينبغي ان يسحب مهر الشيب لانه قد صدق وطوبى لذكره فثبت منها خبر فوجب في كل منهما لان احدهما
عوض جزء والاخر عوض نفقة وان طاعت فلانها في ولاهر لمعني وقيد ان الله لا يستحق المحض ولا
فلانها في ثبوته لسيده مع كون التفرقة ملكه بغير اذنه ولا ترزوا رة وزر اخرى والقول بثبوته
عليه مطلقا قوي مضافا الى ارشاد البشارة كما مر وقد تقدم مثله **الاستدلال** الرهن لازم من جهة
الرهن حتى يخرج عن الحق باذنه ولو من قسرة غيره وفي حكم ضمان الغير لمع قبول الرهن في احوال
به وبراء الرهن لمنه وفي حكمه الاقالة المسقط للثمن المبرهن او للثمن المسلم منه المبرهن **الصل**
راية دية الرهن من جميع الدين ولو خرج من بعضه ففي خروج الرهن اجمع او بقا كذا **الاستدلال**
او وجهه فيظهر من الكتاب بقاؤه اجمع وبه صرح في مس ولو شرط كونه رهن على المبيع خاصة في
الاول كما انه لو جعله رهن على كل جزء منه فالثاني وحيث حكم بخروجه عن الرهن في امانته
يد الرهن بالكمية لا بالحق ليم الامع المطالبة لانه مقبوض باذنه وقد كان وثيقة وامانة فاذا
انقضى الاول بقي الثاني ولو كان اخذ رهن من ابراء الرهن من غير علم الرهن وجب عليه
اعلامه به او رد الرهن بخلاف ما اذا علم ولو شرط كونه مبيعا عند اهل بطلا الرهن والبيع لان
الرهن لا يوقفت والبيع لا يعلق ولو قبضه كذا ضمنه بعد اهل لانه مبيع فاصح في ضمنه
لك لا قبل لانه حرم من فاسد وصح في ضمنه فهاهنا كانت قاعدة مطردة ولا فرق في
ذلك بين علمها بالفساد وجهلها والتفرق **الاستدلال** بدخل في التناهي المتعبد بالمنفصل كالولد والتمرة
في الرهن على الاقرب بل قيل انه اجماع ولان من شأن التناهي تبعية اهل الامع شرط عدم الذخيرة
فلا اشكال في عدم دخوله عملا بالشط كما انه لو شرط دخوله ارتفع اشكاله بل لا يدخل بدونه
لاهل ومنع الاجماع والتبعية الملك لاني مطلق الحكم وهو اظهر ولو كان متصلا كالطول
الوسم دخل اجماعا **الاستدلال** منتهى يتحقق الرهن باثباته لانه مقتضى لزوم العقد من طرف الرهن

حلف المالك لاصالة عدم الزين لانه منكر وتواريه الصيغة قبل حلف المالك استنادا الى اذ تضعيفه ^{لمسك}
ان اعترف له المالك بالدين والمالك ان اكراهه جميعا بين اخباره والقرينة وضعف المقابيل بين من يتخصص ^{الاستحسان}
ولو خلعنا في عين الزين يقال ربتك العبد فقال بل بجارية خلف الراهن خاصة وبطلان استغناء غيره ^{الراهن}
ما كان المرتهن لانه جاز من قبله فيل بالكاره لو كان حقا واستغناء ماله المرتهن بحلف الراهن ولو كان الزين ^{مستحطا}
في عقد لازم مخالفا لان اكار المرتهن هنا يتعلق بحق الراهن حيث انه يدعي عدم الوفاء بالشرط الذي هو ^{مستحطا}
من اركان ذلك العقد التام فخرج اختلاف التعيين الثمن لان شرط الزين من كماله فكل يدعي غش
عمره عليه الاخر فاذا تخالفا بطل الراهن وفسخ المرتهن العقد بشرطه ان شاء ولم يكن سببا كما لم يكن
الوقت المحدود وقيل يقدم قول الراهن كالأول ^{في المحاشية} لو ادعى دينا وعين به رهنا بان كان عليه ولو
وعلى كل واحد من فاض فقصده بالمؤدى احد الدبوان بخصوصه لينكاه منه فذلك للتعين لان مرجع ^{التعريف}
الى قصده المؤدى وان اطلق ولم يسم احدهما لفظا لكن بقصده تخالفا في القصد فادعى كل منهما قصده ^{اللفظ}
دينا غير الاخر حلف الدافع على ادعى قصده لان سببا بقصده وهو علم به وانما حجج التامين مع ان مرجع
الزاع الى قصده الدافع ودعوى الغريم العلم غير مقبول لان اطلاقه عليه باقرار القاصد ولو تخالفا في لفظ باوادة
فلكه ويمكن رده الى ما ذكره من المخالفة بالقصد والعبرة به واللفظ كاشف عنه كذا لو كان عليه دين خالف
الزمن واخره راهن فادعى الدافع من المهر من لينكاه الزين وادعى الغريم الدافع عن اخلا السبق الزين
فالقول قول الدافع مع مبنية لان اختلاف يرجع الى قصده الذي لا يسلم الا ان قبله كالأول ^{في المحاشية}
لو خلعنا فيما يباع به الزين باراد المرتهن معه بقصد الراهن بغيره بيع بالقصد العاكس وانما مراد ^{المرتهن}
ام خالفها وبيع المرتهن ان كان كسلا والغالب موافق لما اذع اوردج الى الحق والافا حكم فان غلبت
بيع ما يشابه الحق منها ان اتفق فان بينهما عين احكام ان استغنا من التعيين واطلاق الحكم بالرجوع الى
تعيين الحكم لو كان احدهما اقرض الاصح وعدمه وفي مس لو كان احدهما وعنى به المتباينين

اسهل من ان يثبت في حق من في التجريل او بانيه بيع بافرجهما وهو حسن فانه ربما كان ميسر الصرف اصله كما
وحديث علي بن عمر مراده يعني مرادها ان يخط له كغيره ممن على عليه الحكم **كتاب الحج** **واسبابه**
بحسب اجرت العادة يذكروا في هذا الباب والا فلي ازيد من ذلك في تصانيف الكتاب كما يحجر على من
في المهرول وعلى المهرى فهاشرا قبل بيع الثمن والبيع في الثمن الميسر تسليم المبيع وعلى المكاتب كغير
الا واد النفقة وعلى المهر الذي يمكن عوده الى الاسلام والسنة المذكورة هنا هي الصفرة والجنون والمرق والعلل
والسنة والمرق المتصل بالثمن وميتة حجر الصغير حتى يبلغ باحد الامور المذكورة في كتاب القيدوم ويرشد بان يخط
ماله بحيث يكون له ملكه نفسانية تقضي اصلاها ومنع افادة صرفه في غير الوجه الا في فاضل العقول مطلقا
فانما تحفظ الملكية المذكورة من المبلوغ ان يرفع عنه حجر وان كان فاسقا على المشهور لا يطلق الامر بدفع ما اولى
البرهان ما يناس الرشد من غير اعتبار امر اخر معه والمفهوم من الرشد عرفا هو اصلاح المال على الوجه المذكور
وان كان فاسقا قيل يعتبر مع ذلك العدة فلا يكون مصلحا لما لا غير عدل في دينه لم يرفع عنه حجر لغيره
ايتا الصفها الما ان ياروي ان ارباخر سفيقا قال لا يفرق عن العتس ان الرشد هو الوقاء والحكم
والعقل وانما يعتبر على القول به اني استدل لاني استدل انه لو عرف الفسق بعد العدة قال الشيخ لا يخط
ان حجر عليه مع انه شرها ابتداء وتوجب على ذلك انما كانت شرطا في الابتداء لا عبرت بعده لوجود ^{المقتضى}
وغيره ممن يروى معرفة رشفه ببلاده من التصرفات والاعمال التي تظهر انما بالملكه وعدمه كان من اولاد التجار
وصح السبع والشراب معني مما كسبه فها على وجهها ويراعى الى ان يتم مسامحة ثم يتولاه الولي ان شاء الله فادكر
منه ذلك وسلم من الغبن والتضييع في غير وجهه فهو رشيد وان كان من اولاد الصبيان عن ذلك اختبر
بما يناسب حاله انما بان تسليم النفقة مدة لينضجها في معاطاة او مواضعها التي عنت له او بان يتولى اجداد
على ما عليهم او نحو ذلك فان وفي الافعال الملائمة فهو رشيد ومن تضييع النفقة في المحرمات والاطعمة
النفسية التي لا يتوكل على محبة وبلده وشرقه وضعة والاستغناء واللباس كذا اما صرفه في وجهه او غير من الصداقات

وبناء المساجد وافر الضيق فالأولى أنه غير قاطع مطلقا ولا سرف في السحر كما لا يخفى في السرف وإن كان ينبغي
اجتزأت ما يابسها من الأعمال كالفن والنجاة وشراء آلاتها المعادة لأمثالها بغير عن وجوب ما يحصل
يد من ذلك والمحافظة على حرمه مثلها أن على الغنى حفظ ما يليه من أسباب البليت ووضعها ووجوب
الطعم التي تحت يد ما من مثل الزهرة والكفا ونحو ذلك فإذا تكررت ذلك على وجه الملكة ثبت الرشد ولا
فلا ولا يقدح فيها وقوع ما فيها من أدران الغلط والاستغناء في بعض أحوال ولو قد عكس من الكمال في
الاختبار قل البلوغ على الظاهر الآية وثبت الرشد لم يخبر بشهادة النساء في النساء لا غير لسهولة إمكان
عليهن على عكس الرجال وبشهادة الرجال مطلقا ذكر كان المشهود عليه ما منى لأن شهادة الرجال
غير مقيدة والمعتبر في شهادة الرجال أن في النساء أربع وثبت رشد الأنثى بشهادة رجل أو اثنين
أيض وبشهادة أربع خائى ولا يصح إقرار السفيرة بما لا يصح غيره كالنسب وإن أوجب الفقه في القضا
عليه من ماله ومن بيت المال ولأن إجمودهما الثاني وكالاته إرهابا بزيادة الوجبة للقضا وإن
كان نقضا ولا تصرف في المال وإن ما سبغ في العقل لا يصح تصرفه فيما لا يمتنع إجماع المال كالإطلاق
والقضا لا يدخل ولا يملك عوضا من المملوك لا تصرف مالى ممنوع منه وسحوران يتوكل لغيره في سائر
العقود أى جميعها وإن كان ضعف إطلاقه عليه بعض أهل العرف حتى عدوه في زرة لقوا من أوام
استحوذ وحل مختصا بالبابي أخذ المثل من التشوير وهو البقية وعليه قول النبي صلى الله عليه وآله لا ين
لما سلم على عشرة سنة أمسك عليك أربعة أفرق سائر من كبح قد جاز بعضهم وأما جاز
نوكيل غيره له لأن عبارة لم يثبت مسلمة مطلقا بل تعقضى التصرف في ماله وميتد بحر المجنون في التصرف
المالية وغير ما حتى يفتق ويحل عقله والولاية في ماله أى الصغير والمجنون لا بواحدة وإن علا
فيتمسك بالولاية لو اجتمع فإن اتفقا على أمر نفذ وإن تعارضا قدّم عقد السابق فالمتفقا
ففي بطلانه أو ترجيح الأب أو الجد وجهتم الوصى لأحد مع فقد ما تم أحكامهم مع فقد الوصى والولاية

في مال السفينة الذي لم يبرر رشده كذلك لا يبرر رشده في امره او كماله كما يصح بان يبرر رشده وارتفع كبحر
 عنه بالبرغ معتمدا على نفسه فليس له الولاية دونهم لارتفاع الولاية عنه بالبرر والبرر لا يبرر رشده وارتفع كبحر
 وفي عام لا يحتاج الى دليل وان تجلف في بعض المواضع وقبل الولاية في ماله للحاكم مطلقا لظهور توقف البحر عليه وفع
 على حكمه كون النظر اليه والعبد ممنوع من التصرف مطلقا في الماله وعمره سواء احلن ملكه ام قلنا بعد الطلاق
 فان له ايضا وان كره المولى والمريض ممنوع مما زاد على الثلث اذا تبرع به المولى عاجز على شئ من ثلثه فغدا وان كثر
 ما تبرع به في مرضه بان دبره او دقفا او تصدق به او جارية في بيعه او جارية على الاقوى في مال الكثرة
 الدالة على منطوقها ومضمونها وقيل في بعض المال لانه عليه شواهد من الاجابة ثبت كبحر على السفينة لظهور رشده
 وان لم يحكم احكام به لان المقضي له هو السفينة فيجب تحققه ولما هو قوله تعالى فان كان على من سبها حيث
 اثبت عليه الولاية بخبره ولا يزيل كبحر عنه الا بحكمه لان زوال السفينة يقتضي لانه قيام الامارات لانه
 يخفى فيناط بغير احكام وقيل بتوفيق على حكمه كذلك وقيل لا فيجوز الاقوى لان المقضي للبحر هو السفينة
 ان ثبت بثبوتها ويردول بزواله ولما هو قوله فان افسم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم حيث علق بالبرر
 على ان يبرر رشده فلا يتوقف على امر آخر ولو عاين العالم بحاله استعدا ماله في وجوده لطلان المعاملة فان
 تلف فلا ضمان لان العالم قد تسبغ ماله بديه حيث سلمه الى من نهي ان يدفع عن اياته ولو كان جارا
 بحاله فله الرجوع مطلقا لعدم تقصيره وقيل لا ضمان مع التلف مطلقا لتقصير من عاينه في اخباره وقيل
 ثالث فكم بذلك مع فرض السفينة الماله بان ملكه ولو كان بغير ذنب فتمت مطلقا لان المعاملة الفاسدة
 لا تبرر عليها حكم فيكون قابضا للمال بغير اذن فيصير ملكا لا تلف الا او عصبه بغير اذن ملكه وحينئذ في
 ايداعه او اعارته او اجارته فلف العين نظير من يفرط بسلية قد نهي الله عنه بقوله ولا تأتوا السفهاء
 بما هم يفتلون فبئس من القى ماله في البحر ومن عدم شريطة على الاتلاف لان المال في هذه المواضع
 انما يحجب حفيظة والاتلاف حصل من السفينة بغير اذن فيصير ملكا لعصبه وبحال ان بائع عاقل ومذاكورا

ولا يرتفع الحجر عنه ببلوغه خمسا وعشرين سنة اجماعا ما لوجود مقتضى الحجر وعدم صلا هذه السن لرفع دونه
بذلك على خلاف العايم حيث زعم انه متى بلغ خمسا وعشرين سنة ليكن حججه وان كان فيها ولا يمنع
الحج الواجب مطلقا سواء زادت نفقة عن نفقة حضرة ام لا وسواء وجب بالاصل ام بالعارض كما لنذكره قبل تسف
لتعيين عليه ولكن لا يلزم التقبل بولاء الولي او وكيله ولا ان الحج المندوب اذا استوت نفقة حضرة
وفي حكم استواء النفقة ما لو تمكن في السفر من حبس جبر الزايد بحيث لا يمكن فعله في السفر وينعقد عليه لو حلف
وكفر بالصوم لو حث المنع من التعرف للمالي ومثله العهد والذروا فما ينعقد ذلك حيث لا يكون متعلقه المالا
ليكن الحكم بالصحته فلو حلف في ذر ان يصدق مال لم ينعقد ذره لانه تعترف في مال بذاته مع تعيينه المالا
مطلقا لم يصدق ان يراعى في انفاذه الرشد وله العفو عن القصاص لانه لا يدين بالالدية لانه تعترف في
وله القصاص من القصاص على كل لكن لا يلزم اليه **كتاب النضان** والمراد به النضان بالمعنى الخس
فسيمحوا له والكفالة لا الاسم الشامل لها وهو التعهد بالمال اي الا التزام بمن ابرى من مال مماثل
لما منه للمضنون عنه وتعيين المال خرج الكفالة فانها تعهد بالنفس والمال في سواها بناء على شرط طاعته
الحال عليه الجليل ما احال ويستفاد كماله اي كمال الضامن المدلول عليه بالمصدر او اسم العامل والمقام
وحرية فلا يصح نضان العبد في المشهور لانه لا يقدر على شيء وقيل يصح ويصح به بعد العنق الا ان يدين
المولى فينته للمال في مائة العبد لاني مال المولى لان اطلاق النضان اعم من كل منهما فلا يدين على احد من قبل
يتعلق كسبية على المعلوم والنضان الذي يستعقب الاداء وربما قيل متعلق بمال المولى مطلقا كما لو امره
بالاستدانة وهو توجه الا ان يشترط كونه من مال المولى فيلزم بحسب شرط ويكون حكاكوكيل ولو شرط من كسبه
فهو كما لو شرط من مال المولى لانه من جملة ثم ان في الكسب ما يحل للمضنون والا فاصح ما قصر ولو على العبد
قبل امكان تجديده من الكسب بطلان النضان او بقاءه متعلق به وان ولا يشترط عليه بالمستحق للمال
المضنون به هو المضنون له بنسبه وصفه لان الغرض ايقاده الدين وهو لا يتوقف على ذلك كما لا يشترط

معروفة قد راسخ المضمون ولم يذكره لهم ويمكن اراؤيه من العجايب التي فيها الجمل فلو نحن في ذمة مستحق على المستحق
 القولين لأهل اطلاق النص وان الضمان لا ينافيه الغر لا ليس معاً وتجاوز من المستريح هذا اذا لم يكن العلم به
 بعد ذلك كما قال فلو لم يكن كضمنت لك شيئاً مما في ذمة لم يصح مطالعاً وعلى تقدير الصحة لم يرد به البينة
 ان كان لازماً للمضمون وقت الضمان لا ما يتجدد ويوجد في دفتر أو يقر به المضمون أو يحلف عليه المضمون له برد
 اليه من المضمون لعدم دخول الأول في الضمان لعدم ثبوت الثاني وعدم نفوذ الثالث في الثالث على الغير
 وكون المستحق مرجع الضامن والمضمون عنه فلا يلزم ما ثبت من اربعة غيره كما لا يثبت ما يقر به في الرابع نعم
 لو كان يتخلف برد الضامن ثبت ما حلف عليه وكذا لا يشرط عليه بالغريم وهو المضمون عنه لانه وفاء دين عنه
 وهو جازع عن كل مديون ويمكن ان يريد به الاسم منه ومن المضمون له ويريد بالعلم به الا ما يتخلف عنه حاله من نسب
 او وصف سهوله فقضا وما شاكله لان الغرض ايفاء الدين وذلك لا يتوقف على معرفته كذلك فانه يهاج
 المستحق والغريم يمكن توجع القضية لهما اما المستحق فيمكن اداؤه واما المضمون له فيمكن وفائه واما المضمون عليه فيمكن
 القصد اليه ويمكن ان المقر المقض في الضمان وهو التزام المال الذي يذكره المضمون له وذلك غير مقبوض
 على معرفة من عليه الدين فلو قال شخص اني استحق في ذمة آخراته ودرهم مثلاً فقال آخر ضمنتها لك كذا في عقد
 الضمان عن مكان عليه الدين مطلقاً ولا دليل على اعتبار العلم بحضوره ولا بد له من ايجاب قبوله خصوصاً
 من العقود اللازمة النافذة للمال من ذمة المضمون عنه في ذمة الضامن والابا صحت وكملت وتبين
 مطلق الكفالة محل متعلقها المال وتقبل وشبهه من الاطراف الدالة عليه صريحاً ولا يقال لا غنى لي على
 او ما عليه علي عليه صريح لجواز اراؤيه ان الغريم تحت ماله او انه قادر على تحليته وان عليه السعي او
 ونحوه وقيل ان على ضمان لا يقتضي التزاماً ومثل في ذمة وهو تجاها ضمانة على كفاية لانها الاحتمال يخرج
 بالمال فقبل المستحق وهو المضمون له وقيل يكفي رضاه بالضمان وان لم يصرح بالقبول لا يترتب قبول من ذمة
 الاخرى والتأشكك في حسن المعاملة وسهولة القضا فلا بد من رضاه به ولكن لا يعتبر القبول للأصل

لانه فاعاد وجب والا فاقوى الاول لانه عقد لازم فلا بد من ايجاب قبول الفطير من سجين من مطايعه من يبيع
 ما جاز من اشترط بيعه فيه ما يعتبر في العقود اللازمة وعلى القول بالشرط فلا يشترط ثوريه القبول لانه لا يحصل الامتناع
 وقبل بشرط رضا مطلقا لما روي عن عثمان بن عفان عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يبيع عليه
 المكان دينه ولا عجرة بالغريم والمضمون لما ذكرناه من انه فاعاد عنه وهو غير متوقف على اذنه نعم لا يرجع على من
 اذنه في الضمان ان اذن في الاول لا يبرج الضمان هو ان لا يبرج الضمان ولو اذن له في الضمان رجوع عليه
 اصل الامر من جازاه ومن اذن فان اذنه كان مبرعا بالزيادة وان اذنه لم يرجع بغيره سواء سقط
 الزيادة بغير علم ابراء ولو وهب بعد اذنه الرجوع او اجمع البعض جاز رجوعه به ولو اذنه عرضا رجوعا فاقول الامتناع
 قيمته من اذن رجوعه في المضمون له به عن اذن من غير عقد او بصلح وبشرط انه اذنه في الضمان للمطاب ان يكون
 ما كان لما يوفي به في سعي المضمون كالمال في المشتريات في وفاء الدين او علم المستحق بعساره حين الضمان فلو
 لم يعلم به حتى تخمس المضمون في الفسخ وانما تعتبر الملائمة في الابتداء لا الاستدامة فلو تجدد عساره بعد الضمان
 لم يكن الفسخ ليقضي الشرط حاله وكما لا يقدح تجدد عساره فكذا انما لا يستيف منه بوجاهة كذا الضمان حاله
 وهو جلاء حاله من قبل سوانته في الوضوح ان اذنه لا تغاير باللائل ثم ان كان الدين حاله رجوع مع الاول
 وان كان جازا فلا رجوع عليه الا بعد حلوله واذا لم يطل المضمون بجازا احد الزمان عليه وهو المال
 في الذمة وان كان تزلزل ولو ضمن للمشتري عدة الثمن اي ذكرا على تقدير خياله الى رده لزمه ضمانه في كل موضع
 يطل فيه البيع من سبب كالحاق المبيع بالمعين ولم يجر المالك البيع او اجازة ولم يجر فليس البيع الثمن
 تبين ملل في البيع اقضى فساد من سبب كخلف او قرائن شرط فاسد لا كاتحاده في البطلان كالحاقه بنقل
 والمجلس اسخاوان الشرط فلف المبيع قبل القبض لعدم اشتغال ذمه المضمون حين الضمان على تقدير وقوعه
 بخلاف الباطل من اصله ولو في نفس الامر ولو ضمن اي للمشتري ضمان من عن البائع ذكرا كعدة المشتري في
 الارض من ثناء او غير ذلك تقدير ظهور ما مستحقه لغير البائع وقطعه لها واخذها اجرة الارض فلا فاقوى حواله

ارجو سبب القضاة حال العقد وهو كون الاصل مستحقا للغير قبل البيع القضاة هنا لانه ضمان بالعلم
 استحسان المشتري الارش على البيع وانما استحقة بعد القلع قبل ان يبيع هذا الضمان من البيع
 ثابت علمه بفعل العقد وان لم يغير فيكون ضمانه مكيدا ووضوفا لا يلزم من ضمانه كونه باعيا مستقلا على اتقاء
 جهته ضمانه بعقد علم اجتماع شرائط التي من جعلها كونه ثابتا حال القضاة تظهر الفائدة فيما لو اسقط
 عنه حق الرجوع بالسبب فيبقى له الرجوع بسبب الضمان لو قلنا بصحة كما لو كان له خيار فاسقط احداهما
 ونظر ضمان غيره الباع في ذلك الغرض ضمانه عقد البيع لو ظهر عيبا فطالب المشتري بالارش لانه جزء
 من الثمن ثابت وفي الضمان ووجه القدر من ان الاستحقاق له انما يحصل بعد العلم بالعيب واختار احد
 الارش الموجود من العيب حال العقد كما كان يلزم تعيين الارشل التخيير بينه وبين الرد فمقتضى الارش
 الابقض الضمان واستحقاق احد العودين الثابتين بخبر حاله البيع فوصف بالشئ قبل قبضه كما هو في الجواب
 ولو انكر المسحوق من القضاة فشهد عليه الغريم وهو المضمون عنه قبل ان كان امر ابا الضمان
 عليه شهادة على نفسه استحسان الرجوع عليه وشهادة لغيره فسمع ان كان القضاة من غير ما عنه فمقتضى
 فلتا من من تبسبوا لبرائته من الدين اذ لم يؤد ذلك انما يقبل مع عدم التمهيدان بقية الشهادة فاما
 زائدة على ما يغيره لو لم يثبت الاداء فقد واثقه صورته ان يكون القضاة مع غير او لم يعلم المضمون
 بما ساره فان لم يصح حيث لا يثبت الاداء ويرجع على المضمون عنه فمدفع لشهادة عودا حتى الى ذمته
 ان يكون القضاة من قد تجدد عليه كالحجر للظن والمضمون عنه عليه دين فانه يوفى بشهادة مال المفسر فداوانا
 به ولا فرق ما بين ان يكون القضاة من غير ما يسأل ان فسخ الضمان يوجب العود على المديون على تقدير
 دفعه الا فلا من ظاهر وجعل بعضهم من صور التهمة ان يكون القضاة على اقل من تخيل يكون رجوعه على تقدير
 بسؤال المتأخر بالمدفوع فخر شهادة المضمون التهمة تخفيف الدين عنه وقد نظر لانه يكفي سقوط التهمة
 عن المضمون عنه اعتراف القضاة بذلك فراجع وان لم يثبت فمدفع التهمة وقيل الشهادة كما عليه

ما يغير القضاة لم يثبت ادائه فائدة
 الشهادة مع عدم ان يثبت الشهادة
 تسقط العارضة ما يغيره فاحتمل
 للقضاة سبب شهادة ووجهه
 الشهادة فائدة زائدة على ذلك
 عادة الى المضمون عنه لم يغير
 الحق من القضاة ان كانت التهمة

بقوله ومع عدم قبول قوله للتميز أو لعدم العدالة لو غرم الصامن رجح على المضمون عنه في موضع الرجوع
 وهو ما لو كان ضامنا بآذنه بما آذاه أو لا تصادقهما على كونه المستحق في ذمة المضمون عنه وغيره فإن
 المضمون ظالم بالآخذ شيئا من مصادرات الأول للحق أو قصور والارجح عليه باقل الأمرين من كون
 الحق لا يستحق الرجوع بالزيادة عليه ومثله لو صدق على الدفع وإن لم يشهد ويمكن دخوله في عدم قبول
 قوله ولو لم يصدق على الدفع الذي آذاه رجح عليه لا قبل مما ادعى آذاه أو لا وآذاه أيضا لأن الأول
 كان هو الأول فهو يعرف أنه لا يستحق سواء وإن المضمون له ظلم في الثاني وإن كان في ظلم غيره
 سواء وعلى ما يتبادر رجح ما قبل من مصادرات الحق **كتاب اسحواله** وهي العهد مما لم يكن المشغول
 بمثل الجمل هذا هو القدر المتفق عليه من اسحواله والآفاق قوي حواره على البري لأهل لكنه يحسن انصافا
 لا يقتضيه نقل المال من ذمة مشغوله إلى ذمة برئه فكان المحال عليه يقول لها ضامن لدين المحال على
 الجمل ولكنها لا تخرج بهذا الشبهة عن أصل اسحواله بملئها بأكملها وبشرط مبادرته بالثلاثة أو رضاء
 الجمل والمحال في موضع وفاق ولأن من عليه الحق في جهات القضاء من ماله وذمة المحال من
 بملئها والمحال حقه ثابت في ذمة الجمل فلا يلزم نقله إلى ذمة أخرى بغير رضاه وآمال المحال عليه بشرط
 رضاه أو المشهور ولأنه أحد ركائز اسحواله واختلاف الاقضاء سهولة وصعوبة وفيه نظر لأن الجمل
 قد أقام المحال مقام نفسه في القبض فاسحواله فلا وجه للاقتضاء إلى رضاه من عليه الحق كما لو وكل في القبض
 واختلاف الناس في الاقضاء لا يمنع من مطالبته المستحق ومن نصبة خصوصاً مع اتفاق الحقين منصفاً
 فعدم اعتبارهما أقوى نعم لو كانا مختلفين وكان الغرض استيفاء مثل حق المحال توجه اعتبار
 المحال عليه لأن ذلك بمنزلة المعاهدة الجديدة فلا بد من رضاه المتعاوضين ولو رضى المحال أخذ
 جنس على المحال عليه زال التحذير أيضاً وعلى تقدير اعتبار رضاه فليس هو على حد رضاهما لأن التحذير
 عقد لازم لا يتم إلا باليجاب وقيل بالإيجاب من الجمل والقبول من المحال وبغيرهما بغيرهما

الناس

اللفظ العربي والمطابقة وغيرهما وانما رضا المحال عليه فكيف انقض متقدما وتاخر مقارنا ولو جازنا
 على البري اعتبر رضا قطعاً ويستثنى من اعتبار رضا المحل ولو ترجح المحال عليه بالوفاء لاعتبر رضا المحل قطعاً لا
 وفاء فيه غير ان ذمة العبارة عن ان يقول المحال عليه للمحال عليه انك انت الذي عليك ان تنقض
 فيقول ان يركن القصد حيث يتم اسكوا له فتمحل فيها المال من ذمة المحل الى ذمة المحال عليه كالضمان عندنا
 ويرى المحل من المحال محذوفاً وان لم يبرأ المحال له لانه التحول عليه في المشهور ولا يجب على المحال ان يوطأ
 على المال لان الواجب له الدين واسكوا له السبب اداء وانما ينعزل من ذمة الى اخرى فلا يجب قبولها عندنا
 وما ورد من الاقرار على المسمى على تقدير صحة محموله على سبب ان ذمة احواله بعد اتمام المحال
 ان شاء سواء شرط بياره ام لا وسواء تجدد له البتة ان الفسخ ام لا وان ان الفسخ على الاطلاق وانما
 بان كان موافقاً لمقتضى اعتبارها لوجود الشبوط ويصح تراخي احواله بان يحل المحال عليه المحال على خرم
 يحل الآخر محالاً على ثالث وهكذا ويرى المحال عليه كل مرتبة كالأول ودوره بان يحل المحال عليه بعضه
 على المحل الاول وفي التصويتين المحال متحد وانما تعدد المحال عليه كذا الضمان يصح تراخيها بان يضمن الضمان
 ثم يضمن الآخر ثالث وهكذا ودوره بان يضمن المضمون عنه الضمان من بعض المراتب ومنع الشيخ انه لا يضمن
 هذا لعدم الضمان بضعف مان اختلافهما غير مان وقد نظر لفائدة في ضمان احواله على العكس
 الضمان باذن من غير كمثل ضمان من يرجع مع الاول فيضمونه على الاول وانما يرجع على الضمان الاول
 ضمن باذنه وانما كماله فيضم تراخيها دون دورنا لان حضور الكفول الاول يطل ما تخرمها وكذا يصح كماله غير
 جس اسحق الذي للمحال على المحل ان يكون عليه درهم فبضمه على آخره يترتب جعل احواله استيفاء ام
 بتقريب التقرر ولا يعتبر الضمان في المجلس من كون صرفه لان العاقبة على هذا الوجه ترجح ولا يلزم اعتبار المحال
 عليه مع الاول والثاني الذي لا يجب عليه للدين وانما لا يضمن غير جبر عليه وتختلف الشبهة وتختلفها فاستطاع
 من ذمة المحال المحال عليه وجهاً مستقلاً وانما احواله تحل ما في ذمة المحل الى ذمة المحال عليه فاذا كان

هذا الشيخ فانه قال انما لا يبرأ المحال
 على المحل لانه ذمة زكاة بن معين

اي انما في الفرع من ان لا يبرأ
 او يبرأ من احواله على كماله
 الفرع والاصل في هذا الموضوع
 للمالوعة

لان ايضاً الدين يخرج خارجاً عن التزم
 وكذا مع المعاوضة على الدراهم بالدينار
 انعكس فاحاله حقيقة على محله فالحق
 ايضاً بناء على اشتراط رضا المحال عليه
 سوا جعلنا الاستيفاء اختياراً

فحق الاول ان يضمن من الدين الى المحل
 على الدين الى المحل على الدين الى المحل
 على الدين الى المحل على الدين الى المحل

الا لا ههنا بل الحروف والاعمال على الفهم والوصول
 عند فان الكلام فرائد وقد قوس القاموس
 بغيرها لا العمله فتم ^{سطح}
 لا تنم ان ذلك المقاصد اذ من اجل العمل على
 اسهل من ارباب الوصول فتم ان من اجل العمل على
 ولما كان الطائفة من العلماء والادباء في بعض
 على عدم فهم اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 منهم من لا يدرى في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 في ان من اجل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 على من اجل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 في بيان الاصل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 الاصل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 اسهل من ارباب الوصول فتم ان من اجل
 من اجل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 الاصل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 يكون الاصل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 الواحد في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 كما في بعض كذا في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
 على كون الاصل في اللغة الفصحى فتم ان من اجل
^{سطح}
^{مبارك}

على مثل استحقاقه من أصل الصحة والبراءة فيسقطان يعني مع الحال عليه وادى من الجبل فاذن فيخرج عليه فيلزم وقوع
الأذن في ضمن استحقاقه إلى أصله المقضي بطلانها بطلانها ما يعبر لانتفاءها على الأذن وإنما خلت في أمرها فاذن لم يثبت
بشيء ما انتفاء عليهما الأذن في الوفا المقضي للرجوع وحمل عدم الرجوع ترجيحاً للصحة المستبينة لشغل القدر **باب**
الانتفاء وعلى العقد بالنفس أي التزم حضار المكفول متى طلبه المكفول وشرطها رضا الكفيل والمكفول دون المكفول
لوجه حضوره على متى طلبه صاحب الحق ولو بالبدعي فينبهه أو كنيته والكفيل بمنزلة الوكيل حيث يأمر به بغير الإيجاب
وقول ابن الناديين صاحب الحق على الوجه المتعبر به العقد اللازم ويصح حاله وموجبه إياها في موضعين واما الأول
فأنه القولين لأن حضوره شرعي لا ينافيه استعلاءه قبل التصريح بالموعدة لا أجل معلوم يستعمل الزيادة والنقصان
كغيره من الأجل المشروط ويرى الكفيل بتسليمها ما مان لا يكون هناك مانع من تسليمه كغلبه وجب نظامه
في مكان لا يمكن من وضع يده عليه لقوة المكفول ضعف المكفول وفي المكان العتيق أن يمانه في العقد عليه
العقد مع الإطلاق ومنه لا يلزم أي بعده أن كانت موقوفة أو في أصول متى شاء أن كانت حرة ونحو ذلك فإذا
سلك كذا برى فان امتنع سلمه إلى الحاكم وبرى أي فانه لم يمكن اشتداد الدين باحضاره المكفول وبقائه
من قبضه ولو امتنع الكفيل من تسليمه الزم الحاكم به فان أبى فليس له طلبه من الحاكم حتى يحضره أو يؤدى
ما عليه إن أمكن وإلا عنه كالتدين فلم يمكن كالعصا من الزوجه والدعوى بعقوبة توجب حبساً أو تعزيراً الزم
باجتماعها مع المكان وله عقوبة عليها في كل مجتمع من أداها استحقاقه مع قدرته عليها لم يمكنه إحصارها
له بدل كالدرة في القتل وإن كان عيلاً ومهر مثل الزوجه وجعل عليه البدل قبل تعيين الزوجه حضارة إذا طلبه
المستحق مطلقاً لعدم إحصارها غيرها في أداها استحقاقه وهو قوي ثم على تقدير كون استحقاقها أداها الكفيل فان
كان قد أدى بذنه رجوع عليه كذا أن أدى بغير ذنه مع كفايته بأذنه وتعدت حضارة أداها فلا يرجع
بين الكفاية والضمان في رجوع من أدى بالأذن هنا وإن كفل بغير الأذن بحسب الضمان أن الكفاية
لم تتعلق بالمال بالذات وحكم الكفيل بالنسبة إليه حكم الأمانة فاذن أداها بالذنبون فلا يرجع بحسب

انقسام لانقال المال الى ذمة بالتضامن فلا ينفعه بعده الاول في الاداء لانه كاذون البرى للمو
فى اداء دينه واما اذنه في الكفالة او التعذر احضاره واستدان في الاداء فذلك لازم الكفالة
والاولى فيها اذن في لوازمها ولو على الكفالة بشرط متوقع او ضمة متفرقة بطلت الكفالة وكذا
التضامن واسمها لا يغير ما من العقود اللازمة نعم لو قال ان لم احضره الا كذا كان على كذا اصح الكفالة
ابدأ ولا يلزمه المال الشرط ولو قال على كذا ان لم احضره لزمه ما شرط من المال ان لم يحضره على شرط
ومسند حكيم رواية داود بن حصين عن ابي العباس عن الصادق عليه السلام في الفرق بين الصفتين
حيث تركب التعبير بنظر ولكن المعنى والسجدة على بعض من الرواية جادين على النص مع ضعف
سنده وربما تختلف مختلف للفرق باليمين ولا يفتى من معنى وان اردت الوقوف على تحقيق
فواجب ما قرأناه في ذلك شرح الشرايع وغيره وحصل الكفالة اى حكم الكفالة باطلاق الغريم من التمسك
فلزمه احضاره اداءه با عليه ان لم يحضره ما عذر احضاره كمن يحتاج فوضعه المال الرجوع
على الغريم اذ لم يضره بدفعه اذ لم يحصل التمسك با يقتضى الرجوع لو كان الغريم قائما عما كان او شبهه لزمه
احضاره اداء الدينه ولا يقتضى منه في العقد لانه لا يجب عليه المباشرة ثم ان استمر القابل را با ذم المال على المخلص
وان تمكن الولي منه في العقد وجب عليه رد الدين الى الغريم وان لم يعرض القابل لانهما وجبتان لا يخلو ولا يشتر
وعدم القفل لان مستند التمسك بالرجوع ولو كان تخلص الغريم من بكفيله وتعدرا استيفاء حتى من تخلص
او مان اخذ الحق من الكفيل كان الرجوع على الذي خلفه كقبضه من يمسك ولو غاب المكفول غيبة يعرف
موضعه انظر الكفيل بعد مطالبة المكفول باحضاره وبعد احوال ان كانت فوجبه بمقدار الدين اليه والا ياب
فان مضت ولم يحضره حسن الزم ما تقدم ولو لم يعرف موضعه لم يكلف احضاره لعدم إمكانه ولاى عليه
لم يكفل المال ولم يعترف احضاره ويصرف الاطلاق الى تسليم موضع العقد لانه لم يفهم من الاطلاق
ويمكن لو كان في بنية وبلغت مقصدا معارفة سرعا لكن لم يذكر او هنا خلافا لما سلم والاشكال يدفع

انما يكفل المالك لانه لا بد له ان يمسك الغريم حتى لا يهرب
فان كان المالك يمسك الغريم اداءه اداءه عليه فلا يشتر
صحيح وانما يكفل المالك لانه لا بد له ان يمسك الغريم حتى لا يهرب
يكلف المالك لانه لا بد له ان يمسك الغريم حتى لا يهرب
فان كان المالك يمسك الغريم اداءه اداءه عليه فلا يشتر
لان الكفالة مضمونة لانه لا بد له ان يمسك الغريم حتى لا يهرب
نودي ما عليه ان يمسك الغريم اداءه اداءه عليه فلا يشتر
نعم فيه صدق عدم التمسك حتى لا يهرب

باليقين والوعين غيره أي غير موضع العقد لزم ما شرط حيث يعين أو يطلو ويجوز في غير ما عيّن شرعا كما يجب
 تسلمه وإن استغنى الضر ولو قال الكفيل لا حتى لك على المكفول حال الكفالة فلا يلزم من حضاره فالقول قول المكفول
 له الرجوع الدعوى إلى صحة الكفالة وفسادها بتقديم قول مدعي الصحة وحلف المسحق وهو المكفول لا لزومه حضاره فإن
 تعذر لم يثبت استحقاقه السابق لأنه لا يثبت حتى يصح الكفالة وكيف فيه توجبه الدعوى نعم لو أقام بذنه بحيث
 واثبه عند حكم الزم به كما قد لا يرجع به على المكفول غير أنه يبرأ ذمته وزعمه مظلوم وكذا لو قال ^{المكفول} ~~المكفول~~
 المكفيل للمكفول البراءة من الحق أو إذا كان له بقاء ثم ان حلف المكفول على بقائه حتى يبرأ من دعوى ^{المكفيل} ~~المكفول~~
 وزعمه حضاره فإن جاء بالمكفول فدعى البراءة يصح ما يثبت باليمين التي حلفها المكفيل لأنها كانت ثابتة
 الكفالة وهذه دعوى أخرى وإن لم تكن بالعرض فلم يجز له رد اليمين عليه أي على الكفيل فحلف ^{المكفيل} ~~المكفول~~
 من الكفالة والمالك كماله لا يبرأ المكفول منه بخلاف الدعوى من كماله ولا لأنه لا يبرأ من غيره نعم لو حلف ^{المكفيل} ~~المكفول~~
^{اليمين} البرودة على البراءة بريما سقطت الكفالة سقوطا استحقاقا لو أداها وكذا لو تسلم المكفول لغيره ^{المكفول} ~~المكفول~~
 المكفول فحلف بريما معا ولو كفل الثاني بواحد كفي تسليم أحدهما ما تاما لم يطلو الغرض كما لو لم تسلمه
 جني وال بشرط تسليمه وعن شرط كماله أم كيف الإطلاق قولان أحدهما الثاني وهو الذي يقضيته إطلاق
 الصانع وكذا القول بتسليم نفسه وتسليم ^{المكفول} ~~المكفول~~ أو قال لا يبرأ مطلقا لتغاير الحقيقتين وضعفه ظاهر وبطلانها
 ولو لم يبرأ بتسليمه ولو كفل بواحد لا يبرأ من تسليمهما معا لأن العقد الواحد من بئر عقدين كما لو كفل

الاول

الاخر

على انفسها اطلاقا باعتبار ان لم يكن اثنان من اطلاقها على السجدة وحمل اللفظ المحتمل للعين على الوجه المصحح
 انكسرت في حصولها حاله البراءة من مقتضى العقد غير جسد نعم لو صرح بزيادة السجدة من اثنان الى واحد
 بزيادة احد في الشكركا ان لا يفسد بغيره بل قصد السجدة الذي لا يمكن السجدة بدونها وانما لا تنفي السجدة بدون
 مع عدم اطلاق اسم السجدة على حقيقة فعالية ان اطلاقها عليها زو هو غير كاف في اثبات الحكم الشرعي بل
 في كل جزء من الدين فالمنع في الجمع وجه اطلاق التمسك بالوجه مع قصد السجدة بهما دون اليد والرجل
 قصد بهما مجازا لان المطلوب شمس عاكفاله المجموع لفظ الصريح الصحيح كغيره من العقود اللازمة للقبول
 بعدم امكان احضار السجدة المكفول ان السجدة فكان في قوله كفاؤه بسجدة ضعيف لان المطلوب لما كان
 كفاؤه بالمجموع لم يكن البعض كافيا في صحته وان توقفت احضاره عليه لان الكلام ليس في مجرد احضار
 بل عاكفاله الصيغة وهو متوقف لومات المكفول قبل احضاره بطلت الكفاية لومات متعقبات
 النفس وقوات الغرض لا يريد البدن ويمكن الفرق بين التغير كفاية فلان كفاية في احضاره مع طلبه
 اثباتي دون الادنى على ما اختاره المحققون من ان السجدة ليس هو الهيكل الخمس بل ضعيف بان
 ذلك منزل على المعارف لا على الحق وهذا لا يوجب التقديرين الا في الشهادة على عيني كفاية
 او المعاملة اذ اكان شخصه عليه من يعرف سبيل شدة بصورة فيجب احضاره مستحي
 يمكن الشهادة عليه ان لا يكون قد تغير بحيث لا يعرف ولا فرق بين كونه قد دفن وغيره لان كفاية
 من تحريم نية **كتاب الصلح** وهو جابر مع الاقرار والاعتراف كمن سبق
 نزاع ولا معثم ان كان المدعى محقا استباح ما وقع اليه المصلحة وانما هو حرام باطنا عينا كان ام
 دينا حتى لو صالح العيين بمال فهي اجمعها حرام ولا يستثنى منها مقدار ما دفع من العوض لفساد
 المعادضة في نفس الامر نعم لو استندت الدعوى الى قرينة كما لو وجد مؤثره ان له حقا على غيره
 وصالح على سقاطها بمال المتجسس لصلح ومثله لو توجهت الدعوى الى التهمة بين اثنين حتى يصح

فيلزم دفع اليه كفاية
 مجازا كذا حق في محله
 بين الاصل والاشارة
 كون الاول حقيقة
 من استعمال المجاز في مثله
 مستح

مطلقا ولكن ان يكون نظره في جواز الشرط مطلقا وان كان في ابتداء الشكر كما ذهب اليه الشيخ واجماعه
رابعين ان اطلاق الرواية يدل عليه وعموم المسلمون عند شروطهم والا قوى المنع وهو مخاره في من
ويصح الصلح على كل من العين والمنفعة مثله وجعله ومجالاته فائدة البيع صح على العين وبافادة
فائدة الاجارة صح على المنفعة والحكم في التجانس والمماثل والمماثل في ذلك والاصل وعموم تقضيا
صح لجميع ما هو اعم منها كالصلح على حق الشفعة واختياره ولو في التجره والتوق والمسيح بعين المنفعة
ومن اضر للعموم ولو نظرا لستحقاق العوض المعين من احد الجانبين بطل الصلح كالباع ولا كان مطلقا
رجع ببدله ولو ظهر في المعين عيب فله الفسخ وفي تخريره بين وبين الآخر وجه قوي ولو ظهر
لا تباع مثله ففي ثبوت اختيار كالباع وجه قوي دفعا للضرر في الذي ثبت مثله اختيار في البيع
ولا يعبر في الصلح على التقيد القبض في المجلس لا خصاص القرض ببيع واصالة الصلح وسكني
على قول الشيخ اعتبارها واما من حيث الربا كما لو كان من جنس واحد فان الاقوى ثبوتها
في كل معاوضة لا اطلاق الترخيم في الالة والتجدر والنفقة ثوبا يادي درهم فبالصلح على الزاد والمشتور
لان مورد الصلح الثوب لا الدرهمان وهذا انما يتم على القول بضمان القيمي مثله لكون الثابت في الالة
ثوبا فيكون متعلق الصلح اما على القول بالرجوع من ضمانه بقيمة فاللازم انما هو الدرهمان فلا يصح صلحا عليها
بزيادة غيرها ولا نقصان اتفاقا من جنس ولو قلنا بخصاص الربا بالبيع توجه اسما ايضا لكن المحذور لا يقول
ولو صلح بمسكة الدرهم على سكني المدي سنة فيها صلح لئلا يكون منا مفعلة فائدة العارية ولو اقر بها ثم صلح
على سكني المقرض ايضا ولا رجوع في الصورتين لما تقدم من انه عقد لازم وليس فرع عا غيره وعلى القول
بفرضه العارية لا الرجوع في الصورتين لان مقتضى المنفعة بغير فرضها والعين اخراجها من يد المقرض ليست
عوضا عن المنفعة الراجعة اليه بثبوتها لا لقر له بالقرار بل ان يقع الصلح فلا يكون في مقابلته المنفعة عوضا
عارية بل بزمه حكمها من جواز الرجوع وعند القائل بها ولو كان الصلح مشروعا لقطع التجاذب والتنازع بين

المتحيزين بحسب أصله وإن صار بعد ذلك مستقلاً بنفسه لا يوقف على سبق خصوصه ذكره الأحكام المنساز
 بحسب اعتاده المصنفون ولشرفي هذا المختصر إلى بعض ما في مسائل **الأولى** لو كان بديها داركان
 فادعاهما أحدهما وادعى الآخر أحدهما خاصة فلان في نصف درهم آخره انقصا عن مئة باحد هما
 ودفع النزاع في خمر متساوية فبما يقسم بينهما بغير كل منهما لصق على استحقاق من نحل منها فبني به الآخر
 ولو نكلا معا أو طفا قسم بينهما نصفين ولأول الثاني قال المصنف في من وسبيل إذا ادعى الثاني النصف مشاعا
 فانه بقوى القسم نصفين وبجمل الثاني للأول وكذا في كل مشاع وذكر فيها ان أصحاب لم يذكرها وإنما بينا
 وذكر في المسئلة في البصر فجاز ان يكون الصلح قهرا وجاز ان يكون استمرا فان استغنا فإلین وكنهه
 نحن من العین ذكره في التذكرة أيضا فاعلم المصنف ان الكثير لم يذكره وكذا لو ادعاه رجل درهمين وخر درهم
 وخر جالا بغير ط ولف **أحد** في مختصر ذوي الدرعین بواحد ويقسم الآخر بينهما هذا المشهور من أصحاب
 ورواه السكوني عن الصادق عليه السلام وبشكل مشاع مضعف المستند بان التالف لا يستعمل كونهما من
 أحدهما خاصة لا تنفع الاشاعة فكيف يقسم الدرهم بينهما مع مختص أحدهما قطعاً والادنى بقية النظر
 ويشهد لأصول الشعر القول بالقرعة في أحد الدرهمين في مال إليه المصنف في من وكنته لم يحسب على مخالفة
 أصحاب القول في العین كما مر من عدم تعرض أصحابه وربما اتفق هنا إذا لم يعلم أصحابه عن حقه
 وخرز بالتلف لا عن تصرفه عما لو كان بتصرفه فان الودعي يعين التالف فيضم إليها ويقسم بينهما من
 كسر وقد يقع مع ذلك التعاسر على العین فتجوز القرعة ولو كان مل الدرهم باللاتمیز اجزأوه بحيث
 لا يميز وهو متساويها كما يحط في الشعر وكان لأحد ما تغير ان مثلاً ولا خرف غير وتلف تغير بعد جزمها
 بغير تصرفه فالتلف على نسبة المالين وكذا انما يكون لصاحب القفيرين تغير وثلاث ولا خرف ثلثا
 قفیر والفرق ان الدرهمين عليها بخلاف الدرهم لا مختص أحدهما **الثانية** يجوز جعل السقي لها
 عوضا للصلح بان يكون مورده امر اخر من عن او منفعة وكذا يجوز كونه موردا له عوضا امر اخر كذلك

النصف

وكذا لو كان احد جانبيها والاخر مورد اكل ذلك موضع مضطربة مبدية معلومة ولو تعلق بسقي شيء مضطربا
بالماء او جمع وان جعل السقي لم بعد الصوة وخالف الشيخ في احتجاجة المانع انه يجوز بيع المبيع
والبرء وبيع خبر مشاع منه وجعله عوضا للصلح ويمكن تخصيص المانع من بيع المضطرب كما تنقح مطلقا في غير كثير
وكذا يصح الصلح على اجزاء الماء على سطحه او ساحته او غوصا وموردنا بعد العلم بالموضع الذي يجري منه الماء
بقدر مجراه طول او عرضا ليرفع اجماله عن محل الصلح عليه ولا يعتبر تقنين العمق لان من ملك شيئا ملك
قراره مطلقا لكن ينبغي مشادة او وصفه بآلاف احوال القلعة وكثرة ولو كان باعطر خلفه ايضا كبر
ما يقع عليه وصغره فمعرفة تحصل بفرد محله ولو سقط السطح بعد الصلح او حاجت الساقية الى اصلاح فغنى
ما لكما التوقف استحبابه ليس على اصلاح مساحة لوتنازع صاحب السفلى والعلوي جدارا جليبت
صاحب السفلى لان جدران البيت كاجزاء منه فيحكم بهما صاحب الجمل وقيل يكون بينهما لان حاجتهما
واحدة والاشهر الاول لوتنازعاني جدران العرفه كيف صاحبها لما ذكرنا من خبرية ولا اشكال
لان صاحب البيت لا تعلق له به الا كونه موضوعا على ملكه وذلك لا يقتضي الملكية مع معارضة وكذا قول
العرفه لوتنازعاني سقفها الذي هو فوقها انحصار صاحبها بالارتفاع به كاجزاء اولي لوتنازعاني
في سقف البيت المرتبط بينهما اشكال للعرفه اقرع بينهما لاستوائهما في الاحتياج والارتفاع واقرع
لكل امر شتبه ويشكل بان مورد العرفه المحل الذي لا يعمل شرا له بين المتنازعين بل هو من لاجد
مشتبه ومنها ليس كذلك لانه كما يجوز كونه لاجد بينهما يجوز كونه لهما معا لاستوائهما فيه لانه سقف لهما
ابيت وارض لصاحب العرفه فكان كاجزاء من كل منهما في الدروس قولي شرا لهما مع حلقتهما
او كونهما والاخر خصنا كما لفت لما ذكر من الوجه وقيل يقضي به لصاحب العرفه لانها لا تحقق في
كونها راضيا والبيت يتحقق بدون السقف وتصادقان على ان من عرفة فلا بد من تحققهما وان
تصرفيه اغلب من تصرف الاخر وليس بعيد وموضع اختلاف السقف الذي يمكن احداثه بعد

الاسم لو تارة ركبت الدابة فابصر حالها فيها عطف الركاب لقوته به، وشدة تقوى البنية
 الى القابض ومن يستومان في الدعوى لاشراكهما في اليد وقوتها لا يدخل في الترجيح ولهذا لم يوتر
 في ثوب يداهما اكثرهما كسبياً في دافع الركاب من زيادة نوع القرف لم يثبت شرعا كونه
 مرجحاً وتعريف المدعى المكثر منطبق عليهما وهو قوي فيخلف كل منهما لصاحبه ان لم يكن منه دافعاً للجماع
 فيفرض من هو في يده والتسريح للركب ولو تارة عا ثوبا في يداهما اكثرهما سواء لاشراكهما في اليد والرجح
 لقوتها والقرف هنا وان اختلف كثره وقلة لكنه من داد واحد بخلاف الركوب وقصر القيد لم نعم لو كان
 احدهما مسكالا والآخر لا يسا فمكسلة الركاب والقابض لزيادة تقوى اليد لاشراكه وكذا لو تارة **الابن**
 في العبد وعليه ثياب لاحدهما ويد عليهما فلا يرجح صاحب ثيابا كيرجح الركاب بزيادة ذلك
 يده الا اذا دخل ليس في الملك بخلاف الركوب فانه قد يلبسها بغير اذن مالكها او يقول او بالقاء
 ولا يرد مثله في الركوب لان الركاب ذو يد بخلاف العبدان اليد للمدعي لانه يتفرع عليه لو كان
 لاحدهما عليه يد ولا تسري ثياب خاصة فالعبرة بصاحب اليد ويرجح صاحب حمل في دعوى
 البهيمه اسكاته وان كان لآخر عليهما يد ايضا يعطى زمام وسخوه لدلالة اسكاته على حال استياد ما كنه
 عليها ترجح وكذا يرجح صاحب البيت في دعوى الغزو الكائن عليه وان كان بابها مفتوحا الى المدعى
 الاخر لانها موضوعة في ملكه وهو هو بانيه ومجروح آتيا بالغير لا يفيد اليد هذا اذا لم يكن بين
 الابواب مترصا فيها بسكنى غير ما والا قدم لان يد عليهما بالذات لا تقضي بالقرف له ويد الكسوة
 بالبيعة والدابة اقوى مع احتمال التساوي لثبوت اليد من ايجانبين في اسكاته وعدم تأثير قوة اليد
الاسم لو تارة عا جدارا غير متصل ببناء احدهما او متصلا ببناءهما معا اتصالا رصيفا
 تدخل الالحجار وسخوها على وجه بعيد كونه محدثا بعد وضع ايجاد متصل به فان خلفا او شكل انبواهما
 والا فان حلف احدهما ونكل الاخر فهو لحالف ولو اتصلا ببناءهما خاصة حلف وقضى له به ومثله لو كان



لاحد ما عليه قية او غرة او ستره يصير دورته جميع ذلك فزيد فعلية مع فعلية الشيئية وكذا لو كان لاحد ما حصة عليه
 حصة فانه يقضي له به حصة ولو لها فلهما ولو ان فضل باحدهما وكان الآخر عليه حصة تساويا على الاقوى وكذا لو
 لاحد ما واحدة من المرتجات ومع الآخر الباقية اذا اثر لزادة اليه كما سلف واما استخراج احد الجانبين
 او منهما من نفس وندورف ونحوها والروايات كالعلاقات فلا ترجح بها لا مكان احدهما من جهة وضعها
 من غير شعور الاخر الامثلة القطع بالكره والنجس الذي يشد به الخصم والضم جمع فطاط وهو شدة ان يخصص
 ونحوه وغيره فانه يقضي بها مع من اليه فاما القطع لثنا على ان يخصص بالضم وهو البيت الذي قيل من
 ونحوه على المشهور بين اصحاب من هم من جعل حكم الخصم كالجدار بين المالكين وهو الموقوف للكمال
الشيئية كسر الشئ كسر الزاد حكمها كسر الشئ فيكون الزاد سببا فيكون ارباعا منفعة
 او من ان يرتبها لالا او منفعة دار استاجرا موثر ثم ادخل منفعة وخيار وعقد بان يشترى دارا بعقد جدا
 او يشترى كل واحد منهما جزءا مشاعا منها ولو على التعاقب استاجرا او اياها يشترى بخيار لهما وجيزة
 لبعض المباحات ودفعان مشترك في نصب تجارة ورجع سهم ثبت فيشتركان في ملك التصيد ولو جاز كل
 واحد شيئا من المباح منفردا وجازبا خص كل واحد حازه ان لم يكن عمل فاعدية لو كاذب من صاحبه
 في ملك نصف ما يجوز له والا شتركا ايضا على الاقوى فاجيزة فلو جرت الشراكة مع التعاقب قد اختلفت
 في الدفعة ومن جاز لاحد لهما بالترتيب بحيث لا يميز كل منهما عن الآخر ان يكونا منفعتين جسا ووصفا فلو ميزا
 بحيث يمكن التمييز فان عسر كما يحيط بالشيء او كحما من الجنبه بغيره او الكبيرة استحب الصغيرة ونحو ذلك
 فلا شتركا ولا فرق بينهما في وقوعه شيئا وانما والشركة قد يكونا شيئا في عين كمال التعلق
 الا شتركا جدا لوجوده المتساوية في ثبني من اعيان الاموال منفعة كاشتراك في منفعة دار استاجرا او عي
 او صلاهما بحدوده دفعا كشفقة وخيار ورجع هذه الثلاثة تجري في الاولين واما الاخيران فلا ينفصلان
 الا في العين ويمكن فرض الامتراج في المنفعة ان يستاجر كل منهما دارا ثم تلتزم بها حيث يجوز

ثم انما خرجت بحيث لا يتميز القبر من الشركه شرعا عندنا شركة العنان كسر العين وهي شركة الاموال
نسب العنان به هو السر الحام الذي يسكن به الدابة لاستواء الشركين في ولاية الفسخ والتصرف وتحتاج
الرجوع على قدر سر المال كل استواء طرفي العنان او تساوي الفارسين فيه او تساوي ما في السير ولا
كل واحد منهما احرز التصرف حيث كان مع العنان الدابة اولان لاخذ بقاياها بحسب احدي يد عليهما
الاخرى كالشركه بحسب من التصرف في الشركه مع انطلاق يده في سائر وقت من عن اذا ظهر لظهور مال
من الشركين لصاحبه او لانهما اظهرا في الشركه وقيل من المعانة وهي العارضة لمعارضة كل منهما بما اخرج
لاشركه الاعمال بان يتفادوا ان يعمل كل منهما بنفسه فيشتركان في العمل سواء اتفق على قدر او نواعام
خلفا فيما ام في احداهما وسواء عمل في مال مملوك ام في تحصيل مباح لان كل واحد منهما يدرى وعلمه فنفذ
كما لو اشتركا في مالين هما متميزان ولاشركه المعافضة وهي ان يشرك شخصان فصاعدا بغير عطف على
ان يكون بينهما ملكية وبركان وتضمنان من غرم ويجعل لهما من غنم فيلزم كل منهما الاخر مثل ما يضمنه الشراك
جناية وضمان غضب وقهر تلف وغرامة ضمان وكفالة ويقاسمه فيما يحصل له من هبات او جوده من ركاز
ولقطه وكنيسة في تجارة ونحو ذلك ولا يشتركان في ملك الوقت اليوم وشباب البدن وجارية تبصر
بها فان الاخر لا يشترك فيها وكذا يستثنى في هذه الشركه من الغرم اجمالية على استخراج بل اخلع والصد
اذا انزم احدهما ولاشركه الوجوه وهي ان يشترك اثنان وجهيان لا مال لهما فيقعد لفظي لثب عاني
الذمة على ان ما يتبعه كل منهما يكون بينهما فليعان ويكونان الاثنان وما فضل فهو بينهما او ان يباع
وجبه في الذمة ويخصص الى حامل عطان يكون الرجح بينهما وان يشترك وجبه لامل وحامل فمال
ليكون العمل من الوجه والمال من الحامل ويكون المال في يده لا يسير الى الوجبه والرجح بينهما وان يبيع
مال الحامل من زيادة رجح يكون نصيبه وهذه الثلثة معاينها عندنا باطله والشركان شركه العنان
في الرجح واسخران مع تساوي المالين ولو خلفا في مقدار المال اختلف الرجح بحسبه الصاير

ان الربح بينهما على نسبة المال متساويا ومتفاوتا فلو غيرته لكان انحصار اهل على القصور اذا لم يتم من انحصار
 الربح مع اختلاف المال كونه على النسبة ولو شرطنا غيرهما اي غير المساوي في الربح على تقدير تساوي المالين
 بان شرطنا فيه تفاوتنا او غير احكام استحقاقهما في الربح مع اختلاف المالين كونه فالظاهر بطلان اي بطلان
 اي بطلان الشرط ويتبعه بطلان الشركة بمعنى الاذن في التصرف فان مملوكك فالتحريم تابع للمال وان كان
 الشرط ويكون لكل منهما اجرة على وجهه بعد وضعه قابل على ما له ووجه البطلان بهذا الشرط ان الزيادة اصح
 في الربح لاحدهما ليس في مقابلها عوض ولا وقع اشتراطها في عقد معاوضة لتضم الى العوضين ^{فقط}
 ملكها عقدية والسبب المبرر للملك معه دة وليس في احد في بطل الشرط يتبعه العقد ^{المضمون}
 للاذن في التصرف لعدم نواحيها الا على ذلك التقدير ولم يحصل معنى بقيه بعدم زيادة عمل ^{ممن}
 له الزيادة والا استجازه ارجاز وقيل يجوز مطلقا لعدم الامر بالوفاء بالعقود والمؤمنون عند شروطهم واصالة
 الاباحة وبناء الشركة على الارفاق ومنه موضع النزاع وسبب لاحد الشركاء التصرف في المال المشترك لان
الجميع للقبض التصرف في مال الغير غير اذنه عقلا وشرعا يقتصر من التصرف على المادون على تقدير حصول
 الاذن فان تعدى المادون ضمن اعلم ان الشركة كالمطلق على اجتماع حقوق الملاك المال الواحد على
 احد الوجوه السابقة كذلك يطلق على العقد المشترك وان تصرف المالك في المال المشترك وبهذا المعنى احدثت
 الشركة في قسم العقود وقيل الحكم بالصححة والفساد لا بالمعنى الاول والمصاهرة اشار الى المعنى الاول
 افتح بين الاقسام والى الثاني فلاذن المباحث عنه هنا وكل من الشركة المطالبة بالقسمه عرضا
 بالسكون وهو على التقدير كان المال او نقدا او شيئا كسب ايجاز على ما تحت يده من المال المشترك ^{المادون}
 له في وضع يده عليه لا يصح الاستجداء فقول لا يجوز فعل في المال او تصرف به هو التقييد في حفظه وما يتم به
 صلاحه ويقتل عليه في التلف لو ادعاه بتفريط وغيره وان كان السبب ظاهر الكا حرق والفرق وانما خصه
 لا مكان اقامته البينة عليه فربما حمل عدم قبول قوله فيه كما ذهب اليه بعض القائلين انما ادعى بغيره فكل

فبقول اجماعهم كونه مشترك الذي وانما وهو ان يدفع اليه بالتجريد والرجوع الى صاحب المال خاصة وايضا
بقول الصادق عليه السلام لا ينبغي للرجل المسلم ان يشارك الذي ولا يرضع نعتا ولا يودعه ودية ولا يعاينه
المودة ولو مع السركان سلعة صفقة وقيل احداهما من منها شيئا شاركه الاخر فيه على الله وبه اخبار كثيرة ولا
كل جزء من الثمن مشترك بينهما فكل ما حصل من بينهما كذلك ومن لا يشارك بجواز ان يرى الغرم حقن بصله
عليه من غير ان يبرى الى الاخر فكذا الاستيفاء لان متعلق الشركة هو العين وقد ثبتت والعضو له كماله
الا يعطى المال له او كونه لم يتحقق من بالنسبة الى الاخر لانه انما يقصده لنفسه وعلى المشهور لا يتعين على الشريك
غير القابض مشاركة بل عزمها ومن مطالبه الغريم بحقه ويكون قد حصه الشريك في يد القابض كقصر
الفضل ان اجازة ملكه وتبعه الثأوان رده ملكه القابض يكون مضمونا عليه على التقديرين ولو
ولو اراد الا ان يحصل بالقبض بغير شكل فليس بحقه للمدون على وجه تسليم الربا ثمن معين مخفى به واول
منه الضلع عليه او برئ من حقه ويستوجب عوضه ويحمل على المدون او يعينه له فخاص وموضع الحكم
مع حلول التحقين فلو كان احدهما مؤثما لم يشارك بما قصده الاخر قبل حلول الاجل واخرى بينهما صفقة
عمالوان كل واحد نصيبه بعد واحد كان لواحدهما لافرق في الصفقة بين كون الشري واحدا او
لان الموجب للشركة هو العقد الواحد على المال المشترك وفي حكم الصفقة ما اشبهت شركة كالميراث
والا توافد الا فراض من الشركة ولو ادعى المشتري من المشتركين المأذونين شراء شيء لنفسه او
لها حلف وقبل بحبته لان مرجع ذلك الى قصده وهو اعلم به والاشتركا يعين التعرف بدو
القصود وانما الزمة تخلف مع ان القصد من الامور الباطنة التي لا يعلم الا من قبله لا مكان الاطلاع
عليه ما قوراه **كتاب المستبار** وهو ان يدفع مالا الى غيره ليعمل فيه بحصة معينة من ربحه فانزلة
من الضرب الارض لان العامل يضرب فيها للسمعي على التجارة واتبعه الربح بطلبه المالك فكان انضرب
سبب عنها فتحت المفاعلة لذلك او من ضرب كل منهما في الزرع بسهم او لما فيه من انضرب المال

انما يتحقق الشركة بالقبض على المال المشترك
لأن الشركة لا تقوم الا بالقبض على المال المشترك
والا فلا شركة فيها فبعض الاشياء لا تكون شركة
الا فلو كانت شركة فبعضها لا يكون شركة
المدون

وتقليد المال التجاري بينهما وأما من القرض هو القطع كان صاحب المال اقطع منه قطعة وسلمها الى العا
 واقطع له قطعة من الربح في مقابلته عمله او من المعاوضة وهي المعاوات ومنه قارض الناس ما قارضوا فان
 تركتم لم يتركوا وجه التساوي من ان المال من جهة العمل والآخر من الربح في مقابلته تساويا
 في قوام العقد او اصل استحقاق الربح وان اختلفا في كمية وهي جارية من الطرفين سواء نص المال ا
 بعروض يجوز لكل منهما فمن لازم جوارها منها ونوع العقد لكل لفظ يدل عليه في الشرط وتوقع
 قبله لفظا او جوارا الفعل ايضا ولان لا يتخلو بينهما من توقع ولا يصح شرط لزوم والا حل منها يعني
 انه لا يجب الوفاء بالشرط ولا يصير لازما بذلك في الاجل بل يجوز ضمنها فيه عملا بالمال لكن بشرط الا
 يتم المخرج من التصرف بعد الاجل الا باذن جديد لان التصرف تابع للاذن والاذن بعد ذلك هو الاجل
 بعض التصرفات كالبيع والشراء خاصة او نوعا ما وبعضهم من تشرك بين شرط اللزوم والا حل
 متساويهما في الصحة وعدم لزوم الشرط والمشهور ان شرط اللزوم مبطل لان من لم يقض في العقد
 الشرط تبعه العقد بخلاف شرط الاجل فان مرجعه الى التصرف بوقت خاص هو غير مناف ويمكن
 ان يريد المضم ذلك انما تشرك بينهما في عدم صحة الشرط مطلقا وان افرقا في امر اخر وقصر العمل
 من التصرف على ما اذن المالك له من نوع التجارة مكانها وزمانها ومن يشترى منه ويبيع عليه غيره
 وذلك فان خالف عتق له ضمن المال لكن لو ربح كان بينهما يقتضي الشرط خلاف الصحيح ولو لا المال
 التصرف مطلقا او موقفا على الاجل ولو اطلق له الاذن تصرف بالاسراج في كل ما يقع فيه حصول الربح
 من غير ان يقتضيه بغير اذن ان او كان في مولى ايضا بالاطلاق فينول له المالك في التجارة بنفسه
 من عرض القماش على المشتري ونشره وطيته وجرارته وبيعه وقبضه ولا جرة على مثل ذلك
 حلا لاطلاق على التعارف في الاستجارة على ما جرت العادة كما قد لاله ووزن الامتعة الثقيلة
 لم تجر عادة مباشرة مثلها فيفق في السقما لنقصه من اصل المال والمرد بالثقة ما يحتاج فيه اليه

من اكل لبن وشرب وركب آلات ذلك واجرة المسكن ونحو ما ذكرنا في هذا ما ينبغي به عادة بقصد
فان انصرف حسب عليه وان قهر لم يجز له واذا عاين السفر في بقى من اعانها ولو لم يرد يجب له
التجارة او تركه الى ان يباين كان ممنوعا والقبيل ضاده ولو شرط عدمها لزم ولو اذن له بعده فهو متبرع
مضى ولو شرطها فهو بائد ويشترح بقيدنا انما يميل الشرط بخلاف ثابت ماص الشرع ولا يعتبر في ثوبها
حصول رجل ينقذ لو لم ياكل ان لم يرجع والا كانت منه وموتة الموضع في السفر على العامل وكذا
سفره ياذن فيه وان استحق حصته والمراد بالسفر العرفي لا الشرعي وهو ما شئ على السانة فيبقى وان كان
غيره او اتم الصلوة الا ان يخرج عن اسم السفر او يرد عما يحتاج التجارة اليه فيبقى من ماله الى المدة
الوصف اخره زبحا لنفقة عن القدر الزايد عن نفقة محضر فقيل انه لا ينقذ منه سواء وثب اصل المال
عانه لا يشترط حصول ربح كما تقرر وليست نفقة البلد ضمن المثل في دون فلو اشترى شيئا وبغير نفقة
البلد او بازيد عن ثمن المثل فان اشترى المالك مع والاطل في التبيين من اجمال التفرقة
راس المال فيبقى عند التمن متعلقا بالمالك فلا يقدر عليه ولا يكون له عرض في غير ما دفع وحلا
في الاخرين على المعارف وما فيه الغبطة كالوكيل وسبب كنفه البلد نفقة التمن في فوقه لما
في النسبة من التعزيز بمال المالك وحلا لا لطلاق على المعارف وهو نقد البلد كالوكيل وقيل يجوز بيعه
وبالعرض كونه مملوكة للرجح لان العرض قضى منها ذلك كسبيل ذلك كانه وفيه قوة ولو اذن المالك
وفي من ذلك خصوص ما ادعوا ما كثر في اريك او كيف شئت جاز بالعرض فظعا اما النقدة شئ
المثل فلا يجازيها الا مع التصريح نعم يستثنى من ثمن المثل نقصان يتباح به عادة وليست بعين المال
لا بالذمة الا مع الاذن في الذمة ولو بالاجازة فان اشترى فيها يدونه ولم يذكر المالك لفظا ولا نية
وقوله ولو ذكره لفظا فهو فعلى ونية خاصة يقع للعامل ظاهر او موقوف على ما لم يخصص من التبع
ولو سجد ما حمله المالك من الزمان والمكان والتصرف ضمن الرجح على الشرط كما تقرر ما لو سجد

امرو النفقة الكمال ان نفقة السفر مع نسائه
يؤتم لهم المهر بالنفقة من السفر القدر الزايد
انفسه

بالعين والمثل والتقدير على الجارية فان لم يجز لطلدنا سحر المضاربة بالدرهم والدينار اجماعا لم يشرع علة
 مقتضيه فلا يبيع بالعرض ولا الفلوس ولا الدين غير ما ولا فرق بين المعين والمعين والمبيع والمبيع والمثل
 دون الاستبراء لانها معا لم يجرى فيلزم مقتضاها وهو ما شرط للعامل من جهة في قولنا وان الارز
 اجرة المثل وان المعاملة فاسدة لهما العرف والقول الصحيح على صحة بل اجماع المسلمين بدفعه العامل
 امين لا يضمن الاستبعاد والقيوط ومعا يمتنع العقد ويستحق ما شرط له وان ضمن المالك للمالك لاجل اجرة
 مثله الا ان ذلك الوقت الذي فسخ ان لم يكن فله ربح والافاقه حصه من الربح وربما اكمل اجماعا بالاجرة على تقدير
 عدم الربح ان مقتضى العقد استحقاق حصته ان حصل لا غير ما تسلط المالك على الفسخ من مقتضاها فاعمل
 قادم على ذلك فلا شيء له سوى ما عين له لو كان للمالك عرضا عند الفسخ فان كان ربح فللعامل ربح وان لم
 يدفع المالك اليه حصته والام لا يجز الا باذن المالك وان ربح الربح جرت ليكون الفعل ولو طلب
 المالك انضاضه ففي اجابا العامل عليه فان اوجد ما العدم ولو انفسخ العقد من غير المالك اما بعد
 بفقد العقد بجائز او من قبل العامل فلا جرة له بل اجماعه ان يظهر ربح وقبل الجرة ايضا والقول
 العامل في قدر المال لا في منكر لا ربه والاصل في قدر الربح لانه ايبين فقبل قوله في دفعي ان يكون
 المال معلوما عند التقدير تقع اجهالة عنه ولا يكفي مشايده وفيه كفي المشايده وهو ظاهر اختياره منا
 وهو من الشيخ والعلماء في الخ لزوالم معظم العرف بالمشايده والاصل في قوله في دفعي ان يكون
 شر وطعم فان قلنا به ما خلفا فالقول قول العامل كما تقدم لاهل والا قولى المنع وليس للعامل ان يشرى
 ما فيه ضرر على المالك لمن يفتق عليه اى على المالك لانه تخيير محض والعرض من هذه المعاملة الاثر بها
 فان اشتره بدون اذنه كان فضوليا مع علمه بالنسب الحكم اما مع جهله بها او باجدا انها في حصته
 وعقد على المالك او الحاقه بالعالم وجهان ما خذنا انصرف الاذن الى ما يمكن بعده ولا يشرى به فلابد
 فيه مطلقا ومن كون الشر لا يجزى بغير الظاهر لا يحاط به الا في كل ما لا يشرى معيبا لا يعلم به

من رتبة المال استبانة المال
ولا يشترى حج

فلقب وكذا لا يشترى مال الانسان بماله ولو اذن في شرائه وعمره ممن يعنى على وجه القرض او يشتره
بنفسه وكيله وبطلان المضاربة في ثمنه لا في ثمنه الشايف وصار الباقي رأس المال اكان له المال الاثره
ظهر فيه ربح ام لا اما مع عدمه فظاهر لا على الاحتمال السابق فيما لو فتح للمالك نفسه واما مع ظهوره فبطان
المضاربة بهذا الشرع لعدم كونه من مغل الأذن لان متعلقه ما فيه ربح ولو بالخطأ وهو منفي من كونه مستقيا
للقن فاذا صرف القن فيه بطلت ويحمل ثبوت صحة ان قلنا بملكها بالظهور المحقق ولا يصدق عتقه
القهرى لصدوره باذن المالك لو استرد طائفة من المال بعد ظهور ربح فيسرى على المال
مع سائر المالكات ان قلنا بالسترية في القن القهرى او مع خسارة السبب لو سري العا
با لنفسه وغيره ممن يتحقق صحيح الاضرار على المالك فان ظهر فيه ربح حال الشراء او بعد القن
فيسببه اى نصيب العا من خسارة السبب في المالك كما لو اشتره بماله وسعى القن وهو لا يملك
وان كان الولد موثر المعصية من ابي عمير عن الصادق عليه السلام اسما كية مستعاضا من غير
وقيل يسرى على العا مع سائر خسارة السبب هو موجب للمالك سينا في انشاء اذ لم يملك
التردية على سائر جميعا بين الاوله وربما فرق بين ظهور الربح حاله الشرع وتجدد فيسرى
الاول من الثاني ويمكن حمل الرواية عليه بعد في وجه ثالث بطلان السبب لانه من في المقصود
القرض او القرض هو التسلي للتجارة التي تقبل التعليق سراج والشرع المتعقب للقن ما فيه ولو
لولا معارضة اطلاق النص لجميع **كتاب الوديعة** وهي استئابة في الحفظ اى
فيه بالذات فلا يرد مثل الكالة في بيع شي او شرايه مع انبات اليد عليه فانها تسلم استئابة
فيه الا انها بالعرض والقصد بالذات الاذن فيما لو كان في نعم الاستئابة انما تكون من المودع والوديعة
والودعه لا تنتم الا بالمعاقدين فلا يكون الوديعة هي الاستئابة بل هي قبولها وان اكتفى بقول
الفعل وكان التعريف لما كان لعقد ما علم من هذا المصنف وكان المتعبر منه ايجاب تسليم في اطلاقها

مطلقا سواء كان احد القن سببا في ان
الدين على كسر اجرة سارية او دين
كما تقرر اليه بالبراهين خمسة فمما وجد
القولان في السرية في القن القهرى والقي
الشرع يخص السرية بالعلل القهرى ما اذا كان
السبب خيرا للشرع في القولين في
على العا من سائر المالكات ما اذا كانت
البا خيرا للمالك او على القول بعدم سريان
القهرى اصله فلا سريان هنا ايضا سلفا

عليه وان الاستجابة تسلم قولها فانها لو تحركت معتمدا لم تؤثر بقدر الى ايجاب وقول كعمر من العقود ولا يفرق
الالفاظ الدالة عليها كما هو شأن العقود واجبا من الطرفين فكيف كل لفظ دل عليها التلويح والاشارة لمعناه
 لمعناه اختيارا وكفى في القبول الفعل لان العرض الرضا بها ورضاها كان الفعل هو قبضها اقوى من القول
 باعتبار دخولها في ضمانه والزامه بحفظها بواسطة القبض وان لم يحصل الايجاب في اولى الا ان فيه خروجا عن
 باب العقود التي لا تتم الا بصيغة من الطرفين ومن ثمة قيل انها اذن مجرد عقد وكفى كان لا يحجب بانه قبول
 لايجاب لو كان ام فعليا ولو طرعا عنده لم يحصل منه ثبوت على الرضا ولا قبضها واكرهه على قبضها المعتمد
 وديقه لانما القبول الشرعي فيها واما الايجاب فيحصل بالطرح بان يعتمد اليه قول او ماني عليه يعيده
 وقد كسب بان يقبض على مجرد الطرح وفي الثاني لا يصح وديقه ان قيل قول او فعلا لكن في الثاني على
 الحفظ لليد لا للوديعة وفي الاول تتم بالقبول بها فيجب عليه الحفظ وحيث لا يحجب عدم القبول فيجب
 بغيره كما لو غاب المالك وتركها وخيف عليها الذباب فيجب بالبيع او نية على البركة فيكون لان ضمان تركه
 واما مع الاكراه فلا يحجبها مطلقا بل يجوز تركها وان قبضها في حضور المالك غيبته الا ان يكون
 المكره مضطرا الى الابداع فحاجته عليه كتاب في قوله فلا يحفظها مطلقا في الثاني من حيث الوديعة مع
 عدم القبول او القبض في الاول على فعل او قول الوديعة قول او فعلا وجب عليه الحفظ ما دام مشدودا وكذا
 بعده الى ان يودي الى المالك من من حكمة بذلك لظهور عدم المنافاة بين وجوب الحفظ وعدم وجوب
 على الوديعة من حيث انها عقد جائز ولا ضمان عليه لو تلف او غاب الا بالتعدي فيها بان الدابة
 او ليس الثوب او فتح الكيس الختم او المشدود او الشرط بان تعمر في الحفظ عادة فلما اخذت منه قول
 فلا ضمان ان لم يكن سببا في الاخذ تعمرى بان سمي بها الى الظالم او اطعمها فوصل اليه جبرئا مع منطته
 مثله لو جبر بها للتص فسرهما ولا فرق بين اخذ القاهر لجابده وامره له بدفعها اليه كذا في قضاء
 الشرط منها فيجهر الرجوع على الظالم منها على الاقوى وقيل يجوز له الرجوع على المستودع في الثاني ان

اي وعدم القبض بصورة اقتضار على
 الطرح فانه لو لم يرد من القبض في
 هذه الصورة لا اثر له في الحفظ
 كما سبق فكيف يرد في حكم عدمه
 الحفظ عدم القبض لا يحتاج الى
 عدم الفعل المطلق في الصورة الا
 مطلقا

استقر النعمان على الظالم ولو لم يكن المستودع من الدفع عنها بالوسائل الموجبة لسلامتها وجب ما لم تؤد إلى تحمل الكثرة
كالحرج واخذ المال فحجز تسليمها وان قدر على تحمله والمرجع في الكثرة والقلة إلى حال المكرة فقد تعدد الكلمة
التي هي من الأذى كثر في حقه كونه جليلا لا يلبس بحاله ذلك ومنهم من لا يتعد بطلبه كثر واما اخذ المال فان كان
المستودع لم يجب بذلك مطلقا وان كان من البدعية فان لم يستوعبها وجب الدفع عنها بعضها اكل فلو ترك
مع القدرة على سلبها فخذها جميعا فممكن سلامته وان لم يكن الا باخذها اجمع فلا يقصر ولو امكن الدفع عنها
بشيء من ماله لم يستوجب قيمتها جاز ورجع مع ثبوتها ولو امكن حفظها منه بالتمسك منه وجب قبض من تركه بغير
عليه البين لو دفع بها الظالم فيوري بما يخرج عن الكذب بان يحلف انه ما استودع من فلان ويحلف بوث
او حتى لو كان او نحوها معاير الما استودعه وانما يحلف بوثه عليه مع علمه بها والاعتقاد لانه كذب لا يبرر
ترجيحا لا خفاء للقبولين حيث تعارضوا بطل البدعية بموت كل منهما المستودع كغيرها من العقود والحقا
ويؤيده وامانة وان قصر وقتها فيبقى في يد المستودع على تقدير عرض ذلك للمودع او يدوارته او وليه او يد
بعده تحت على تقدير عرضه له امانة شرعية ما دون ما في حفظها من قبل الشارع لا المال كالمطلان اذ لا يملكه
وحيث لم امانة الشرع وجوب المبادرة الرد وان لم يظلمها المالك لا يقبل قول المودع بغيره فمن
في يده في رد اياه بغيره بخلاف امانة المستندة الى المالك فانه لا يجب رد ما يدون الظلمة في حكمه انقضاء
المدة المأذون فيها وقد قيل قول في رد ما كالمودع وقد قيل انك اذا قبضها لمصلحة كالتعدي لم يضاربته و
الامانة الشرعية باطلان الامانة المالكية كالمشرك والمضاربة بموت ونحوه وما يطير الرجوع الى الغير من
الامانة وما ينزع من الغاصب بطريق احسبه واما يؤخذ من التعمي والجون من مال الغير وان كان كسبا من قمار
كاجوز البيع واما يؤخذ من الهام ودية عند خوف نفسه ما يدريه ما يتسلم منها شيئا وما يوجد فيها شيء
من الامانة كالصندوق من مال لا يدخل في البيع واللقطة في اليد الملقطة مع ظهور المالك وضابطا اذن
في الاستيلاء عليه شرعا ولم يؤذن فيه المالك ولو عين المودع موضع الخطأ فمستودع عليه فلا يجوز ان يعطى

لا يميزه وان كان يحفظها بعض التعيين والاعتناء لا يفرق في ذلك بين الجوراء المحفوظة لادائه عليه بطريق الى هو
ثم وجوز اخرون التحفظ الى المساوي وهو قسمة المثلين او فيضم بقسط المعين الا ان يحتاج لغيرها فيسقطها
 عنه الى ان يحفظ للمساوي مع الايمان فان اعتبر فلا دون ولا ضمان ح لا دون ح شرعا وانما جاز المساوي
 هنا سقوط حكم المعين بغيره فيقتل ما في حكمه وهو المساوي او ما فيه قد يمكن شمول كلامه لادون عند سقوط
 وان وجد المساوي كما قيل المنع من الاصل عند عدمه ويشمل الضام فيها ولو نهى عن غير المعين وعنده ك
ويحفظ الوديعة بما جرت العادة به من مكان الوديعة وزمانها لان الشارع لم يحدها حد اصرح الى
العادة كالنوب الغد في الصدوق المقتضى والموضوع في بيت محرز عن الغر والدابة في مصلح المصطفى العلامة
 والشاة في المراح كذلك المحفوظ بنظر المستودع هذه الثلاثة جازت العادة كونها حرزا لما ذكره ونقص
 الى امر اخر ايقوم غير مقامها عادة ولا فرق في وجوب الحرز على المستودع بين من ملكه وغيره ولا
 بين يعلم انه لا حرز له وغيره ولو استودع من طفل او مجنون ممن لا يملكه الا لادون يكون وضع
 يده على اهلها بغير اذن شرعي فيضمن لان يحتاج لغيرها فيسقطها ايديها فحققتها بنية اكتسبها لا تولى عدم
 الضمان لكن يجب مراجعة الولي ما يمكن ولا فرق بين كون المال لها ولا لغيرها وان ادعى انه لهما
 ان يدعى حيث يعقب الوديعة منها مع جوارحه او لا مع جوارحه الى ان يملكها الحاصل او العالم مع تعذره لا
ويجوز عادة الوديعة على المودع مع المطالبة في اوان وقت المكان معنى رفع يده عنها والخليفة بين الما وبينها ك
 كان في صندوق مقفل فتحه عليه اديت محرز فلك لا نعلقها الى المالكات زيادة على ذلك والعلة
 الشرعي كمال الصلوة وان كانت لغيره الا تولى الميراث المالكات بالناخير والعادي كان تقارن بقطع
 بطريقه كالعقد وفي اكمال الطعام واستحمام وجهان والمعتبر في التسبيح القصد وان قدر على الزيادة
 بالحكم ثابت لك ان كان المودع قرا امام المال كما يجزى لأمر بإداء الامانة الى اهلها من غير قيد
وبى لغير الرضا قال سأله عن رجل استودع رجلا من بوايك لأله قيمة والرجل الذي عليه

رجل من العرب يقدر ان لا يعطيه شيئا المودع رجل خارجي شيطان فلم اوسع شيئا فقال قل له رد عني فانه اغتلبه
بانه اتدعني الصادق اذ اذ الامانة الى الخادان كان مجوسا ويعمل في العمل الذي بعد المطالبة ويمكن ان
على الوجه السابق لانه من سبب التقيير ولو كان ان حر لعذر وجب في اول اوقات مكانه او اودعها لغير
ولو زوجه او ثقتة من عمر ضرورة الى الابدان فلو اضطر اليه بان خاف عليها من حرق وسرق او ابتليت
في يده وتقدر دما الى المالك والحكم او دعها العدل في حكم ايداعها خيرا لشرك الغيرة في اليد ولو
ولد او وضعها في محل لشرك الشرف بحيث لا يلاحظها في سائر الاوقات او ساخرها ملك اى شخص
ضرورة الى استصحابها في السفر ان كنه عند اعادة السفر ايضا لها الى المالك او وكيله عما اودعها
او ايداعها العدل فنكرت واحدة فمخير بان مع الضرورة بان تعذر جميع ما تقدم وخاف عليها
في البدل او محط الى السفر فلا ضمان له يجب لانه من ضرر يحفظ والمعتبر في تقدير التوصل الى المالك ومن
بجمله المشقة كثره عرفا وفي السفر العرفي ايضا ما تقرر من كالتدوير الى حد والبلد قري لا يطلع على الذباب
السفر يجوز فيه صاحبها مع امن الطريق ولا يجوز ايداعها في ملكه مع استصحابها واستثنى منه الواو وسافر
او كان المستودع متجعا فانه يسافر بها من غير ضمان لتقدم المالك وطرها في موضع يتقن فيه وان
كان حذر المشقة لما عرفت من ان حذر شرطه باور خروجه امنها وفي حكم العفن الموضع المقتضى
للكسب وضابطه لا يصلح للمالك الوديع عرفا بحسب مدة اقامتها فيه او ترك سقى الدابة او علمها بالامر
عليه عادة ومثلها الملوكة والمعتبر سقى والعلف بحسب المعتاد ولا مثا لها فانقصا عنه تقرر في المعتبر
بعد صيرها عليه فيضمنها ح وان ماتت بغيره ولا فرق في ذلك بين ان يامر بها ويطلق وبين
لوجوب حفظ المال عن التلف بها الذي يقتضيه إطلاق العبارة وهو احد القولين في المسئلة
والاخرى انه مع النهي لا يضمن بالترك لان حفظه لا يحل عليه بالكلية لا على غيره نعم يجب ان
مطلقا لانه ذو روح لكن لا يضمن بتركه لغيره واعلم ان المستودع يجوز ان يامر المالك بالانفاق

انفق ورجع عليه ما عزم وان اطلق رسول السيد فان تعذر رفع امره الى الحاكم فان تعذر انفق وهو يشك فيه
 ورجع به ولو تعذر انفسها وقصر عليه الرجوع ان اراده وقبل قوله فيها وفي القدر المعروف وكذا القول في كل ما
 له عنه وفي حكم النفقة ما يقتضيه من البدل وغيره وفي حكم استجران الشجر المنفعة له استحقاقه والسبق وغيرهما وكره
 الثوب الذي يفسده طول كونه كالصوف لا يرسم للرجوع حتى لو لم ينفذ بشره ولجسه بقدر ما ينفذ الصوف
 عنه وكذا عرضة على البرد مثله لو وقف نقل الدابة الى استجران العلف او السقي على الركوب والكتاب على تعليقه في
 فيجب ذلك كله ويجوز بدونه او ان يقع بها لا ذلك انما جهابها له او مبال غيرة بحيث لا يتميز سواء من جهابها
او مبالها ولو لم يجر احدى الودين في الاخرى منهما معا وان كانا لواحدا ومثله فخطها بمال الكفاية
 مودع عنده لا تقدي الى الجمع وليرد الوديعة حيث يودعها او يريدها الى المالك او وكيله والمعادون كالتة
 مثل ذلك تخير فيها فان تعذر المالك او وكيله فاحكام الشرع عند الضرورة الى رد ما لا يدونه ان
 احكامه لا ولاية له على من له وكيل او وديعة بغيره وانما جاز الدفع اليه عند الضرورة ودفع المخرج وانما
 في غير ذلك من ماله لا وكيل له ويحقق الضرورة بالجرع من الحفظ وعرض خوف نفقة مع التمسك بالنافي
 لرعايتها او ان خوف على اخذ المتعلقات بها لعله او استقلاله او ان خوف عليها من السرقة او حرق
 او انهبته نحو ذلك فان تعذر احكامه او دفعها الشقة ولو دفعها الى احكامه مع القدرة على المالك
 ضمن كما يضمن لو دفعها الى المفقوع القدرة على احكامه او المالك ولو امكن الوديعة حلف لصالته البرائة
 ولو اقام المالك بها بنية قبل حلفه ضمن لانه متعده كحجده لها الا ان يكون جوابه لا يستحق عدي شيئا وبشره
 كقوله ليس لك عدي او يعجز من رد ما ولا عوضها فلا يضمن بالانكار بل يكون كعدي قبل قوله بنية ايضا
 لا مكان تلحقها بغير تقيط فلا يكون مستحق عنه ولا ينافي قضي قوله بنية ولو اظهر لا نكارة الاول ولا ينافي قوله
 ليس لك عدي او يعجز من رد ما او مضامنها ونحو ذلك فلا تقي القبول لصا واختاره المصنف في بعض
 تحقيقه القول في الوديعة في القيمة لو شرط لصالته عدم الزيادة عما يعترف به قبل قول المالك فحجده

القول

بالفرط

بالفطر على الأمانة ويضعف بالليس فاخذ القبول واذا مات المودع سلمها مستودع الى وارثه ان
اولى من يقوم مقامه من كسب ولي فان تعدد سلمها الى جميع ان التقوا في الالبية والا فالى الابرار ولي
ان قصر ولو سلمها الى البعض من دون اذن الباقيين ضمن الباقي بنسبة حصتهم تعذيب منها تسليمها غير المالك
وتجلبدرة الى ردوا اليهم كما سلف سواء علم الوارث بهما ام لا ولا يبر المستودع باعادتها الى
اخر ولو تعدي فاخرها منه او فطر بتركه غير مطلق فقله ونحوه لانه صار بمنزلة الغاصب ينصحه على ان
الى ان يحصل من المالك يقضي رداله برده عليه ثم تجدد له الوديعة وتجدد له الاستيذان بغير رد كان يقبل
له او عكسها او استأنثت عليها ونحوه على الاقوى وقيل لا يعود بذلك كما لا يردل الضمان وان كان
بايداعه او بغيره من الضمان على قول قوي ويقبل قوله يمينه في الرد وان كان غيا بجل وجهه على المشهور لانه
محس وقابض لمحض مصلحة المالك والاصل برأيه فتمت هذا اذا ادعى رد ما على من ائتمه المودع اعاده على
غيره كوارثه فغيره من الاصل لا حاله عدمه وهو لم ياتمه فلا يخلف تصديقه ودعوى رد ما على وكيل
كدهواه على الموكل لان يديه كيد **كتاب العارية** تشديد الباء وتخفيف نسبة الى اللوا
لان طلبها عار او الى العاره مصدر ثان لا عرته عارة كاجابة الاجابة او من عار او اجابة
لتجملها من يد الى اخرى او من العار وهو التبادل هي من العود اجابة من عار او تعرف في العين
لا انتفاع مع بقا اصل غالبا لا عار ايضا اي عود الى ذكر في الوديعة في العاطفها ايجابا وتسبوا لابل كلما
ول على الاذن من طرف المعير فهو ايجاب ويكفي الفعل في القبول والاسقفيد ضاه من غير العاطف كما كتبت
والاشارة ولو لمع القدرة على التعلق كمنه والودع اليه فواجب جده عاريا او محتاجا الى البسطة
لصفته فرياشا او البقية وسادة او محدة والتمس في التذكرة سجن النطق بالصدق في جوار الانتفاع
ويغني تصديده كمن منفعته فرياشا وله الاذن الوارد في الآية سيجاز الاكل من مية بمعهم المرفقة وتعمية
الى من تناولته من الارحام لا يعلق حسن النطق لعدم الدليل ان المساوي قياس ووضعت تحت نظر

اولى وثبت كون المعبر كما جازى التصرف ويجوز اعادة الصبي باذن الولي لما في نفسه ووليه لان المعبر
 اذن الولي وهو كافى لتحقيق هذا العقد اذا علم المستعير باذن الولي والا لم يقبل قول الصبي في حقه الا
 ان ينضم اليه قرائن يفيد الظن المتأخّر للعلم به كما اذا اطلبها من الولي فجاز بها الصبي واخراته ارسله بها ونحو
 ذلك كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول الدار بالقرين ولا بد من اذن الولي له في اعادة ما كان
 لمصلحة ما بان يكون يد المستعير حفظ من يد الولي في ذلك ولا ارتفاع الصبي بالمستعير ما يريده من منفعة
 ماله او كون العين فيهما الاستعمال بغير اذن اهل المال ونحو ذلك كون العين مما يصح الانقطاع
 مع بقائها فلا يصح اعادة مالا يتم الانقطاع به الا بدفعه كانه كالطعم ويستثنى من ذلك المنفعة وهي الشاة
 المستعارة للطلب للتعويض تعديبه الى غير ما من يجوز ان المتخذ للطلب وجهان والا فبما خالف الاصل على
اليقين اجمود والا لك الرجوع فها من شأنه قضاء جوار العقد كالتالي بالاعارة للذن في ذمت
المسلم ومن حكمه فلا يجوز الرجوع فيه بعد العلم بتحريم نبشه ومنك حرمة الى ان يبدى عرض طاهر ولو رجع
وباد وان كان الميت قد وضع على الاقوى لامل فلو انه اخبر لارتمه لولى الميت لقدومه على ذلك الا ان
عليه غيره مما لا يريده عوضه عنه فيقضى كونه من مال الميت لعدم التقصير ولا يلزم ولي طمته لاذن فيه
اخران ايضا احدهما اذا حصل الرجوع فترعى المستعير لاسية ركا لواعاره لو حار قع بغيره
وتلج في الجرح لارجوع للمغير لان ملكته اخذت الى الشاطى واصلاحها مع نزع من غير ضرر ولو رجع قبل
دخول السفينة او بعد ضررها فلا اشكال في اجواز مع احتمال اجواز مطلقا وان وجب الصبر بقبضه لا
ان يزول الضرر والثاني الاستعارة للرجوع بعد وقوعه وقد تقدم وهي امانة في المستعير لا ضمان الا
ما تعدي او التفرط الا كما يستثنى اذا استعار ارضا صالحة للزراعة والفرس والبنا عاده فرس
او زرع او بنى تحريمها مع الاطلاق والتصرح بالتعميم وله اجمع منها بحسب المكان لان ذلك كله انقطاع
بتلك العين بغير اطلاق والتعميم ومثله لو استعار دابة له للركوب واسمى له بعينه له به

منة الابن كاشاة نعطها غير كلها
 ثم ردنا على مالك اربعة اشياء
 اربعة اشياء تضمنها موضع العتاة
 المشقة والعرة والا ففقدوا اجمال

لم يتجاوز ما دلوا على المساوى في الادون على ما يقتضي التعيين واقتضارا على المادون وقبل سحر الخط على المساوى
والاقل ضررا وهو ضعيف ودخول الادون بطريقين لا يتم باختلاف الفرض في ذلك نعم لو علم انهما الفرض
بالعينين يتجوز جواز الخط على الاول ان المساوى فلا مطلقا كما انه انتهى عن الخط بحرم مطلقا وحيث يتعين
المعين فتعدى الى غيره ضمن الارض ولزمه الاجرة لمجموع ما فعل غير ان يسقط منه ما قابل المادون على
الاولى لكونه تصرفا بغير اذن المالك فيوجب الاجرة والقدرة للمادون فيم ينفذه فلا معنى لاستقاط
قدره نعم لو كان المادون فيه داخل في ضمن المبنى عنه كما لو اذن له في تحميل الدابة قدر معين فتجاوز
اولى زكروها بنفسه فارادف غيره تعين استقاط قدر المادون لانه بعض استولى من المنفعة
والان ضمن الدابة الجميع ويجوز له بيع غرضه وابنيه ولو على غير المالك المشهور لانه مالك غير ممنوع من
التصرف فيه فبيعه ممن شاء وقيل لا يجوز بيعه على غير المبيع لعدم استقرار ملكه برجوع المبيع وهو غير مانع
البيع كما يباع المشرف على التلف حتى يقل قصاصا ثم ان كان المشتري جاهلا بحاله فله الفسخ للعييب
ان كان عالما بل ينزل منزلة المستعير ولو اتفقا على بيع ملكها معا ضمن واحد صحيح ووزع الثمن عليهما
فيقتطع على ارض مشغول على وجه الاعارة مستحق للقطع بالارث او الابقاء بالاجرة او التملك بالتمتية
مع الرضى على ما فيها مستحق للقطع على احد الوجهين فكل من فله ما يملكه ولو نقص العين المعارة بالاعتمال
لم يضمن المستعير النقص لا سيما والتلف كالفعل ما دون فيه ولو من جهة الاطلاق وتقيده بانقص قدره ثم تها
تلفت بينهما وهو احد القولين في المسئلة لعدم تساؤل الاذن للاستعمال للتلف عرفا وان دخل في
الاطلاق فيضمنها اخر حالات التوفيق وقيل لا يضمن ايضا كالتقصص ما ذكر من الوجه وهو الوجه وبين العارة
باعتبار الضمان بخلاف البشروط المأمور بالكون معه سواء شرط ضمان العين ام الاثر ام هما فيجب شرط
وكبرهما وهما او فسخه سواء كانا داناير ودراهم لا على اصح القولين لان فيه مجعابين النقص والخطا
وقيل يخص بالنقصين استنادا الى الجميع ايضا والى الحكمة الباعثة على الحكم ربي ضعف المنفعة المطلوبة

منها بدون الاتفاق فكانت عارية بغير حصة بالذات لما توجب التلف فيضمنان بها بضعف بان الشرط انهما
 بهما مع بقاها وضعف المنفعة لا يدخل في خلاف الحكم وتقدير منفعة الاتفاق حكم بغير الواقع ولو ادعى المستعير
 التلف حلف لانه ادين بقبول قوله بغير سوء ادعاء بغير طاهر ارم حتى ولا مكان حين قد علم بقبول قوله بغير تحكيم
 ولو ادعى الرد حلف المالك لاصالة عارية وقضية على نفسه بقبول قوله بغير خلاف الموعدى ومعنى عدم قبول قوله
 الحكم بضمانه للثمن والقيمة حيث يتعدى العين لا يحكم بالعين مطلقا لما تقدم في دعوى التلف والمستعير لا يظن
 بالتجر الذي غرسه في الارض المعارة للغير وان استلزم التعرف في الارض بغير العرس بقضاء العارية بكم يجوز
 له الدخول اليها سقيته وحرثه وحراسته وغير ذلك ليس له الدخول بغير عرض بغير الشجر كالقروح وكذا يجوز بغير الاستغلال
 بالشجر المذكور وان كان ملكا لغيره لانه جالس في ملكه كما جالس في غيره من اماكنه فالتفليس بغيره في
 المباح كذلك وكذا يجوز له الاتفاق بكل ما يستلزم التعرف في الشجر ولا يجوز للمستعير عارية العين سقارة
 الا باذن المالك لان العارية انما تنازل الاذن له حيث نعم بجوز له سقيها لمنفعة بنفسه وكذا يمكن لا يبعد
 ذلك عارية لعود المنفعة اليه لا الاكل حيث يغير العين والمنفعة يرجع على من شأ بها فان رجع على
 المستعير الاول لم يرجع على الثاني اجمالا لان كان العارية مضمونة فيرجع عليه بدل العين خاصة ولو كان عالما
 استقر الثمن عليه كالفاسد وان رجع على الثاني رجع على الاول اما لا يرجع عليه لو رجع عليه بغيره ولو شرط
 سقوط الضمان في الذات والنفقة صح عمل بالشرط ولو شرط سقوط مع التعدي او شرط اتمام اجاز لانه
 في قوة الاذن له في الاعراف فلا يستعقب الضمان كما لو امره بالقضاء في البحر وسجل عدم صحة الشرط فلا
 من سباب الضمان فلا يعقل سقوطه قبل وقوعه لانه كالبزاة مما لم يجب الاول قوي ولو قال المالك
 عرثتها وقال اجرها حلف المالك للاتفاقها على ان تلف المنافع وقع في ملك المستعير وانما يتحققان في
 الاجرة والاصل براءة ذمته منها وقيل يحلف المالك لان المنافع مملوكة اياهان فهي باصالة المالك
 وحينئذ فادعاء المالك ملكيتها بغير عوض على خلاف الاصل واصالة براءة ذمته انما يصح من خصه فادعاه

المالك

المالك لان مطلق الحق بعد استيفائه نفقة ملك غيره وهو اقوى ولكن لا يقبل قوله فمما عجز من الاجرة لانه فيها
مدعى كما ان الركب النسبة الى العارية مدعى بحلف على نفى العارية وثبت له اجرة المثل لثبوت ان الركب
تصرف في ملك غيره بغير تبرع منه الا ان تزيد اجرة المثل على ما ادعاه المالك من المستحق المستحق
بعد استحقاقه سواء وشكل ان المالك يدعى الزائد من الاجرة على تقدير زيادة ما يدعيه عن اجرة المثل والركب
يغنيه فلا بد من وجه شرعي يقضي بغيره وحلفه على نفى العارية لم يدل على الاجاب كما لم يدل على اثباتها
وابتات اقل الامر من المدين مسلم لكن سقى النزاع في الزائد من الاجرة على تقديره لا يندفع الا بحلف الركب
على نفى الاجارة او كونه خفيف المالك عليها واماخذ الزيادة فلا تقوى عليها انها تتجافان لان كلاما
منها مدعى مدعى عليه فحلف المالك على نفى العارية والركب على نفى الاجارة وثبت اقل الامر من الاجارة
الزائد من المستحق بحين الاستيعار والزائد من اجرة المثل لا تعرف المالك وهذا هو الذي اختاره المصنف
بعض تحقيقاته في الاوضاع الثلاثة بعد انقضاء لها اجرة عادة او ما يدعى كونها مدة الاجارة قبله
فالقول قول الركب في نفى الاجارة وتستر العين **مسألة المزارعة** وهي لغة مفاعلة من
الزراع وهي تقضي وقوعه منها كهي في الشرع صارت معاهدة على الارض بحصة من حاصلها الى اصل معلوم
ونسب الفعل اليها بفعل احداهما مع طلب الآخر مكانة لذلك فاعل كل نصارى وخرج بالمعاهدة على الارض فاشارة
فانها بالذات على الاصول وباحصة اجارة الارض للزراعة او الاسم او لا يصح بحصة من حاصل
وتقدير الاصل لبيان الواقع او تخصيص للصحيح او استطراد لبعض الشرائط التي يحصل بها الكشف عن الحقيقة
وان لم يكن ذكر ما من وظائف التعريف وعبارتها زرعك او عطلتك او علمتها اليك و
كفتلتك هذه الارض ونحوه من صيغ الماضي الدالة على انشاء العقد صريحاً والمشهد حرازاً ببيعة ازرع
الارض استناداً الى رواية قاصرة الدلالة عن اخراج هذا العقد للزراع عن نظره فالمدعى او محضيل
الزراع لفظاً على الاقوى كغيره وعقد لازم لعدم الامور بالعمود الا ما اخرج به الدليل وليس بلامد

العقد كالموت في بيع المالك المقتصر على الزمان

اجماعا وبقي القائل في لانه معاوضة محضة فيقبل كالمبيع ولا يخل بموت احداهما لان ذلك من مقتضى اللزوم
ثم ان كان المالك العاقل قام وارثه بغيره في العمل والاستاجر احكام عليه من الماله او عا ما يخرج من حصته وان كان
المالك يفت بجاهلها وعامل العاقل القيام تمام العمل واستثنى من الاول ولو شرط عليه العمل بنفسه فبات قبله
ويشكل لو مات بعد حصوله بعد ظهور الثمرة وقبل تمام العمل لانه فذلك حصته ولا بد من كون الثمنا عا بينهما
تدوا فيه او تفاضلا ولو شرط لاحد هاتين معين وان كان البذر ولاخر الباقي اوله باطل سواء كان الغالب
ان يخرج منها ما يزيد على الشرط وعدمه ولو شرط احدهما على الآخر شيئا يفت عا فالى الحصته من ذنب
او غيرهما صح على المشهور ويكون قراره مشروطا بالثمة كاستثناء ارطال معلوم من الثمرة في البيع ولو
لبعض سقط من الشرط بحسب لانه كالمشرك وان كانت حصته مع احتمال ان لا يسقط شي بل
علا ما طلاق الشرط ولو مضى المدة والزرع بان فاعلى العاقل الاجرة لما بقي من المدة ولما لم يقطع او لا
للازرع بعد ما يفت المالك بين القلع والابقاء بالاجرة وان رضى العاقل بها والافلح ولا جرة للمالك
علا ما مضى من المدة لو لم ينفع بالقلع لان مقتضى العقد قصر الحق على الحصته مع احتمال وجوبها على الزارع
لو كان التأخير بغيره لتضييع منفعة الارض بغيره ولا فرق في كون المقطوع مينا بين كون البذر
ملك الارض والزرع ولم يستحق المالك قلعه بالارش او مجانا فوالان طاهر العبارة كغيره عدمه
القول به فطريق معرفة ان يقوم الزرع قائما بالاجرة الى اوان حصاده ويقطوعا ولا بد من
الانقطاع بالارض في الزراعة المقصورة منها او في نوع منها مع الاطلاق ان يكون لها ما من بذر او بذر
او تسقيها العيون غالبا او الرأفة كالنيل والضابط امكان ارتفاع بزرعها المقصود عادة فان لم يكن
بطلت الزراعة وان رضى العاقل ولو انقطع الماء في جميع المدة مع كونه معناه الهات قبل ذلك الغنى في الزراعة
وفي الاستاجر العاقل لظرو العيب لا يسقط العقد لسبق احكام بغيره فيستحق القرض بغيره فان
منع فعليه من الاجرة بنسبة ما سلف من المدة لا بقدره بغيره بغيره لم يسم له وزاد له شيئا

النفقة ويشكل ان نفقة لعدم إمكان الحال وعمله المانع مشروط يا خصته لا بالثمرة فاذا فات بالانقطاع
ان لا يدرى متى اخر نفق لو كان قد استأجره للزراعة توجه ذلك واذا اطلق المزارعة زرع العاقل
ان كان البذر منه كما هو الغالب او بدل المالك شيئاً ان شرط عليه وانما يخرج مع الاطلاق له المطلق
على المأبذة من حيث هي وكل فرد من افراد الزرع يصلح ان يوجه المطلق في نفقة واول من له نفق الاذن له
على كل فرد ودرهما فوق بين الاطلاق والنعيم بناء على ان الاطلاق انما يقتضي تجوز القدر المشترك
الا فرد ولا يخرج من الرضا بالقدر المشترك الرضا بالقوى بخلاف النعيم ومما ذكرناه يظهر ضعفه وتكون
شيئاً من الزرع لم تجز ما عين له سواء كان المعين شخصاً كهذا سبب ام شيئاً كالحقبة العنانية
ام نوعها ام غيره لا يختلف الا في ارض باختلاف قيمتين ما يتعلق بطرف خالف وزرع الا في غير المالك
بين النفقة فله حصة المثل غار زرعه وبين اتفاقه المسمى مع الارش ووجه التخيير ان مقدار المنفعة المعقود
عليها قد يستوفى بزيادة في نفس بزرع الارش فخير بين النفقة لذلك فياخذ حصة المزارع ولو وقع مع
غيره لانه غير المعقود عليه بين احد المسمى في مقابلة مقدار المنفعة المعينة مع اخذ الارش في مقابلة الارش
لوجوب التفرع ويشكل ان احصة التسمية انما وقعت في مقابلة الزرع المعين ولم يحصل الذي زرع
ثم يتبادله العقد والاولون فلا وجه لاستحقاق المالك فيه احصته ومن ثم نسبة البعل شيها على تربيته
والا ترى وجوب الحصة لمثل خاصة ولو كان المزارع اقل ضرر من المعين جاز فيستحق ما ساء من حصة والارش
ولا خيار لعدم الضرر ويشكل ان غير المعقود عليه يعطى كلف سبغى لشيئاً مع انما بذل العامل الذي لا دليل على
انتقاله عن ملكه والا ترى ثبوت الحصة لمثل السابق ويجوز ان يكون من احداهما الا من حسب ومن الآخر
البذر والعمل والعامل وهذا هو الاصل في المزارعة ويجوز جعل اثنين من احداهما والباقي من الآخر وكذا واحد
وبعض الآخر وتقسيم الاركان الاربعه من اكثرها بحسب شرط بعضها من احداهما والباقي
من الآخر وكل واحدة من الصور المذكورة جائزة متى كان من احداهما بعضاً ولو جاز من الاربعه ومن الآخر الباقي

مع ضبط ما على كل واحد ولو خلفا في المدة حلف مكررا زيادة لاصاله عدمها فان لم يزرع بعد ثبت منها كما سبق
ولو خلفا في الحصة حلف صاحب البذر لان التمسك تابع له فيقدم قول مالك في حصة الآخر لاصاله عدم خروج ما زاد
عن ملكه وعدم استحقاق الآخر له وانما قدما على عقد تضمن حصة انما نقل عنه في اصل الحصة لاني خففت المعينة
حكم الحجاز التريديد بحاله لم يخرج عن الاصل ولو اقاما بنية قد ثبتت الارض في المستلين وهو العاقل في الاول لان
الارض في نفس المدة فيكون القول قوله والبنية غير العاقل ومن لم يزرع في الثانية من العاقل والملك من
لا يخرج بالنية في الاول حيث قدم قوله مع عدم البنية ويصل يضرع لانها لكل الملك الملك الملك
هنا فان من كان القول قوله فالبنية بنية صاحبه القول بتقديم بنية المدعى فيها اولى ولهذا راع ان يزرع
او يشارك غيره لانه يمكن منفعته الارض بالعقد لازم فحوزة لعلها ومشاركته غيره عليها لان النكاح
على المولع نعم لا يجوز تسليم الارض الا باذن مالكها وربما اشترط كون البذر منه ليكون ملك الحصة
وبه يفرق بينه وبين عامل المساقات حيث لم يجز له ان يساق في غيره وهو يتم في مزارعه غيره لاني شئت
ويكن المزارع بينهما بان عمل العامل المساقاة مقصود بالذات كالثمرة فلا يتسلط عليه من لا يسلط للمالك
بجواز الارض في المزارعة فان الغرض فيها ليس الا الحصة فلا يمكن ان ينقلها الى من شاء الا ان اشترط
عليه المالك الزرع بنفسه فلا يجوز له ادخال غيره مطلقا عملا بقضي الشرط ولا يخرج على المالك لا يزرع
على الارض ابتداء على الزرع الا مع الشرط فيبيع شرطه في جميعه وبعضه مع العلم بقدره او بشرط قد عين
منه ولو شرط اخراج على العامل فزاد السلطان فيه زيادة فهو على صاحب الارض لان الشرط لم يثب عليها
واذا اطلعت المزارعة فاحل صاحب البذر وعليه اجرة الباقي فان كان البذر من صاحب الارض فعليه اجرة
مثل العامل والعامل وليكون من الزرع فعليه صاحب الارض اجرة مثلها ولو شرط عليه من الآخر
ولو كان البذر منها فاحل بينهما ولكنهما على الاجرة مثل الحصة من الارض وباقي الاعمال لا يجوز
لصاحب الارض ان يخص على الزرع بان يقدر بالحصة من الحصة تخمينا ويقبله بسحب ولو منه فخرصة

مع الرضا هذه معاملة خاصة مستثناة من المحال لان كانت بيعا اصليا فيستقر اتفاقا عليه البطلان ولو لم
 التزم اجمع من قبل المتعاطي على الزرع ولو تلف البعض سقط منه بالنسبة ولو تلف متخلف من غير
 المعاطة وطالب المتقبل بالتلف بالعوض ولو زاد فالزاد لا يقبل ولو نقص بسبب خصر لم يسقط بسببه شي
 اذا وقعت المعاملة بالتعجيل ولو وقعت بالبيع بشرط فيه فشرطه مع جهل كونه كذلك ولو وقع بلفظ
 الصلح فالظاهر انه كالبيع وقفا فيما خالف اصل على موضع التعيين وقد تقدم الكلام على هذه القبالة
 في البيع **كتاب المقامات** وهي اخذ مفعله من السقي وشتر منه دون باقي اعمالها لانها
 واظهر ما في اصل الشريعة وهو نقل الحجاز الذي سقى من الآبار مع كثرة نمونه وشرعا معاملة على الاصول
 بحصة من غراما خرجت الاصول المزارعة وباحصة الاجرة المتعلقة بها فانها لا تقع بالحصة والمراد بالشرع
 بالمقارن لتزود في المعاملة على المقصود وورده ولو لوحظا دخاله اريد بالثمرة في الشجر خيل
 فيه الورق المقصود والورد ولم يقيد الاصول بكونها ثابته كما فعل غيره لان ذلك شرط لها وذكره
 في التعريف غير لازم او يعيب من قبله جعله وصفا للشجر مخففا لموضع البحث لا شرط له في لزمته
 من الطرفين لا مفسح اختيار الا بالتقابل واجبا بها ساقية او عاكسة او سلكية او ما اشبهه
 من الالفاظ الدالة على إنشاء هذا العقد من قبلك على كذا او عقدت معك عقد المقامات ونحوه من الالفاظ
 الواقعة بلفظ المامى وذا وفي التذكرة بعد سحلي او عمل فيه واخراج هذا العقد عن نظائره من العقود والآلة
 بوقوعه بصيغة ان من غير نص مخصوص كل وقد تفرقت المزارعة مع النص عليه كيف امكن والقبول الرضا
 وظاهره الاكتفاء بالقبول الفعلي كما مر في المزارعة وهو ما يحصل بدون القول وان وجد الاقتصار على اللفظ
 الدال عليه لان الرضا امر باطن لا يعلم الا بالقرائن الكاشفة عنه وهو التسمية في اعتبار الالفاظ العرفية
 الدالة على الرضا بالعقد مع ان التعبير هو الرضا لكنه امر باطن لا يعلم الا به ويمكن ان يبين ما ذكرت
 وتقع المسافات اذ بقي للعامل على يديه الثمرة سواء ظهرت قبل العقد او لا والمراد بما فيه مستمر الثمرة

يجري العادة بحسب نوبتها فيؤخذ للرب ويقطع في الوقت القابل له وما يعمل وبها كذلك وكذا
 واصلاح موضع التشمين ونقل الثمرة اليه وتقليبها ووضعها على الوجه المعتبر وغير ذلك من الاعمال او شرط بعض
 على المالك صح بعد ان يكون مضمونا لا جمعة لان احقة لا يستحقها العامل الا بالعمل فان بقي عليه شيء
 فيه مسترا او ثمره وان قل وتعين له حصته ما يخرج المستأجر كالتعفف من الغيب والثالث من الربط والربط
 اذا علمنا اني الانواع حذر من وقوع اقل من اثنين لاكثر بحسين مع ايجالها فيحصل الضرر ويكره ان
 يشترط رب المال على العامل احقة فيها او فسخة ولا يكره غيرها الاصل فهو شرط احداهما وجب بالشرط
 بشرط سلامة الثمرة فلو تلفت اجمع او لم يخرج لا يلزم لانها اكل ما ان ابل فان العامل لم يحصل له عوض
 عمل فكيف يحسن عمله الغائب شيئا اخر ولو تلف البعض فالا فوى عدم سقوط شي على بالشرط كما لا يسيطر
 من العشي يتلف بعض الثمرة وكما فسد العقد فالثمره للمالك لانها تابعة لاصلها وعليه اجرة من العا
 لانه لم يتبرع بعمله ولم يحصل له العوض المشروط فخرج الى الاستنباط هذا اذا لم يكن عالما بالفساد ولم
 الفساده بشرط عدم احقة للعامل والافاشي له لدخوله على ذلك ولو شرط عقد ساقاة في عقد ساقاة
 فالأقرب الصحة لوجود المقضي وانقضاء المانع اما الاول فهو شرط عقد ساقع في عقد ساقع لازم
 فيه دخل في عموم المؤمنون عند شرطه واما الثاني فلان المانع لا يحمل الا لكونه لم يرض ان يعطيه من هذا
 احقة انا بان يرضى منه من الاخر ما يحقة الاخرى ومن لا يصلح للمنع كغيره من الشروط الساقاة الوثقة
 في العقود والقول بالمنع للشيخ رحمه الله تعالى والوجه ضعيف يظهر من ضعف ما ذكر في وجه الصحة ولو شرط
 في خيانة العامل حلف العامل لانه ايا من فعل فله يمينه في عدمها ولا حاله وليس للعامل ان يسأل في غيره
 لان في المساقاة تسليطا على اصول الغير وعلمها وان كان يخلعون في ذلك اختلافا كثيرا فليس معنى
 المالك بعلمه وامانة ان يولي من لم يرضه المالك لم يرضه المالك لانه فان عمل الارض غير حقة
 المالك محفوظة على التقديرين واما الفرق بين التمايز في الاجل هو من المالك فصول في المساقاة

والثالث لا يصح كما هو ظاهر
 لاخرها ومنها يجوز شرط احقة
 في الانواع كما انصف

من الزرع في المزرعة فلما كسب فضل سليل من شاة وادون غيره فالتا تم مع كون البذر من العامل المسئلة منقولة
 في كلامهم استتم منه ومع ذلك فان العقد لازم بوجوب صحة الخصومة لكل من فاعلهما الى من شاة وان لم يكن
 البذر منه وكونها غير موجودة بين المزارعة الثانية غير مانع لان المعاملة ليست على نفس حق بل على الارض
 والعمل والعوامل والبذر باسحقته فمن استحق بالعقد لازم شيئا تسلط على نقله مع انتفاء المانع واستخراج
 المالك لانه موضوع على الارض والشجر يكون على ملكها الا مع الشرط بان يكون على العامل او بعضه
 مع ضبط المشروط وملك الفائدة لظهور الثمرة عملا بالشرط فان العقد فسخ ان يكون بينهما فسخ
 ملك كذا في الزكوة على كل من ملك نصيبه النصاب المالك والعامل لوجود شرط الوجوب على ملكه
 ولو كانت المساقاة بعد تعلق الزكوة وجوز انما بان يفي من العمل فانه مستر او الثمرة حيث جوزنا ما منع
 فالزكوة على المالك لتعلق الوجوب بها على ملكه وان ثبت السيد بالكارم حمرة بن زهرة الزكوة على
 المالك في المزارعة والمساقاة دون العامل مطلقا محتجا بان حصته كالأجرة وهو صنف لان الأجرة
 اذا كانت ثمرة او زرعا قبل تعلق الوجوب الزكوة على المالك كما لو ملكها كذلك باق وجب كان
 وان اراد كالأجرة بعد ذلك فليس الزرع الا ان يدعى ان حصته لا يملكها العامل بالظهور
 بل بعد بدو الصلاح وتعلق الزكوة لكنه خلاف اجماع ومعه لا يتم التعليل بالأجرة بل بنظر حكمه عن الزكوة
 والمغارة باطله وهي ان يدفع ارضا الى غيره ليعمرها على ان العرس منها ولصاحب الارض فضلها
 ولا اجرة عن الارض بطول بقائه فيها ولو نقص بالقلع ضمن ارشها وهو تفاوت ما بين قيمته متعلقا بها
 في الارض بالأجرة ولو كان العرس من مالك الارض وقد شرط على العامل غرسه وعلمه اسحقته فهو ملكه
 وعليه اجرة الفارس وعامل منه من الاعمال واعتقد كونه من العامل لو طلب كل منهما ما لصاحبه فطلب
 الفارس الارض بالأجرة على ان يفي العرس فيها او ان يكون ملكه بعض او طلب صاحب الارض العرس
 بقيمة لم يجب عليه اجر اجابة لان كلامها مستلزم على ماله وحيث يتعلق الفارس على علمه تخفف

واثر الأرض لو نقصت به وقع العروق المتخلفة عن المعلق في الأرض ولم يفرق المصالحا كثيرا في إطلاق
بين العالم الفضايا والحيوان استحقاق الأرض وثبوت اجرة لو كان الغرس ملك الأرض ولو لم يعب
المفرق لشرح العالم بالعمل ووضعه الغرس بغير حق به فارق المستعير للغرس لانه موضوع سجن وادان

صحيحة شرعا بخلاف الغرس ولو خلت في المحضة خلف المالك لان التماثل

والاصل يرجع الى ملكه في مقدار ما حصر منه عن ملكه مع صالته بقائه

وعدم انتقاله وملك الغير له في المدة بخلاف المنكر لصالته

عدم ما يرضيه الاخر من الزيادة ثم اجزاء الاول من الزيادة

في شرح المسئلة المستقيمة وقد فرغت من كتابته في

عصر يوم الخميس العاشر شهر في القعدة الحرام

من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠

الالف من الهجرة النبوية

العبد المذنب محمد بن

محمد بن محمد بن

في ايام اقامتي بهذه النجف الاشرف على مشرفها من الله تعالى في الف الف فارجوا من الناظر
الا ستغفر الكتاب والديب غفر الله لنا وجميع المؤمنين مشرنا مع الله الطاهرين صلوات الله عليهم

ولله الحمد على اعدائهم الكافرين

من الاولين والآخرين الى يوم

الدين



